

الفكر الأصوي

دراسة تحليلية نقدية

د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

أستاذ مشارك بقسم الدراسات العليا
جامعة أم القرى - مكة المكرمة



حقوق الطبع جميعها محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



للنشر والتوزيع والطباعة

الإدارة ت: ٦٣١٠٠٣٢

المكتبة ت: ٦٤٢٦٦١٠

تلكس ٤٠١٢٠٩ ~ برقية: مشكاتنا

ص.ب: ٤١٤٦ جدة

فهرست موضوعات الكتاب

٣	فهرست الكتاب
١٠	مقدمة الكتاب .
١٦	تمهيد - أصول الفقه مدلولاً ومضموناً .
	الصحابة وأصول الفقه (٢٠ - ٣٩)
	تطور العلوم الاسلامية .
	دور الرسول ﷺ في المجتمع الاسلامى .
	الآثار الشرعية المترتبة على ذلك .
	اضطلاع الصحابة رضوان الله عليهم بدور الرسول ﷺ في المجتمع الاسلامى بعد وفاته
	أنواع المعرفة التى يتوقف عليها علم أصول الفقه :
	علم الكلام - علم اللغة العربية- تصور الأحكام .
	استيعاب فقهاء الصحابة لهذه العلوم .
	منهج الصحابة فى استنباط الأحكام .
	أحكام شرعية وأمثلة تطبيقية من درايتهم الأصولية .
	موقف العلماء من فتوى الصحابى .
	مصادر الأحكام فى عهد الصحابة .

التابعون وأصول الفقه

(٤٠ - ٤٧)

- عادة الرسول والخلفاء بعده في إرسال الفقهاء إلى البلاد المفتوحة .
- فقهاء الأمصار الإسلامية من الصحابة .
- الآثار الجليلية التي تركها الصحابة في تلك الأمصار .
- اضطلاع التابعين بدور الصحابة في المجتمع الإسلامي .
- المراكز العلمية في عصر التابعين .
- مصادر الأحكام في عصر التابعين .

تابعو التابعين وأصول الفقه

(٤٨ - ٥٩)

- فقهاء الأمصار من تابعي التابعين .
- منهجهم الاستنباطي في مختلف الحديث .
- منهجهم الاستنباطي إذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين .
- مقالة أبي حذيفة - واصل بن عطاء - الأصولية .
- المكاتبة العلمية الأصولية بين الامام مالك بن أنس والليث بن سعد .
- الأصول التي تركز عليها الخلاف بين فقهاء هذا العصر .
- أولية التأليف في أصول الفقه

(٦٠ - ٦٦)

- مقالة الأحناف ومناقشتها .
- مقالة الشيعة ومناقشتها .
- مقالة الشافعية .
- نتائج دراسة تلك المقالات .

الدراسة التحليلية

(٦٧ - ٩٥)

كتاب الرسالة

- | | |
|----|--|
| ٦٧ | المؤلف |
| ٦٨ | أسباب تأليف الرسالة . |
| ٧٣ | الموضوعات الرئيسية في الرسالة . |
| ٧٥ | الرسالة أسلوباً ومنهجاً . |
| ٨٣ | الخصائص العلمية لرسالة الامام الشافعي الأصولية |
| ٨٧ | أهمية الرسالة . |
| ٨٨ | الأعمال العلمية التي تتابعت على الرسالة . |
| ٩٠ | التراث الأصولي للامام الشافعي . |

مرحلة البداية

(٩٦ - ١٠٣)

- | | |
|-----|--|
| ٩٦ | الحركة العلمية في القرن الثالث الهجري . |
| ٩٨ | المؤلفات الأصولية في القرن الثالث الهجري . |
| ١٠٢ | خصائص الفكر الأصولي في القرن الثالث الهجري . |

مرحلة التطور

(١٠٤ - ١٢٠)

- | | |
|-----|---|
| ١٠٤ | الحركة العلمية بعامة ، والأصولية بخاصة في القرن الرابع الهجري . |
| ١١٠ | المؤلفات الأصولية في القرن الرابع الهجري . |

الدراسات التحليلية لأهم مدونات الأصول في القرن الرابع الهجرى
١٢١ - ١٦٢

كتاب أصول الكرخى

تأليف عبيدالله بن الحسين بن دلال الكرخى

المؤلف - طبعة الكتاب . ١٢١

كتاب الفصول في الأصول

تأليف أبى بكر أحمد بن على الرازى

المؤلف - التقويم العلمى للكتاب - موضوعاته الرئيسية . ١٢٥ - ١٣٣

أسلوبه ومنهجه - نقده للإمام الشافعى فى الرسالة . ١٣٤ - ١٤٦

الاستحسان بين الامام الشافعى والخصاص . ١٤٧ - ١٥٨

كتاب بيان كشف الألفاظ

تأليف أبى المحامد بدر الدين محمود بن زيد اللامشى

المؤلف - طبعة الكتاب . ١٥٩ - ١٦١

خصائص الفكر الأصولى فى القرن الرابع الهجرى . ١٦٢

مرحلة الاكتمال

١٦٥ - ١٨٢

الحركة العلمية فى القرن الخامس حتى منتصف القرن السابع الهجرى . ١٦٥

المؤلفات الأصولية فى القرن الخامس الهجرى وأوائل السادس ١٧٠

أصوليون فى القرن الخامس الهجرى . ١٨٢

الدراسات التحليلية لأهم مدونات أصول الفقه عند المتكلمين

فى القرن الخامس وبداية السادس

١٩١ - ٣٢١

كتاب المغنى فى أبواب العدل والتوحيد (قسم الشرعيات)

الجزء السابع عشر - تأليف القاضى عبدالجبار بن أحمد الهمذانى

- المؤلف - مؤلفات القاضى عبد الجبار الأصولية - موضوع الكتاب . ١٩٢ - ٢٠٠
- موضوعات الكتاب الرئيسية . ٢٠٢
- الاسلوب - المنهج - خصائص التفكير عند القاضى عبد الجبار . ١٠٧ - ٢١٤
- كتاب المعتمد فى أصول الفقه
- تأليف أبى الحسن محمد بن على بن الطيب البصرى
- المؤلف - التقويم العلمى للكتاب - الأسلوب - المنهج - اجتهادات ٢٢٤ - ٢٣٥
- أبى الحسين البصرى فى كتاب المعتمد
- اختلاف أبى الحسين على القاضى عبد الجبار وأئمة الاعتزال ٢٤٥
- نقد تعريف الامام الشافعى وبعض شيوخ المعتزلة للبيان . ٢٤٧
- كتاب العدة فى أصول الفقه
- تأليف القاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء .
- المؤلف - التقويم العلمى للكتاب - مصادره العلمية - موضوعاته ٢٦٣ - ٢٧٥
- الرئيسية - العدة : أسلوبا ومنهجاً .
- المصادر التشريعية عند الإمام أحمد كما ذكرها القاضى أبو يعلى . ٢٨٢
- كتاب البرهان فى أصول الفقه
- تأليف أبى المعالى عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجوينى إمام الحرمين
- المؤلف - التقويم العلمى لكتاب البرهان - موضوعاته - ٢٨٧ - ٢٩٢
- البرهان : أسلوبا ومنهجاً - اجتهادات إمام الحرمين - الأعمال ٢٩٨ - ٣١٧
- العلمية التى تتابعت على البرهان .
- كتاب المستصفى من علم الأصول
- تأليف أبى حامد محمد بن محمد الغزالى
- المؤلف - التقويم العلمى لكتاب المستصفى - التصور العام لموضوعات ٣٢١ - ٣٢٩
- أصول الفقه فى كتاب المستصفى - المستصفى أسلوبا ومنهجاً .

اجتهادات الغزالي الأصولية - مخالقات الغزالي للإمام الشافعي والأئمة ٣٤٥ - ٣٦٤
الفقهاء غيره - الاستحسان بين الغزالي والأحناف .

الدراسات التحليلية لأهم مدونات أصول الفقه الحنفي
في القرن الخامس الهجري .

٣٦٩ - ٤٢٩

كتاب التقويم في أصول الفقه
تأليف أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي

المؤلف - التقويم العلمي للكتاب - وصف النسخة المخطوطة
٣٧٠ - ٣٩١
مقدمة الكتاب - موضوعات الكتاب الرئيسية - تقويم الأدلة
أسلوبا ومنهجاً .

موقف القاضي أبي زيد من التقليد - الإمام الشافعي في كتاب
٣٩٩ - ٤٠٢
تقويم الأدلة

أصول السرخسي (تمهيد الفصول في الأصول)
تأليف أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

المؤلف - عنوان الكتاب - التقويم العلمي للكتاب - موضوعات
٤٠٩ - ٤١٩
الكتاب الرئيسية - أصول السرخسي : أسلوباً ومنهجاً - اجتهادات
أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي في كتابه .

أصول فخر الاسلام البزدوى

(كنز الوصول الى معرفة الأصول)

تأليف على بن محمد بن عبد الكرم البزدوى

- المؤلف -التقويم العلمى للكتاب - موضوعات الكتاب الرئيسية
٤٢٩ - ٤٣٨
وتبويبها - أصول فخر الاسلام أسلوبا ومنهجاً
٤٤٣ خصائص الفكر الأصولى فى القرن الخامس وبداية السادس الهجرى .

الخاتمة

- ٤٤٥ المذاهب الأصولية .
٤٤٦ مذهب المتكلمين .
٤٥١ مذهب الأحناف .
٤٥٦ مقارنة بين مذهبي المتكلمين والأحناف .
٤٦٣ فهرس المسائل الأصولية التى وردت بالكتاب .
٤٧١ فهرس تراجم الأعلام .
٤٧٦ المصادر .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيد البشر محمد بن عبدالله ، وعلى آله وصحبه وبعد :
فإن كثيرا من المسلمات فى زمان ، ومكان ما إذا تباعد بها الزمان ونأى بها المكان ، تغيرت مرتبة التسليم بها ، أو على الأقل أصبحت موضع تأمل ونظر .
من هذه المسلمات ما يقرره علماء أصول الفقه فى عبارة موجزة بأن علم أصول الفقه بالنسبة لفقهاء الصحابة والتابعين جبلة وطبيعة ، وبالأحرى ملكة فطرية لديهم .

هذه قضية تتطلب فى العصر الحاضر إثباتا بطريقة علمية مقنعة ، وإثبات هذه القضية بطريقة علمية سليمة سوف يبدد ما قد يحول بيعض الأذهان بأن فقه الصدر الأول لم يقم فى بادئ أمره على أسس تضبطه، أو أصول تحكمه .
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتجنى البعض على أصول الفقه بصورة غير مقصودة فيحكم عليه بالتوقف والجمود وهو فى ربيع أيامه ، وأوج تفوقه ونشاطه ، يقول الطاهر بن عاشور :

«وضع علم الأصول في القرن الثاني ، واتسع في الثالث والرابع ، ثم وقف عند ذلك الحد لاقتصار المؤلفين فيه على النقل ، لا بانتزاع جديد ، أو نقد سديد أو بحث على تلك الأصول ولو للتأييد» (١)

وفي الطرف المقابل تنطلق عبارات الباحثين والفلاسفة في العصر الحديث بالاعجاب بعلم أصول الفقه ، وأنه عنوان ابداع فكري ، وفلسفة اسلامية أصيلة . (٢)

(١) أليس الصبيح بقريب (تونس : الشركة التونسية للتوزيع) ، ص ١٧٣ .
(٢) كانت أولى هذه الدراسات في كتاب الأستاذ مصطفى عبد الرازق في كتابه (تمهيد في تاريخ الفلسفة الاسلامية) فقد جعل من كتاب (الرسالة) للامام الشافعي عنوانا ودليلا يحسب على نشأة التفكير الفلسفي الاسلامي الاصيل ، وتكلم عن مظاهره فيها ص ٢٤٥ . ويشيد الدكتور على سامي النشار بهذه المحاولة ، ويستدرك أيضا على بعض جوانب الدراسة عنده حيث يرى أنه يجب أن ينظر الى الفلسفة الاصيلية في ضوء كتاب الرسالة بخاصة ، حيث يتجلى الفكر الاسلامي الخالص من مؤثرات الثقافات الأجنبية التي طغت على الساحة العلمية في العصور اللاحقة .

ويقصر الاقتباس هنا على بعض من تلك الدراسة .
« . . . وفي أوائل الأربعينات من هذا القرن قام أول أستاذ للفلسفة الاسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة وهو المرحوم العلامة الكبير الأستاذ مصطفى عبد الرازق يحاضر في رؤية جديدة ، يحاول بواسطتها أن يكشف القناع عن ابداع العقلية الاسلامية في الفلسفة . وأما هذه الرؤية فهي محاولة عميقة تختلف عن كل المحاولات السابقة في أنها تلتمس منشأ التفكير الاسلامي الفلسفي في كتابات المسلمين أنفسهم قبل أن يتصلوا بالفلسفة اليونانية ، أو ما كانوا يدعونه بالفتنة اليونانية . بدأ المسلمون يوفقون بين مألدهم من تفكير وحضارة دينية وبين هذه الفلسفة ويعيننا كل العناية من هذه الرؤية أنها وجهت أنظار الباحثين إلى ناحية جديدة في الفكر الاسلامي أما هذه الناحية من نواحي الفكر الاسلامي فهي علم الكلام وعلم أصول الفقه . . . » نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ، ج ١ ، ص ٤٦ .

كل ذلك قليل وأكثر منه ، يقال انتقاصا أو إعجابا ، سلبا أو إيجابا ، صادرا عن بعض الحاقدين ، أو جهل العالمين ، أو تحسس النابغين من العلماء والمفكرين الذين هداهم حسهم المرهف إلى جوانب الابداع والاعجاب . وما كان ليحدث مثل هذا التضارب والتناقض في الآراء لو توفرت دراسة علمية متأنية تحتوى تلك التساؤلات والاعتراضات ، وتشير إلى مواضع الابداع في هذا العلم ، وفي موضوعية تامة .

وبتلهف الباحث وهو يعيش تلك التيارات الفكرية للعثور على دراسة تعرض خصائص الفكر الأصولي في مراحلها المختلفة ، والتعرف على أعلامه ، ونتائجهم العلمي ، في دراسة تكشف عن مناهجهم ، وجوانب الابداع عندهم فلا يجد إلا معلومات شتات ، وأفكارا موجزة لاتعدو في معناها ومبناها الفصل التاسع من مقدمة ابن خلدون . (١) مقدمة لكتاب تراثي ، أو تمهيدا لمؤلف جديد في علم الأصول .

وتلح الحاجة إلى مثل هذه الدراسة في العصر الحديث ، خصوصا وقد نشطت أمثال هذه الدراسات في كافة التخصصات العلمية ، وكتبت فيها دراسات موسعة كشفت عن الجوانب الأصيلة فيها ، والمراحل التي درجت فيها ، بداية ، وقوة ، وضعفا .

ولاشك أن القيام بمثل هذا العمل العلمي يتطلب دراسة موضوعية لمباحث علم الأصول في مدوناته ، لأنها تمثل قنواته الفكرية الأصيلة واستقراء تاريخها على مدى امتداده زمانا ومكانا في المصادر التاريخية .

فالتدوين للفكر مراقبة ، ورصد ، وفحص للمادة العلمية في مهدها إلى مرحلة تمامها ونضجها . وهذا أمر عاناه العلماء وقدر صعوبته المفكرون .

(١) ورد عنوان هذا الفصل كالتالي : (الفصل التاسع في أصول الفقه وما يتعلق به من الجدل والخلافات) ص ٤٥٤ .

« . . . والتاريخ الفكرى مركب صعب ، وطريق وعرة ملتوية ؛ لأن المؤرخ لهذا الجانب فوق أنه يعبر القرون ، ويثب وثبات فسيحات فى أحشاء الماضى السحيق ، باحثاً عن فكرة ، والأفكار والنوايا محلها القلوب ، وإدراك مافى القلوب يعز حتى فى حياة أربابها ، فما بالك وقد تطاول العهد ، وبعدت الشقة واستطال الزمن .. » (١)

بدأت البحث فى الفكر الأصولى عبر خمسة قرون ابتداء من القرن الأول الهجرى حتى بداية السادس ، مستعينا بالله عز وجل ، وأنا على إدراك بصعوبة الموضوع ، وما يحتاجه من وقت ، وصبر ، وتجرد ، وأيقنت أنه عمل جدير بكل ذلك ، خاصة فى هذه الفترة حيث اتجهت الأمة الاسلامىة للبحث عن ذاتها ومقوماتها الحضارية ، تتحسس الأسباب والوسائل التى حققت لها تلك الأجداد الفكرية والحضارية ، ولا ينزع أحد أنه استقام لها الأمر وحققت ماحققته من حضارة إسلامية إنسانية عندما قامت دعوتها على أسس علمية سليمة ، يأتى فى طليعتها الاهتمام بعلم أصول الفقه ، حيث يمثل قانون الفكر الاسلامى ، ومعايير الاستنباط فيه ، يوم لم يكن ثمت تحجير على العقول ، أو دفن للمواهب المنطلقة .

ويتوفيق من الله آتى الجهد المتواصل ثماره ، فأخرج هذه الدراسة فى كتاب (الفكر الاصولى دراسة تحليلية نقدية) ليكون عرضاً علمياً متأنياً لعلم أصول الفقه قبل التدوين وبعده ، قضايا ، وأفكاراً ، وتسجيلاً لمدارج تطوره والعلم وهو : العملية التعليمية تفاعل علمى بين أربابه مؤلفين ، ومدرسين ، ومحصلين . فهذه كلها مجموعة تمثل الفكر الأصولى ؛ ولهذا اهتم البحث بعرض المؤلفات الأصولية عناوين ، ومؤلفين ، وبكل من اشتهر باهتمامه فى هذا الحقل العلمى ، تدريسا ، أو تحصيلاً فى حدود المصادر العلمية المتوافرة .

(١) سليمان دنيا ، الحقيقة فى نظر الغزالى ، الطبعة الثالثة (مصر : دار المعارف) ، ص ٧

ولما كان الكتاب رسدا للفكر الأصولي في تلك الفترة أصبح من أهم عناصره تقديم دراسة علمية نقدية لأهم المدونات لكل فترة زمنية عرض لها البحث ، مما هو متوافر من المخطوط ، أو المطبوع ، وقد أريت على عشرة مؤلفات أصولية ، يعد كل واحد منها نموذج التأليف في ذلك العصر .

تنوعت الدراسة التحليلية لهذه المصادر حسب طبيعتها ، وذلك لابرار الجوانب المهمة في كل واحد منها على حسب . واهتمت الدراسة بشكل رئيسي بعرض للعناصر التالية :

ترجمة المؤلف - التقويم العلمي للكتاب - الموضوعات الرئيسية - أسلوب الكتاب - منهج التأليف - وماعدا هذا فقد اختلفت الدراسة فيه بين مصدر وآخر . أخذت هذه الدراسة طابع النقد العلمي في دراسة المؤلفات الأصولية محاسن - ومساوئ ، في تجرد علمي تام ، وإن ركزت أحيانا كثيرة على جوانب الابداع والاتقان .

قسم موضوع البحث حسب تدرجه الطبيعي إلى ثلاثة مراحل وهي :
مرحلة البداية : تبدأ بعصر الصحابة حتى نهاية القرن الثالث الهجري .
مرحلة التطور : تبدأ بالقرن الرابع الهجري حتى نهايته .
مرحلة الاكتمال : وتمثل في القرن الخامس الهجري وأوائل السادس .

وهذه المراحل هي تقسيمات الكتاب وأبوابه الأساسية . وقد أردفت كل فترة زمنية بدراسة تحليلية لأهم مدوناته المتوافرة ، مخطوطا أو مطبوعا ، أو كليهما متبوعة بدراسة عامة لخصائص الفكر الأصولي .

وقد مهدت لهذه الدراسة باعطاء فكرة عامة موجزة عن علم أصول الفقه تعريفا به ، وإشارة إلى مضمونه ومحتواه من موضوعات ، ومباحث ، حتى يتوافر للباحث التصور الصحيح ، والكامل عن العلم الذي يجري الحديث عنه .

وطبعى أن يثمر ذلك النشاط الفكرى الأصولى على مدى خمسة قرون مذاهب أصولية ، لها ملامحها وخصائصها المتميزة ، فأصبح لزاما التعرض لها ، والحديث عنها ، ثم عقد مقارنة بينها لتكون خاتمة البحث ، ونقطة النهاية ، فان حالفنى الصواب فهى عناية الله وتوفيقه ، ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه ، وإن كان غير ذلك فعذرى فى هذا أنها محاولة مخلصة ، وأولية فى مجال بكر ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تمهيد

أصول الفقه مدلولاً ومضموناً

أصول الفقه كلمة مركبة من كلمتين ، يقصد منها مجموعة القواعد والقوانين الكلية التى يبنى عليها استنباط الأحكام الفقهية من الأدلة الشرعية .
وهو بهذا المفهوم يعتبر قانون الفكر الاسلامى ، ومعيار الاستنباط الصحيح .
والأدلة الشرعية التى تستفاد منها الأحكام الفقهية من حيث اتفاق العلماء واختلافهم عليها على قسمين .
المتفق عليها هى : الكتاب ، والسنة ، والاجماع . وهذه كلها نقلية .
أما الأدلة المختلف عليها فمنها نقلية ، ومنها عقلية وهى :
شرع من قبلنا - قول الصحابة - القياس - الاستحسان - الاستصلاح .
« فالعلم بثبوت هذه الأدلة . . وشروط صحتها ، ووجوه دلالتها على الأحكام هو العلم الذى يعبر عنه بأصول الفقه » . (١)
وقد جرت عادة علماء الأصول افتتاح مؤلفاتهم الأصولية بتحليل علمى للمدلول هذا العلم (أصول الفقه) على طريقتين :
الأولى : توضيح معانى الكلمات التى يتكون منها العنوان (أصول) و(فقه) .
الثانية : بيان معناه مركباً (أصول فقه) ، وبعد أن أصبح لقباً على مجموع القواعد والمسائل الأصولية .

(١) الغزالي ، المستصفى (مصر : المطبعة الأميرية ، ١٣٢٢ هـ) ، ج ١ ، ص ٥ .

أما تحليل مفرداته على الطريقة الأولى ف (أصول) جمع (أصل) ، وتطلق على معان متعددة ، والمقصود بها هنا الشيء الذى يبنى عليه غيره ، سواء فى ذلك المحسوسات أم المعنويات (١) .

و(الفقه) هو العلم ، والفهم فى أصل وضع اللغة .
أما معناه الاصطلاحي فهو : «العلم بالأحكام الشرعية ، الثابتة لأفعال المكلفين خاصة» (٢)

أما معناه على الطريقة الثانية مركبا ، ولقبا فعرفه الأصوليون بأنه :
«القواعد التى يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية . عن أدلتها التفصيلية» . (٣)

فمجموع تلك القواعد الأصولية التى يستعين بها المجتهد على استنباط حكم فقهي صحيح من مصادر التشريع هى التى تكون علم الأصول .
وقد قسم العلماء موضوعات هذا العلم ومباحثه تقسيمات عديدة ، حسب حيثيات واعتبارات مختلفة . ولعل أشمل هذه التقسيمات وأوفاهها هو تقسيمها إلى مجموعات متناسبة المباحث ، متحدة الموضوع والأغراض ، وذلك فى أربعة أقسام على النحو التالى :

القسم الاول :

المبادئ وهى ما لا يكون مقصودا بالذات ، وتشتمل غالبا على الموضوعات التالية :

(١) انظر هذا الموضوع مفصلا فى : جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى ، نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول (مصر : المطبعة السلفية ، ١٣٤٣ هـ) ، ج ١ ، ص ٧ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤ .

(٣) انظر : محمد بن على الشوكانى ، إرشاد الفحول ، الطبعة الأولى (مصر : مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م) ، ص ٣ ؛ محمد الفتوحى ، الكوكب المنير ، تحقيق : محمد الزحيلي ، ونزيه حماد (مكة : مركز البحث العلمى) ، ج ١ ص ٤٤ .

مبحث معنى الدليل - مبحث حد هذا العلم - مبحث التصديقات - مبحث الأشكال الأربعة - مبحث القياس المنطقي وأقسامه - مبادئ اللغة - مبحث الاحكام - أقسام الحكم الشرعى .
وهذه تختلف نقصا وزيادة بين مؤلف وآخر .

القسم الثانى :

مباحث الأدلة ، ووجوه دلالتها على الأحكام بصيغتها ومنظومها ، أو بفحواها ومفهومها ، وباقتضائها وضرورتها ، أو بمعقولها ومعناها المستنبط منها .

القسم الثالث :

الترجيح إذ الأدلة الظنية قد تتعارض فلا يمكن الاستنباط إلا بالترجيح ، وهى طرق الاستفادة .

القسم الرابع :

مباحث الاجتهاد ، والتقليد والافتاء ، والاستفتاء .
وتقسم موضوعاته أيضا تقسيماً موجزاً الى قسمين :
الأول : مقدمات : وهى جملة الموضوعات فى القسم الأول من التقسيم السابق .

الثانى : مقاصد : وهى مباحث الأدلة والأحكام بالاضافة إلى مبحثى الترجيح والاجتهاد (١) .

هذه العناوين الرئيسية ، وما يندرج تحتها من قواعد ومسائل أصولية كثيرة تمثل المضمون العام لعلم أصول الفقه .

(١) انظر : سعد الدين التفتازانى ، شرح التلويح على شرح التوضيح (مصر : دار الكتب العربية الكبرى ، ١٣٢٧ هـ) ، ١ ، ص ٨ .

ولما كانت الغاية المتوخاة من علم الأصول إمداد المجتهدين بقواعد الاستنباط وقوانينه فإن الحاجة إليه تشتد في الوقت الحاضر ؛ حيث الاتجاه العام إلى إعادة النظر في التراث الفقهي وتقويمه ، وإلى اجتهاد فقهي جديد ، جامع بين الأصالة والمرونة ، لمواجهة متطلبات العصر ومشكلاته ، ولن يتحقق هذا إلا إذا اتخذ الاجتهاد مساراً صحيحاً ، مبني على أسس سليمة ودعائم متينة من المعرفة التامة بالعلوم الشرعية ، واللغوية ، والتي يأتي هذا العلم في مقدمتها . أما مجرد معرفة النصوص ، أو استظهارها فليس مؤهلاً للاجتهاد ، أو مخولاً لاستنباط الأحكام .

(١) الصحابة وأصول الفقه

بدأت العلوم الاسلامية وجودها وتطور نموها بظهور الرسالة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ؛ إذ كان نواتها القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وعنهما تفرعت كل أنواعها وفنونها ، وإذا كانت اللغة العربية سابقة على البعثة النبوية فإن ظهور الاسلام واحتضانه لها باتخاذها لغة كتابه وتشريعاته أكسبها وجودا جديدا ، ومنحها حيوية ضمن لها الخلود .

ومن الطبعى فى مراحل الاسلام المبكرة ، عهد الرسول صلى عليه وسلم وإيلافه الراشدين بعده أن تكون العلوم فكرا فى نفوس أهلها ، وملكة راسخة فى أعماقهم فلا تتميز حدودها ، أو تستقل بمدلولاتها ، أو تخص بأسماء وعناوين ، فكلها يطلق عليها (العلم) كما فى عبارة ابن مسعود فى تأييده لعمر بن الخطاب رضى الله عنه «لقد مات تسعة أعشار العلم» . يقول الامام الغزالى : «وقد كان يطلق ذلك على العلم بالله تعالى ، وبآياته ، وبأفعاله فى عباده وخلقه» (٢) وقد عرف الى جانب ذلك كلمة (الفقه) لتدل على مجموعة المسائل والأحكام الشرعية العلمية ، والاعتقادية ، والاخلاقية ، والترغيب والترهيب ، ومن هذا الحديث النبوى «من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين» فتحديد العلوم ، وتقسيمها ، وتسويبها ، خاضع للتدرج الذى هو سنة كونية لتطور الأشياء ونموها ، لأخذ حجمها الطبيعى ، وضمان بقائها .

(١) جمع صحابى ، والصحابى « هو من اجتمع بالنبي ﷺ » فى اليقظة ولولحظة ، اجتماعا متعارفا مؤمنا به ، ومات على ذلك « حسن محمد المشاط ، رفع الأستار ، الطبعة الثالثة ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م (مصر : مطبعة الخلبى) ، ص ١٢ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٣٣ .

والرسول ﷺ في حياته كان مضطلعا بوظائف ، ومناصب تشريعية ، وتنفيذية في نفس الوقت ، فهو المبلغ ، والمشرع ، والمفسر ، والمفتي ، والقاضي والامام ، وهذا مايعبر عنه العلامة أبوالعباس القرافي بقوله :

«اعلم أن رسول الله ﷺ هو الامام الأعظم ، والقاضي الأحكم ، والمفتي الأعلم ، فهو ﷺ إمام الأئمة وقاضي القضاة ، وعالم العلماء ، فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته ، وهو أعظم من كل من تولى منصبا منها في ذلك المنصب الى يوم القيامة ، فما من منصب ديني الا وهو متصف به في أعلى رتبة ، غير أن غالب تصرفه ﷺ بالتبليغ ؛ لأن وصف الرسالة غالب عليه ، ثم تقع تصرفاته ﷺ ، منها مايكون بالتبليغ والفتوى إجماعا ، ومنها مايجمع الناس على أنه بالقضاء ، ومنها مايجمع الناس على أنه بالامامة ، ومنها مايتختلف العلماء فيه لتردده بين رتبتين ، فمنهم من يغلب عليه رتبة ، ومنهم من يغلب عليه أخرى » (١) ولهذا لما يحن الوقت في عهده ﷺ لتحديد العلوم ، وتقسيمها ، وتبويبها .

(١) الفروق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ .

وبذكر القرافي رحمه الله الآثار المترتبة على تعدد هذه المواقف ونتائجها التشريعية فيقول :

« وأما وصفه عليه السلام بالامامة فهو وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء ؛ لأن الامام هو الذي فوضت اليه السياسة العامة في الخلائق ، وضبط معاقد المصالح ؛ ودرء المفاسد ، وقمع الجناة . . . إلى غير ذلك مما هو من هذا الجنس ، وهذا ليس داخلا في مفهوم الفتيا ولا الحكم ولا الرسالة ولا النبوة . . . وأما الرسالة فليس يدخل فيها الا مجرد التبليغ عن الله تعالى ، وهذا المعنى لا يستلزم أنه فوض إليه السياسة العامة » الى أن يقول :

« وما فعله عليه السلام بطريق الحكم كالتملك بالشفعة ، وفسوخ الأنكحة والعقود ، والتطبيق بالاعسار والايلاء عند تعذر الانفاق ، والفيء ، ونحو ذلك فلا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم في الوقت الخاص . . . ، وأما تصرفه عليه السلام بالفتيا أو الرسالة والتبليغ فذلك شرع يتقرر على الخلائق الى يوم الدين ، يتبع كل حكم مما بلغه إلينا عن ربه بسببه من غير

والصحابية رضوان الله عليهم ورثوا ذلك الدور، واضطلع خلفاؤه الراشدون من بعده بجملة تلك الاعباء ، الحكم ، والقضاء ، والامامة والافتاء ، وكان للصحابية بعامة والفقهاء منهم بخاصة دور طليعى فى الفتوى والقضاء وتعليم الناس فالواحد منهم يتصدر للفتيا ، ويجتهد فى النوازل ، ويفسر الآيات ، ويروى الأشعار ، ويتحدث فى اللغويات . وكل هذه فى نظرهم وضروب حياتهم تشكل وحدة متكاملة ، وفروعا متلازمة ومنظمة .

فلا غرو والحالة هذه ألا يكون فى الصدر الأول من الاسلام علم معروف باسم أصول الفقه ولكن الاستنباط للأحكام ، والاجتهاد فى المسائل ، كان موجودا ومنتشرا إذ كان من الصحابة فقهاء وهم من يسمون بالقراء يرجع إليهم فى الفتاوى ، والأحكام خصوصا فيما استجد من نوازل .

والأمر يبدو مشكلا لأول وهلة ، إذ أنه كيف يكون فقه واجتهاد قبل وضع أسسه ، وتدوين أصوله ، ليهتدى بها فى مجالات استنباط الأحكام ، وكيف تتم الثقة بفقه لم يسبقه تأصيل ولا تقعيد ؟

ومما يفيد فى الاجابة عن هذه التساؤلات إجابة علمية موضوعية أن نعرف ألوان المعرفة التى يتوقف عليها علم أصول الفقه ، هذا العلم الذى يعين على استنباط الأحكام الشرعية بطريقة علمية سليمة ، ومدى توفر الصحابة عليها وتزودهم منها .

أما العلوم والمعارف التى يتوقف عليها علم أصول الفقه فهى :
علم الكلام - اللغة العربية - وتصور الأحكام الشرعية .
أما علم الكلام : وهو علم أصول الدين (التوحيد) فموضوعه إثبات وحدانية

اعتبار حكم حاكم ولا إذن إمام ؛ لأنه عليه السلام مبلغ لنا ارتباط ذلك الحكم بذلك السبب ، وخلقى بين الخلائق وبين ربهم ، ولم يكن منشأ الحكم من قبله ، ولا مرتباً له برأيه على حسب ما اقتضته المصلحة . بل لم يفعل إلا مجرد التبليغ عن ربه .

الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والامام ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

الله عز وجل، ورسالات الرسل بعامة، ونبينا محمد ﷺ بخاصة، ومن ثم يصبح ما يصدر عنهم أو ينسب إليهم مصدرا تشريعيًا تستفاد منه الأحكام . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن علم أصول الفقه في قواعده ومسائله يعتمد على مبادئ كلامية، كالبحث في الدليل، وإنقسامه إلى ما يفيد العلم، والظن، ومعرفة الدليل، والنظر، والحاكم وهل هو العقل أو الشرع؟ والتحسين والتقيح من حيث صلتها بالأحكام التكليفية، والخطاب النفسي، واللفظي، وتعلق الأمر بالمعدوم، إلى غير ذلك من موضوعات علم الكلام المبسوط في كتب أصول الفقه، مما يتوقف على معرفتها تفهم الكثير من قوانينه .

أما اللغة العربية : فإن الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة وارتدان بلغة العرب، فمن ثم أصبح ضروريا معرفة أساليب أهلها، والوقوف على مقصودهم من جملها، وعباراتها في الأمر، والنهي، والعموم، والخصوص، والاجمال، والتبيين، لاستنباط حكم صحيح .

وتتجلى أهمية اللغة العربية ومعرفتها لأصول الفقه، واستنباط الأحكام الشرعية في مناقشة الامام الشافعي لهذا الموضوع في كتاب الرسالة بقوله : «وانما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره ؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها .

فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في

أول الكلام ، أو وسطه ، أو آخره» (١) .

فمثلا قاعدة : الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم لها جانبان : أحدهما لغوي ، والآخر شرعي .

فكون الأمر لطلب الفعل طلبا جازما ، والنهي لطلب الترك طلبا جازما إنما هو مأخوذ من استعمال العرب ، وأساليب المتكلمين بها ؛ لما تدل عليه من أغراض هي الالتزام والایجاب لصيغة لأمر ، والتحريم والحظر لصيغة النهي . أما الجانب الشرعي في مثل هذه القواعد والقوانين فهو الثواب لممثل الأمر الجازم ، والعقوبة على الترك آجلا ، والذم عاجلا ، وفي النهي العقوبة على الترك آجلا والذم عاجلا .

وهذا لا يعرف إلا من طريق الشرع ؛ حيث إن اعتقاد أهل السنة والجماعة أن المدح والذم ، والحسن والقبح شرعيان مصدرهما الشرع لا العقل (٢) ويوضح شهاب الدين القرافي مدى اعتماد أصول الفقه وارتباطه باللغة العربية في قوله :

«وأصول الشريعة قسمان : أحدهما : المسمى بأصول الفقه وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة ، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والتبرجيج ، نحو الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم ، والصيغة الخاصة للعموم ، ونحو ذلك ، وما خرج عن هذا النمط الا كون القياس حجة ، وخبر الواحد ، وصفات المجتهدين . القسم الثاني : قواعد كلية فقهية ، جلية ، كثيرة العدد ، عظيمة المدد .» (٣)

(١) الامام محمد بن ادريس الشافعي ، الرسالة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م (مصر : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده) ، ج ١ ، ص ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

(٢) انظر : محمد بخيت المطيعي ، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ١ ، ص ٩ .

(٣) الفروق ، ج ١ ، ص ١ .

أما الأحكام : الشرعية وهو العنصر الثالث فالمقصود بها تصور معاني الإيجاب ،
والندب ، والتحریم ، والكراهة ، والاباحة ، اذ لا يمكن الاستدلال على أن الأمر
في النص للوجوب ، والنهي للتحریم ، الا بعد معرفة مدلولاتها ، فالحكم على
الشيء بالنفي أو الاثبات فرع عن تصوره ، فمن ثم احتاج الأصولي الى معرفة
معانيها مسبقا .

وقد أجل العلامة سيف الدين الأمدى أهمية هذه العناصر الثلاثة بقوله :
«وأما ما منه استمداده : فعلم الكلام ، والعربية ، والأحكام الشرعية .
أما علم الكلام : فلتوقف العلم بكون أدلة الأحكام مفيدة لها شرعا على
معرفة الله ، وصفاته ، وصدق رسوله فيما جاء به ، وغير ذلك مما لا يعرف في غير علم
الكلام .

وأما علم العربية : فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب ،
والسنة ، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة ، من جهة
الحقيقة ، والمجاز ، والعموم ، والخصوص ، والاطلاق ، والتقييد ، والحذف ،
والإقتضاء ، والإشارة ، والتنبيه ، والإيحاء ، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية .
وأما الأحكام الشرعية : فمن جهة أن الناظر في هذا العلم إنما ينظر في أدلة
الأحكام الشرعية ، فلا بد أن يكون عالما بحقائق الأحكام ؛ ليتصور القصد إلى
إثباتها ونفيها ، وأن يتمكن بذلك من إيضاح المسائل بضرب الأمثلة ، وكثرة
الشواهد يتأهل بالبحث فيها للنظر والاستدلال» (١)

ولما كانت هذه العناصر الثلاثة ضرورية لعلم أصول الفقه ، قواعد ، ومسائل
فإننا نلاحظ أن هذا العلم في الواقع مكون من ثلاثة عناصر رئيسية :
أولا : مباحث الحكم الشرعي بقسميه : التكليفي ، والوضعي ، وما يتعلق به
من موضوعات .

(١) الاحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ٩ .

ثانيا : مباحث كلامية .

ثالثا : مباحث لغوية .

وعلى ضوء هذه المقاييس وتوافر هذه العناصر يخضع انتساب الأفراد لهذا العلم ، ويحكم لهم بالانتماء الى فئة علمائه . والحاجة داعية الى تطبيق هذه المقاييس العلمية بالنسبة لفقهاء ما قبل تدوين علم الأصول يوم كان فكراً مجرداً ، وقبل أن يصبح علماً مكتسباً للوصول إلى الحقيقة تجاههم ، ومعرفة مناهج استنباطهم للأحكام بصورة اجمالية .

والصحابه رضوان الله عليهم أول من يراد بحث أحوالهم ، وفحص دراياتهم ، وقبل دراسة هذا الجانب في الصحابة رضوان الله عليهم يجب ألا يغيب عن الأذهان أن المخصوص بالفتوى والاجتهاد من الصحابة رضوان الله عليهم نفر معدود ، هؤلاء هم محور هذه الدراسة ومدار هذا البحث . وقد نوه عن تعدادهم العلامة ابن حزم في قوله : « لم ترد الفتيا في العبادات والأحكام إلا عن مائة ونيف وثلاثين منهم فقط من رجل وامرأة ، بعد التقصى الشديد . والمكثرون منهم فيما روى عنهم من الفتيا : عائشة أم المؤمنين ، عمر بن الخطاب ، ابنه عبدالله ، على ابن أبى طالب ، عبدالله بن العباس ، عبدالله بن مسعود ، زيد بن ثابت ، فهم سبعة يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفر ضخم » (١) ومأثرت لهذه المجموعة من فقهاء الصحابة من الفقه والفهم قد يتحقق في غيرهم ولكن ليس بالصورة الكاملة التي عرف واشتهر بها هؤلاء .

فعلم الكلام الذى هو علم التوحيد ، وأصول الدين ، ووظيفته التعريف بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية ، كإثبات الوجدانية لله عز وجل ، وإضافة الصفات اللائقة بالألوهية ، والبحث في الرسائل السأوية ، وتأييدها بالعقل والنقل مما ينتج عنه الايمان بالرسول ، يستدعى ضرورة من المؤمن الالتزام الكامل لما يصدر عنهم من تشريعات ، والتوخى الصادق لمتابعتهم ، والسير على مناهجهم .

(١) الاحكام في أصول الاحكام ، ج ٥ ص ٦٦٥ ، ٦٦٦ .

ونصيب الصحابة في هذا الجانب من الايمان بالرسالة المحمدية لايقاس به ايمان، ولايباريه تصديق؛ اذ كان هذا وليد التجربة والاختبار والمشاهدة لمعجزات النبي محمد صلى الله عليه وسلم، مما قص القرآن الكريم خبره، وتواترت احاديثه في كتب السيرة النبوية، وماكان منهم الا الالتزام الكامل، والاتباع الصادق الخالص لما جاء به الرسول ﷺ في اذعان وتسليم .

أما اللغة العربية فلم تخف معانيها وأسرارها عليهم؛ لأنها لم تزل طرية على ألسنتهم، حية في عقولهم، وعنهم أخذها علماء اللغة، ودونوها في مؤلفاتهم، واتخذوا كلامهم حجة يعرف به الفصيح، وسيظهر هذا الارتباط جليا في العنصر الأخير وهو مدى ادراكهم لفهم معانى الأحكام .

أما بالنسبة للأحكام : الايجاب، والتحريم، والندب، والكراهة، والاباحة، والصحة، والفساد، وهى ثمرة الأصول، وادراكها من نصوص الكتاب والسنة هو المقصود الأول، فانهم أدركوا مدلول معانيها بالحس اللغوى، والتحرى لفهم أغراض الرسول ﷺ من أقواله وأفعاله، فاستنبطوا من ذلك الأحكام فقالوا الشيء الفلانى واجب وذلك جائز. (١)

وقد أكسبتهم صحبتهم الطويلة لرسول الله ﷺ في حله وترحاله، في سلمه وحربه، ومشاهدتهم للأحداث عن كتب فهمها نافذا، وفكرا صائبا، للوقوف على معرفة أسرار الشريعة ومقاصدها، وكان النبي ﷺ يحثهم على الاجتهاد فيما لانص فيه مع التوجيه، وقد وجد هذا منهم استعدادا فطريا لتقبله ونموه في نفوسهم . ومن الأمثلة التى تشير الى هذا المعنى ما أخرجه الامام البخارى في تفسير سورة الزلزلة لما سئل صلى الله عليه وسلم عن الخير فأجاب « ما أنزل الله على فيها الا هذه الآية الجامعة الفاذة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وقد أدركوا من هذا الجواب المقصود منه، وذلك هو اندراج الجزئى فى الكلى، وحجية العام، وأنه يعمل به قبل البحث عن المخصص، وكقوله للرجل الذى قال

(١) انظر : شاه ولى الله ، حجة الله البالغة ، ج ١ ، ص ٢٧٨ .

له : إن زوجتى ولدت غلاما أسود ، يريد أن يلاعنها (هل لك من إبل حمر فيها
جمل أورك ؟ قال نعم نزرعه عرق قال : فكذلك هذا عسى ان يكون نزرعه عرق) اذ
فيه الاشارة الى الاستدلال بقياس الشبه (١) وكذلك قوله للحسن (كخ إنا آل
محمد لا نأكل الصدقة) الالتفات الى معرفة الحكم بدليله ، وكقوله لعائشة وجويرية
في اللحم الذى تصدق به على بريرة (هو لها صدقة ولنا هدية) (٢)

وكان لهذا التوجيه النبوى دوره الكبير فى تأهيلهم للاضطلاع بمسئوليات القضاء
والافتاء بعد ذلك .

فلما جاء دورهم بعد وفاة النبى ﷺ استجدت أمور وأحداث على المجتمع
الاسلامى ، فتكشف الواقع فيهم عن كفاءة فى الاجتهاد ، وقدره على الاستنباط ،
وهذا ما شهد لهم به أئمة الأصول ، وأعلام الفقه ، يقول امام الحرمين عبد الملك
الجوينى :

«نحن نعلم قطعاً أن الوقائع التى جرت فيها فتاوى علماء الصحابة وأقضيتهم
تزيد على المنصوصات زيادة لا يحصرها عد ، ولا يحويها حد ، فانهم كانوا قايسين
ما يقرب من مائة سنة ، والوقائع تترى ، والنفوس الى البحث طليقة ، وما سكتوا عن
واقعة ، صائرين الى أنه لانص فيها ، والآيات والأخبار المشتملة على الأحكام
نصاً وظاهراً ، بالاضافة الى الأقضية والفتاوى ، كغرفة من بحر لا ينزف ، وعلى
قطع نعلم أنهم ما كانوا يحكمون بكل ما يعين لهم من غير ضبط ، وربط ، وملاحظة
قواعد متبعة عندهم ، وقد تواتر من شيمهم أنهم كانوا يطلبون حكم الواقعة من
كتاب الله تعالى ، فان لم يصادفوه فتشوا فى سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فإن لم يجدوها اشتروا ، ورجعوا الى رأى» . (٣)

(١) قياس الشبه : «هو ما يكون طريق إثبات الشبه طريق إثبات المستنبط فيه» الأمدى ،
الاحكام ، ج ٤ ، ص ٥ .

(٢) الفكر السامى ، ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٣) البرهان ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ، : (فطر : أمين دولة فطر) ، ج ٢ ، ص ٧٦٥

كان الاستنباط منهم مبنياً على قواعد وأسس لحظها العلماء استقراء، فعرفوا من خلالها منهجهم الاستنباطي، والقوانين الفكرية الأصولية التي التزموها، والتي أشار إليها امام الحرمين أخيراً، ويتعرض أبو محمد على بن حزم لهذه النقطة في شيء من الاسهاب والتفصيل بقوله :

«فلما مات النبي ﷺ وولى أبو بكر رضى الله عنه، فمن حينئذ تفرق الصحابة للجهاد الى مسيلمة، والى أهل الردة، والى الشام، والعراق، وبقي بعضهم بالمدينة مع أبى بكر رضى الله عنه، فكان اذا جاءت القضية ليس عنده فيها عن النبي ﷺ، أو سأل من بحضرته من الصحابة عن ذلك فإن وجد عندهم رجع اليه، والا اجتهد في الحكم ليس عليه غير ذلك، فلما ولى عمر رضى الله عنه فتحت الأمصار، وزاد تفرق الصحابة في الأقطار، فكانت الحكومة (القضية) تنزل في المدينة، أو في غيرها من البلاد فان كان عند الصحابة الحاضرين لها في ذلك عن النبي ﷺ أثر حكم به، والا اجتهد امير تلك المدينة في ذلك . وقد يكون في تلك القضية حكم عن النبي ﷺ موجود عند صاحب آخر في بلد آخر» . (١)

فالمنهج عندهم يتلخص في البحث عن الحكم من كتاب الله، فإن لم يكن فمن سنة رسول الله ﷺ فإن لم يكن لجأوا إلى الرأي والمشورة، وأن هذا المسلك الواضح في الاجتهاد أثبت منهم فهما كاملاً للدلولات الأوامر، والنواهي، والترجيح بين النصوص، فاتفقت اجتهاداتهم حيناً، واختلفت حيناً آخر، ونذكر هنا نماذج تشير الى جملة ماتقدم :

من ذلك فهمهم أن النهي يقتضى التحريم أحياناً، والكراهة أحياناً أخرى روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ (لاتقام الحدود في المساجد) رواه الترمذى والحاكم . فقد فهم الصحابة من هذا التحريم وهو ماجرى به عملهم . أخرج ابن أبى شيبه عن طارق بن شهاب قال : أتى عمر بن الخطاب برجل في حد فقال : (اخرجاه من المسجد ثم اضرباه)، وأخرج عن على

(١) الاحكام ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .

رضى الله عنه (ان رجلا جاء اليه فساره فقال : يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه
الحد) (١)

واختلف اجتهدهم في حكم النهي هل هو للتحريم أو للكراهة (٢) في قوله
ﷺ (لا تستقبلوا القبلة ببول ولا غائط، ولا تستدبروا، ولكن شرقوا أو غربوا) ؟
وهل هو محكم أو منسوخ ؟ فذهب قوم إلى عموم هذا الحكم، وكونه غير
منسوخ، ورآه جابر يبول قبل أن يتوفى بعام مستقبل القبلة، فذهب إلى أنه نسخ
للنهي المتقدم، ورآه ابن عمر مستدبر القبلة، مستقبل الشام، فرد به قولهم . وجمع
قوم بين الروایتين (٣)

ولم يزالوا يحتجون على فساد بياعات وأنكحة كثيرة بصدور النهي عنها، ولم ينكر
بعضهم على بعض ذلك الاستدلال، بل يعارض بعضهم بعضاً بأدلة أخرى،
وذلك كالنهي عن بيع الحصاة، والغرر، وبيع العربان، والنجش، والمحاولة،
والمزابنة، والمخابرة . . الخ

ومن ذلك أيضا اجراؤهم ألفاظ الكتاب والسنة على العموم إلا ما دل الدليل
على تخصيصه ويدل على هذا أمثلة عديدة منها :

احتجاج عمر على أبي بكر في قتال مانعي الزكاة بقوله (كيف تقاتلهم وقد قال
النبي ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا
منى دماءهم وأموالهم) ولم ينكر عليه أحد من الصحابة احتجاجه بذلك بل عدل
أبو بكر إلى التعليق بالاستثناء وهو قوله ﷺ (إلا بحقها)، فقد جرى فهم الشيخين
رضى الله عنهما عموم لفظ (الناس) في وجوب قتالهم قبل أن يقولوا لا إله إلا الله،
وعموم ضميره في عدم جواز القتال بعده، وكذا عموم الجمع المضاف وهو الدماء
والأموال .

(١) الصنعاني ، سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٤٦ .

(٢) أبو عبد الله أحمد التلمساني ، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، ص ٢٧ .

(٣) شاء ولي الله الدهلوي ، الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية (مصر :

المطبعة السلفية ، عام ١٣٨٥) ، ص ٨٥ .

ومنها احتجاج السيدة فاطمة رضى الله عنها على أبى بكر رضى الله عنه في عدم توريتها من النبى ﷺ فذلك والعوالى بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين)؛ إذ الأولاد اسم جنس يفيد العموم . ولم ينكر عليها احد من الصحابة هذا الفهم ، بل عدل أبو بكر رضى الله عنه إلى دليل التخصيص في قوله ﷺ (نحن معاشر الأنبياء لانورث ماتركناه صدقة) (١)

فحكم بأن عموم الآية مخصص بالحديث ومن هذا القبيل أيضا مراجعة ابن أم مكتوم رضى الله عنه - وكان ضريراً لرسول الله ﷺ لما نزل قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين) فقال: يارسول الله وكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين؟ فنزل قوله عز ذكره (غير أولى الضرر) (٢)

ومن ذلك أيضاً احتجاج أبى بكر على الأنصار بقوله ﷺ (الأئمة من قريش) فلولم يكن لفظ الأئمة عاما في نظره لما صح الاحتجاج

ومن ذلك إجراء الصحابة للعموم بصورة إجماعية في الآيات التالية :

(الزانية والزانى ، والسارق والسارقة ، ومن قتل مظلوما ، وذروا مابقى من الربا ، ولا تقتلوا أنفسكم ، ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) وقوله ﷺ (لا وصية لوارث ، ولا تنكح المرأة على عمتها ، ولا خالتها ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن) الى غير ذلك مما حملوه على العموم بحكم ملكاتهم اللغوية .

ولم يفت الصحابة رضوان الله عليهم أن يبحثوا عن الطرق إلى التعرف على الحكم الشرعى لدى فقدان النص من كتاب أو سنة ، تكشف لهم حكم الله فيما يستجد من أحداث ، فلجأوا إلى استعمال القياس وهو: عملية عقلية يلجأ إليها لاحاق معلوم مجهول الحكم ، بمعلومه من الأحكام للتسوية بينها في الحكم. وهذا هو ما أكده عمر بن الخطاب رضى الله عنه في خطابه إلى أبى موسى الأشعرى في قوله (ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم

(١) الحديث متفق عليه .

(٢) عبد العزيز البخارى ، كشف الأسرار ، ج ١ ، ص ٣٠٢ .

قاييس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال . . .) (١) وهو تنصيب على قياس الشبه وهو أحد أقسام القياس الأصولي (٢)، والشبه يعد أحد الطرق الدالة على علة الحكم .

واستعمال الصحابة للقياس لدى غياب نص من كتاب أو سنة أمر متواتر عنهم رضوان الله عليهم، فقد «مثلوا الوقائع بنظائرها وشبهوها بأمثالها، وردوا بعضها الى بعض في أحكامها، وفتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجوا لهم طريقه، وبينوا لهم سبيله . . . وربما عدلوا بحكم المسألة عن نظائرها بدليل خاص، وهو ماورد في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقوله : «ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق» . (٣)

ومن مناهج اجتهادهم الجمع والتوفيق بين الدليلين لاستخراج مدلول من مجموعهما، لا يدل عليه الواحد منهما بانفراده، وهو ماسمى أخيراً في اصطلاح الأصوليين بدلالة الاقتران، وهذا ما نلمسه في قضية المجنونة التي أمر عمر برجمها؛ لأنها وضعت لستة اشهر، فرد عليه على رضى الله عنه وقال : إن الله يقول : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا)، وقال (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) فيؤخذ منها معا أن أقل الحمل ستة اشهر، وقال : إن الله رفع القلم عن المجنون» (٤) فمن مجموع الدليلين وتفهمهما استطاع التوصل الى الحكم السليم : وهو صحة نسبة المولود إلى والده في ستة اشهر .

ومنها كذلك تقديم بعض النصوص على بعض إذا ما بدا التعارض بينها ظاهراً، وطرح الأخرى، أو تخصيصها، أو نسخ المتقدم من النصوص بالتأخر

(١) شمس الدين ابن القيم ، إعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٢) سبق تعريفه في هامش ص ٢٨ .

(٣) إعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٢١٦ ، ٨٦ .

(٤) الثعالبي ، الفكر السامي (الناشر : المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ، عام ١٣٩٦ هـ) ، ج

١ ، ص ٢٤٢ يقول المعلق : « وقضية المجنونة أخرجها البخارى تعليقا (٨ : ٨٢٥) » .

منها ، ومن أمثلة ذلك : تقديم العام القطعى من القرآن على خبر الواحد وذلك : (مارواه أصحاب الأصول من أن فاطمة بنت قيس شهدت عند عمر بن الخطاب أنها كانت مطلقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنا ، فرد شهادتها وقال : لانترك كتاب الله أعنى قوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) لقول امرأة لاندري أحفظت أم نسيت لها النفقة والسكن) . وقالت فاطمة بينى وبينكم كتاب الله قال الله تعالى : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وأى أمر يحدث بعد الثلاث ، فتبين أن الآية فى تحريم الاخراج والخروج إنما هو فى الرجعية وصدقت ، وهكذا هو فى الآية الاولى ، ولكن ذلك فى المبسوطة ثبت من الآية الاخرى وهو قوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم)

غير أن عمر رأى أن عموم القرآن القطعى مقدم على خبر الواحد (١)
وتقديم القول على الفعل :

من هذا ماجاء فى حديث الصحيحين عن نافع أن ابن عمر كان يكرى أرضه مزارعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وصدرها من إمارة معاوية حتى بلغه فى آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهى عن النبى ﷺ ، فدخل عليه وانا معه فسأله فقال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر بعد . وفى مسلم عن رافع بن خديج كنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ، ولهم هذه فربما خرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك وأما الورق فلم ينهنا (٢)

وتخصيص القرآن بخير الآحاد :

وذلك كما فى حكم عثمان بن عفان رضى الله عنه فى المختلعة بأن عليها الاستبراء بحيضة ، وليس عليها العدة ، كما فى المطلقة ، ذاهبا الى أن الخلع فسخ ، (٣) وذلك فيما رواه النسائى عن ابن اسحاق قال حدثنى عبادة بن الوليد بن عبادة

(١) انظر : أبوبكر محمد بن العربى ، أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ١٨١٨ .

(٢) الثعالبى ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ، ج ١ ، ص ٣٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ، القسم الثانى من الجزء الاول ، ص ٢٦٦ .

ابن الصامت عن ربيع بنت معوذ قال قلت لها حدثيني حديثك قالت : اختلعت من زوجي ، ثم جئت عثمان فسألته ماذا على من العدة ؟ فقال : لعدة عليك إلا أن تكون حديثة عهد به ، فتمكثي حتى تحيض حيضة قال : وأنا متبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية ، كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه (١) .

فهو بهذا الموقف لا يرى بأسا من تخصيص القرآن بالخبر الظني خبر الأحاد ، أما من لا يقول به فإنه «يقول ان الواجب في العدة ثلاثة قروء بالنص فلا يترك النص بخبر الأحاد» (٢)

ونسخ المتقدم بالتأخر :

من ذلك الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ، فذهب علي ، وابن عباس إلى أن عدتها أبعد الأجلين من الأربعة أشهر وعشرا ، ووضع الحمل ، بينما يرى عمر ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابو مسعود البدرى ، وأبو هريرة عدتها الحمل ، فإذا وضعت حلت للأزواج ، وعمدة هؤلاء هو تأخر الآية في سورة الطلاق (سورة النساء الصغرى) (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) (٣). عن الآية في سورة البقرة (والذين يتوفون منكم ، ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا)؛ إذ أدرك هؤلاء الصحابة أن العلاقة بين هاتين الآيتين هي العموم والخصوص ، وهذا صريح فيما يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه «من شاء لاعنته ما نزلت (وأولات الأحمال أجلهن) إلا بعد آية المتوفى عنها زوجها» (٥)

ومن هذا القبيل ما روته (عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : كان فيما أنزل الله عز وجل من القرآن عشر رضعات محرمن ، ثم نسخن

(١) و (٢) حاشية الامام السندى ، على سنن النسائي ، ج ٦ ، ص ١٨٦ .

(٣) الآية ٣ . (٤) الآية ٢٣٤ .

(٥) أبوبكر أحمد بن على الرازى الجصاص ، أحكام القرآن ، الطبعة الثانية (مصر : دار

المصنف : شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد) ج ٥ ، ص ٣٥٤ .

بخمسة معلومات يحرمهن ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن ممن يقرأن من القرآن). (١)

ومنه أيضا ما روى جابر رضى الله عنه أنه كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الموضوع مما مست النار (٢) وهذا يدل بوضوح على إدراك الصحابة للعلاقة بين النصوص وكيفية استنباط الأحكام حسب مناهج فكرية ثابتة ، وملكات فطرية راسخة ، وإن لم تكن مدونة ، أو معروفة بعناوينها وألقابها المستحدثة أخيرا ، وهذا ما يقرره إمام الحرمين بقوله :

«والصحابا رضي الله عنهم ما اعتنوا بتبويب الأبواب ، ورسم الفصول والمسائل ، نعم كانوا مستعدين للبحث عند مسيس الحاجة اليه ، متمكنين ، وما اضطروا إلى تهيد القواعد ، ورسم الفروع والأمثلة ؛ لأن الأمور في زمانهم لم تضطرب كل هذا الاضطراب» (٣)

ومن جهة أخرى فإنه مما يشير أيضا إلى الدرجة العالية التي بلغها الصحابة في استنباط الاحكام ، وثقة الأئمة الفقهاء بفتاواهم واجتهادهم ، ما يطرحه الأصوليون للبحث والمناقشة في اعتبار فتاواهم مصدرا من مصادر التشريع حين يفتقد الدليل من الكتاب والسنة ، ولئن أخذ به البعض ، وعده حجة ، وتركه الآخرون ، فإنه يكفي من هذا الدلالة على أهميته وخطورته في الفقه الاسلامي ، جاء في المسودة قوله :

«مسألة : إذا قال الصحابي قولاً ولم ينقل عن صحابي خلافة ، وهو ما يجري بمثله القياس والاجتهاد فهو حجة ، نص عليه احمد في مواضع ، وقدمه على القياس ، واختاره ابو بكر في التنبيه» .

(١) أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي ، معالم السنن ، الطبعة الاولى ١٣٥٢ هـ -

١٩٣٣ (حلب : المطبعة العلمية) ، ج ٣ ، ص ١٨٨ .

(٢) ابن حزم ، الاحكام ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٣ البرهان ، ج ٢ ، ص ١٣٥٢ .

ثم نقل عن أبي داود قوله : قال الامام أحمد بن حنبل :
«ماأجبت في مسألة إلا بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجدت
في ذلك السبيل إليه ، أو عن الصحابة ، أو عن التابعين ، فإذا وجدت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم أعدل الى غيره ، فإذا لم أجد عن رسول الله ﷺ فعن
الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين ، فإذا لم أجد عن الخلفاء فعن أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم الأكابر ، فالأكابر ، من اصحاب رسول الله ﷺ فإذا لم
أجد فعن التابعين ، وعن تابعي التابعين ، ومابغنى حديث بعمل له ثواب إلا
عملت به ، رجاء ذلك الثواب ولو مرة واحدة » . (١)

كما عقد الامام أبو اسحاق الشاطبي فصلا في هذا الصدد بعنوان (سنة
الصحابة كسنة الرسول يعمل بها ويرجع اليها) ومن استدلاله على ذلك يقول :
«إن جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل ، فقد جعل طائفة قول أبي
بكر وعمر حجة ودليلا ، وبعضهم عد قول الخلفاء الأربعة دليلا ، وبعضهم يعد
قول الصحابة على الاطلاق حجة ودليلا ، ولكل قول من هذه الأقوال متعلق من
السنة .

وهذه الآراء وإن ترجع عند العلماء خلافا فيها تقوية تضاف إلى أمر كلى هو
المعتمد في المسألة ، وذلك أن السلف والخلف من التابعين ومن بعدهم يهابون
مخالفة الصحابة ، ويتكثرون بموافقتهم ، وأكثر ماتجد هذا المعنى في علوم الخلاف
الدائرين الأئمة المعتبرين ، فنجدهم إذا عينوا مذاهبهم قووها بذكر من ذهب
إليها من الصحابة ، وماذاك إلا لما اعتقدوا في انفسهم وفي مخالفيهم من تعظيمهم ،
وقوة مأخذهم دون غيرهم ، وكبر شأنهم في الشريعة ، وأنهم مما يجب متابعتهم ،
وتقليدهم ، فضلا عن النظر معهم فيما نظروا فيه ، وقد نقل عن الشافعي : أن
المجتهد قبل أن يجتهد لا يمنع من تقليد الصحابة ، ويمنع في غيره ، وهو المنقول
عنه في الصحابي : (كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحججته ؟) ولكنه مع

(١) آل تيمية ، المسودة ، ص ٣٣٦

ذلك يعرف لهم قدرهم» (١) ومن ذهب إلى الاحتجاج بقول الصحابي الامام مالك بن أنس، والرازي، والبرذعي، والشافعي، في قول له، وقد سبق بيان موقف الامام أحمد بن حنبل من ذلك. (٢)

وبما تقدم يتضح علميا أن الفكر الأصولي بمتطلباته الفطرية، والعلمية، متوافر لدى فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا الاشك جار حسب القوانين الطبيعية لتكوين العلوم، فالفكر يسبق التكوين والتأسيس، وهذا ماقرر مصداقه العلماء: من أن المسائل والقواعد الأصولية كانت جبلة، وملكة فطرية في الصحابة رضوان الله عليهم، وهو ما عناه ابن خلدون بقوله: «اعلم أن هذا الفن (أصول الفقه) من الفنون المستحدثة في الملة، وكان السلف في غنية عنه، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ لا يحتاج فيها إلى أزيد مما عندهم من الملكة اللسانية، وأما القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام فمنهم أخذ معظمها». (٣) وكان من آثار هذه الكفاءة العلمية الأصولية أن استطاعوا وضع الحلول الشرعية السليمة للمشكلات، والتطور الاجتماعي الكبير الذي لم يكن للمسلمين به سابق عهد قبل الفتوحات الإسلامية؛ إذ كانت اجتهاداتهم وفتاواهم مبنية على ملاحظة قواعد متبعة - كما بينها إمام الحرمين، الجويني وابن حزم الظاهري سابقا إلا أنها لم تكن مدونة.

على أن المادة العلمية لأصول الفقه قد نمت، وتضاعفت بفضل الاجتهاد الذي مارسه فقهاؤهم بعد وفاة الرسول ﷺ، واكتشفها الأصوليون، فيما بعد، واتخذوها أسسا، ومصادر للتشريع، أطلقوا عليها بعد التدوين عناوين علمية مناسبة، تشير إلى مدلولاتها، وحقيقة معانيها وهي:

(١) أبو اسحاق الشاطبي، الموافقات، ج ٤، ص ٧٨.

(٢) الأمدى، الاحكام ج ٤، ص ١٣٠ كما ذكر أسماء من ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بمذهب الصحابي، وأدلة الفريقين عليه.

(٣) مقدمة ابن خلدون (مصر: مطبعة مصطفى محمد)، ص ٤٥٤.

أولاً : الإجماع : (١) وهو اتفاق الآراء ، فقد كان أبو بكر- رضى الله عنه - إذا نزلت به نازلة ولم يجد لها في صريح كتاب الله ، أو سنة رسول الله ﷺ ، جمع الفقهاء ، واستشارهم ، وكان عمر رضى الله عنه يفعل ذلك ، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة ، سأل هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء ، فإن كان لأبى بكر قضاء قضى به ، وإلا جمع علماء الناس ، واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به . (٢)

ثانياً : الأخذ بالمصالح المرسلة (٣) فقد أفتى الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة الرسول ﷺ في حوادث ووقائع لم تكن معهودة ، ولا معروفة في عهد الرسول ﷺ ، وكانت فتاواهم مبنية على مراعاة المصالح المرسلة وحدها ، ومن ذلك : جمع القرآن الكريم في مجموعة واحدة بعد أن كان في صحف مفرقة ، واستخلاف أبى بكر الصديق قبل وفاته عمر بن الخطاب ، وجعل عمر الأمر بعده شورى بين ستة من الصحابة يكون الخليفة واحداً منهم يختارونه فيما بينهم ، وتدوين عمر الدواوين ،

(١) الإجماع لغة : العزم والاتفاق ، واصطلاحاً : اتفاق مجتهدى الأمة في عصر على أمر ولو فعلاً اتفاقاً بعد النبى ﷺ . الفتوحى ، محمد بن أحمد ، شرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .
(٢) انظر : محمد بن الحسن الحجوى الثعالبى ، الفكر السامى في تاريخ الفقه الاسلامى ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٣) المصلحة المرسلة ويعبر عنها بالمناسب المرسل . والمناسب كما قال ابن الحاجب : «وصف ظاهر منضبط يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً من حصول مصلحة ، ودفع مفسدة . . . الشوكانى ، ارشاد الفحول .
والمرسل : هو الأمر الذى لم يشهد له أصل من أصول الشريعة بالاعتبار بطريق من الطرق ، ولا ظهر إلغاؤه في صورة ... » الأمدى ، سيف الدين ، إحكام الأحكام ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

وإسقاطه حد السرقة عن السارق عام المجاعة ، ونفيه نصر بن الحجاج عن مكة
وكان شابا جميلا حينما سمع تشبيب النساء به خوف الفتنة ، وأشبه هذه المسائل
كثيرة مما أفتى فيها الصحابة ، وكان سندهم في الافتاء المصالح المرسله (١)

وبذلك أصبحت مصادر الأحكام وأصول الاستنباط (الفقه) في هذا العصر
متمثلة في :

الكتاب الكريم ، السنة النبوية ، القياس ، الاجماع ، والمصالح المرسله .

(١) عمر عبد الله ، سلم الوصول لعلم الأصول ، الطبعة الاولى عام ١٣٥٦ ، (مصر : دار
المعارف) ، ص ٢٣٩ .

التابعون وأصول الفقه

جرت عادة الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده على إرسال الفقهاء والقراء الى البلاد المفتوحة، ليفقهوا أهلها في الدين .

فقد بعث رسول الله ﷺ بعض علماء الصحابة، وفقهائهم، إلى اليمن والبحرين وإلى مكة بعد فتحها .

كما بعث عمر بن الخطاب معاذ بن جبل إلى الشام، وكان ضنيناً به حريصاً على بقاءه بالمدينة :

«لقد أدخل خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه وما كان يفتيهم به» ، ولقد كنت كلمت أبا بكر رحمه الله أن يحبس له حاجة الناس فأبى على ، وقال : رجل أراد جهاداً يريد الشهادة فلا أحبسه فقلت : والله إن الرجل ليرزق الشهادة وهو على فراشه .

وكتب عمر بن الخطاب إلى أهل الكوفة : (إني بعثت إليكم بعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً، وآثرتكم به على نفسي فخذوا عنه) (١)

فكان للأمصار الإسلامية الكبيرة فقهائها وعلمائها المعروفون، يفتون ويعلمون، فعرف كل مصر بفقهاء أو فقهائه من الصحابة .

يقول ابن القيم : «والدين والفقه انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت، وأصحاب عبد الله بن عمر، وأصحاب عبد الله بن عباس، فعلم الناس عامته عن أصحاب هؤلاء الأربعة، أما أهل المدينة فعلمهم من أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، وأما أهل مكة فعلمهم من أصحاب عبد الله بن مسعود» . (٢)

(١) ابن خلدون ، المقدمة ص ٤٥٤ .

(٢) إعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٢١ .

وهكذا فقد تربى فقهاء التابعين تحت رعاية من قبلهم من الصحابة رضوان الله عليهم ، فأخذوا عنهم الفكر الاسلامى لغة وتشريعاً ، أما اللغة فإنهم أخذوها عنهم ولما تفسد سليقتهم فعرفوا أساليبها ، كما تلقوا عليهم الشريعة غضة كما فهموها من رسول الله ﷺ ، فتم لهذا الجيل من التابعين أن يكون صورة صادقة لجيل الصحابة فى صفاء روحه ، واستقامة لسانه .

ويقدم لنا العلامة محمد زاهد الكوثرى صورة حية للأثر الجليل الذى تركه الصحابة رضوان الله عليهم فى تفتيحه أهل الأمصار الاسلامية بقوله :

« فابن مسعود هذا عنى بتفقيه أهل الكوفة ، وتعليمهم القرآن من سنة بناء الكوفة إلى أواخر خلافة عثمان رضى الله عنه عناية لا مزيد عليها إلى أن امتلات الكوفة بالقراء ، والفقهاء والمحدثين بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم (١) عدد من تفقه عليه وعلى أصحابه نحو أربعة آلاف عالم .

وكان هناك معه أمثال سعد بن مالك - أبى وقاص - وحذيفة ، وعمار ، وسلمان ، وأبى موسى من أصفياء الصحابة رضوان الله عليهم يساعدونه فى مهمته ، حتى إن على بن أبى طالب كرم الله وجهه لما انتقل إلى الكوفة سر من كثرة فقهاءها وقال : رحم الله ابن أم معبد قد ملأ هذه القرية ، وفى لفظ : أصحاب ابن مسعود سرج هذه القرية)

لم يكن مدينة العلم بأقل عناية بالعلم منه ، فوالى تفتيحه إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيل لها فى أمصار المسلمين فى كثرة فقهاءها ، ومحدثيها ، والقائمين بعلم القرآن ، وعلم اللغة العربية فيها بعد أن اتخذها على بن أبى طالب كرم الله وجهه عاصمة الخلافة ، وبعد أن انتقل إليها أقوياء الصحابة وفقهاؤهم . . . » (٢)

(١) « هو الامام السرخسى فى المبسوط أفاده شيخنا الكوثرى رحمه الله تعالى » . المحقق عبد الفتاح أبوغده ، ص ٤٢ .

(٢) محمد زاهد الكوثرى ، فقه أهل العراق وحديثهم ، تحقيق عبد الفتاح أبوغده ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م (مكتبة المطبوعات الاسلامية) ، ص ٤١ .

وعلى مثل هذا النمط كان تأثير الصحابة رضوان الله عليهم في المجتمعات التي حلوا، والبلاد التي رحلوا إليها ، فهيأوا جيلا وطبقة من التابعين في كافة الأمصار الاسلامية . وفي طليعة الفقهاء والمفتين من التابعين بالمدينة الفقهاء السبعة وهم : سعيد بن المسيب ، عروة بن الزبير ، القاسم بن محمد ، خارجه بن زيد ، أبوبكر ابن عبد الرحمن بن حارث بن هشام ، سليمان بن يسار ، عبيد الله بن عتبة بن مسعود، وكان من المفتين بالكوفة علقمة بن قيس النخعي ، والأسود بن يزيد النخعي وهو عم علقمة ، وعمرو بن شرحبيل الهمداني ، وشريح بن الحارث القاضي . وغيرهم كثير (١)

ولم تكن هذه الآثار العلمية المثمرة مقصورة على هذين المصرين ، أو على الأصح على الحجاز والعراق ، فقد ترك الصحابة مثل هذه الآثار الطيبة باليمن والشام ومصر (٢)

اضطلع فقهاء التابعين بما كان يضطلع به فقهاء وعلماء الصحابة من تشريع ، وفتوى ، وقضاء ، وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ظهرانيهم فكان التابعون في مواقعهم ومواقفهم موضع تأييد وإعجاب الصحابة ، من ذلك ما يروى أن رجلا سأل ابن عمر عن مسألة فقال له ايت ذاك فسله يعني سعيدا ثم ارجع إلى وأخبرني ، ففعل ذلك فأخبره فقال : ألم أخبرك أنه أحد العلماء . وقال ابن عمر لاصحابه لورأى رسول الله ﷺ هذا لسره . (٣) .

(١) و(٢) للوقوف على أسماء فقهاء التابعين في كافة الأمصار الاسلامية تراجع المصادر التالية :
أبو اسحاق الشيرازي ، طبقات الفقهاء (بيروت : دار الرائد العربي ١٩٧٠) ص ٥٧ - ٩٤ ؛
أبو محمد بن حزم ، الاحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ؛ ابن القيم ،
إعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٢٣ .
(٣) الشيرازي ، طبقات الفقهاء ، ص ٥٧ .

ويقرر ابن القيم هذا المعنى بقوله :
« وأكابر التابعين كانوا يفتون في الدين ، ويستفتيهم الناس وأكابر الصحابة
يجوزون لهم ذلك » . (١)

كان الحجاز والعراق أهم تلك المراكز العلمية المتعددة ، وفي طليعتها ، أما
الحجاز فبحكم توافر الصحابة رضوان الله عليهم فيه ، وأما العراق ففي الدرجة
الثانية حيث أصبح موطن عدد كبير من علماء الصحابة وفقهائهم أمثال : عبدالله
ابن مسعود ، سعد بن ابى وقاص ، عمار بن ياسر ، أبى موسى الأشعري ،
المغيرة بن شعبة ، أنس بن مالك ، حذيفة بن اليمان ، عمران بن الحصين
وغيرهم كثير .

وازدادت أهمية العراق بعد أن أصبحت الكوفة عاصمة الخلافة الاسلامية .
« ولهذا لم يزاحم أهل الحجاز على زعامة الفقه إلا علماء العراق دون الشام ولا مصر
ولا افرقية ؛ إذ لم يقع هذا (استيطان العدد الكبير من الصحابة) لغير العراق من
تلك الأمصار ، فخالفوا أهل المدينة في كثير من الفقه زعما منهم أن السنة انتقلت
اليهم . . . » . (٢)

أخذ أهل كل مصر علمهم عن الصحابة الذين أقاموا بينهم ، وتفقهوا عليهم ،
فتأثروا بمنهجهم في استنباط الأحكام واستخراجها وتعليلها .
وبطبيعة الحال كان من نتائج هذا التأثير التزام أهل كل مصر بما وصل اليهم عن
طريق فقهاءهم ومعلميهم من الصحابة رضى الله عنهم ، وتقديمهم على من
عداهم .

« فابن المسيب وأصحابه كانوا يرون أن علماء الحرمين الشريفين أثبت الناس في
الحديث والفقه ؛ ولذلك جمع فتاوى أبى بكر وعمر وعثمان وأحكامهم ، وفتاوى
على قبل الخلافة ، وعائشة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبى

(١) إعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٢٥ .

(٢) الفكر السامي ، القسم الثانى من ج ١ ، ص ٣١٠ .

هريرة، وقد اعتمد ابن المسيب مسند أبي هريرة كثيرا، وقضايا قضاء المدينة، وحفظ من ذلك شيئا كثيرا، ونظر فيها نظر اعتبار وتفتيش وتحقيق وتطبيق، فما كان مجمعا عليه بين علماء المدينة عض عليه بالنواجذ هو وأصحابه لا يتجاوزونه» (١) ومن الجانب الآخر في العراق «كان ابراهيم النخعي وأصحابه يرون أن عبدالله ابن مسعود أثبت في الفقه لقوله عليه السلام (تمسكوا بعهد أم معبد) . . وقال علقمة يوما لمسروق : لا أجد أثبت من عبدالله، كما أخذ ابراهيم بفتاوى على وأحكامه مدة خلافته بالكوفة، وأبى موسى الأشعري، وسعد بن أبي وقاص، وقضايا شريح؛ إذ كان يستشير فيها عمرو عثمان، فعمل ابراهيم في آثار هؤلاء مثل ما عمل سعيد في آثار أهل المدينة، وخرج على فقههم بالقياس والاستنباط فيما لم ينصوا فيه، واتخذ قضاياهم أصلا له، فكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة، والمخطط لبنائهم، وكان ابراهيم لسان العراقيين والمؤسس لمذهبهم . . .» (٢) فاذا اختلفت أقوال الصحابة فالمختار عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه، لانه أعرف بالصحيح من أقاويلهم، وقلبه أميل إلى فضلهم، وأوعى للأصول المناسبة لها (٣)

وهكذا نجد أن علماء كل بلد وفقهاء كانت لهم مناهج وطرق في الاستنباط، تنمو وتزداد وضوحا كلما تقدم بهم الزمن، وهذا بدوره يضاعف المادة العلمية لأصول الفقه، ويعمق الفكر الأصولي، ويساعد على إبرازه متبلورا في قواعد ودلائل يتبناها أهل كل مصر، فأهل المدينة أصبحوا يعتمدون إجماع فقهاء المدينة، ويعدونهم، ويقدمونه إلى جانب الإجماع العام، فأضافوا إلى مصادر التشريع الأولى مصدرا جديدا هو إجماع فقهاء بلدهم .

(١) المصدر نفسه، القسم الثاني من ج ١، ص ٣٣٦ .

(٢) المصدر نفسه، القسم الثاني من ج ١، ص ٣١٦ .

(٣) المصدر نفسه، القسم الثاني من ج ١، ص ٣١٦ .

فإذا أعوزهم النص على حكم مسألة بعينها خرجوا وتتبعوا الإياء والاقتضاء .
كما وجد فقهاء العراق في القياس مصدرا ثرا لاستخراج الأحكام فيما لم يرد فيه
نص من كتاب ، أو سنة ، أو أثر عن الصحابة رضوان الله عليهم ؛ إذ يرون أن
أحكام الشرع معقولة المعنى ، مشتملة على مصالح راجعة إلى الأمة ، وأنها بنيت
على أصول محكمة ، وعلل ضابطة لتلك الأحكام فهمت من الكتاب والسنة ،
وشرعت الأحكام لأجلها لينتظم بها أمر الحياة ، فكانوا يجتهدون في معرفتها لإدارة
الحكم لأجلها حيثما دارت . . . » (١)

فكانت إحدى الظواهر المهمة في هذا العصر - والنصف الثاني من القرن الأول
على الأخص - اشتداد النزاع بين فقهاء الحجاز وفقهاء العراق في الأخذ بالرأى ،
فالحجازيون يتمسكون بالأثر وعدم الميل إلى الرأى ، على حين كان العراقيون
يميلون للرأى ، ويأخذون به فيما ليس لديهم فيه نص «على أن التحقيق الذى
لاشك فيه أنه ما من إمام منهم إلا وقد قال بالرأى ، وما من إمام منهم إلا وقد تبع
الأثر، إلا أن الخلاف وإن كان ظاهره في المبدأ لكن في التحقيق إنما هو في بعض
الجزئيات يثبت فيها الأثر عند الحجازيين دون العراقيين ، فيأخذ به الأولون ويتركه
الآخرون لعدم اطلاعهم عليه ، أو وجود قادح عندهم ، ومن جملة ما اعتبروه
قادحا ألا يعمل به علماء بلدهم ، فيقولون : لولا أن هناك قادحا لعملوا به
واشتهر . . . فيصير الأولون يذمون الأخيرين بنبذ السنة ، واتباع الرأى ،
والأخرون يذمون الأولين بالجمود وضعف الفكر . . . » (٢) .

وعلى أى حال فإن هذا النزاع بين فقهاء هاتين المدرستين على هذا المبدأ ساهم
مساهمة فعالة في إيجاد تصور للقوانين والنظريات الأصولية الاستنباطية على أسس
علمية لدى كل من الفريقين حسب الأجواء العلمية التى يعيشونها .

(١) المصدر نفسه ، القسم الثانى من ج ١ ، ص ١١٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣١٦ .

وكان لاحتكاك فقهاء الأمصار الإسلامية بعضهم مع البعض الآخر، وارتحالهم من مصر إلى مصر آخر، ووقوف كل جماعة على مألدى الجماعة الأخرى من أحاديث وآثار وطرق فى استنباط الأحكام دوره الكبير فى تثبيت كل جماعة أصولها ، وتحديد مناهجها ، وبالتالي تأكيدها والدفاع عنها، كما أدى إلى حركة تصحيح كبيرة ، إذ أصبح مألدى كل فئة معلوما لدى الفئة الأخرى، فتصحح عن قناعة ماترى لازما لتصحيحه ، وتمسك بما لديها مما لاترى سببا وجيها للحيدة عنه وتغيره .

يقول ابو محمد على بن حزم :

« ثم كثر الرحل إلى الأفاق ، وتداخل الناس ، والتقوا ، وانتدب أقوام لجمع حديث النبى ﷺ وضمه وتقييده ، ووصل من البلاد البعيدة إلى من لم يكن عنده ، وقامت الحجة على من بلغه شىء منه ، وجمعت الأحاديث المبينة لصحة أحد التأويلات المتأولة فى الحديث ، وعرف الصحيح من السقيم ، وزيف الاجتهاد المؤدى إلى خلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلى ترك عمله . . . وعلى هذه الطريق كان الصحابة رضى الله عنهم وكثير من التابعين يرحلون فى طلب الحديث الواحد الأيام الكثيرة ، وقد رحل أبوأيوب من المدينة إلى مصر إلى عقبة بن عامر فى حديث واحد ، وكتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى ماسمعتة من رسول الله ﷺ ، ورحل علقمة والأسود إلى عائشة وعمر رضى الله عنهما ، ورحل علقمة إلى أبى الدرداء بالشام . . . » (١)

هذا الجو العلمى الفقهى الذى عاشه فقهاء الصحابة والتابعين بما كان فيه من اختلاف ، وتعدد لمناهج الاستنباط جسم المشاكل العلمية التى تواجه الفقهاء ، والتى أصبحت تتطلب الحلول العاجلة .

(١) الاحكام فى أصول الأحكام، ج ١ ، ص ٢٤١ .

وبالجملة فقد تقدمت الأسباب السابقة في هذا العصر بعلم أصول الفقه نحو التدوين خطوات حثيثة .
كما أضافت إلى مادته العلمية مصادر أخرى هي مجال خلاف ونظر بين فقهاء المدرستين ، متمثلة في الاحتجاج بقول الصحابي، وإجماع أهل المدينة .
وهكذا تتكاثر المادة العلمية لأصول الفقه وتتضح الصورة ، وتقرب من التدوين كلما تقدم بها الزمن لتنتقل من الفكر إلى العمل ، ومن التصور إلى التدوين .

تابعو التابعين وأصول الفقه

وهم الذين عاصروا التابعين ، وتحدد فترتهم حسب السنين بالقرن الثاني الهجرى . وقد حذا هؤلاء فى استنباط الأحكام ، وترتيب الأخذ من المصادر والأصول حذو سلفهم من التابعين ، فكانوا لا يتعدون فتاوى من تلقوا عنه من أهل بلادهم .

يقول ابو محمد على بن جزم :

« ثم أتى بعد التابعين فقهاء الأمصار كأبى حنيفة (١) وسفيان (٢) ، وابن أبى ليلى (٣) بالكوفة ، وابن جريج (٤) بمكة ، ومالك (٥) ، وابن الماحشون

(١) هو النعمان بن ثابت ، إمام المذهب الحنفى رضى الله عنه . ولد سنة ثمانين وتوفى فى الخمسين بعد المائة من الهجرة ، وهو من أتباع التابعين ، أدرك زمن أربعة من الصحابة وهم : أنس بالبصرة ، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة ، وسهل بن سعد الساعدى فى المدينة ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة ، ولم يلق أحدا منهم ، وقيل إنه رأى أنس بن مالك وعبد الله بن جزر الزبيدى ، وعليه فيكون حسب هذا القول من التابعين ، انظر الفكر السامى ، ج ١ ، ص ٣٣٩ .

(٢) سفيان بن عيينة : أحد أئمة الاسلام . ولد بالكوفة سنة سبع ومائة ، وتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة .

قال فيه ابن وهب (ما رأيت أعلم بكتاب الله من ابن عيينة) .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفة المتوفى سنة ثمان وأربعين بعد المائة .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الفقيه . أحد الأعلام . توفى سنة خمسين بعد المائة .

(٥) هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس مالك الأصبحى إمام المذهب المالكى . ولد سنة ثلاث وقيل أربع وتسعين ، وتوفى سنة تسع وسبعين بعد المائة .

(١) بالمدينة ، وعثمان البتي ، (٢) ، وسوار بالبصرة (٣) ، والأوزاعي (٤) بالشام ، والليث (٥) بمصر فجروا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم ، واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها» (٦) .

وقد انحدر إلى هذه الطبقة طبقة تابعي التابعين من الأحاديث النبوية ، وفتاوى الصحابة وأقوال التابعين ، وتجمع لديهم ما لم يتهياً لسابقتهم ، وورث كل من هؤلاء الأئمة عن فقهاء بلادهم من التابعين مناحي الاجتهاد وطرق الاستنباط . وكان شأنهم بصفة عامة إذا اختلفت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة رجعوا إلى أقوال الصحابة ليتضح لهم منها لو كان بعضها منسوخاً والآخر

(١) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون مفتي المدينة وعالمها في عصر مالك . توفي سنة أربع وأست وستين ومائة .

(٢) هو عثمان بن مسلم بن جركوز البتي ، أبو عمر البصري . قال ابن سعد : كان ثقة له أحاديث ، وكان صاحب رأى وفقه . وهو من أهل الكوفة انتقل إلى البصرة فنزلها ، وكان يبيع البتوت وهو الطيلسان من خز ونحوه . وباتعه بتي فقيلاً البتي . توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة من الهجرة .

(٣) هو أبو عبد الله سوار (بتشديد الواو) بن عبد الله القاضي بن سوار القاضي بن عبد الله بن قدامة التميمي العنبري . تسلسل في بيتهم القضاء بالبصرة . توفي سنة خمس وأربعين بعد المائة من الهجرة .

(٤) هو أبو عمر عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأوزاعي . إمام أهل الشام ، من أئمة المذاهب المدونة . ولد بعلبك سنة ثمان وثمانين ، وتوفي سنة سبع وخمسين بعد المائة . روى عن كبار التابعين .

(٥) هو أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي . عالم مصر وفقهها . ولد سنة أربع وتسعين ، وتوفي سنة خمس وسبعين ومائة من الهجرة .

(٦) ابن حزم ، لإحكام الأحكام ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

محكما ، أو أن بعضها مصروف عن ظاهره ، وإذا لم يوجد تصريح بهذا أو ذاك ولكن وجد اتفاق على تركه ، وعدم القول بموجبه فإنه يكون كإبداء علة فيه ، أو الحكم بنسخه أو تأويله .

وإذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين في مسألة فالمختار عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه ؛ لأنه أعرف بصحيح أقوالهم من السقيم ، وأوعى للأصول المناسبة لها ، وقلبه أميل إلى فضلهم وتبهرهم .

فمالك رضى الله عنه يؤثر في الأخذ بمذهب عمرو وعثمان وابن عمرو وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب ، وهم في نظره أحق بالأخذ بأقوالهم . وقد تبلور هذا الاتجاه إلى دليل تشريعى وهو ما يدعوه بـ (عمل أهل المدينة) .

وأبو حنيفة رضى الله عنه يعطى الأولوية لمذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه ، وقضايا على كرم الله وجهه ، وشريح والشعبي ، وفتاوى إبراهيم ، وهؤلاء في نظره أحق بالأخذ بأقوالهم عند أهل الكوفة من غيرهم . وقد تكونت لديه القناعة بالمنحى الاجتهادى لهؤلاء بالاعتقاد على القياس ، والأخذ بالاستحسان عند افتقاد النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة .

وإن جرى اختلاف بين أقوال علماء تلك الامصار أخذوا منها بأقوالها وأرجحها ، إما بكثرة القائلين به ، أو لموافقه لقياس قوى ، أو تخريج من الكتاب والسنة ، فإذا لم يجدوا فيما حفظوا منهم جواب المسألة خرجوا من كلامهم ، وتبعوا مفاهيمه ومدلولاته . (١) .

ولن يعدم الباحث وجود بعض النصوص لفقهاء هذا العصر، تلك النصوص التى تعد وثائق أصولية مهمة تمثل الفكر الأصولى فى معالمة واتجاهاته ، والذى أخذ

(١) انظر : ولى الله الدهلوى ، حجة الله البالغة ، ج ١ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٨ .

طريقه إلى التدوين الأولى ، وفيما يأتى نموذجان يمثلان رسوخ الفكر الأصولي والتفاعل القائم بين الفقهاء لاثبات كل وجهة نظره .
الوثيقة الأولى مقاله أبى حذيفة واصل بن عطاء (١) فقد أثبت أبو هلال العسكري في كتابه الأوائل أن واصل بن عطاء « أول من قال : الحق يعرف من وجوه أربعة : كتاب ناطق ، وخبر مجتمع عليه ، وحجة عقل ، وإجماع .

وأول من علم الناس كيف مجيء الأخبار وصحتها وفسادها .
وأول من قال : الخبر خبران ؛ خاص وعام ، فلو جاز أن يكون العام خاصا جاز أن يكون الخاص عاما ، ولو جاز ذلك لجاز أن يكون الكل بعضا ، والبعض كلا ، والأمرا خبرا ، والخبر أمرا .

وأول من قال : إن النسخ يكون في الامر والنهي دون الاخبار . (٢)
هذه المقالة لا شك تحتوى على قواعد أساسية في علم الأصول منها المتفق عليه ، وذلك فيما يتصل بأصول التشريع ، وموضوع النسخ ، وأنه يختص بالامر والنهي ، ولا يدخل الاخبار .

(١) واصل بن عطاء : ولد بالمدينة المنورة ، ونشأ بالبصرة ، رأس المعتزلة ، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين ، سمى أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري ، وهو الذى نشر مذهب الاعتزال ، يعده المعتزلة صاحب مذهب بينهم ، وإليه تنسب طائفة الواصلية . كان ألثغ بالسراء فيما زال يروض نفسه حتى أسقطها من كلامه في محاجته للخصوم وخطبه ، وكان مشهورا بالزهد والعبادة انظر : أبو القاسم البلخي ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تحقيق فؤاد سيد ، ص ٦٤ ؛ خير الدين الزركلى ، الأعلام ، ج ٩ ، ص ١٢١ .

(٢) العسكري ، أبو هلال ، حققه وعلق عليه محمد السيد الوكيل (المدينة المنورة : أسعد طرايزوني الحسيني) ص ٢٩٨ .

أما المختلف فيه فهو استبعاده أن يكون العام مراداً به الخاص ، أو الخاص مراداً به العام ، قياساً على الخبر فإنه لا يكون أمراً ، والأمر لا يكون خبراً ، وهذا موضوع أخذ فيما بعد اهتماماً كبيراً من الإمام الشافعي في رسالته ، وملاً من أجله الصفحات ، وعقد له الأبواب العديدة ، وتابع البحث فيه كثير من الأصوليين ، كما سيأتي مفصلاً إن شاء الله . (١)

أما النموذج الآخر فهو المكاتبة التي جرت بين الإمام مالك بن أنس وإمام دار الهجرة والليث بن سعد عالم مصر ؛ حيث يعرض الإمام مالك فيها لمنهج السلف في استنباط الأحكام بعامة ، ويشرح فيها وجهة نظره في احتجاجه بعمل أهل المدينة بخاصة ، حيث يقدمه على القياس بله الحديث الصحيح ؛ لأنه أقوى عنده ؛ إذ عملهم بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ ، ورواية جماعة عن جماعة أولى بالتقديم من رواية فرد عن فرد ، ويناقشه الليث بن سعد في هذا الموقف في خطاب كله أدب ولطف ، ويقدم له الأدلة والأمثلة لإقناعه للتراجع عن هذا الموقف ، بدأه الإمام مالك بطرح المشكلة ، وذكر الأدلة التي تؤيد موقفه ، وأنه قصد من هذا النصح له :

« من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد .

سلام عليك فإنني أحمد الله الذي لا إله إلا هو أما بعد : عصمنا الله وإياك بطاعته في السر والعلانية ، وعافانا وإياك من كل مكروه .
اعلم رحمك الله أنه بلغني أنك تفتي بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا وببلدنا الذي نحن فيه ، وأنت في إمامتك ، وفضلك ، ومنزلتك من أهل بلدك ، وحاجة من قبلهم إليك ، واعتمادهم على ما جاءهم منك حقيق بأن تخاف على نفسك ، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه ، فإن الله تعالى يقول في كتابه العزيز :
(والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار) الآية ، فإنما الناس تبع لأهل المدينة ، إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وأحل الحلال وحرم الحرام ؛ إذ

(١) انظر الدراسة التحليلية لكتاب (الرسالة) من هذا الكتاب ص ٥٦.

رسول الله ﷺ بين أظهرهم ، يحضرون الوحي والتنزيل ، ويأمرهم فيطيعونه ، ويسن لهم فيتبعونه ، حتى توفاه الله ، واختار له ما عنده صلوات الله عليه ورحمته وبركاته .

ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولى الأمر من بعده ، فما نزل بهم مما علموه أنفذوه ، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه ، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم ، وحدائث عهدهم ، وإن خالفهم مخالف ، أو قال أمرا غيره أقوى منه وأولى ترك قوله وعمل بغيره .

ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل ، ويتبعون تلك السنن . فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهرا ، معمولا به لم أر لأحد خلافه للذى في أيديهم من تلك الوراثة التى لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها .

ولو ذهب أهل الأمصار يقولون : هذا العمل الذى ببلدنا ، وهذا الذى مضى عليه من مضى منا ، لم يكونوا من ذلك على ثقة ، ولم يكن لهم من ذلك الذى جاز لهم .

فانظر - رحمك الله - فيما كتبت إليك فيه لنفسك : واعلم أنى أرجو ألا يكون دعائى الى ما كتبت به إليك إلا النصيحة لله تعالى وحده - والنظر لك ، والظن بك . فأنزل كتابى منك منزلة ؛ فإنك إن فعلت تعلم أنى لم آلك نصحا وفقنا الله وإياك لطاعته وطاعة رسوله ، فى كل أمر وعلى كل حال ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

وكتب ليوم الأحد لتسع مضين من صفر» . (١)

(١) القاضى عياض بن موسى بن عياض السبتي ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، ج ١ ، ص ٤١ .

وخطاب الامام مالك رضى الله عنه هنا يركز بصورة رئيسية على إقناع الليث ابن سعد بصحة منهجه في الاحتجاج بعمل أهل المدينة ، إلا أن صنوه الليث بن سعد بمصر يخالفه الرأى ، ويحجبه عليه في خطاب مهذب الحواشى ، رقيق المعانى : فيقول :

« هذه رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن انس سلام عليك ، فإننى أحمد اليك الله الذى لا إله الا هو . أما بعد - عافانا الله واياك ، وأحسن لنا العاقبة فى الدنيا والآخرة - قد بلغنى كتابك تذكرفيه من صلاح حالكم الذى يسرنى ، فأدام الله ذلك لكم ، وأتمه بالعون على شكره ، والزيادة من إحسانه ، وذكرت نظرك فى الكتب التى بعثت بها إليك ، وإقامتك اياها ، وختمك عليها بخاتمك ، وقد أتننا فجزاك الله عما قدمت منها خيرا ، فإنها كتب انتهت إلينا عنك ، فأحببت أن أبلغ حقيقتها بنظرك فيها ، وذكرت انه قد أنشطك ما كتبت إليك فيه من تقويم ما أتانى عنك إلى ابتدائى بالنصيحة ، ورجوت أن يكون لها عندى موضع ، وأنه لم يمنعك من ذلك فيما خلا إلا أن يكون رأيك فينا جميلا ، إلا لأننى لم أذكرك مثل هذا ، وأنه بلغك أنى أفتى بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم ، وإنى يحق على الخوف على نفسى ، لاعتماد من قبلى على ما أفتيتهم به ، وأن الناس تبع لأهل المدينة التى كانت اليها الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وقد أصبت بالذى كتبت به إن شاء الله تعالى ، ووقع منى بالموقع الذى تحب ، وما أجد أحدا ينسب إليه العلم أكره لشواذ الفتيا ، ولا أشد تفضيلا لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ، ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه منى ، والحمد لله رب العالمين لاشريك له ،

وأما ما ذكرت من مقام رسول الله ﷺ بالمدينة ، ونزول القرآن بها عليه بين ظهرى أصحابه ، وما علمهم الله منه ، وأن الناس صاروا به تبعا لهم فيه فكما ذكرت .

وأما ما ذكرت من قول الله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ، ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم) فإن كثيرا

من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد في سبيل الله ، ابتغاء مرضاة الله ، فجندوا الأجناد ، واجتمع إليهم الناس ، فأظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله وسنة نبيه ، ويجتهدون برأيهم فيما لم يفسره لهم القرآن والسنة ، وتقدمهم عليه أبو بكر وعمر وعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم ، ولم يكن أولئك الثلاثة مضيعين لأجناد المسلمين ، ولا غافلين عنهم ، بل كانوا يكتبون في الأمر اليسير لاقامة الدين ، والحذر من الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه ، فلم يتركوا أمرا فسرهم القرآن ، أو عمل به النبي صلى الله عليه وسلم . أو ائتمروا فيه بعده الا علموهوه ، فإذا جاء أمر عمل فيه أصحاب رسول الله ﷺ بمصر والشام والعراق على عهد أبي بكر وعمر وعثمان ، ولم يزالوا عليه حتى قبضوا ، لم يأمرهم بغيره فلانراه يجوز لأجناد المسلمين أن يحدثوا اليوم أمرا لم يعمل به سلفهم من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم ، مع أن أصحاب رسول الله ﷺ قد اختلفوا بعد في الفتيا في أشياء كثيرة ، ولولا أني قد عرفت أن قد علمتها كتبت بها إليك ، ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله ﷺ ، سعيد بن المسيب ونظراؤه أشد الاختلاف ، ثم اختلف الذين كانوا بعدهم ، فحضرتهم بالمدينة وغيرها ، ورأسهم يومئذ ابن شهاب ، وربيعه بن أبي عبد الرحمن ، وكان من خلاف ربيعة لبعض ماقد مضى ماقد عرفت ، وحضرت ، وسمعت قولك فيه ، وقول ذوى الرأي من أهل المدينة يحى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر ، وكثير بن فرق ، وغير كثير ممن هو أسن منه حتى اضطررت ماكرهت من ذلك إلى فراق مجلسه .

وذاكرتك انت وعبد العزيز بن عبد الله بعض مانعيب على ربيعة من ذلك فكتبتا من الموافقين فيما أنكرت ، تكرهان منه ما أكرهه ، ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير ، وعقل أصيل ، ولسان بليغ ، وفضل مستبين ، وطريقة حسنة في الاسلام ، ومودة لآخوانه عامة ، ولنا خاصة ، رحمه الله وغفرله وجزاه بأحسن من عمله .

وكان يكون من ابن شهاب اختلاف كثير إذا لقيناه ، وإذا كاتبه بعضنا ، فربما كتب إليه في الشيء الواحد على فضل رأيه وعلمه بثلاثة أنواع ينقض بعضها

بعضاً ، ولا يشعر بالذى مضى ، من رأيه فى ذلك ، فهذا الذى يدعونى إلى ترك ما أنكرت تركى اياه» .

ثم تعرض بعد هذا لمسائل فقهية عديدة يخالف فيها الامام مالكا الذى يحتج فيها بعمل اهل المدينة ، ثم الاستشهاد بفعل الصحابة فى الأمصار الاسلامية الأخرى بما يؤيد موقفه . مثل إنكاره الجمع بين صلاة المغرب والعشاء ليلة المطر ، والقضاء بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق ، وتوقيت مؤخر صدق المرأة لدى طلبها له ، والتوقيف بعد الأشهر فى الأيلاء ، وذكر مسائل أخرى من هذا القبيل الى أن يقول :

« . . . وقد تركت أشياء كثيرة من أشباه هذا ، وأنا احب توفيق الله إياك وطول بقائك ؛ لما أرجو للناس فى ذلك من المنفعة ، وما أخاف من الضيعة إذا ذهب مثلك مع استثناس بمكانك ، وإن نأت الدار فهذه منزلتك عندي ، ورأى فيك فاستيقنه ، ولا تترك الكتاب إلى بخبرك وحالك ، وحال ولدك وأهلك ، وحاجة إن كانت لك ، أو لأحد يوصل بك ، فإننى أسربذلك . كتبت إليك ونحن صالحون معافون ، والحمد لله ، نسأل الله شكر ما أولانا ، ونعم ما أنعم به علينا ، والسلام عليك ، ورحمة الله» . (١) .

لاشك أن هاتين الرسالتين وغيرهما تمثل مرحلة معينة ، وخطوة يدنو بها علم الأصول من التدوين ، وتشير واقعا إلى ما كان عليه الفكر الأصولى من وضوح الرؤية ، وإدراك أصول الاستنباط التى بنى عليها كل مجتهد مذهب ، فبعضها امتداد واستمرار لأصول المتقدمين ، وتمسك بها ، والبعض الآخر منها وليد الظروف الجديدة التى تكشف لهم بها الزمن ، وأملاه الواقع .
وقد تركز الخلاف على الاصول التالية :

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ٣ ، ص ٩٤ - ١٠٠ .

السنة :

لم يكن الاحتجاج بالسنة موضع نقاش فيما سبق ، غير أن بعد العهد ، وكثرة من تصدروا الروايتها ، وشيوع الأحاديث المكذوبة أوجد كثيرا من البلبلة والتشويش ، أدى هذا إلى الاختلاف في الاحتجاج ببعض أنواع الحديث ، كالأحاديث المرسلة ، وخبر الواحد ، فكان هذا مجال نقاش وحوار .

القياس والاستحسان :^(١)

اشتد النزاع بين أهل الحديث وأهل الرأي في الأخذ بالقياس والاستحسان ، فأهل الحديث يرون الشريعة أجل وأرفع من أن تكون مجالا لآراء أهل الرأي من العباد ؛ لأن الشريعة من الله كتابا كانت أوسنة ، وما كان كذلك يكون أبعد من الخطأ والاختلاف ، والرأي من الإنسان وهو عرضة لأن يخطئ ويصيب ، وكان الأوزاعي أيضا ممن يكره القياس ، وبرع فقهاء العراق في القياس المبني على أساس من الكتاب والسنة ، وكانوا أحيانا يتركون القياس إلى الاستحسان . وقد أدت قوة الخصومة بين فقهاء المدرستين إلى تصدى كل واحد للدفاع عن مبدئه ، ونقض حجج الآخر .

الإجماع بعد عصر الصحابة :

وهو بين معارض ومؤيد ، أوقائل بنوع خاص منه ، فالبعض ينكر وجود الإجماع ؛ لأن هذا يتوقف على معرفة شخصية المجتهدين في عصر واحد ، واعتراف الكافة لهم بذلك ، وأن ينقل عن كل منهم قول في المسألة التي فيها الفتوى ، وينقل ذلك القول عنهم جمع يؤمن كذبه أو خفاؤه ، وهذا في رأيهم لم يتحقق بعد عصر الصحابة .

(١) الاستحسان : وهو العدول عن قياس إلى قياس أقوى منه؛ ارشاد الفحول، ص ٢٤٠ .

والبعض الآخر خط لنفسه طريقا آخر للاجماع كالامام مالك رضى الله عنه ؛ إذ جعل عمل أهل المدينة حجة يأتى فى المرتبة قبل القياس بل الحديث الصحيح. (١) كما جرى الخلاف أيضا على بعض أنواع الاستدلال، وخبر الواحد والحديث المرسل ومذهب الصحابى . وتباينت منها مواقف الفقهاء . وبالجمله فقد اتضحت وتميزت مناهج الاجتهاد، وتحددت مصادر وأصول الفقه لكل فئة، وعرفت بما تنادى به من مبادئ وما تتمسك به من المصادر. ومن ثم أصبح من الضرورى وضع خطة مدروسة موحدة لاستنباط الأحكام تحكم فكر الجماعة الاسلاميه، وتوجهها إلى اتباع أسلوب معين، خاصة وأن الوحي قد انقطع بعد وفاة الرسول ﷺ، وانتقل الأمر بالتابعين وتابعى التابعين الى اكتساب المسائل، وكان بينهم من الاختلاف ما ذكرنا آنفا.

وقد بلغت هذه الأمور غايتها فى وقت كان أهم مظاهره تواتر العلماء ومبادرتهم للتأليف والتدوين فى علوم الشريعة كالتفسير والحديث وعلوم اللغة، فدون مالك ومحمد بن عبدالرحمن بن أبى ذئب بالمدينة، وابن جريح وابن عيينة بمكة، والثورى بالكوفة، وربيع الصبيح بالبصرة. (٢)

وفى هذه الفترة بدأت تتحدد مدلولات العلوم الاسلاميه، وتستقل بالتأليف. فعلم العقيدة والتفسير والحديث والفقه أصبح لكل منها مدلول خاص وموضوعات مميزة عكس ماكان قبل ذلك. فعلم الفقه كان يطلق على مجموع العلوم الشرعيه من حديث وعقائد وتفسير واخلاق وتصوف، ثم تمخض مدلوله أخيرا فى القرن الثانى للهجرة للأحكام الشرعيه العملية المستنبطة من الأدلة التفصيلية، وهكذا

(١) انظر: الفكر السامى، ج ١، ص ٤٤٧؛ محمد الخضرى بك، تاريخ التشريع الاسلامى، (مصر: المطبعة التجارية الكبرى، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ص ١٥٣ - ١٨٥.

(٢) شاه ولى الله الدهلوى، حجة الله البالغة ج ١، ص ٣٠٤ - ٣١١ بتصرف.

اتخذ كل علم كيانا مستقلا ومدلولا متميزا «قال الذهبي : فى سنة ثلاث وأربعين ومائة شرع علماء الاسلام فى هذا العصر يدونون الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريح بمكة، ومالك الموطأ بالمدينة، والأوزاعى بالشام، وابن أبى عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، ومعمار باليمن، وسفيان الثورى بالكوفة، وصنف ابن اسحاق المغازى، وصنف أبوحنيفة رحمه الله الفقه والرأى، ثم بعد يسير صنف هشيم والليث وابن لهيعة، ثم ابن المبارك وأبويوسف وابن وهب، وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة». (١)

فلا عجب وهذه هى المرحلة العلمية والدرجة الحضارية التى وصل إليها المسلمون أن يشرع العلماء فى التأليف فى أصول الفقه بعد أن توافرت كافة الشروط وتمهأت جميع الأسباب والعوامل لابرار الفكر الأصولى علما مدونا، يسر على الفقهاء استنباط الأحكام من مصادرها الأصلية على نحو منهجى، وكيفية منظمة متفق عليها ظهرت طلائعها فى نهاية القرن الثانى للهجرة. وهذا ما سنتابع تطوره على مدى القرون التالية فى دراسة علمية منهجية إن شاء الله .

(١) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ، الطبعة الثانية، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد (مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م) ، ص ٢٦١ .

أولية التأليف في أصول الفقه

العلوم في الأمم لا تظهر فجأة وإنما تمر بفترة مخاض ومعاناة فكرية حتى تتبلور معانيها، فتتضح في الأذهان معالمها، وتنتهي الأسباب لتدوينها، ثم بعد كل ذلك هي في نموها وازدهارها خاضعة لقانون التطور والتدرج، من أجل هذا كان من الصعب تحديد البداية، وتعيين الآخذين بزمام المبادرة الأولى فيها، وهذا ما حدث بالنسبة لأولية التأليف في علم أصول الفقه. فقد تنازع أولية التأليف فيه أرباب المذاهب المختلفة على الرغم من ادعاء البعض الاجماع عليه. وفيما يلي عرض شامل لأكثر ما قيل في هذا الموضوع.

يدعى الحنفية أن أئمتهم أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن هم أصحاب السبق في تدوين علم الأصول والتأليف فيه، يقررون هذه الدعوى في العبارات التالية: «وأما أول من صنف في علم الأصول - فيما نعلم - فهو إمام الأئمة وسراج الأمة أبو حنيفة النعمان رضى الله عنه حيث بين طرق الاستنباط في كتاب الرأي له». (١)

ويقول الموفق المكي في كتاب مناقب الامام الأعظم عن طلحة بن محمد بن جعفر: إن أبا يوسف أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة». (٢)

وما ذكره ابن النديم في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني أن له كتاباً في أصول الفقه، كما أن له كتاباً في اجتهاد الرأي وآخر في الاستحسان. (٣)

(١) أصول السرخسي ، تحقيق أبي الوفاء الافغانى ، ج ١ ، ص ٣ .

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ، ص ٢٣٥ .

(٣) ابن النديم ، الفهرست (مصر : دار الاستقامة) ص ٢٥٧ ، ٢٦٣ .

وهؤلاء جميعهم سابقون على الإمام الشافعى ، بل إن الامام الشافعى تتلمذ لمحمد بن الحسن واستفاد من كتبه ولازمه وأخذ عنه ، وقد تكون هذه الصلة العلمية إحدى الخواطر للإمام الشافعى على إخراج الرسالة فى صورتها الحاضرة .

ويناقش مصطفى عبدالرازق موقف الأحناف بما يبين طبيعة هذه المؤلفات التى تحمل خصائص هذا المذهب فيقول :

«وإذا صح أن لأبى يوسف أو لمحمد كتاباً فى أصول الفقه فهو فيما يظهر كتاب لنصرة ما كان يأخذ به أبوحنيفة ويعيبه أهل الحديث - ومعهم الشافعى - من الاستحسان... ولم يكن فى طبيعة مذهب أهل الراى الذين من همهم أن يجمعوا المسائل ويستكثروا منها النزوع إلى تقييد الاستنباط بقواعد لا تتركه متسعاً رحباً . على أن القول بأن أبى يوسف هو أول من تكلم فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة لا يعارض القول بأن الشافعى هو الذى وضع أصول الفقه علماً ذا قواعد عامة يرجع إليها كل مستنبط لحكم شرعى . هذا وقد نقلنا . . . عن ابن عابدين أن أبى حنيفة كان إذا وقعت واقعة شاور أصحابه شهراً أو أكثر حتى يستقر آخر الأقوال فيثبتها أبويوسف . حتى أثبت الأصول على هذا المنهاج .

وفى رسالة ابن عابدين المسماة العلم الظاهر فى نفع النسب الطاهر من مجموعة رسائل ابن عابدين : (ثم هذه المسائل التى تسمى ظاهر الرواية والأصول هى ما وجد فى كتب محمد التى هى المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير والسير الصغير ، والجامع الكبير ، وإنما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد برواية الثقة فهى ثابتة عنه ، إما متواترة عنه ، أو مشهورة عنه (ج ١ ، ص ١٦) .

وكل ذلك يدل على أن أبى يوسف هو أول من أثبت الأصول التى هى فتاوى اتفق عليها الامام وأصحابه ، وأن محمداً جمع من كتب السنة مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية . وهى - كما يقول ابن عابدين فى الرسالة المذكورة - مسائل رويت عن أصحاب المذهب وهم أبوحنيفة وأبويوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويقال لهم العلماء الثلاثة .

فليس بمستبعد أن يكون مانسب لأبى يوسف من أنه أول من وضع الكتب في أصول الفقه، ومانسب لمحمد من أنه ألف كتاب أصول الفقه إنما أريد به أصول فقه أبى حنيفة أى المسائل التى أشار الامام بإثباتها بعد مشاورة أصحابه، وقد يعضد هذا تعبير صاحب الفهرست عند تعديد كتب أبى يوسف بقوله: ولأبى يوسف من الكتب فى الأصول والأمالى (ص ٢٠٣) كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة وعند ذكر الكتب التى ألفها محمد بقوله: ولمحمد من الكتب فى الأصول كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة . . . (١).

ويذهب المالكية الى أن الامام مالكا رضى الله عنه أول من تكلم فى أصول الفقه، وفى الغريب من الحديث وفسر كثيرا منه فى موطئه (٢) ولكن المالكية لم يدعوا التأليف المستقل للامام مالك فى أصول الفقه، وهوبلا شك من أوائل من تكلموا فى أصول الفقه، وقد قدمنا مكاتبتة . مع الليث بن سعد نموذجا لبدء التدوين الأصولى .

ويدعى الشيعة الامامية أن أول من أسس علم أصول الفقه محمد الباقر بن على بن زين العابدين، ثم من بعده ابنه الامام أبو عبد الله جعفر الصادق . يعرض هذه القضية أسد حيدر فى صدد الكلام عن عصر الامام محمد الباقر وأثره العلمى فيقول:

« . . . وهو [محمد الباقر] أول من أسس علم الأصول، وفتح بابيه، وفتح مسائله، ومن بعده ولده الامام الصادق، وقد أمليا على أصحابها قواعده، وجمعوا من ذلك مسائل دونها المتأخرون حسب ترتيب المصنفين فيه، برواية مسندة إليهما، من دون دخل لأرائهم فيها، ولاوضع قول إلى جنب قولها، وتلك الكتب موجودة إلى هذا الوقت .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) الفكر السامى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .

فالامام الباقر هو واضع علم الاصول، وفتح بابه، وأول من صنف فيه هو هشام بن الحكم صنف كتاب الألفاظ، وهو أهم مباحث علم الاصول، ثم بين بعده يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين صنف كتاب اختلاف الحديث ومسائله، وهو مبحث تعارض الحديثين، ومسائل التعادل والتراجع، ثم أخذت حركة الأصول من بعدهما بالتوسعة .

ثم يستطرد في رد دعوى أولية الامام الشافعي بقوله :
« فالقول بأن الشافعي هو واضع علم الأصول ظلم للحقيقة، وخروج عن حدود الانصاف، على أن هذا القول لا يؤيده بقية العلماء من سائر المذاهب، فللحنفية أصول وللمالكية أصول » (١).

ونسبة الشيعة تأسيس هذا العلم إلى الامام محمد الباقر، ومن بعده ولده الامام محمد الصادق رضى الله عنهما، وأنها أمليا على أصحابهما قواعده، فإن للمحققين من هذا موقفا عرضه بروكلمان لدى حديثه عن الشرفى عصر بنى أمية بقوله :

« . . . وكذلك صنفت أوائل كتب النصائح والمواعظ في عصر بنى أمية، ومن المشكوك فيه أن يكون الخوارج قد صنفوا كتباً في مذهبهم في ذلك العصر، وقد نسب كتاب العقيدة إلى عبد الله بن إياض التميمي مؤسس مذهب الإباضية . . . وكذلك أوائل مصنفات الشيعة التي قيل إنها كتبت في عصر بنى أمية فهي منحولة غير صحيحة النسبة . . . ومن ذلك على وجه الخصوص المصنفات المنسوبة إلى الامام أبى عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر (المتوفى سنة ٤٨ هـ / ٧٦٣ م) بالمدينة » (٢).

(١) أسد حيدر، الامام الصادق والمذاهب الاربعة (مطبعة النجف، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) ج ٢، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .
(٢) تاريخ الادب العربى، الطبعة الثانية (مصر: دار المعارف)، ج ١، ص ٢٥٩ .

والذى لاشك فيه هو تأليف هشام بن الحكم المتوفى نحو مائة وتسعين من الهجرة لكتاب الألفاظ، فقد أثبت ابن النديم في فهرسته، وترجم له، ومن حديثه عنه أنه «من أصحاب أبي عبدالله جعفر بن محمد من متكلمي الشيعة، ممن فتق الكلام في الامامة، وهذب المذهب والنظر، وكان حاذقا بصناعة الكلام، حاضر الجواب» وذكر عنه في موضع آخر بأنه «كان أولا من أصحاب الجهم بن صفوان، ثم انتقل إلى القول بالامامة بالدلائل والنظر». (١) وعنوان الكتاب يشير الى أنه يعالج جزءا مهما في أصول الفقه، وذلك هو دلالة الألفاظ.

ويذهب الشافعية إلى أن الامام الشافعي أول من ألف في هذا العلم، وقد حكى العلامة جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الأسنوى الاجماع على ذلك بقوله :

« وكان إمامنا الشافعي رضى الله عنه هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع ، وأول من صنف فيه بالاجماع ، وتصنيفه المذكور فيه موجود بحمد الله تعالى ، وهو الكتاب الجليل المشهور المسموع عليه اتصال سنده الصحيح إلى زماننا المعروف بـ (الرسالة) الذى أرسل الامام عبد الرحمن بن مهدي من خراسان إلى الشافعي بمصر فصنفه له وتنافس في تحصيله علماء عصره . على أنه قد قيل إن بعض من تقدم على الشافعي نقل عنه إمام ببعض مسائله في أثناء كلامه على بعض الفروع ، وجواب عن سؤال السائل لا يسمن ولا يغنى من جوع ، وهل تعارض مقالة قيلت قى بعض المسائل تصنيفا موجودا مسموعا مستوعبا لأبواب العلم . ؟! » (٢)

والشيعة كما سبق لا يسلمون هذه الأولوية والأحناف يذكرونها بصيغة التمريض . يقول أمير بادشاه « ويقال إن أول من دون في أصول الفقه على سبيل الاستقلال

(١) ابن النديم ، الفهرست، ص ٢٥٧ ، ٢٦٣ .

(٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، ص ٤٥ .

الامام الشافعى ، صنف فيه كتاب الرسالة بالتماس ابن مهدي « (١) .
وهكذا تتنازع المذاهب أولية التدوين في أصول الفقه ، وكل منها يدعيها لامامه أو
أئمة من مذهبه .

وبنظرة تحليله مجردة لهذا الخلاف يمكن تحديده على النحو التالى :
ليس موضع الخلاف في أول من تكلم في أصول الفقه فالتكلمون في الأصول قبل
التدوين كثير ون في عهد الصحابة والتابعين ، ظهرت في نماذج تطبيقية عملية في
أحكام الخلفاء الراشدين وغيرهم من القضاة والحكام ، ونماذج نظرية من أبرزها
خطاب عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعري ، وكالمقالة المروية عن واصل
بن عطاء ، أو المكاتبة بين مالك بن أنس والليث بن سعد وغير هذا كثير .
كما أن الخلاف ليس في ظهور كتابة حول موضوع أصولى مستقل : كدلالة الألفاظ
أو الرأى ، أو الاستحسان ، أو الكتابة في الأصول ضمن كتاب فقهى .
الخلاف ينحصر في أولية التأليف في علم أصول الفقه بصورة عامة شاملة مستقلة ،
وهذا يقتضى تحديد طريقة التأليف في علم الاصول ؛ إذ أن التأليف فيه جاء على
طريقتين :

الأولى : استخراج القواعد الفقهية لكل باب من أبواب الفقه ، ومناقشتها ،
وتطبيق الفروع عليها ، فيستنتج قواعد البيع عامة ، أو قواعد الايجار ويحددها ويبين
مسلك التطبيق عليها . وهذا هو الطريق الذى اختاره الأحناف وسلوكه وسبقوا
به .

الثانية : وضع القواعد التى تعين المجتهد على استنباط الأحكام من مصادر
التشريع دون التزام برأى فقيه ، أو اعتبار لاتفاق أو اختلاف . (١)
وهذا هو المنهج الذى سلكه الامام محمد بن ادريس الشافعى في الرسالة وهى مدونة

(١) تيسير التحرير ، (مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٠ هـ) ، ج ١ ، ص ٤٨

(٢) انظر : أحمد أمين ، ضحى الاسلام ، الطبعة الثالثة (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م) ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

كاملة في أصول الفقه على سبيل الاستقلال ، لم يسبقها بهذا المعنى كتاب في موضوعها ، وهذا هو الذى ذهب اليه جمهور العلماء ، وأثبتته التاريخ . يقول الجلال السيوطى :

« الاجماع على أنه [الشافعى] أول واضع لعلم الأصول ؛ إذ هو أول من تكلم فيه ، وأفرده بالتأليف ، وكان مالك فى الموطأ أشار الى بعض قواعده ، وكذلك غيره من أهل عصره كأبى يوسف ومحمد بن الحسن » (١)

وعلى ضوء العرض ، والمناقشة السابقة يتبين أن كتاب الرسالة للامام الشافعى أول مؤلف أصولى كامل ، مستقل بمنهجه وموضوعاته ومسائله .

(١) الفكر السامى فى تاريخ الفكر الاسلامى ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

كتاب الرسالة

المؤلف:

مؤلفه الامام الجليل محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن الشافعي ، وهو الذي ينسب إليه الشافعي ، ولد في غزة بفلسطين سنة خمسين بعد المائة ، وتوفي بمصر سنة اربع بعد المائتين من الهجرة . نشأ بمكة وكتب العلم بها ، وبمدينة الرسول ﷺ ، وقدم بغداد مرتين ، وحدث بها ، وخرج إلى مصر فنزلها حتى وافته المنية بها . أحد الائمة الأربعة الذين انعقد إجماع الأمة الاسلامية على تقليدهم ، وقد استوجب هذا ؛ لما أطبقت عليه الأمة الاسلامية سلفها وخلفها من فضله ، وجلالة قدره ، وغزارة علمه ، ونفاذ بصيرته . وفي إجمال خصائصه ومزاياه يقول محقق (الرسالة) الأستاذ أحمد محمد شاكر :

«فإنني أعتقد - غير غال ولا مسرف - أن هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الاسلام في فقه الكتاب والسنة ، ونفوذ النظر ، ودقة الاستنباط ، مع قوة العارضة ، ونور البصيرة ، والابداع في إقامة الحجة وإفحام مناظره ، فصيح اللسان ، ناصع البيان ، في الذروة العليا من البلاغة ، تأدب بأدب البادية ، وأخذ العلوم والمعارف عن أهل الحضر ، حتى سماع عن كل عالم قبله وبعده . نبغ في الحجاز وكان إلى علمائه مرجع الرواية والسنة ، وكانوا أساطين العلم في فقه القرآن ، ولم يكن الكثير منهم أهل لسن وجدل ، وكانوا يعجزون عن مناظرة أهل الرأي ، فجاء هذا الشباب يناظر وينافح ويعرف كيف يقوم بحجته ، وكيف يلزم أهل الرأي وجوب اتباع السنة ، وكيف يثبت لهم الحجة في خبر الواحد ، وكيف يفصل للناس طرق فهم الكتاب على ما عرف من بيان العرب وفصاحتهم ، وكيف يدلهم على الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة ، وعلى الجمع بين ما ظاهره التعارض فيها ، أوفى

أحدهما ، حتى سماه أهل مكة (ناصر الحديث) « . (١)
 « والشافعي لم يسم (الرسالة) بهذا الاسم ، إنما يسميها (الكتاب) ، أو يقول
 (كتابنا) ، وكذلك يقول في كتاب (جماع العلم) مشيراً إلى الرسالة : وفيها وصفنا
 ههنا ، وفي (الكتاب) قبل هذا ، ويظهر أنها سميت (الرسالة) في عصره بسبب
 إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي « . (٢)
 « قال أبو ثور : كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي أن يضع له كتاباً فيه
 معاني القرآن ، ويجمع مقبول الأخبار فيه ، وحجة الاجماع ، وبيان الناسخ
 والمنسوخ من القرآن فوضع له كتاب الرسالة « (٣)

أسباب تأليف الرسالة :

تميهاً للامام الشافعي - رضى الله - الوقوف والاطلاع على المنهج الاجتهادى الذى
 يسلكه أصحاب مدرسة الحديث بالحجاز ، والآخر الذى يسلكه أصحاب مدرسة
 أهل الرأى ببغداد وعرفهما عن كتب ، فقد تتلمذ على أعلامهما ، وتلقى عنهم
 علوم الحديث والفقه .
 قال أبو الوليد المكي الفقيه موسى بن أبى الجارود فى صدد التنويه بالمكانة العلمية
 التى احتلها الشافعي ، ومصادر علومه ومعارفه :
 « كنا نتحدث نحن وأصحابنا من أهل مكة أن الشافعي أخذ كتب ابن جريج عن
 أربعة أنفس : عن مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وهذان فقيهان ، وعن
 عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رداد وكان أعلمهم بابن جريج ، وعن عبد الله
 ابن الحارث المخزومي ، وكان من الأثبات ، وانتهت رياسة الفقه بالمدينة إلى مالك

(١) الرسالة ، تحقيق وشرح أبى الاشبال أحمد محمد شاكر ، الطبعة الاولى .

عام ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م (مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي) ص ٥ ، ١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥ ، ١٢ .

(٣) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، (بيروت : المكتب التجارى للطباعة النشر
 والتوزيع) ، ج ٢ ، ص ١٠ .

ابن أنس ، رحل إليه ولازمه ، وأخذ عنه .
وانتهت رئاسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن
جملا ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه ، حتى أصل الأصول وقعد القواعد ،
وأذعن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره وعلا ذكره ، وارتفع قدره حتى صار منه
ما صار . (١)

وكان طبيعيا أن يجول بخاطر الامام الشافعي ، موضوعات معينة متمثلة في ما كان
مثار اختلاف ونزاع بين المدرستين ، حملته فيما بعد عندما واثته الفرصة على
تدوينها ؛ لتثبيت وترسيخ أصول الاستنباط الصحيحة الراجحة ، ونفي الدخيل
العقيم ، ومناقشة المختلف منها .

ويتدوين أصول استنباط الأحكام تضيق الفجوة بين المدرستين : مدرسة أهل
الحديث وأهل الرأي ، ويفيد في تفهم المتخالفين لبعضهم البعض ، واللجوء عند
النزاع إلى أسس وأصول ثابتة لدى اختلاف الرأي .
وبحكم هذا الاطلاع والاحتكاك بعلماء المدرستين كان الامام الشافعي مهيا
فكريا ، ونفسيا لوضع مؤلف في علم أصول الفقه .

ويعرض الشيخ ولي الله الدهلوي لذكر عدد من الأسباب بقوله :
« ونشأ الشافعي في أوائل ظهور المذاهب [مذهب أهل الحديث والرأي] وترتيب
أصولهما وفروعهما ، فنظر في صنيع الأوائل فوجد فيه امورا كبحث عنانه عن
الجريان في طريقهم ، وقد ذكرها في أوائل كتاب الأم .

منها : أنه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيها الخلل ، فإنه إذا جمع
طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له ، وكم من مرسل يخالف مسندا ،
فقرر ألا يأخذ بالمرسل إلا عند وجود شروط ، وهي مذكورة في كتب الأصول .
ومنها : أنه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوطة عندهم ، فكان يتطرق
بذلك خلل في مجتهداتهم ، فوضع لها أصولا ، ودونها في كتاب ، وهذا أول تدوين

(١) مقدمة الرسالة ، أحمد شاكر ، ص ٧ .

كان في أصول الفقه . مثاله ما بلغنا أنه دخل على محمد بن الحسن وهو يطعن على أهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين ، ويقول هذا زيادة على كتاب الله . فقال الشافعي : أثبت عندك أنه لا تجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد ؟

قال نعم . قال : فلم قلت إن الوصية للوارث لا تجوز لقوله ﷺ (ألا وصية لوارث)، وقد قال تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت) الآية ، وأورد عليه أشياء من هذا القبيل فانقطع كلام محمد بن الحسن .

ومنها : أن بعض الأحاديث الصحيحة لم يبلغ علماء التابعين ممن وسد إليهم الفتوى فاجتهدوا بآرائهم ، أو اتبعوا العمومات ، أو اقتدوا بمن مضى من الصحابة فأفتوا حسب ذلك ، ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة الثالثة فلم يعملوا بها ظنا منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم وستتهم التي لا اختلاف لهم فيها ، وذلك قادح في الحديث وعلة مسقطة له ، أو لم تظهر في الثالثة وإنما ظهرت بعد ذلك عندما أمعن أهل الحديث في جمع طرق الحديث ، ورحلوا إلى أقطار الأرض ،

وبحثوا عن حملة العلم ، فكثرت من الأحاديث ما لا يرويه من الصحابة إلا رجل أو رجلان ، ولا يرويه عنه أو عنها إلا رجل أو رجلان وهلم جرا ، فخفى على أهل الفقه ، وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث كثير من الأحاديث ، رواه أهل البصرة مثلا ، وسائر الأقطار في غفلة منه .

فبين الشافعي أن العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث في المسألة ، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال ، ثم إذا ظهر عليهم بعد رجوعوا من اجتهادهم إلى الحديث ، فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحاً فيه ، اللهم إلا إذا بينوا العلة القادحة
«(١) ويجعل الشيخ شاه ولي الله الدهلوي هذا سبباً رئيسياً في تدوين أصول الفقه في كتابه الانصاف فيقول :

(١) حجة البالغة ، ج ١ ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

« فإن قلت : ما السبب في أن الأوائل لم يتكلموا في أصول الفقه كثير كلام ، فلما نشأ الشافعي تكلم فيها كلاما شافيا وأفاد وأجاد؟ »

يجيب عن السؤال بقوله :

« سببه أن الأوائل كان يجتمع عند كل واحد منهم أحاديث بلده وآثاره ، ولا تجتمع أحاديث البلاد ، فإذا تعارضت عليه الأدلة في أحاديث بلده حكم في ذلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما تيسر له . ثم اجتمع في عصر الشافعي أحاديث البلاد جميعها ، فوقع التعارض في أحاديث البلاد ، وكثر الشغب ، وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن بحساب ، فبقوا متحيرين مدهوشين ، لا يستطيعون سبيلا ، حتى جاء تأييد من ربهم ، فألهم الشافعي قواعد جمع هذه المختلفات ، وفتح لمن بعده بابا وأى باب « (١) » ومنها : أنه رأى قوما من الفقهاء يخلطون الرأي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي أثبتته ، فلا يميزون واحدا منهما عن الآخر ويسمونونه تارة بالاسحتسان - وأعنى بالرأى أن ينصب مظنة حرج أو مصلحة علة الحكم ، وإنما القياس أن تخرج العلة من الحكم المنصوص ، ويدار عليها الحكم - فأبطل هذا النوع أتم إبطال ، وقال : من استحس فإنه أراد أن يكون شارعا ، حكاه ابن الحاجب في مختصر الأصول . . . » (٢)

ومن الأسباب الرئيسية التي حفزت الامام الشافعي لتأليف الرسالة الأصولية دخول الدخيل في لسان العرب ، وامتزاج اللغة العربية باللغات الأعجمية ، مما تسبب في فساد السليقة العربية ، وضعف المدارك عن فهم مقاصد الشريعة ، وقد أشار الامام الشافعي إلى هذا السبب ، وندد كثيرا في المقدمة بمن تكلموا في العلم وهم يجهلون أساليب اللغة العربية ، مما أدى إلى الاختلاف والمنازعات

(١) الانصاف في أسباب الخلاف ، ص ٣٦ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣١١ .

الكثيرة ، كان المسلمون في غنى عنها ، وهو ما نجده يتحدث عنه في العبارات التالية :

« ومن جماع علم كتاب الله : العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب ، والمعرفة بالموضع الذى وضع الله به نبيه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه فى كتابه ، وبينه على لسان نبيه ، وما أراد بجميع فرائضه ، ومن أراد ؟ أكل خلقه أم بعضهم دون بعض ؟ وما افترض على الناس من طاعته ، والانتهاى الى أمره ، ثم معرفة ما ضرب من الأمثال الدوال على طاعته ، المبينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الحظ ، والازدياد من نوافل الفضل .

فالجواب على العالمين ألا يقولوا إلا من حيث علموا ، وقد تكلم فى العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الامساك أولى به ، وأقرب من السلامة له إن شاء الله » . (١)

ويقول فى موضع آخر معبراً عن تنديده فى التهجم على معانى القرآن واستنباط الأحكام منه ممن يجهل لسان العرب :

« وكانت هذه الوجوه التى وصفت اجتماعها فى معرفة أهل العلم منها به - وإن اختلفت أسباب معرفتها - معرفة واضحة عندها ، ومستنكرة عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها ، وبلسانها نزل الكتاب ، وجاءت السنة ، فتكلف القول فى علمها تكلف ما يجهل بعضه ، ومن تكلف ما جهل ، وما لم تثبته معرفته كانت موافقته للصواب - إن وافقه من حيث لا يعرفه - غير محمودة والله اعلم ، وكان بخطئه غير معذور ، إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه » . (٢)

يضاف إلى مجموع ما تقدم من أسباب سؤال عبد الرحمن بن مهدي للشافعي « أن يضع له كتابا فيه معانى القرآن ، ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الاجماع ، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، فوضع له كتاب الرسالة .

(١) الرسالة ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٢ .

وقال على بن المدينى : قلت لمحمد بن ادريس الشافعى أجب عبد الرحمن بن مهدى عن كتابه ، فقد كتب إليك يسألك وهو متشوق إلى جوابك قال : فأجابه الشافعى ، وهو كتاب الرسالة التى كتبت عنه بالعراق ، وإنما هى رسالته الى عبد الرحمن بن مهدى « (١) .

ولا شك أن هذا الطلب من عبد الرحمن بن مهدى كان سبباً مباشراً للبدء فى تدوين القواعد والموضوعات الأصولية التى نثرها الشافعى فى الرسالة ، فصادف هذا الطلب من نفسه قبولاً ورغبة قوية .

الموضوعات الرئيسية فى "الرسالة" :

افتتح الامام الشافعى (الرسالة) بخطبة مسهبة تدور حول أهمية رسالة سيدنا محمد ﷺ للبشرية جمعاء ، وبين فيها أهمية الكتاب العزيز ، وقد اشتملت على العناصر الرئيسية التالية :

الناس قبل بعثة النبى ﷺ وأنهم صنفان :

إما أهل كتاب وإما أهل كفر .

بعثة الرسول ﷺ ومزاياها ، وأنه ﷺ سبب كل خير ، تنزيل الكتاب العزيز ونقله البشرية من الكفر والعمى إلى الضياء والهدى ، ما انزل الله فى الكتاب العزيز رحمة وحجة . حث طلبة العلم على بلوغ غاية جهدهم فى الاستكثار من علوم القرآن .

شمول الكتاب العزيز « فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة الا وفى كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها » .

ثم ذكر من الآيات ما يشير الى هذا المعنى ، والأغراض التى من أجلها نزل القرآن الكريم ، ومن جملة ذلك تبين الرسول ﷺ للناس ما نزل اليهم من القرآن .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١١ .

وهذه الخطبة في عناصرها التي اشتملت عليها أوحى بها الواقع للمجتمع العلمي الذي كانت تعيشه كلتا المدرستين : أهل الحديث في الحجاز، وأهل الرأي في العراق .

ففي خطبة الكتاب ينعي الامام الشافعي على الأمة الخلاف في الدين ، وأن الرسول ﷺ قد حسم بيعته الخلاف بالنسبة للماضين من أهل الكتاب وأهل الكفر ، وما خلفه بعده من كتاب وسنة جدير أن يقوم بمثل ذلك الدور إذا تفهمناهما حق الفهم . ومن ثم بدأ يضع المقاييس والموازن من قواعد وقوانين مستفادة من مصادرها يحتكم إليها عند الاختلاف .

ثم تلا ذلك « باب كيف البيان » .

بدأ أولاً بتعريف البيان وأنه :

« اسم جامع لمعان مجتمعه الأصول ، متشعبة الفروع » وهو يعنى بهذا ما فعله بعد ذلك من أقسام البيان الأربعة وهي :

١ - ما أبان الله خلقه نصاً .

٢ - ما أحكم فرضه بكتابه ، وبين كيف هو على لسان نبيه .

٣ - ما سن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص حكم .

٤ - ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه .

وكأن هذا الباب هو خطة الكتاب (الرسالة) فإن معظم موضوعاتها إن لم تكن كلها تدخل ضمن واحد من تلك العناصر الأربعة الرئيسية ، فمن ثم بدأ أولاً بموضوعات الكتاب العزيز وبيانه ، ثم نفذ من ذلك إلى دراسة موضوعات السنة النبوية المصدر الثاني للأحكام الشرعية ، وعلاقة السنة بالكتاب ثانياً ، وقد مهد لها مع نهاية الموضوع الاول فجاء « باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها » ، كما نوه في مقدمة دراسته عن الحظوة التي سيسير عليها والموضوعات التي سيبحثها فقال :

« فأول ما نبدأ به من ذكر سنة رسول الله ﷺ مع كتاب الله : ذكر الاستدلال بستته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ، ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سن رسول

الله معها ، ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله ﷺ عن الله كيف هي ومواقيتها ، ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام ، والعام الذي أراد به الخاص ، ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب . (١)

وتناول كل موضوع من هذه الموضوعات بالتفصيل ، وضرب الأمثلة من القرآن والسنة ، ثم تطرق إلى وجوه الاختلاف في الآثار وطريقة الأخذ بها ، وخصص باباً للعلم بالأحكام الشرعية مما لا يسع أحد الجهل به ، وما كان منها مختصاً بالخاصة من المتخصصين ، وخبر الواحد وحجته . وقد أفاض فيه القول .

استغرق هذا البحث ما يقارب نصف الكتاب ، ثم الاجماع وحجته ، وأن جماعة الأمة لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله ولا على خطأ . (٢) ثم القياس وحجته وشروطه الأساسية (٣) وألحق به الاجتهاد ابتداء . ثم الاستحسان وعدم جواز ما كان منه على غير قياس صحيح ، وأنه في الحقيقة تلذذ من صاحبه . (٤) ثم باب الاختلاف وذكر فيه المذموم منه والممدوح . (٥) وأنها بموضوع «أقاويل الصحابة» والاستدلال بها . (٦)

الرسالة أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب : لم يكن عرض الامام الشافعي للموضوعات الأصولية عرضاً مسترسلاً فحسب ، بل كان مزيجاً من الاسترسال والحوار في وضوح وسهولة ، وقد عرف

-
- (١) الرسالة ، ص ٩١ ، ١٠٥ .
 - (٢) المصدر نفسه ، ص ٤٧١ .
 - (٣) المصدر نفسه ص ٤٧٦ - ٤٨٧ .
 - (٤) المصدر نفسه ص ٥١٣ .
 - (٥) المصدر نفسه ج ٢ ، ص ٥٦٠ .
 - (٦) المصدر نفسه ج ٢ ، ص ٥٩٦ .

الامام الشافعى بصفاء السليقة ، وفصاحة العبارة ، ووضوح المعنى . لم يكدر من ذلك الصفاء دخیل من اللفظ أو المعنى ، أو تعقيدات الفلاسفة والمناطق ، مما أصبح بعد من سمات هذا العلم .
وبلاغة الامام الشافعى ، وقدرته التعبيرية عن أدق المعانى الفقهية فى وضوح وجزالة أثارت إعجاب العلماء المتخصصين بما ملك من ناصية البيان . يقول الجاحظ :

« نظرت فى كتب هؤلاء النبغة الذين نبغوا فى العلم فلم أر أحسن تألیفا من المطلبی ، كأن لسانه ينظم الدر » .
يقول الاستاذ احمد شاکر تعليقا على ذلك :
« فكتبه كلها مثل رائعة من الأدب العربى النقى فى الذروة العليا من البلاغة ، يكتب على سجيته ، ويملى بفطرته ، لا يتكلف ولا يتصنع ، أفصح نثر تقرؤه بعد القرآن والحديث ، لا يساميه قائل ، ولا يدانيه كاتب » . (١)
وقد جاءت الرسالة فى تعبيراتها ، وجزالة أسلوبها نموذجا حيا لتلك الخصائص الأدبية ، والعلمية ، التى تمتع بها الامام الشافعى رضى الله عنه والتى كان ينبغى أن يحتذیها علماء فن الأصول لتكون سنة يتميز بها عن بقية العلوم .

المنهج :

درج الامام الشافعى فى معالجة ومناقشة الموضوعات الأصولية على منهج وطريقة ثابتة التزمها فى الرسالة ، ذلك أنه يطرح القاعدة أو القضية الأصولية فى البداية ، ثم يذكر الشواهد من القرآن أو السنة لتلك القضية ، ثم يعقب هذا تحلیلا كافيا لها ، مع التأكيد على المناسبة الموضوعية بين القضية والشواهد التى ذكرها ، ويجعل من ذلك برهانا على القضية التى طرحها أو القاعدة التى أثبتتها ، ولتقدم

(١) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

مثلا من هذا المنهج السوى الذى التزمه . ففى نهاية (باب البيان الخامس) يقول : « قال الشافعى :

فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها ، وأن فطرته أن يخاطب بالشىء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ، ويستغنى بأول هذا فيه عن آخره ، وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب فيه ، وعاما ظاهرا يراد به الخاص ، وظاهرا يعرف فى سياقه أنه يراد به غير ظاهره . فكل هذا موجود علمه فى أول الكلام ، أو وسطه ، أو آخره . . . » (١)

يمهد الشافعى فى القطعة السابقة الى دراسة الموضوعات ، أو القضايا أو القواعد الأصولية التى تضمنتها دراسة تحليلية مفصلة ، يفرد كل واحد منها بالبحث والدراسة فى باب مستقل .

وهنا نعرض نموذجا يشير بجلاء ووضوح إلى المنهج الذى التزمه باختيار ما جاء تحت هذا العنوان «باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص .» (٢)

والعنوان هذا بمثابة قاعدة أصولية ، أو بالأحرى قضية أصولية تحتاج الى إثبات فيبدأ بحثها بقوله :

«وقال الله تبارك وتعالى (الله خالق كل شىء وهو على كل شىء وكيل) وقال تبارك وتعالى (خلق السموات والأرض) وقال (وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها) فهذا عام لا خاص فيه .

قال الشافعى : فكل شىء من سماء وأرض ذى روح وشجر وغير ذلك فالله خلقه ، وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها .

(١) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٥١

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٣ .

وقال الله (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ، ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه) . وهذا فى معنى الآية قبلها وإنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال ، وليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبى ، أطاق الجهاد أو لم يطقه ، ففى هذه الآية الخصوص والعموم .

وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها) . وهكذا قول الله (حتى إذا أتيا أهل قرية استطعنا أهلها فأبوا أن يضيفوهما)

وفى هذه الآية دلالة على أن لم يستطعنا كل أهل قرية فهى فى معناها . وفيهما وفى (القرية الظالم أهلها) خصوص ؛ لأن كل أهل القرية لم يكن ظلما وقد كان فيهم المسلم ، ولكنهم كانوا فيها مكثورين ، وكانوا فيها أقل . وفى القرآن نظائر لهذا يكتفى بها إن شاء الله منها . وفى السنة له نظائر موضوعة مواضعها » . (١)

ومن إبداع الشافعى فى هذا العرض أن يقدم قدرا كافيا من الشواهد دون إيجاز أو إسراف ، فإن الإيجاز يصحبه الغموض وعدم وضوح الفكرة ، كما أن الإسراف والاكتثار من الشواهد يخل بتماسك الموضوعات وترابطها ، فتبدو متباعدة ، بالإضافة إلى أن مازاد على إيضاح القاعدة وإثباتها فضول وزيادة وحشوم من القول ، من شأنه إضعاف التأليف ، واختلال المنهج ، وهو ما فطن له الامام الشافعى ، وحاول تفاديه فيها عرضه من موضوعات وقضايا .

ومنهجية الامام الشافعى رضى الله عنه اقتضت عرض القواعد الأصولية ، والبرهنة عليها فى ضوء الكتاب الكريم بصورة مستقلة أولاً ، ثم بصورة مشتركة مع السنة تارة أخرى ، ويتم دراسته لها أخيرا فى السنة ، وبذلك تكتمل عنده الدراسة . ففى مباحث الكتاب الكريم يذكر الأبواب التالية :

باب بيان مانزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص .

باب بيان مانزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٣ .

باب بيان منازل من الكتاب عام الظاهر يراد به الخاص .

باب الصنف الذى يبين سياقه معناه .

ففى هذه الأبواب جميعها يعرض لتلك القواعد الأصولية من الكتاب الكريم .
ثم يتابع البحث لها فى ضوء الكتاب والسنة معا بحيث تتضح العلاقة بينهما ،
وهذا ما يقدم له بقوله :

« وسنن رسول الله مع كتاب الله وجهان : أحدهما : نص كتاب فاتبعه رسول
الله كما أنزل الله ، والآخر جملة بين رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة ،
وأوضح كيف فرضها عاما أو خاصا ، وكيف أراد أن يأتى به العباد ، وكلاهما اتبع
فيه كتاب الله . » (١) إلى أن يقول :

« . . . وسأذكر ما وصفنا من السنة مع كتاب الله ، والسنة فيما ليس فيه نص
كتاب بعض ما يدل على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله .

فأول ما نبدأ به من ذكر سنة رسول الله مع كتاب الله ، ذكر الاستدلال بسنته
على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ، ثم ذكر الفرائض المنصوصة التى سن رسول
الله معها ، ثم ذكر الفرائض الجمل التى أبان رسول الله عن الله كيف ومواقيتها ،
ثم ذكر العام من أمر الله الذى أراد به العام ، والعام الذى أراد به الخاص ، ثم ذكر
سنته فيما ليس فيه نص كتاب . »

وبعد هذه الخطة العلمية المفصلة يبدأ الجانب التحليلى المفصل لكل موضوع
ذكره فيها .

ومن أهم المباحث الأصولية التى ناقشها الامام الشافعى مناقشة علمية صريحة
وجريئة العلل فى الأحاديث ، وكتابته فيها تعد أنفس مادونه الأقلام ، يذكر فى
بداية العرض خلاصة الاعتراضات الواردة على السنة فيقول : « قال الشافعى :
قال لى قائل : فإننا نجد من الأحاديث عن رسول الله أحاديث فى القرآن مثلها
نصا ، وأخرى فى القرآن مثلها جملة وفى الأحاديث منها أكثر مما فى القرآن ، وأخرى
ليس منها شيء فى القرآن ، وأخرى مؤتلفة ، وأخرى مختلفة ، ناسخة
ومنسوخة ، وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ ، وأخرى فيها

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩١ .

نهى لرسول الله ، فتقولون مانهى عنه حرام ، وأخرى لرسول الله فيها نهى فتقولون
نهيه وأمره على الاختيار لا على التحريم ، ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة
من الأحاديث دون بعض ، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ، ثم يختلف
قياسكم عليها ، وتتركون بعضاً فلا تقيسون عليه ، فما حجتكم في القياس وتركه؟
ثم تفرقون بعد ، فمنكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذى ترك ،
وأضعف اسناداً منه ؟ » . « ١ »

ثم أجاب عن كل مسألة مسألة بطريقة علمية مسهبة ، أفاض أولاً في الكلام على
الناسخ والمنسوخ في الحديث مما فيه دلالة على النسخ ، ومالا دلالة فيها على أيها
ناسخ ومنسوخ ، وأسباب اختلاف النقل عنه ﷺ ، نثر خلافاً بعضاً من القواعد
الأصولية انتهى فيه إلى القول :

« . . . وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه فأرجو ألا يؤخذ ذلك
علينا إن شاء الله ، وليس ذلك لأحد ، ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول
يخالفها ، لا أنه عمد خلافها ، وقد يغفل المرء ويخطئ التأويل » . (٢)

ثم يقدم بجمل يشرح فيها الطريقة التى سيسلكها فى دراسته بقوله :
« قال : فقال لى قائل : فمثل لى كل صنف مما وصفت مثالا تجمع إلى فيه
الأتیان على ما سألت عنه ، بأمر لا تكثر على فأنساه ، وابدأ بالناسخ والمنسوخ من
سنن النبى ، واذكر منها شيئاً مما معه القرآن ، وإن كررت بعض ما ذكرت » . (٣)

(١) المصدر نفسه ص ٢١٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢١٩ .

وانتظمت مباحث هذا الموضوع في الأبواب التالية :
وجوه النسخ (١) وأنواعه .

الأحاديث المختلفة التي لادلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ ، والوجوه المتعددة
في الاختلاف . اختلاف اللفظ بما لا يؤثر على حكم .

اختلاف في اللفظ ينشأ عنه اختلاف الأحكام .

ما يعد مختلفا وليس عنده بمختلف .

وجه آخر مما يعد مختلفا .

وجه آخر من الاختلاف .

وفي تحليله لهذه المباحث يقرر قواعد أصولية هامة في هذا المجال نورد بعضها فيما

يلي

أولا : « كل ما لم يكن فيه حكم فاختلف اللفظ فيه لا يحيل معناه » (٢)

ثانيا : في الترجيح بين الأحاديث :

« أن يكون أحد الحديثين أشبه بكتاب الله ، فإذا أشبه كتاب الله كانت فيه
الحجة . . . فإن لم يكن فيه نص كتاب الله كان أولاهما بنا الأثبت منهما ، وذلك أن
يكون من رواه أعرف اسنادا ، وأشهر بالعلم وأحفظ له ، أو يكون روى الحديث
الذى ذهبنا إليه من وجهين ، أو أكثر ، والذي تركنا من وجه فيكون الأكثر أولى
بالحفظ من الأقل ، أو يكون الذى ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله ، أو أشبه

(١) النسخ عند المتقدمين مختلف عنه في اصطلاح المتأخرين . فهو في اصطلاح المتقدمين : « رفع
الحكم بجملته تارة ، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة إما بتخصيص أو تقييد ، أو
حمل مطلق على مقيد ، وتفسيره وتبيينه . حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخا
لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد ، فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك
اللفظ بل بأمر خارج عنه » أما في اصطلاح المتأخرين فهو رفع الحكم ، أو بيان انتهاء مدة العمل
بالحكم فقط . إعلام الموقعين ، ج ٢ ، ص ٣٥ .

(٢) الرسالة ، ص ٢٧٤ .

بإسواءهما من سنن رسول الله ، أو أولى بإيعرف أهل العلم ، أو أصح في القياس ، والذي عليه الأكثر من أصحاب رسول الله « (١) وهذا يعد القانون الذهبي في الترجيح .

ثالثا : « ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومه وجملته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه بينه » (٢)

ثم ينتقل إلى الموضوع الثاني وهو النهي في السنة النبوية فيصنفها تحت العناوين التالية :

النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره .

النهي عن معنى أوضح من معنى قبله .

النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء غيره .

وجه آخر من النهي .

صفة نهى الله ونهى رسوله .

وقد ضمن هذه المباحث جملة من القواعد الأصولية أهمها :

أولا : « حديث رسول الله ﷺ على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه ، أو بإجماع المسلمين انه على باطن دون ظاهر ، وخاص دون عام ، فيجعلونه بها جاءت عليه الدلالة » . (٣)

ثانيا : « لا ينسب الحديثان الى الاختلاف ما كان لهما وجهان يمضيان معا ، إنما المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره ، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه » . (٤)

ثالثا : « نهى التحريم لا يحل إلا بوجه دل الله عليه في كتابه ، أو على لسان نبيه » . (٥)

(١) المصدر نفسه ص ٢٨٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٥ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٢ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٣ .

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٢ .

الخصائص العلمية لرسالة الإمام الشافعي الأصولية

حوت الرسالة مجموعة من الخصائص العلمية يقف عليها الباحث بالتأمل البسيط نذكر من ذلك أهمها :

أولا : يجمل في مقدمة كل موضوع رئيسى مجموعة الموضوعات التى سيتعرض لبحثها، معتنيا في ترتيبها وتسلسل موضوعاتها . وليس هذا فقط بالنسبة للموضوعات كأجزاء ، بل سار على الطريقة نفسها في تصور الكتاب وموضوعاته ككل ، إذ بناه أساسا على (البيان) ، وكان بيان الكتاب الكريم هو منطلق مباحثه ، وعلى أساسه رسم خطة الكتاب ، أعقبها بمباحث السنة ، ثم الاجماع ، فالقياس ، فالاجتهاد ، فالاستحسان . مما يدل على وضوح تلك المعانى في ذهنه ، وسابق تصوره لها قبل تدوينها . فجاء الكتاب لوحة علمية بديعة متناسقة المعانى ، مهذبة الجوانب .

ويهذا العمل العلمى الجليل يعد الشافعى من أول من وضع خطة متكاملة في البحث في أصول الفقه ، جرى عليه من أتى بعده من الأصوليين .

ثانيا : القواعد الأصولية المدونة بالرسالة منها ما كان استخراجها اجتهادا منه واستنباطا ، فمن ذلك موقفه من أقاويل الصحابة وخلوصه في الموضوع بعد المناقشة إلى قوله .

« . . . قال : فإلى أى شىء حوت من هذا ؟

قلت : إلى اتباع قول واحد إذا لم أجد كتابا أوسنة ولا إجماعا ، ولا شيئا في معناه يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس .

وقل ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا . (١)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٩٧ .

ومنها ما كان نقلا عن السابقين ، ومن ذلك قوله في باب الاجماع :
«فما حجتك في أن تتبع ما اجتمع الناس مما ليس فيه نص حكم الله ولم يحكوه
عن النبي ؟ أتزعم ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكون أبدا إلا على سنة ثابتة ؟
قال : فقلت له : أما ما اجتمعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله فكما قالوا
إن شاء الله ، وأما ما لم يحكوه فأحتمل أن يكون قالوا حكاية عن رسول الله ،
وأحتمل غيره ، ولا يجوز أن نعهده له حكاية ؛ لأنه لا يجوز أن يحكى مسموعاً ،
ولا يجوز أن يحكى شيئا يتوهم يمكن فيه غير ما قال . فكنا نقول بما قالوا به اتباعاً
لهم ، ونعلم أنهم إذا كانت سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم ، وقد تعزب عن
بعضهم ، ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله ، ولا على خطأ
إن شاء الله . (١)

ومنها ما كان استقراء لكلام العرب وأساليهم ، والأدلة من الكتاب والسنة ، وهو
ظاهر في الكثير منها ، ومن ذلك استقراؤه للآيات من القرآن فيما يتصل بفرض
الكفاية ، وقد جعله درجة من العلم ليس تبلغها العامة ، ولم يكلفها كل الخاصة ،
ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطلوها ، وإذا قام بها من
خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره من تركها إن شاء الله ، والفضل فيها لمن قام
بها على من عطّلها .

ثم استطرّد في ذكر الأدلة على ذلك ، كما ذكر الأدلة على أنه إذا قام بعض
العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم . (٢)
ثالثاً : إقامة الأدلة على تلك القواعد من الكتاب والسنة ، وتأييدها بالشواهد
من اللغة العربية .

(١) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٧١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٦ .

رابعاً : العبارات الاصطلاحية الأصولية لم يرد ذكر بتعريفها كما جرت عادة الأصوليين وغيرهم بها فيما بعد، فيذكر مثلاً الكتاب والسنة والاجماع والقياس فيناقش أحكامها، ويعالج عوارضها، مما يدل على ثبوت معانيها ووضوحها لدى العلماء المتخصصين في فنون الشريعة، وعدم تأثرهم بعلوم الفلسفة والمنطق .

خامساً : الاكثار من الاستشهاد من الكتاب والسنة واللغة لزيادة الأيضاح والتطبيق لكثير من القضايا في أصول الشريعة وفروعها .

سادساً : الدقة العلمية والتحري في تحقيق المسائل التي ناقشها وعالج موضوعاتها، يقول الاستاذ احمد محمد شاکر :

«إن أبواب الكتاب ومسائله التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد، والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث، وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل، والمنقطع، إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمى في آخر الكتاب . هذه المسائل عندى أدق وأغلا ماكتب العلماء في أصول الحديث، بل إن المتفقه في علوم الحديث يفهم أن ماكتب بعده إنما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنه جمع ذلك، وصنّفه على غير مثال سبق لله أبوه» . (١)

وإذا كان هذا بالنسبة إلى موضوعات علم الحديث فحديثه عن موضوعات أصول الفقه التي كتب فيها الكتاب بالأصالة أصدق وأصح .

سابعاً : إنصافه التام للمخالفين له في الرأي، إذ يعرض أقوالهم مؤيدة بأدلتهم وبما معهم من حجج قوية، ثم يعود عليها بالنقض في أسلوب العلماء، ولهجة الحكماء، ويلاحظ في مسائل الخلاف عدم التنويه بأسماء المخالفين تماماً؛ إذ أن جل قصده تحقيق المسائل وتحرير الموضوعات .

ثامناً : لم تكن الرسالة متمحضة خالصة للموضوعات الأصولية، بل ضم إلى الدراسات الأصولية مناقشة كثير من الموضوعات الفقهية استشهاداً للقواعد الأصولية التي يريد إبرازها وتحليلها . وهذه ظاهرة ملموسة في كل موضوع أصولى ناقشه الامام الشافعي في الرسالة، بالإضافة إلى ذكره أبواباً من الفقه بصورة

(١) مقدمة الرسالة أحمد محمد شاکر ، ص ١٣ .

مستقلة مثل صنيعة في باب : «الفرائض التي أنزل الله نصاً» فقد ذكر تحت هذا الباب جمل الفرائض كالصلاة والزكاة والحج ومحرمات النساء ومحرمات الطعام ، والآيات والأحاديث التي وردت بصددتها ، مع مناقشتها ، وهو يذكرها لمناسبتها للموضوع الأصولي الذي هو بصددتها .

تاسعا : التحليل المفصل المشبع لما يتعرض له من المسائل والموضوعات ، أصولية كانت أم فقهية . وكثيرا ما يلجأ إلى ذكر الاحتمالات العقلية للموضوع ليخلص منها إلى الاحتمال الصحيح .

على أن تعرض الامام الشافعي لقواعد وقوانين أصول الفقه لم يكن مقتضرا على ماحوته الرسالة في الأصول ، بل تعرض لها أيضا في مواضع كثيرة من كتاب الأم ، فتعرض مثلا لمناقشة الفرق التي تنكر العمل بالأحاديث ، وكتب فصلا في إبطال الاستحسان ، فيظهر أن كثيرا من المسائل الفرعية كانت تعرض له فتشير في ذهنه أصولا متفرقة يفكر فيها مليا ، ثم يضع لها القواعد ، ثم يخصها بالتأليف ، وقد تم له ترتيبها واخراجها . في كتابه الرسالة ، وله الفضل خاصة في تنظيم الاجماع ، والعمل به ، وما يصلح منه ، وما لا يصلح ، وتنظيم القياس الذي جرى عليه الحنفية ، ووضع قواعده وأقسامه وعلله ، وبيان ما يجوز منه ، وما لا يجوز (١) .

(١) انظر : أحمد أمين ، ضحى الاسلام ، الطبعة الثالثة (مصر : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،

١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م ج ٢ ، ص ٢٢٩

أهمية الرسالة :

تعد (الرسالة) من أهم ماوصل إلينا من عمل الشافعى ، رواها عنه تلميذه الربيع بن سليمان الراوى . يقول الاستاذ أحمد محمد شاكرفى تقديمه للرسالة : «والشافعى لم يسم الرسالة بهذا الاسم إنما يسميها (الكتاب) ، أويقول كتابى او كتابنا ، ويظهر أنها سميت (الرسالة) فى عصره بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي» (١) .

وقد عرف العلماء للرسالة قيمتها . قال الرازى :

«واعلم أن نسبة الشافعى إلى علم الأصول كنسبة ارسطاطاليس إلى علم المنطق ، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض ، وذلك لأن الناس كانوا قبل ارسطاطاليس يستدلون ويعترضون بمجرد طباعهم السليمة ، لكن ماكان عندهم قانون مخلص فى كيفية ترتيب الحدود والبراهين ، فلاجرم كانت كلماتهم مشوشة ومضطربة ، فإن مجرد الطبع إذا لم يستعن بالقانون الكلى قلما أفلح ، فلما رأى ارسطاطاليس ذلك اعتزل عن الناس مدة مديدة ، واستخرج علم المنطق ، ووضع للخلق بسببه قانونا كلياً يرجع إليه فى معرفة ترتيب الحدود والبراهين ، وكذلك الشعراء كانوا قبل الخليل بن أحمد ينظمون أشعارا ، وكان اعتمادهم على مجرد الطبع ، فاستخرج الخليل علم العروض فكان ذلك قانونا كلياً فى معرفة مصالح الشعر ومفاسده ، فكذلك ههنا - الناس كانوا قبل الامام الشافعى يتكلمون فى مسائل أصول الفقه ، ويستدلون ، ويعترضون ، ولكن ماكان لهم قانون كلى مرجوع اليه فى معرفة دلائل الشريعة ، وفى كيفية معارضتها ، وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعى رحمه الله علم أصول الفقه ، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه فى معرفة مراتب أدلة الشرع .

(١) المصدر ، ج ٧ ، ص

... فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة ارسطاطليس إلى علم العقل، واعلم أن الشافعي صنف كتاب الرسالة ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة، وفي كل واحد منها علم كثير، والناس وإن أطنبوا بعد ذلك في علم أصول الفقه إلا أن كلهم عيال على الشافعي فيه؛ لأنه هو الذي فتح هذا الباب والسبق لمن سبق». (١)

والرسالة لاشك ببقائها، وتناول العلماء لها، وتداولهم دراستها، كانت فتحة علمية تتابعت واتسعت من بعدها آفاق علمية جديدة، ودراسات أصولية متنوعة، «فقد خطا الامام الشافعي بكتابه هذا خطوات واسعة بالفقه؛ من حيث وضع القواعد للمجتهد، والزامه الأخذ بها، أو بنظائرها حتى لا يأتي اجتهاده متناقضا يوما يستدل بالعام، ويوما يقول إن دلالة ظنية، ويوما يستدل بالخاص، ويوما يقول يحتمل انه خصوصية.

ولا يخفى ما يترتب على وضع هذه المبادئ من انتظام سير الفقه، وتوحيد مجاريه، وعدم الاضطراب في التفرع». (٢)

الأعمال العلمية التي تنابت على الرسالة :

كانت الرسالة ولا زالت موضع تقدير العلماء، ومرجعا يقصد، فنالت اهتمامهم تأليفا وتدريسا، وتنافسوا في شرحها، وكشف أسرارها . ومن أوائل شارحيها :
١ / أبو بكر، محمد بن عبدالله الصيرفي المتوفى سنة ٣٣٠ واسمه (دلائل الاعلام) .

(١) أحمد أمين ، ضحى الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

٢ / أبو الوليد، حسان بن محمد النيسابوري القرشي الأموي المتوفى سنة ٣٤٩هـ

٣ / الامام محمد بن علي القفال الكبير الشاشي المتوفى سنة ٣٦٥هـ.

٤ / أبوبكر، محمد بن عبدالله الشيباني الجرزقي النيسابوري المتوفى سنة ٣٨٨هـ

٥ / أبوزيد، عبدالرحمن الجزولي المتوفى سنة ٧٤١هـ.

٦ / يوسف بن عمر .

٧ / جمال الدين الافقهسي .

٨ / ابن الفاكهاني أبو القاسم بن عيسى بن ناجي (١).

٩ / ابو محمد الجويني الامام عبدالله بن يوسف والد امام الحرمين المتوفى سنة

٤٣٨هـ (٢)

وقد قام في العصر الحديث العلامة الأستاذ أحمد محمد شاكر بتحقيق الرسالة والتعليق عليها . كما قدم لها في دراسة وافية ، وقد نوه في مقدمته بأن هذه الشروح التي عرفنا أخبارها لم يسمع عن وجود شرح منها في اية مكتبة من مكاتب العالم في هذا العصر (٣)

ولما لهذا الكتاب من قيمة فكرية وعلمية هامة فقد ترجم إلى اللغة الانجليزية.

(١) كشف الظنون ، ج ١ ، ص ٨٧٣ .

(٢) جاء في كتاب تفسير المنصوص للدكتور محمد أديب صالح في هامش الجزء الاول ، ص ٩٦ مايفيد بوجود هذه النسخة مخطوطة في المكتبة الأهلية بباريس .

(٣) الرسالة ، ص ١٥ .

التراث الأصولي للإمام الشافعي :

كتاب اختلاف الحديث :

وهذا أثر علمي آخر نفيس في حقل أصول الفقه ، ويعد منه في الأهمية بالدرجة الأولى ، فالحديث يعد المصدر الثاني من مصادر التشريع الاسلامي ، وموضوع هذا الكتاب دراسة الأحاديث المختلفة ظاهرا حول الموضوع الواحد مما يهيم التعارض بادىء ذى بدء ، فيعرضها كما هي تحت أبوابها وموضوعاتها ، ثم يعقبها بالدراسة والمناقشة ، مبينا طريق الجمع والتوفيق بينها .

بدأ الامام الشافعي هذه الدراسة المتخصصة بطريقة علمية سليمة هادئة ؛ اذ بين أولا موقع السنة في الشريعة الاسلامية ، وإلزامية أحكامها للأمة الاسلامية : «أما بعد فإن الله جل ثناؤه وضع رسوله موضع الابانة لما افترض على خلقه في كتابه ، ثم على لسان نبيه ﷺ ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصا في كتاب الله ، فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهdy إلى صراط مستقيم ، ففرض على العباد طاعته ، وأمرهم بأخذ ما آتاهم ، والانتفاء عن ما نهاهم عنه ، وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحدا في أن على كل طاعته ، ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه» . (١)

واستشهد لكافة هذه القضايا التي توضح علاقة السنة النبوية المطهرة في كافة وجوهها بالقرآن الكريم ، وانتقل بعد هذا إلى القول بأن ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه تحمل على ما يحتمل اللسان العربي ، ولا تخرج عما يحتمله ، وإذا أول على ما يحتمله فليس في ذلك مخالفة ، ثم ينزل السنة منزلة القرآن فيقول :

(١) اختلاف الحديث ، ج ٨ من الأم للإمام الشافعي ، ص ٤٧٥ .

«وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه على ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عددا من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله، أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص، دون عام، أو باطن، دون ظاهر، إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه». (١)

والامام الشافعي قد عالج هذا الموضوع في كتاب الرسالة، ويسط القول فيما يخص القرآن، ولهذا فإنه يحاول تفادي التكرار، فإذا تكلم عن شيء من ذلك فإنه يعرضه في اختصار، ويحيل القارئ إليه، وهو بهذا يمثل الموضوعية العلمية في أدق صورها :

« . . . وقد اختصرت من تمثيل ما يدل الكتاب على أنه نزل من الأحكام عاما أريد به العام، وكتبته في كتاب غير هذا، وهو الظاهر من علم القرآن، وكتبت معه غيره مما أنزل عاما يراد به الخاص، وكتبت في هذا الكتاب مما نزل عام الظاهر ما دل الكتاب على أن الله أراد به الخاص؛ لإبانة الحجة على من تأول ما رأيناه،

مخالفا فيه طريق من رضىنا مذهبه من أهل العلم بالكتاب والسنة . . . » (٢)
ثم يستشهد لهذه القاعدة من القرآن، ثم ينفذ من هذه المقدمات إلى موضوع البحث وهو اختلاف الحديث، وقبل أن يناقش الجزئيات والأحاديث المختلفة يعرض في أسلوب واضح مبسط القواعد والقوانين التي يجب أن ينظر بها في هذا النوع من الأحاديث.

(١) المصدر نفسه، ج ٨ من الام، ص ٤٨٠ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٨ من الام للامام الشافعي، ص ٤٨٣ .

«وقد وصفت في كتابي هذا المواضع التي غلط فيها من عجل بالكلام في العلم قبل خبرته، وأسأل الله التوفيق، والحديث عن رسول الله كلام عربي ماكان فيه عام المخرج عن رسول الله - كما وصفت في القرآن - يخرج عاما وهو يراد به العام ، ويخرج عاما وهو يراد به الخاص، والحديث عن رسول الله على عمومته وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي ﷺ بأنه أراد به خاصا دون عام، ويكون الحديث العام المخرج محتملا معنى الخصوص بقول عوام أهل العلم فيه، أو من حمل الحديث سماعا عن النبي ﷺ أراد به خاصا دون عام، ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله ﷺ خاصا بغير الدلالة ممن لم يحمله ويسمعه، وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا، استعملا معا ولم يعطل واحد منهما الآخر كما وصفت، وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام .

فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحوبيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا، والآخر منسوخا .

ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله، أو بقول، أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر، فيعلم أن الآخر هو الناسخ، أو بقول من سمع الحديث، أو العامة كما وصفت . . . وما ينسب إلى الاختلاف من الاحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار الى الناسخ دون المنسوخ .

ومنها ما يكون اختلافا في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان، كاختلاف القيام والقعود، وكلاهما مباح .

ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار اليه .

ومنها ماعده بعض من ينظر في العلم مختلفاً بأن الفعل فيه اختلف، أو لم يختلف الفعل فيه إلا باختلاف حكمه، أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح، فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به .

ومنها ماجاء جملة ، وآخر مفسرا ، وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر ، وليس هذا اختلافا ، إنما هذا عما وصفت من لسان العرب ، وأنها تنطق بالشئ منه عاما تريد به الخاص ، وهذان يستعملان معا .
وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله .
وجماع هذا : ألا يقبل إلا حديث ثابت ، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله ، فإن كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عن حمله ، كان كما لم يأت لأنه ليس بثابت (١)

وبهذه المقدمة يضع الامام الشافعي بين يدي القارئ المقاييس والموازن العلمية التي ينظر بها في الأحاديث المختلفة ، كما بين منهجه في دراستها والتوفيق بينها ، ثم هو قد وضع ما هو جدير منها بهذه التسمية .
ثم بدأ في عرض الأحاديث المختلفة في أبواب على حسب موضوعاتها الفقهية ، فبين منها ما هو مختلف حقيقة ، وما هو مختلف ظاهرا ، وطريق الجمع بينها ، وختمها بـ (باب المختلفات التي عليها دلالة) .

وفي هذا الكتاب يضع الامام الشافعي منهجا تطبيقيا ، ودراسة علمية لأهم الموضوعات في علم أصول الفقه جديراً بأن يكون مثالا للتأليف في هذا العلم ، يأخذ بيد الدارسين إلى مدارج الفقه والاجتهاد ، وهذا الكتاب فتح مجالا جديدا امام المؤلفين في هذا الموضوع (اختلاف الحديث) فقد تابعه على التأليف فيه عدد من العلماء منهم :

الامام أبو محمد ، عبدالله بن مسلم بن قتيبة المولود سنة ٢١٣ والمتوفى سنة ٢٧٦ هـ في كتابه (تأويل مختلف الحديث) وأبو منصور ، عبدالقاهر بن طاهر البغدادى المتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة في كتاب (تأويل متشابه الاخبار) (٢).

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٨٧ .

(٢) كشف المظنون ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .

كتاب إبطال الاستحسان :

يبدأ الامام الشافعى رضى الله عنه بتقرير بعض الحقائق العلمية الثابتة تمهيدا للموضوع ، وعادته مناقشة جزئيات الموضوع فى حوار علمى بين طرفين : سائل ، وأحيانا معترض ومجيب .

قرر فى بداية هذا الكتاب أن الهدى فى اتباع ما أنزل الله فى كتابه ، وما أوحى به إلى نبيه صلى الله عليه وسلم ، ثم أقام الدليل تلو الدليل على هذه الحقيقة . ثم نفذ إلى قضية أخرى ذلك هو : أن الحكم على العباد إنما يكون على الظاهر ، وأن أحداً لم يكلف بخبايا القلوب إلا علام الغيوب ، ثم أردف هذا بالشواهد العديدة ، وفى النهاية وصل الى النتيجة الآتية :

«فمن حكم على الناس بخلاف ماظهر عليهم استدلالا على أن ماظهروا يحتمل غير ما اظهروا بدلالة منهم ، أو بغير دلالة لم يسلم عندى من خلاف التنزيل والسنة» (١)

ويتنقل من هذا الى موضوع الكتاب (الاستحسان) فيقول :

«وكل ماوصفت مع ما أنا ذاكر وساكت عنه اكتفاء بما ذكرت منه . . . دليل على أنه لايجوز لمن استأهل أن يكون حاكما ، أو مفتيا أن يحكم ، ولا أن يفتى إلا من جهة خبر لازم ، وذلك الكتاب ، والسنة ، أو مقالته أهل العلم لا يختلفون فيه ، أو قياس على بعض هذا ، ولا يجوز له أن يحكم بالاستحسان ، إذ لم يكن الاستحسان واجبا ، ولا فى واحد من هذه المعانى ، وكل أمر الله جل ذكره وأشباه لهذا تدل على إباحة القياس ، وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان ، لأن من طلب أمر الله بالدلالة عليه فإنما طلبه بالسبيل التى فرضت عليه ، ومن قال أستحسن لا عن أمر الله ، ولا عن أمر رسوله ﷺ فلم يقبل عن الله ، ولا عن رسوله ماقال ، ولم يطلب

(١) الأم ، كتاب إبطال الاستحسان ، ج ٧ ، ص ٢٩٧ .

ماقال بحكم الله ، ولابحكم رسوله ، وكان الخطأ فى قول من قال هذا بينا
...» (١)

على أن الاستحسان الذى يرفضه الامام الشافعى ، ويحاول إبطاله هو ما جاء
التصريح به محاورة بينه وبين القائلين بالاستحسان : «... فإن قلتم فنحن تركنا
القياس على غير جهالة بالأصل قيل : فإن كان القياس حقاً فأنتم خالفتم الحق
عالمين به ، وفى ذلك من المأثم ما إن جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا فى العلم ، وإن
زعمتم أن واسعاً لكم ترك القياس ، والقول بما سنع فى أوهامكم ، وحضر
أذهانكم ، وأستحسنته مسامعكم ، حججتم بما وصفنا من القرآن ثم السنة ، وما
يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول إلا بعلم...» (٢)

والاستحسان بهذا المفهوم مجمع على بطلانه بين الفقهاء عامة ماعدا شريحة
قليلة ، وقد رده الأحناف ، وانكروا هذا المفهوم منه ، والاستحسان يعد من بين
الموضوعات الأصولية التى نالت الكثير من البحث والدراسة وجهد العلماء .
ليس هذا كل ما خلفه لنا الامام الشافعى رضى الله عنه من تراث أصولى بل إن
الدارس لمؤلفاته الفقهية الأخرى مثل كتاب الأم ، وكتاب أحكام القرآن يلمس
بوضوح منهجه العلمى فى تحليل النصوص ، وعرض المسائل بطريقة أصولية تبين
منحاه الاجتهادى ، فكتبه الفقهية هى كتب فى أصول الفقه التطبيقى . وأسلوبه
فيها هو ذلك الأسلوب الفصيح الخالى من الركاقة والتعقيد .

(١) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٠١ .

مرحلة البداية

الحركة العلمية في القرن الثالث الهجري

كانت الخلافة العباسية في هذا القرن باسطة رايها على بلاد المشرق، وكان فيه من خلفاء العباسيين المأمون (ت ٢١٨هـ) والمعتصم (ت ٢٢٧هـ) والواثق (ت ٢٣٢هـ) والمتوكل (ت ٢٤٧هـ) فكانت هذه الفترة امتدادا للنهضة العلمية التي بدأها الرشيد .

أوسع المأمون خطاه في ترجمة العلوم الرياضية والفلسفية، فترجمت كتب ارسطاطاليس في الفلسفة، وكتب بطليموس، واقليدس في الهندسة، وترجمت كتب في الأشكال المخروطية، «وكان من أثر نشاط حركة النقل والترجمة في عهد المأمون العباسي أن اشتغل كثير من المسلمين بدراسة الكتب التي ترجمت إلى العربية، وعملوا على تفسيرها، والتعليق عليها وإصلاح أغلاطها». (١)

وانحصرت العناية بعد في الفلسفة، وأشهر من برز في ذلك أبو نصر الفارابي المتوفى سنة ٣٣٩هـ أكبر فلاسفة الاسلام، وأبو علي بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨هـ الملقب بالشيخ الرئيس، ثم ترجموا بعض كتب الأخبار والقصص الروائية من كتب الفرس والهنود مثل كليلة ودمنة .

نبعت من ترجمة آراء اليونان اضطرابات العقائد، وكانت متأثرة من قبل بآثار من دخل في الاسلام، فظهرت صنوف من المبتدعة في الدين عن قصد، وعن غير قصد .

وظهرت في زمن المأمون والواثق فتنة خلق القرآن «فتصدي العلماء للرد على هاته الفرق . ومن أشهر من تصدى للرد عليهم بطريق فلسفية أبو الحسن

(١) حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

الأشعرى المتوفى ٣٣٠ هـ وأملى كثيرا من الرد في تفسيره الذى سماه المختزل فى خمسمائة جزء». (١)

« كما حيزت العلوم ، وجمعت مسائل كل علم على حديثها ، ووضعت فى اللغة العربية أسس كل العلوم تقريبا . فقل أن نرى علما إسلاميا نشأ بعد ولم يكن قد وضع فى العصر العباسى ، وماجد بعد ذلك إنما هو توسيع هذه العلوم ، وزيادة جزئياتها ، وإجادة تأليفها ، أو ضعفه ، ومعالجة مسائلها معالجة أنفع أو أضر». (٢)

وقد تميز هذا القرن عن سابقه بخصب الانتاج العلمى ، وكثرة التأليف ، لكثرة المناظرات بين رجال المذاهب التى كان من آثارها العناية بالتدريس والتأليف . وكان لهذه الحركة العلمية النشطة نتائجها المباشرة عن تجديد حالة علمية ظهرت آثارها فى القرن الذى يليه (القرن الرابع الهجرى).

(١) الطاهر بن عاشور ، أليس الصبح بقريب ، ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) أحمد أمين ، ضحى الاسلام ، ج ٢ ، ص ١٣ .

المؤلفات الأصولية في القرن الثالث الهجري

اهتم كثير من علماء هذا القرن بالتأليف في علم أصول الفقه نتيجة الحركة العلمية النشطة بعامة ، والجدلية والفقهية بخاصة ؛ إذ أن الفترة كانت فترة تأسيس المذاهب الفقهية ووضوح معالمها ، والدفاع عنها ، مما أدى إلى الاهتمام تلقائيا بدراسة الأصول التي يعتمد عليها كل مذهب في استنباط الأحكام .

ومن المؤلفات في أصول الفقه التي جاء التنويه عنها في تراجم علماء وفقهاء هذا العصر:

* الرسالة تأليف الامام محمد بن ادريس الشافعي المطلبى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ

هـ (١)

(١) صنف الامام الشافعي بين علماء القرن الثالث الهجري تبعا لما جرى عليه بعض المؤلفين أمثال أبى بكر هداية الله الحسينى (ت ١٠١٤) في كتابه طبقات الشافعية إذ يقول في مقدمة الكتاب : «فها أنا أكتب أوراقا بالتماس بعض الاخوان مبتدئا بذكر الشافعي رحمه الله تعالى ومن كان في عصره ، ومن كان في المائة التي توفى فيها وهي المائة الثالثة ، ثم الذين يلونهم هكذا ...» الحسينى ، طبقات الشافعية ، تحقيق وتعليق عادل نويهض ، الطبعة الاولى ، ١٩٧١ ، (لبنان : دار الآفاق الجديدة) ص ٩ ، وكذلك صنيع عبد الله مصطفى المراغى في الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

* كتاب إثبات القياس ، خبر الواحد ، اجتهاد الرأي ، لابن صدقة الحنفى ، عيسى بن إبان المتوفى سنة ٢٢١ هـ (١)

* كتاب النكت تأليف ابراهيم بن سيار بن هانىء الملقب بالنظام (ت ٢٢١) هـ نفى فيه حجية الاجماع (٢)

* كتاب فى أصول فقه إمام دار الهجرة لأصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصرى المتوفى سنة ٢٢٥ هـ (٣)

* كتاب الاجماع ، كتاب إبطال التقليد ، وكتاب إبطال القياس ، وكتاب خبر الواحد ، وكتاب الخبر الموجب للعلم ، وكتاب الحجة وكتاب الخصوص والعموم ، وكتاب المفسر والمجمل لداود بن على بن داود الظاهرى المتوفى سنة

(١) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٠٣ .

عيسى بن إبان بن صدقة ، قاض من كبار فقهاء الأحناف . لازم محمد بن الحسن ملازمة طويلة حتى تفقه به ، ولى القضاء بالبصرة ، وكان مشهودا له بالذكاء . قال أبو خازم القاضى : ما رأيت لأهل بغداد حدثا أذكى من عيسى بن إبان وبشر بن الوليد ، وكان رجلا سخيا جدا ، له مسائل كثيرة واحتجاج لمذهب أبى حنيفة وكان خيرا فاضلا .

تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ١٥٧ .

(٢) من أعلام مذهب الاعتزال أخذ علم الكلام من أبى هذيل العلاف ، وله آراء مستقلة . الفتح المبين ، ص ١٤١ .

(٣) ولد بعد سنة ١٥٠ هـ من أوائل كبار فقهاء المالكية بمصر ، ومات بها « قال ابن الماجشون فى حقه : « ما أخرجت مصر مثل أصبغ » له تأليف حسان منها : كتاب الأصول ، وتفسير حديث الموطأ ، وكتاب آداب الصيام وكتاب سماعه من ابن القاسم ، وكتاب المزارعة ، وكتاب آداب القضاء ، وكتاب الرد على أهل الاهواء ،

محمد بن محمد مخلوف ، شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية ، ص ٦٦ .

٢٧٠ هـ (١) وله ايضا كتاب الأصول ذكره النديم ، وتحدث عنه تاج الدين السبكي في الطبقات بقوله :
«ثم وقفت لداود رحمه الله على أوراق يسيرة سماها (الأصول) نقلت منها مانصه :

والحكم بالقياس لا يجب ، والقول بالاستحسان لا يجوز. ثم قال : ولا يجوز أن يحرم النبي ﷺ ، فيحرم محرم غير ماحرم ، لأنه يشبهه ، إلا أن يوقفنا النبي ﷺ على علة من أجلها وقع التحريم مثل أن يقول : حرمت الخنطة بالخنطة ؛ لأنها مكيلة ، واغسل هذا الثوب ؛ لأن فيه دما ، أو اقتل هذا إنه أسود ، يعلم بهذا أن الذي أوجب الحكم من أجله هو ما وقف عليه ، ومالم يكن ذلك فالبعيد واقع بظاهر التوفيق ، وما جاوز ذلك فمسكوت عنه ، داخل في باب ماعفى عنه انتهى» (٢)

* كتاب الوصول إلى معرفة الأصول : تأليف محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري (ت ٢٩٧ هـ) . (٣)

(١) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، أبو سليمان الملقب بالظاهري ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية ، وهو أول من استعمل قول الظاهر ، وأخذ بالكتاب والسنة وألغى ماسوى ذلك من الرأى والقياس . قال ثعلب كان عقل داود أكبر من علمه . وله تصانيف أورد ابن النديم عناوينها في أكثر من صفحتين . ابن النديم ص ٣١٩ ؛ الاعلام ، ج ٣ ، ص ٨ .
(٢) طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ .

(٣) يكنى أبا بكر ، «وكان فقيها ظاهريا على مذهب أبيه داود ، فاضلا بارعا أدبيا شاعرا إخباريا أحد الظرفاء . . . وله من الكتب الفقهية ، كتاب الانذار ، كتاب الأعدار ، كتاب الإيجاز ، كتاب الرد على ابن شرشير ، كتاب الرد على أبي عيسى الضرير ، كتاب الانتصار من أبي جعفر الطبري» ابن النديم ، ص ٣١٩ .

ويذكر مؤلفو التراجم والطبقات عددا غير قليل من الأصوليين الذين عرفوا بعلم الأصول، واشتهروا به مناظرة، أو تدريسا، أو تأليفا، ولكن دون ذكر لعناوين مؤلفاتهم من ذلك على سبيل المثال :

مأذكره ابن النديم في ترجمته لأبى عبدالله محمد بن سماعه التميمي المتوفى سنة ٢٣٣ هـ «وله كتب مصنفه في أصول الفقه»

ومأذكره أبو اسحاق الشيرازي في ترجمته لأبى على الحسين بن على الكرابيسي (ت ٢٤٥ أو ٢٤٨ هـ) قوله : « وكان متكلماً عارفاً بالحديث ، له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه » . (١) ومأذكره ابن العماد الحنبلي :

أبو اسحق اسماعيل بن اسحق بن اسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي (ت ٢٨٢) هـ الفقيه المالكي القاضي ببغداد . . صنف التصانيف في القراءات ، والحديث ، والفقه ، وأحكام القرآن ، والأصول . . . » (٢) وغيرهما كثير .

فجملة المؤلفات السابقة ليست على سبيل العد والحصر ، وإنما هي أمثلة فقط تدل على نوعية الاتجاه في التأليف في علم الاصول .

(١) طبقات الفقهاء ، ص ١٠٢ ، وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ج ١ ، ص ١١ كتاب (أجناس في أصول الفقه) لأبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) غير أن المصادر الأخرى لم تشر إلى موضوعه كما في بغية الوعاة ص ٣١٤ بل ورد معنونا (كتاب الأجناس) وذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ج ٢ ، ص ١٥١ بقوله «كتاب الأجناس وهو كتاب جمعه أبونصر وأضيفت إليه زيادات عن أبى زيد . . . »

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (بيروت : المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع ، تصوير) ج ٢ ، ص ١٧٨ .

خصائص الفكر الأصولي في القرن الثالث الهجري

قدم لنا الامام الشافعي في كتاب (الرسالة) صورة كاملة ، وخطة واضحة لهذا العلم الجديد (علم أصول الفقه) ، فمنحه كيانا مستقلا . وكتاب الرسالة فكرا ومنهجاً ظاهرة فريدة بين المؤلفات الأصولية كافة في هذا القرن ، فإذا ما استعرضنا عناوين المؤلفات المطروحة في القائمة السابقة نجد أنها تعالج موضوعات مفردة هي مثار نزاع وخصومة بين الفقهاء في ذلك العصر، وعناوينها تدل عليها، فالفكر الأصولي في هذا القرن عموماً لم يكن فكراً شمولياً بل كان جزئياً .

وكتاب (الرسالة) نفسه بموضوعاته ومباحثه يمثل مجموعة المشكلات الأصولية التي شغلت بال الفقهاء في ذلك العصر .

كما كانت الكتابات الأصولية مندمجة مع الكتابة في الفقه أكثر الأحيان ، وهذا الذي دعا الكثيرين من فقهاء المذاهب نسبة أولية علم الأصول الى أئمتهم كالمالكية ؛ إذ أن الامام مالكا تحدث عن بعض القوانين الأصولية في كتاب الموطأ ؛ «وذلك كما في جوابه عن سؤال : عمن أخذ بحديثين مختلفين حدثه بهما ثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم أترأه من ذلك في سعة ؟ قال : لا والله حتى يصيب الحق ، وما الحق إلا في واحد ، قولان مختلفان يكونان صواباً ؟ ! ما الحق وما الصواب الا في واحد» . (١) وغير هذا كثير يدل على أن علم الأصول في هذه الحقبة التاريخية لا يزال في مرحلة البداية يخطون نحو الاستقلال ، والاكتمال .

ومما يلفت النظر أن هذا القرن جمع معظم الفقهاء المؤسسين للمذاهب الفقهية ، أو من يليهم من أصحابهم الذين تتعارض أصولهم الاجتهادية بعضها مع بعض ، واتخذ الخلاف حولها شكلاً بارزاً من النقد والتأليف ، فالشافعي لا يرى

(١) انظر : الفكر السامي ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .

الأخذ بالاستحسان الذى اشتهر به الأحناف ، وهؤلاء لا يؤيدون الأخذ فى الأحكام بأنواع من الحديث يحتج بها الشافعى ، وأهل الحديث بعامة، والظاهرية برئاسة داود الظاهري بخاصة لا يؤيدون موقف أحد من أولئك ، بل لهم موقفهم المعروف من القياس ، ومنحاهم الاجتهادى فى تأويل القرآن والحديث، وكذلك طوائف المتكلمين من المعتزلة . تصدى أتباع كل مذهب للدفاع عن أصوله الاستنباطية ، ونقض ماعداها ، أونقدها ، الأمر الذى أوجد جوا علميا نشطا يتدفق حماسة بين كافة الفئات ، والأصوليين منهم بخاصة ، ظهرت نتائجه على الآثار العلمية التى تمخضت عن نشاط الأصوليين فى تطور هذا العلم شكلا ومضمونا فى القرن الرابع والذى يليه .

مرحلة التطور الحركة العلمية بعامة والأصولية بخاصة في القرن الرابع الهجري

سجل القرن الرابع الهجري ضعف الخلافة العباسية في بغداد ، وانقسام الدولة الاسلامية إلى دول صغيرة ، وأصبح يكتفى من هذه الدول الاعتراف بسيادة الدولة ، والدعاء للخليفة في المساجد ، ويغث الهدايا له في مقابل منح الألقاب لحكام تلك الدول والولايات . ولكن هذا التمزق السياسي لم يكن مدعاة إلى إيجاد فواصل وحدود تقيّد تحركات الأفراد ونشاطاتهم في التنقل من مكان لآخر ، فلم تزل الخلافة الاسلامية قائمة ، وإستشعار النفوس أنها في جميع أطرافها ، واختلاف بقاعها وطن للمسلمين جميعا ، وأن هذه الدول والأقاليم في مجموعها تؤلف المملكة الاسلامية ، فالمسلم يستطيع أن يرتحل في داخل حدود هذه المملكة في حرية تامة بدون قيد أو شرط (١)

ولم يكن لهذا الضعف السياسي أثر بالضعف على الناحية العلمية ، « فالمملكة الاسلامية في القرن الرابع الهجري كانت أعلى شأنًا في العلم من القرون التي كانت قبلها ، ولئن كانت الشمار السياسية قد تساقطت في القرن الرابع ، فالشمار العلمية قد نضجت فيه ، والسبب في ذلك أن الامارات الاسلامية المختلفة كانت تتبارى في تجميل موطنها بالعلماء والأدباء ، وتتفاخر بهم ، وهذا أكسبهم التحجب إلى العلماء والأغداق عليهم ، وسبب آخر هو أن انفصال هذه الامارات عن الدولة العباسية جعلها مستقلة في مالها لا ترسله الى بغداد ، بل تغدقه على أهلها . والعلم دائما متأثر بالمال فهذا جعل كثيرا من العلماء ينعمون في ظل هذا

(١) آدم متمر ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٢ .

الاستقلال . أكثر مما كانوا ينعمون في ظل الوحدة ، فقد كان الشاعر مثلاً لا يظهر اسمه إلا إذا رحل إلى بغداد ، فصار يلمع اسمه في بلده ، أو على العموم خارج بغداد كالمتنبى ونحوه . . . » (١)

هذا بالنسبة للحركة العلمية بشكل عام ، أما بالنسبة للحركة الفقهية بشكل خاص فقد « كان القرن الرابع أهم نقطة فاصلة في تاريخ التشريع الاسلامي ، فيقال إنه في هذا القرن وقف التكوين المستقل للتشريع الاسلامي المبني على الاجتهاد المطلق ، وعلى الحكم بالرأى في فهم القرآن والحديث ، ومضى عصر الابتكار في التشريع ، واعتبر العلماء الأولون كالمعصومين ، وأصبح الفقيه لا يستطيع إصدار حكمه الخاص إلا في المسائل الصغيرة .

واستقرت المذاهب الفقهية الكبرى في ذلك العصر ، وتوطدت أركانها على النحو الذي نجده اليوم ، إذا استثنينا البلاد التي آل أمرها إلى الشيعة ، ولم يبرز مذهب الامام أحمد خارج العراق إلا في القرن الرابع الهجري » . (٢)

وتبع هذا شيوع التعصبات المذهبية ، والتزام مذهب بأكمله ، كالشافعي والحنفي في كل المسائل ، وتحريم الانتقال من مذهب الى آخر (٣)

فبعد أن كان مريد الفقه يشتغل أولاً بدراسة الكتاب ، ورواية السنة اللذين هما أساس الاستنباط صار في هذا الدور يتلقى كتب إمام معين ، ويدرس طريقته التي استنبط بها مادونه من الأحكام ، فإذا أتم ذلك صار من العلماء الفقهاء ، ولا يستجيز الواحد منهم لنفسه أن يقول في مسألة من المسائل قولاً يخالف ما أفتى به إمامه .

ولاشك أنه وجد من فقهاء هذا الدور أئمة كبار لا يقلون عن أسلافهم في العلم بأصول التشريع ، وطرق الاستنباط ، ولكن لم تكن لهم الحرية التي كان يتمتع بها

(١) أحمد أمين ، ظهر الاسلام ، ج ٢ ، ص ١ .

(٢) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ج ١ ، ص ٣٨٧ ، ٣٩١ .

(٣) ظهر الاسلام ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ٥٦ .

أولئك الاسلاف ، إذ كان للشافعى رحمه الله من الحرية فى الاستنباط مايسمح له أن يقول اليوم بالرأى ظهر له ، ثم لايمنعه مانع أن يغيره فى الغد إذا ظهر له من الدليل ما يقتضى التغيير ، مما كان مشهورا وشائعا بين السلف من الصحابة والتابعين . واشتهر عن الامام أحمد بن حنبل تعدد الآراء فى المسألة الواحدة توافقا مع موقفه الاجتهادى المتجدد ، وحسبما توافر له من الأدلة والآثار .

لم يكن انتساب العلماء فى هذا الدور إلى أئمتهم واقفا بهم عند حد التقليد ، ولكن من الانصاف بحقهم أن يقال إن أعمالهم العلمية كانت مكملة ومتممة لسابقيهم ، فلهم من الأعمال ما يرفع درجتهم ، ويعلو بها كعبهم فمن ذلك : أولا : قيامهم بإظهار علل الأحكام التى استنبطها أئمتهم ، وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم علماء التخرىج .

ثانيا : الترجيح بين الآراء المختلفة فى المذهب ، سواء كان الترجيح من جهة الرواية ، أم من جهة الدراية .

ثالثا : قيام كل فريق بنصرة مذهبه ، وترجيحه فى المسائل الخلافية ، ووضعوا لذلك كتب الخلاف ، يذكرون فيها المسائل التى اختلف فيها ، ويرجحون على كل حال مذهب الامام الذى ينتسبون اليه .

كما شاعت مجالس المناظرة شيوعا كبيرا حتى لاتكاد مدينة كبيرة تخلو من عقد تلك المجالس بين كبيرين من علمائها ، ولا سيما فى العراق وفى خراسان . وكانت تعقد أمام الوزراء والكبراء ويحضرها أهل العلم . وألفت الكتب فى قواعد النظر وأطلق عليها أدب البحث (١)

على أن إغلاق باب الاجتهاد كان ظاهرة هذا العصر وكان لهذا نتائجه على الفقه الاسلامى منها :

أولا : اقتصارهم على النقل عن تقدم ، وانصرافهم إلى شرح كتب المتقدمين وتفهمها ثم اختصارها .

(١) محمد الحضرى بك ، تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٢٧٤ - ٢٩٢ بتصرف .

ثانيا : جمع الفروع الكثيرة في اللفظ القليل .

ثالثا : كثرة الفروض في المسائل « ١ »

وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للفقهاء ، إلا أن القول بالنسبة لأصول الفقه مختلف تماما ؛ إذ أن التوقف في الفقه على الحالة السابقة وفحص أقوال الأئمة ، ومناصرتها ، والتخريج عليها لعب دورا كبيرا في نضج علم أصول الفقه ، وتطوره ، وازدهاره ، إذ يحتاج كل ذلك التراث إلى تأصيل ، وتقنين ، وتتبع ، واستقراء للأصول التي بنيت عليها تلك الأقوال ، فأثرى علم الأصول ، وبخاصة في المذهب الحنفي ، ودون أصحاب كل مذهب أصولهم ، كما يتضح من مؤلفاتهم . وفي عرض الشيخ محمد الخضرى بك لخصائص الفقه الإسلامى فى القرن الرابع إلى سقوط الدولة العباسية ذكر الجانب المشرق لفقهاء هذه الفترة وبهنا من حديثه هنا ما يتصل بعلم أصول الفقه بما يشير إلى ما سبق عرضه وذلك قوله :

« . . . قيامهم بإظهار علل الأحكام التي استنبطها أئمتهم ، وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم علماء التخريج ، ومعنى تخريج المناط البحث عن علة الحكم ، وأكثر من اشتغل بذلك علماء الحنفية ، فقد كان كثير من الأحكام التي رويها عن أئمتهم غير معللة ، فاجتهدوا في بيان الأصول التي جرى عليها الأئمة في استنباطهم ، وقد يختلف العلماء في تخريج هذه العلة . وبيان العلة يفتح أمامهم باب الفتيا فيما ليس فيه نص عن الامام متى عرفت علة مانص عليه ، ووضعوا عند ذلك ماسموه بأصول الفقه اجتهدا منهم أن هذه أصول أئمتهم التي بنوا عليها استنباطهم . »

ويستطرد في تأييد هذا الجانب مستشهدا بما ذكره الشيخ شاه ولي الله الدهلوى في رسالة الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية قوله : « ثم وجدت لشاه ولي الله الدهلوى ما يؤيد ذلك في رسالته المقدمة الذكر . قال رحمه الله - واعلم أنى وجدت أكثرهم يزعمون أن بناء الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى (ويضاف الى ذلك الخلاف بين أبى حنيفة وأصحابه) على هذه

(١) المصدر السابق، ج ٢ ، ص ٥٣ .

الأصول المذكورة في كتاب البزدوى ونحوه، وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم، وعندى أن المسألة القائلة بأن الخاص مبین ولا يلحقه البیان، وأن الزيادة نسخ، وأن العام قطعى كالخاص، وألا ترجيح بكثرة الرواة.

وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأى، ولا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلا، وأن موجب الأمر هو الوجوب البتة، وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة، وأنها لاتصح بها رواية عن أبى حنيفة وصاحبيه . . . والشافعية كانوا فى هذا المضمار أقل عناء؛ لأن أصول إمامهم قد دونها بنفسه، وأملاها على اصحابه» (١).

وقد وجد الفقهاء عموما فى علم الأصول مجالا بديلا عن اجتهادهم فى الفقه، ومتنفسا لابداعهم وانطلاق تفكيرهم، فتميزوا بآراء مستقلة، وأفكار مبتكرة لم يسبقوا إليها، وقد ساعد على هذا، وأسهم فيه مساهمة كبيرة شيوع العلوم العقلية من فلسفة وغيرها، فقد نبغ كثير من حملتها، وتلققتها عنهم طوائف كثيرة، وأحسن بقية أهل العلم إقبال العقول على تلقى الطريقة النظرية العقلية، والشعور بسامة الطريقة النقلية، فأقبل الجميع على الأخذ من هاته العلوم برغبة وإعجاب.

وهذه الاسباب تكشف القرن الرابع عن حالة جديدة فى العلوم كافة، وهى مرحلة النقد والتصحيح، والتعليل، والتمحيص (٢) مما كان له نتائج مباشرة فى إثراء علم أصول الفقه.

وقد تنبه لهذه الحقائق بعض الباحثين، يقول فضيلة الشيخ أبوزهرة فى كتابه أصول الفقه :

«وأنه بعد أن أغلق كثير ون على أنفسهم باب الاجتهاد المطلق، والاجتهاد على أصول مذهب معين لم يضعف علم الأصول، بل وجدت العقول القوية

(١) محمد الحضرى بيك، تاريخ التشريع الاسلامى، ص ٢٨٤؛ وانظر: شاه ولى الله دهلوى، الانصاف فى بيان سبب الاختلاف فى الأحكام الفقهية، (الناشر: محب الدين الخطيب) ص ٣٨. (٢) محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب، ص ٣٩ - ٤١

المتجهة إلى الفحص والبحث والدراسة في أصول الفقه بابا لرياضة فقهية ، من غير أن تتورط في استنباط أحكام تخالف ماقرره المذهب الذى ينتمون اليه ، وأن المتعصين لمذاهبهم وجدوا في بحوث علم الأصول ، والاستفاضة فيها مايمكن أن يؤيدوا به مذهبهم ، ويوثقوا الاستدلال له ، فعلم أصول الفقه لم يفقد قيمته الذاتية ؛ لأنه اعتبر مقياسا توزن به الآراء عند الاختلاف فى العصر الذى اشتد فيه الجدل ، والمناظرة ، فكان هو الميزان الذى يحتكم إليه فى هذا الخلاف وكل يجذب الأصول اليه» . (١)

(١) أبوزهرة ، أصول الفقه ، ص ١٧ .

المؤلفات الأصولية في القرن الرابع الهجري

نما علم أصول الفقه ، واتسعت آفاقه ونظرياته ؛ إذ نشطت فيه جهود العلماء ، فأثرت انتاجاً علمياً متطوراً ساهم بالكثير في تحديد علم أصول الفقه مدلولاً وموضوعاً ، وبدا هذا واضحاً من مجموع المؤلفات التالية التي يمثل مؤلفوها مدارس فقهية متنوعة وهي :

* الذخيرة في أصول الفقه : تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن سهل المعروف بابن برهان الفارسي «ت ٣٠٥ هـ» (١)

(١) من فقهاء الشافعية له من المؤلفات : عيون المسائل في نصوص الشافعي ، شرحه تقي الدين ابن دقيق العيد محمد بن علي الشافعي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ . كشف الظنون ، ج ١ ص ٨٢٥ ، ج ٢ ، ص ١١٨٨ ؛ هدية العارفين ، ج ١ ، ص ٦٥ ؛ الأعلام ، ج ١ ، ص ١١٠ .

* كتاب الرد على ابن داود في إبطال القياس ، رسالة البيان عن أصول الأحكام تأليف أبى العباس أحمد بن عمر بن سريج «ت ٣٠٦ هـ» (١).

(١) جاء تأليف هذا الكتاب نتيجة المناظرة التي دارت بينه وبين محمد بن داود الظاهري يقول السبكي « وقد ناظر أبو العباس الامام داود الظاهري ، وأما ابنه محمد بن داود فلا أبى العباس معه المناظرات المشهورة والمجالس المروية ، وكان أبو العباس يستظهر عليه . وحكى أن ابن داود قال له يوما أبلغنى ريقى ، فقال : أبلغتك دجلة ، وأنه قال له يوما : أمهلنى ساعة فقال : أمهلتك إلى قيام الساعة . ومات محمد بن داود قبله . فيحكى أن أبا العباس نحى غداه ومساوره ، وجلس للتعزية عند موته وقال : ما آسى الا على تراب أكل لسان محمد بن داود . » . وعن آثاره العلمية الفقهية يقول السبكي : « ولأبى العباس مصنفات كثيرة يقال إنها بلغت أربعمائة مصنف ، ولم تقف الا على اليسير منها ، وقفت له على كتاب فى (الرد على ابن داود فى القياس) وآخر فى الرد عليه فى مسائل عارض بها الشافعى وهو حافل نفيس ، وأما كتاب الخصال المنسوب إليه فقليل الجدوى ، وعندى أنه لابنه أبى حفص عمر بن أبى العباس . . . طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٢٣ .

ويتحدث السبكي فى طبقاته عن رسالة البيان بقوله :

« وهذه الرسالة عندى نحو خمس عشرة ورقة . ذكر المسعودى فى أولها أنه حضر مجلس أبى العباس جماعة من حذاق الشافعيين والمالكيين والكوفيين (أى الحنفيين) والداوديين وغيرهم من أصناف المخالفين ، فبينما أبو العباس يكلم رجلا من المالكيين إذ دخل عليه رجل معه كتاب مخطوم فدفعه إلى القاضى أبى العباس فقرأه على الجماعة ، فإذا هو من جماعة الفقهاء المقيمين ببلاد الشاش يعلمونه أن الناس فى ناحيتهم أرض شاش وفرغانة مختلفون فى أصول الأمصار ممن لهم الكتب المصنفة والفتيا ، ويسألونه رسالة يذكر فيها أصول الشافعى ، ومالك ، وسفيان الثورى ، وأبا حنيفة وصاحبيه ، وداود بن على الأصبهانى ، وأن يكون ذلك بكلام واضح يفهمه الناس ، فكتب القاضى هذه الرسالة ، ثم أملى فيما ذكر المسعودى عليهم بعضها ، وعجز لضعفه عن املاء الباقي فقرأ عليه والمسعودى يسمع » ج ٣ ، ص ٤٥٦ .

* كتاب الاجماع ، تأليف أبى بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى
٣١٨هـ (١)

* إثبات القياس ، وكتاب الخاص والعام لعلى بن اسماعيل بن أبى بشر،
المكنى بأبى الحسن الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤هـ (٢)
* كتاب البيان فى دلائل الأعلام على أصول الأحكام ، وكتاب الاجماع ،
وشرح رسالة الامام الشافعى لمحمد بن عبد الله المكنى بأبى بكر الملقب بالصيرفى
المتوفى سنة ٣٣٠هـ

قال عنه ابن خلكان : «إن له فى أصول الفقه كتاباً لم يسبق إلى مثله ، وهو أول
من صنف فى علم الشروط كتاباً أحسن فيه كل الاحسان» .
وقال القفال فى حق أبى بكر الصيرفى : «مارأيت أعلم بالأصول بعد الشافعى
من ابى بكر الصيرفى» . (٣)

(١) قال عنه السبكى «نزىل مكة ، أحد أعلام هذه الأمة وأحبارها ، كان إماماً مجتهداً حافظاً
روعاً . . وله التصانيف المفيدة السائرة ، كتاب الأوسط ، كتاب الاشراف فى اختلاف العلماء ،
وال تفسير ، وكتاب السنن والاجماع والاختلاف ، وكان مجتهداً لا يقلد أحداً» . طبقات الشافعية
، ج ٣ ، ص ١٠٢ ؛ شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٨٠
(٢) مؤسس مذهب الأشاعرة ، وإمام المتكلمين ، «ذكر أبو محمد بن حزم أن تصانيفه بلغت
خمسا وخمسين مصنفاً ، وذكر ابن عساكر عن أبى المعالى بن عبد الملك القاضى أنه سمع من يثق
به يذكر أنه رأى تراجم مصنفاته تزيد على مائتين وثلاثمائة مصنف» . السبكى ، طبقات
الشافعية ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ ، ٣١٠ .

(٣) «الامام الجليل الاصولى أحد أصحاب الوجوه المسفرة عن فضله ، والمقالات الدالة على
جلالة قدره ، وكان يقال : إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعى» . السبكى طبقات
الشافعية ، ج ٣ ، ص ١٨٦ ؛ وفيات الأعيان ج ٣ ، ص ٣٣٧ .

- * كتاب اللمع تأليف القاضي أبي الفرج عمرو بن محمد بن عمرو الليثي المالكي المتوفى سنة ٣٣١ هـ (١)
- * كتاب الجدل في أصول الفقه لأبي منصور الماتريدي الحنفي محمد بن محمد بن محمود المتوفى سنة ٣٣٣ هـ (٢)
- * مصنف في أصول الفقه من تأليف أحمد بن أحمد أبي العباس القاص (ت ٣٣٥ هـ) (٣).
- * أصول الكرخي لعبيد الله بن دلال بن دهم المكنى بأبي الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ (٤).
- * الفصول في معرفة الأصول لابراهيم بن أحمد المكنى بأبي اسحق المروزي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ (٥).

(١) الامام الفقيه الحافظ . تفقه بالقاضي اسماعيل وكان من كتابه ، وعنه أخذ الأبهري وابن السكن وغيرهما ، ألف الخاوي في مذهب مالك ، ابن النديم ، ص ٢٩٧ ؛ شجرة النور الزكية ، ص ٧٩ .

(٢) « إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين . . . صنف التصانيف الجليلة ، ورد أكاذيب أقوال أصحاب العقائد ألباطلة . له كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وكتاب أوهام المعتزلة ، ورد الاصول الخمسة لأبي محمد الباهلي ، ورد الامامة لبعض الروافض ، والرد على القرامطة ، ومآخذ الشرائع في الفقه والجدل في أصول الفقه وغير ذلك . . . قال الجامع نسبته الى ماتريد . . . حلة بسمرقند ذكره السمعاني » . محمد عبد الحى اللكنوى ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية (بيروت : دار المعرفة تصوير) . ص ١٩٥ .

(٣) « كان اماما جليلا أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريح . . . صاحب التصانيف المشهورة التلخيص ، والمفتاح ، وآدب القاضي ، والمواقيت ، وغيرها في الفقه » ، السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٥٩ .

(٤) ستأتي ترجمته ودراسة عن كتابه في ص ١٠٠ .

(٥) شيخ الشافعية ، وصاحب ابن سريح . صنف كتب كثيرة وشرح مختصر المزني ، وانتشر الفقه عن أصحابه بالبلاد . شذرات الذهب ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ ؛ وفيات الاعيان ج ١ ، ص ٧ .

* كتاب الهداية في أصول الفقه لمحمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله بن أبي القاضى الشافعى المتوفى سنة ٣٤٣ هـ قال ابن السبكي «وهو كتاب حسن نافع كان علماء خوارزم يتداولونه ويتتفعون به». (١)

* كتاب القياس، كتاب أصول الفقه، ومآخذ الأصول لبكر بن العلاء محمد بن زياد القشيري المالكي المتوفى سنة ٣٤٤ هـ (٢).

(١) «من تلامذة أبي اسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي وطبقتهما . . . كان عارفا بمذاهب علماء السلف والخلف أصولا وفروعا ، رقيق القلب بكاء منكبا في التذكير . . . وصنف في الفروع كتاب الحاوي، بناه على الجامع الكبير لأبي ابراهيم المزني ، وكتاب الرد على المخالفين وكتبا أخرى كثيرة ، وصنف ببغداد كتاب العهد . . . طبقات الشافعية ج ٣ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٢) الامام الفقيه النظار مذكور في أصحاب القاضى اسماعيل . ألف كتبا جلية في الأصول والفروع منها : الأحكام المختصرة من كتاب القاضى اسماعيل بالزيادة عليه ، وكتاب الرد على المزني ، وكتاب في مسائل الخلاف ، وكتاب في الرد على الشافعى في وجوب الصلاة على النبي ﷺ وغير ذلك ، انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٧٩ .

* نظم الأدلة في أصول الملة : تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي
المسعودي المؤرخ ت ٣٤٦ هـ (١)

* الجامع في الأصول ، الناسخ والمنسوخ في القرآن تأليف محمد بن عبد الله
البردعي ت ٣٥١ هـ (٢)

(١) ذكره المسعودي في مقدمة كتابه (مروج الذهب) أثناء عرضه لمؤلفاته . تحدث عنه بقوله «
وكتاب نظم الأدلة في أصول الملة ، وما اشتمل عليه من أصول الفتوى وقوانين الأحكام ، كتيقن
القياس ، والاجتهاد في الأحكام ، ووقع الرأي والاستحسان ، ومعرفة الناسخ من المنسوخ ،
وكيفية الاجماع وماهيته ، ومعرفة الخاص والعام ، والأوامر والنواهي ، والحظر والاباحة ، وما
أتت به الأخبار من الاستفاضة والأحاد ، وأفعال النبي ﷺ وما ألحق بذلك من أصول الفتوى ،
ومناظرة أبناء الخصوم فيما نازعونا فيه ، وموافقتهم في شيء منه . . . مروج الذهب ومعادن الجواهر
، الطبعة الثانية ، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م (مصر مطبعة السعادة) ، ج ١ ، ص ١١ .
وفي ترجمته يقول ابن العماد الحنبلي « هو أبو الحسن علي بن أبي الحسن ، رحل وطوف في
البلاد ، وحقق من التاريخ ما لم يحققه غيره ، وصنف في أصول الدين وغيرها من الفنون
وقد ذكرها في صدر مروج الذهب ، وهو غير المسعودي الفقيه الشافعي ، وغير شارح مقامات
الحريري قاله ابن الأهدل . شذرات الذهب ، ج ٢ ، ص ٣٧١ . أرخ وفاته في جمادى الآخرة
عام ٣٤٥ هـ .

(٢) صنفه ابن النديم مع فقهاء الشواه وقال عنهم : « هؤلاء القوم كتبهم مستورة قل ما وقعت ؛
لأن العالم تشأنهم وتبعهم بالكاره . . . » ص ٣٤٣ ، فقيه معتزلي له عدة كتب منها : المرشد في
الفقه ، والأمانة ، والرد على من قال بالمتعة ، وتذكر الغريب ، ونقض كتاب ابن الراوندي في
الإمامة ، الأعلام ، ج ٧ ، ص ٩٧ .

* الاشراف على الأصول تأليف القاضي أحمد بن بشر بن عامر العامري، أبي حامد المروزي ت ٣٦٢ هـ (١)

* كتاب الاصول تأليف أبي بكر محمد بن اسماعيل الشاشي القفال الكبير ت ٣٦٥ هـ قال عنه ابن قاضي شهاب: «وله كتاب حسن في أصول الفقه» (٢)
* كتاب في أصول الفقه تأليف أبي الحسين الطوايقي أحمد بن عبد الله بن محمد بن اسماعيل ت ٣٦٨ هـ شافعي، معتزلي، قال القاضي عبد الجبار: وكان من فقهاء أصحاب الشافعي؛ وله كتاب في أصول الفقه بخلاف كتب هؤلاء الفقهاء (٣).

(١) «وعكس الشيخ ابواسحاق فقال ابن عامر بن بشر . . . احد رفعا المذهب. قال الأسنوي: كان إماما لا يشق غباره، وشرح المختصر للمزني، وصنف الجامع في المذهب. وهو كتاب جليل وصنف في اصول الفقه». «وكتابه الموسوم بالجامع أمدح له من كل لسان ناطق؛ لا حاطته بالأصول والفروع، وإتيانه على النصوص والوجوه فهو لأصحابنا عمدة العمدة، ومرجع في المشكلات . . . طبقات الشافعية، ج ٣، ص ١٢.

(٢) يذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، ج ٣، ص ٣٠٣ أن هذا الكتاب مطبوع على الحجر في لكنو سنة ١٢٧٨ هـ «قال ابن قاضي شهاب: كان إماما، وله مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلها، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، وله كتاب حسن في أصول الفقه، وله شرح الرسالة، وعنه انتشر فقه الشافعية فيما وراء النهر، وقال النووي: إذا ورد القفال الشاشي فالمراد هذا. وإذا ورد القفال المروزي فهو الصغير» شذرات الذهب، ج ٣، ص ٥١.

(٣) من فقهاء الشافعية، ويذكر في لقبه (الطرائفي) وهو تصحيف كما حكاه ابن المرتضى. ترجمه القاضي عبد الجبار في طبقات المعتزلة ص ٢٢٩، والسبكي في طبقات الشافعية، ج ٣، ص ١٧.

- * الفصول في الأصول تأليف أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي الملقب بالجصاص ٣٧٠ هـ (١).
- * الفصول في الأصول لمحمد بن خفيف بن اسفكشاد الشيرازي، المكنى بأبي عبدالله ت ٣٧١ هـ (٢).
- * كتاب الاصول ، كتاب إجماع أهل المدينة . تأليف أبي بكر محمد بن عبدالله الأبهري المالكي ت ٣٧٥ هـ (٣).
- * كتاب في القياس والعلل تأليف عبدالواحد بن الحسين بن محمد القاضي أبي القاسم الصيمري ت ٣٨٦ هـ (٤)

-
- (١) ستأتي ترجمة ودراسة تحليلية لكتابه في ص ١٢٥ .
- (٢) «قال الحافظ ابونعيم : كان شيخ الوقت حالا وعلما . قال : وهو الخفيف الظريف له الفصول في الأصول ، والتحقيق والتثبت في الوصول» طبقات الشافعية ج ٣ ، ص ١٤٩ . «قال السلمي : هو شيخ المشايخ ، وتاريخ الزمان لم يبق للقوم أقدم منه سنا ، وأتم حالا ، متمسك بالكتاب والسنة ، فقيه على مذهب الشافعي ، كان من أولاد الأمراء . . . شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٧٧ .
- (٣) انتهت إليه رئاسة الفقه المالكي في عصره ببغداد ، «له الفقه الجيد ، وعلو الاستاد ، والتصانيف المهمة ، منها شرح المختصر الكبير والصغير لابن الحكم ، وكتاب الأموال وغير ذلك ، مناقبة جمعة خصها بعضهم بالتأليف . . . شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، ص ٩١ .
- (٤) الصيمري بفتح الصاد المهملة ، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، وفتح الميم ، وفي آخرها الراء . «أحد أئمة المذهب الشافعي ، قال الشيخ أبو اسحاق : كان حافظا للمذهب حسن التصانيف ، من تصانيفه الايضاح في المذهب ، وكتاب صغير في أدب المفتي والمستفتي ، وكتاب في الشروط» . طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ .

* كتاب التحرير والمنقر في أصول الفقه . كتاب الحدود والعقود في أصول الفقه : تأليف المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد النهروانى ، المكنى بأبى الفرج ت ٣٩٠ (١)

* تهذيب النظر في أصول الفقه تأليف اسماعيل بن أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي ت ٣٩٦ هـ . (٢)

التعليقة في الأصول تأليف القاضى أبى الحسن على بن الحسن على بن أحمد الفقيه المالكي البغدادى ، المعروف بابن القصار الأمهرى ت ٣٩٧ هـ (٣)

* كتاب بيان كشف الألفاظ : تأليف أبى المحامد بدر الدين محمود بن زيد اللامشى الحنفى من علماء القرن الرابع الهجرى (٤)

(١) يقال له الجريرى «نسبة الى مذهب ابن جرير الطبرى لأنه تفقه عليه ، قال الخطيب كان من أعلم الناس في وقته بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدب . . . ومن مصنفاته التفسير الكبير وكتاب المجلس والأنيس . . .» شذرات الذهب ج ٣ ص ١٣٤ ؛ ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٤٢ .

(٢) قال في حقه ابن قاضى شعبة «العلامة أبو سعد بن الامام أبى بكر الاسماعيلي الجرجاني . شيخ الشافعية بها . أخذ العلم عن أبيه ، قال فيه حمزة السهمى : كان إمام زمانه ، مقدما في الفقه والأصول والعربية والكتابة والشروط والكلام . صنف في أصول الفقه كتابا كبيرا ، وتخرج على يده جماعة مع الورع والمجاهدة ، والنصح للإسلام والسخاء ، وحسن الخلق» شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ١٤٧ . وفي الاعلام ج ١ ، ص ٣٠٣ س «وله كتاب الأشربة رد على الجصاص» . (٣) «له كتاب في الخلاف ، ولا يعرف للمالكين كتاب في الخلاف أكبر منه . قال بعضهم نقلا عن معالم الايمان : يقال لولا الشيخان أبو محمد بن أبى زيد ، وأبو بكر الأبهري ، والمحمدان : محمد بن سحنون ، ومحمد بن المواز ، والقاضيان : أبو الحسن القصار هذا وأبو محمد عبد الوهاب المالكي المذهب المالكي» . شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٩٢ ، وقيل توفي عام ٣٩٨ هـ .

(٤) ستأتى ترجمته ودراسة لكتابه في ص ١٥٩ .

* كتاب أصول الفقه على مذهب مالك تأليف أبي عبدالله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البغدادي (١)

كما اهتم بعض علماء هذا القرن بكتاب (الرسالة) للامام محمد بن ادريس الشافعي فممن قام بدراستها وشرحها من الفقهاء :

١- أبوبكر محمد بن عبدالله الصيرفي (ت ٣٣٠ هـ) واسمه (دلائل الاعلام) .

٢- أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري القرشي الاموي المتوفى سنة ٣٤٩ هـ .

٣- الامام محمد بن اسماعيل علي ، القفال الكبير ، الشاشي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ .

٤- أبوبكر محمد بن عبدالله الشيباني الجوزقي النيسابوري المتوفى سنة ٣٨٨ هـ . (٢)

ومن هنا يتبين أن الرسالة للامام الشافعي أخذت قدرا طيبا من اهتمام العلماء ، فكانت محورا للتأليف والتدريس في هذا العصر .

وفي هذا القرن كسابقه تذكر طائفة كبيرة من الأصوليين عرفت بالتأليف في علم الأصول ، ولكن لم يهتم المؤرخون بنقل أسماؤها وعناوينها حتى يتحسس القارئ من ثنائها طبيعة الكتاب ، ونوع الدراسة . هل هي دراسة شاملة لموضوعات الأصول ؟ أو أنها خاصة بموضوع منه ؟ من هؤلاء الأصوليين ماجاء في ترجمة أبي

(١) ترجمه في شجرة النور الزكية بقوله «الامام الفقيه الأصولي ، العالم النظار المتكلم ، صاحب أبي الحسن الأشعري . . له كتب حسان في الأصول . . . ورسائلته المشهورة في الاعتقادات على مذهب أهل السنة ، وكتاب هداية المستبصر وعدة المستنصر . . . لم أقف على وفاته» ص ٩٢ .

(٢) كشف الظنون ، ج ١ ، ص ٨٧٣ .

على الطبري الحسن بن القاسم شيخ الشافعية بأنه «صنف التصانيف كالمحرر والافصاح، والعدة، وهو صاحب وجه. قال الأسنوي: وصنف في الأصول، والجدل، والخلاف، وهو أول من صنف في الخلاف المجرد، وكتابه فيه يسمى المحرر توفي سنة ٣٥٠ هـ». (١) أو كالذي يذكره ابن خلكان بقوله :

«أبو علي الحسن بن القاسم الطبري الفقيه الشافعي ، أخذ الفقه عن أبي علي بن أبي هريرة . . . وعلق عنه التعليقة المشهورة المنسوبة اليه . . . وصنف كتاب المحرر في النظر، وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد، وصنف أيضا كتاب الافصاح في الفقه، وكتاب العدة وهو كبير يدخل في عشرة اجزاء ، وصنف كتابا في الجدل، وكتابا في أصول الفقه». (٢)

وغير هذا كثير وهو يشير إلى نشاط حركة التأليف في علم الأصول . وإذا كان التاريخ لم يحتفظ لنا من هذه أو تلك إلا بالقدر اليسير فاننا نخص بالدراسة هنا بعض المدونات الأصولية على المذهب الحنفي التي حفظها لنا التاريخ؛ حيث بدأت وجودها على الساحة العلمية بشكل بارز جنبا الى جنب مع مادونه المتكلمون والشافعية .

(١) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٣ .

(٢) وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٣٥٨ .

الدراسات التحليلية لأهم مدونات الأصول في القرن الرابع الهجري

كتاب أصول الكرخي

مؤلفه :

أبو الحسن، عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم الكرخي، ولد سنة ستين ومائتين، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاثمائة من الهجرة .
معدود من المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لانص فيها عند الأحناف .

انتهت إليه رئاسة الحنفية ، وتفقه على يده كثير من أعلام الفقه والأصول في المذهب الحنفي . يأتي في مقدمتهم أبوبكر أحمد بن علي الرازي المشهور بالخصاص مؤلف كتاب الفصول في الأصول .

وقد ترجم له ابن النديم بقوله : « الفقيه العراقي ممن يشار إليه ويؤخذ عنه ، وعليه قرأ المبرزون من فقهاء الزمان ، وكان أوحده عصره غير مدافع .. » . (١)
طبيعة الكتاب :

دون المؤلف في هذا الكتاب القواعد الفقهية التي عليها مدار فقه الأحناف ، وقد بلغت تسعا وثلاثين قاعدة (أصلا) ، بدأها بقوله «الأصل أن ماثبت باليقين لا يزول بالشك» ، وختمها بالقاعدة التالية : «الأصل أن البيان يعتبر بالابتداء إن صح الابتداء وإلا فلا»

وهذا النوع من أصول الفقه ينتمي الى القسم الثاني الذي تحدث عنه أبو العباس المشهور بالقراقي في العبارة التالية :

(١) الفهرست ، ص ٣٠٧ .

«أما بعد : فإن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفاً وعلواً اشتملت على أصول وفروع» وأصولها قسمان :

١- هم : المسمى بأصول الفقه وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ، والترجيح، ونحو الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم ونحو ذلك ، وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجة، وخبر الواحد، وصفات المجتهدين .

والقسم الثاني : قواعد كلية فقهية، جليلة، كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى . . . وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع ، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف» ، (١) وهي أصول مخرجة على كلام الفقهاء السابقين من الأحناف وفتاواهم ، ويتم هذا بعملية استقرائية للمسائل والفتاوى، ثم صياغة المعنى المشترك بينها بطريقة علمية، لتصبح قاعدة عامة يندرج تحتها كل ما كان من بابها من المسائل .

وقد أخذ بعض الباحثين على الكرخي قوله في الأصل الثامن والعشرين :

«الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ، أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق» ، (٢) وأن هذا القول يمثل منتهى التعصب المذهبي ؛ حيث وصل الأمر بالأحناف إلى تقديم أقوال أئمتهم على نصوص الكتاب والسنة ، وهذا تجن على الحقيقة، ولا يمكن أن يتجرأ عليه مسلم، فضلاً عن فقيه أو مجتهد .

والفهم الموضوعي المتجرد لهذا الأصل يشير بكل بساطة إلى مدى حرص فقهاء الأحناف - كغيرهم من الفقهاء - في عدم تجاوزهم لنصوص الكتاب والسنة، وإن

(١) الفروق ، (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر) ج ١ ، ص ٢ .

(٢) أصول الكرخي ، الطبعة الأولى (مصر : المطبعة الأدبية) ، ص ٨٤ .

بدا شيء من ذلك ظاهرا فذلك لوقوفهم على علة في ذلك النص من نسخ أو تأويل ، أو ترجيح دعاهم إلى صرف النظر عنه ، يؤيد هذا التفسير ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية عن اختلاف الفقهاء بقوله «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ ، في شيء من سنته دقيق ولا جليل ، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينا على وجوب اتباع الرسول ﷺ ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد أن يكون له من عذر في تركه ، وجميع الأعذار ثلاثة أصناف : أحدها : عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله الثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول . والثالث اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ» . (١)

وفي المسائل التي ذكرها النسقى توضيحاً لتلك القاعدة ما يفيد هذا الاتجاه بصورة قطعية .

«قال : من مسائله أن من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جاز عندنا ؛ لأن تأويل قول الله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) إذا علمتم به ، وإلى حيث وقع تحريككم عند الاشتباه ، أو يحمل على النسخ كقوله تعالى (ولرسوله ولذي القربى) في الآية ثبوت سهم ذوى القربى في الغنيمة ، ونحن نقول انتسخ ذلك بإجماع الصحابة رضى الله عنهم ، أو على الترجيح كقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً) ظاهره يقتضى أن الحامل المتوفى عنها زوجها لا تنقض عدتها بوضع الحمل قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام ؛ لأن الآية عامة في كل متوفى عنها زوجها ، حاملاً أو غيرها وقوله تعالى : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) يقتضى العدة بوضع الحمل قبل مضي الأشهر ؛ لأنها عامة في المتوفى عنها زوجها

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ، بنهاية الأنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، الطبعة الأولى ، ج ١٣ ، ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

وغيرها، لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضى الله عنهما أنها نزلت بعد نزول تلك الآية فنسختها، وعلى رضى الله عنه جمع بين الأجلين احتياطا لاشتباه التاريخ». (١)

على أن هذا النوع من الأصول جرى الاصطلاح بتسميته مؤخرا بالقواعد الفقهية، وأصبح فنا قائما بذاته، مستقلا بمصادره ومدونات (٢).

(١) المصدر السابق ، ص ٨٤ . (٢) انظر بحث عبد الوهاب أبو سليمان (النظريات والقواعد في الفقه الاسلامى) مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثانى ، جمادى الآخرة عام ١٣٩٨ هـ / مايو عام ١٩٧٨ م ، ص ٤٩ .

كتاب الفصول في الأصول

المؤلف:

الامام أحمد بن على ، أبوبكر الرازى ، المعروف بالخصاص ، وهو لقب له نسبة الى عمل الخص . «وفى طبقات القارى:أحمد بن على ، أبوبكر الرازى الامام الكبير الشأن المعروف بالخصاص وهو لقب له ، وذكره بعض الأصحاب بلفظ الرازى ، وبعضهم بلفظ الخصاص ، وهما واحد خلافا لمن توهم أنهما اثنان ، كما صرح به صاحب القاموس فى طبقاته للحنفية» . (١)

ولد سنة خمس وثلاثمائة ، وتوفى سنة سبعين وثلاثمائة من الهجرة . قال الخطيب البغدادى فى ترجمته له :

«إمام أصحاب الرأى فى وقته ، كان مشهورا بالزهد والورع ، ورد بغداد فى شببيته ، ودرس الفقه على أبى الحسن الكرخى ، وبه انتفع وعليه تخرج ، حتى انتهت اليه الرئاسة ، ورحل اليه المتفقهة ، وخوطف فى أن يلى قضاء القضاة فامتنع ، وأعيد عليه الخطاب فلم يفعل .

وله تصانيف كثيرة منها : أحكام القرآن ، شرح مختصر الكرخى ، شرح مختصر الطحاوى ، شرح جامع محمد ، وشرح الأسماء الحسنى ، وأدب القضاء وله كتاب مفيد فى أصول الفقه » . (٢)

التقويم العلمى للكتاب :

ينتمى كتاب أصول الخصاص إلى المؤلفات الأصولية الأولى التى أسست هذا العلم ، وحددت مفاهيمه وقوانينه ، على أسس علمية متينة ، وقد أعطى لأصول الفقه الحنفى بخاصة ، مفهوما جديدا غير ذلك التدوين الذى شاهدناه

(١) محمد عبد الحى اللكنوى ، الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ص ٢٨ .

(٢) تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٣١٤ ؛ الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ج ١ ، ص ٤٧٨ .

في أصول أبي الحسن الكرخي ، ففي هذا الكتاب يتكامل أصول الفقه الحنفي علما ، ومنهجيا ، وتبويبا كما هو عند المتكلمين . وإن المعلومات المتوافرة حاليا بين يدى الباحثين لا تترك مجالا للتردد في القول بأنه أول عمل علمي متكامل في مجاله عند الأحناف .

ويضاعف من أهمية هذا الكتاب في هذا الحقل أن مؤلفه رحمه الله أراد أن يجعل منه مقدمة علمية ، ومدخلا أصوليا إلى كتابه (أحكام القرآن) ، ويكون ماحواه من قواعد وقوانين أصولية تفسيرا لاستنباطاته ومسائله في هذا الكتاب . أشار الى هذا في خطبة الكتاب (أحكام القرآن) بقوله :

« قال أبو بكر أحمد بن علي الرازي رضى الله عنه ، قد قدمنا في صدر هذا الكتاب مقدمة تشتمل على ذكر جل مما لا يسع جهله من أصول التوحيد ، وتوطئة لما يحتاج إليه من معرفة طرق استنباط معانى القرآن ، واستخراج دلائله ، وأحكام ألفاظه ، وماتتصرف عليه أنحاء كلام العرب ، والأسماء اللغوية ، والعبارات الشرعية ؛ إذ كان أولى العلوم بالتقديم معرفة توحيد الله ، وتنزيهه عن شبه خلقه ، وعمّا تحمله المفترّون من ظلم عبيده ، والآن حتى انتهى بنا القول الى ذكر أحكام القرآن ودلائله . »

فحقيقة كتاب (أصول الجصاص) أنه مقدمة علمية ، وجزء من كتاب (أحكام القرآن) كما قصد إلى ذلك المؤلف ، فالكتاب الذى نحن بصدد التعريف عنه (أصول الجصاص) يكتسب أهمية علمية خاصة ذلك أن المؤلف حين دونه كان يلحظ العلاقة القوية ، والفائدة العلمية بين المقدمة (كتاب الفصول) ، والغاية وهى (أحكام القرآن) المستنبطة من القرآن الكريم ، فكل ما جاء فى المقدمة يجب أن يكون علميا عمليا يخدم جزءا أو جانبا فى تلك الغاية ، بعيدا عن النظريات البحثية ؛ ولما حققه هذا الكتاب (أصول الجصاص) من هذه الأهداف استوجب ثناء العلماء قديما وحديثا . وقد نوه عنه محيى الدين القرشى فى كتابه الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية والشيخ محمد عبدالحى اللكنوى بقوله : «وله كتاب مفيد فى

اصول الفقه» (١)

والعجب أن ابن خلدون لم ينبه عليه عندما عدد أحسن ماكتبه الأحناف في علم

الأصول (٢)

وثمت جانب علمي آخر مهم في هذا الكتاب ذلك أنه مدونة لأراء الأصوليين المتقدمين من الأحناف الذين لم نعثر على مؤلفاتهم ، ولم نقف على آرائهم واجتهاداتهم في علم الأصول الا من خلال ما نقله لنا الامام الجصاص في هذا الكتاب ، فقد كان حريصا أن ييسط آراءهم وأدلتهم كعيسى بن صدقة الحنفى ، وأبى الحسن الكرخى وغيرهم من أئمة الأحناف المتقدمين .

والكتاب ليس سردا وعرضا فقط لأراء المتقدمين ، بل أضاف المؤلف إلى هذا من إجتهداته وترجيحاته وتصحيحاته الكثير النفيس ، حتى أصبح ذا رأى معروف عند المتأخرين من الأصوليين الأحناف يخصوص آراءه بالذكر ، وينسبونها له .

موضوعاته الرئيسية :

النسخة الموجودة من هذا الكتاب هى مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٩ مكتوب على الصفحة الأولى «كتاب أصول الفقه للعلامة ابى بكر الحنفى الشهير بالجصاص» .

جاءت هذه النسخة خلوا من خطبة الكتاب التى عادة مايوضح فيها المؤلف أسباب التأليف والمنهج الذى يسلكه فى الكتاب ، ومصادر مادته العلمية ، والرموز الاصطلاحية ، ومايرغب التنبيه عليه ، وفقدان هذا الجزء من هذه النسخة يعنى فراغا مهما فى الكتاب ، وعلى الباحث أن يتلمس هذه النقاط من خلال قراءته ودراسته له . قسم المؤلف الكتاب الى أبواب وفصول ، وبدأ مباحثه بالموضوعات

(١) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٥٦ .

المشتركة بين الكتاب والسنة وهى التى نوه عنه فى خطبة كتابه (أحكام القرآن) بقوله :

«قد قدمنا فى صدر هذا الكتاب مقدمة تشتمل على ذكر جمل مما لا يسع جهله من أصول التوحيد، وتوطئة لما يحتاج اليه من معرفة طرق استنباط معانى القرآن، واستخراج دلائله وأحكام الفاظه، وماتتصرف عليه أنحاء كلام العرب، والأسماء اللغوية، والعبارات الشرعية». وهذا القسم شمل موضوعات كثيرة هى مدار علم الأصول وهو ما أصبح يعنون فيها بعد بدلالة مقتضيات الألفاظ وقد جاءت مرتبة كالتالى :

- باب صفة العموم وصفة الخصوص وتحتة فصول .
- باب معانى حروف العطف وغيرها .
- باب إثبات القول بالعموم، وذكر الاختلاف فيه .
- باب فى اللفظ العام المخرج إذا أريد به الخصوص
- باب فى الوجوه التى يقع بها التخصيص .
- باب فى تخصيص العموم بخبر الواحد .
- باب فى تخصيص العموم بالقياس .
- باب القول فى اللفظ العام إذا خص منه شىء، ما حكم الثانى ؟ .
- باب القول فى حكم التحليل والتحريم إذا علقا بما لا يصلح أن يتناولاه .
- باب القول فى الاستثناء إذا صحب خطابا معطوفا بعضه على بعض .
- باب القول فى الاجماع والسنة إذا حصلا على معنى يواطىء حكما مذكورا فى الكتاب .
- باب القول فى دليل الخطاب، وحكم المخصوص بالذكر .
- باب القول فى حكم المجمل .
- باب حكم الكلام الخارج عن سبب .
- باب حرف النفى ما حكمه إذ أدخل على الكلام .

- باب القول فى المحكم والمتشابه .
- باب القول فى الخاص والعام والمجمل والمفسر .
- باب صفة البيان
- باب القول فى وجوه البيان .
- باب فيما يحتاج إلى البيان وما لا يحتاج إليه .
- باب ما يقع به البيان .
- باب القول فى تأخير البيان . فصل المجمل الذى لا سبيل الى استعماله إلا ببيان
- باب حرف النفى ما حكمه اذا دخل على الكلام ؟ .
- باب القول فى الأمر ماهو ؟
- باب القول فى الأمر إذا صدر غير مؤقت .
- باب القول فى الأمر المؤقت .
- باب القول فى الأمر المطلق هل يقتضى التكرار ؟ .
- فصل ولا فرق بين الأمر المطلق أو المعلق .
- فصل : فى تكرار لفظ الأمر موجب تكرار الفعل .
- فصل : من شرط صحة الأمر التمكن من الفعل .
- فصل : ومن أمر بأحد شيئين بغير عينه على وجه التخيير ففعل أحدهما فقد فعل المأمور به .
- فصل : فرض الكفاية .
- فصل : فى حكم تكليف الكفار .
- فصل : الأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده .
- فصل : كل أمر مضمن بوقت بعينه فهو واجب فى ذلك الوقت .
- باب القول فى النهى هل يوجب فساد ما تعلق به من العقود والقرب أم لا ؟
- باب الكلام فى الناسخ والمنسوخ .
- فصل فى الكلام فى ما به النسخ .
- باب القول فيما يجوز نسخه ، وما لا يجوز .
- باب الدلالة على جواز النسخ فى وجوه .

- باب نسخ الحكم بياهو أثقل .
- باب القول في نسخ الحكم قبل مجيء وقته .
- فصل في الدلالة على امتناع جواز نسخ الأمر قبل مجيء وقته .
- باب في نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .
- باب القول في الوجوه التي نعلم بها النسخ .
- فصل إذا ورد خبران في أحدهما إيجاب ، وفي الآخر حظر .
- فصل من هذا الباب .
- باب القول في نسخ بعضه ببعض ومالاي نسخ .
- باب القول في نسخ القرآن بالسنة .
- باب ذكر نسخ الناسخ من الأحكام .
- فصل نسخ حكم القرآن ومائت من السنة من طريق التواتر بخبر الواحد .
- باب آخر في النسخ .
- باب القول في لزوم شرائع من كان قبل نبينا .
- وبمجموع هذه الموضوعات قد أكمل المباحث والدراسات اللغوية ، ومدلولات الألفاظ والموضوعات المشتركة بين الكتاب والسنة ، ثم انتقل بعد هذا إلى المباحث التي تستقل بها السنة ، عن الكتاب الكريم .
- باب الكلام في الأخبار - اختلاف الناس في أصول الأخبار .
- باب القول في بيان موجب أخبار الآحاد وما في معناه .
- باب الكلام في قبول أخبار الآحاد في أمور الديانات .
- فصل : العلم بصحة المخبر في أمور الدين .
- باب القول في قبول شرائط أخبار الآحاد .
- باب القول في اعتبار أحوال رواة أخبار الآحاد .
- باب القول في الخبر المرسل .
- باب الخبر في المتضاد .
- فصل وقوع التعارض في شيئين مختلفين .
- باب القول في اختلاف الرواية في زيادات ألفاظ الحديث .

- باب القول فيمن روى عنه حديث وهو ينكره .
- باب القول في رواية المدلس وغيره .
- باب قول الصحابي أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا ، والسنة كذا .
- باب القول في الصحابي إذا روى خبراً ثم عمل بخلافه .
- باب القول في راوي الخبر كيف سبيله أن يؤديه .
- باب القول في أفعال النبي ﷺ .
- باب القول فيما يستدل على أحكام أفعاله عليه الصلاة والسلام .
- باب القول في سنن رسول الله ﷺ ،
- باب هل كان النبي عليه الصلاة والسلام يسن في طريق الاجتهاد .
- باب القول في أحكام الأشياء قبل ورود السمع في الحظر والاباحة .
- ثم ينتقل إلى بحث ودراسة المصدر التشريعي الثالث الاجماع :
- باب الكلام في الاجماع .
- باب القول في إجماع أهل الأعصار .
- باب القول فيما يكون عند الاجماع .
- باب القول في صفة الاجماع الذي هو حجة الله تعالى .
- باب القول فيمن ينعتقد بهم الاجماع .
- باب القول في وقت انعقاد الاجماع .
- باب القول في خلاف الأقل على الاكثر .
- باب القول في اجماع أهل المدينة .
- باب القول في الخروج عن اختلاف أهل السلف .
- باب القول في التابعي هل يعد خلافاً على الصحابي .
- باب القول في الاجماع بعد الاختلاف .
- باب القول في وقوع الاتفاق بين شيئين في حكم .
- باب القول في اعتبار الاجماع في موضع الخلاف .
- باب القول في تقليد الصحابي ، اذا لم نعلم خلافه .

- باب القول فى وجوب النظر وذم التقليد .
- باب القول فى النافى وهل عليه دليل .
- وبعد هذا ينتقل الى المصدر التشريعى الرابع على الترتيب وهو القياس :
- باب الكلام فى اثبات القياس ، والاجتهاد .
- فصل فى معنى الدليل ، والعلة ، والقياس ، والاجتهاد .
- باب فى الوجوه التى يوصل بها الى أحكام الحوادث .
- باب ذكر الدلالة على إثبات الاجتهاد والقياس فى أحكام الحوادث .
- فصل فيما احتج به مبطلو القياس .
- باب فى ذكر وجوه القياس .
- باب ذكر ما يمتنع فيه القياس .
- باب ذكر الأصول التى يقاس عليها .
- باب فى وصف العلل الشرعية ، وكيف استخراجها .
- باب فى ذكر الوجوه التى يستدل بها على كون الأصل معلولا .
- باب فيما يستدل به على صحة العلة .
- باب القول فى اختلاف الأحكام مع اتفاق المعنى ، واتفاقهما مع اختلاف المعانى .
- باب فى ذكر سقوط الحكم مع العلة .
- باب فى ذكر الأوصاف التى يكون عليها الحكم .
- باب القول فى مخالفة الفرع العلة الأصلية .
- باب فيما يضم إلى غيره فيجعلان مجموعهما علة الحكم .
- باب القول فى تعارض العلل .
- باب ذكر وجوه الاستدلال بالأصول على أحكام الحوادث .

ويتمم بحثه عن المصادر التشريعية عند الأحناف بالاستحسان وهو الدليل الخامس :

باب القول في الاستحسان .

باب القول في تخصيص أحكام العلل الشرعية .

باب الاحتجاج بما قدمنا ذكره .

ويختتم مباحثه الأصولية بموضوع الاجتهاد وما يتصل به من موضوعات :

باب القول في صفة من يكون من أهل الاجتهاد .

باب القول في تقليد المجتهد .

باب القول في الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ .

باب القول في حكم المجتهدين واختلاف أهل العلم .

فصل في سؤالات من قال إن الحق واحد .

باب القول في اثبات الأشبه المطلوب .

أسلوبه ومنهجه :

يتميز أسلوب أبي بكر الرازي الجصاص في هذا الكتاب بسلامة التركيب ، وسهولة التعبير ، حيث لا يجد القارئ أى معاناة فى فهمه ، واستيعاب افكاره . ساعد هذا وزاده وضوحا عرضه العلمى المنظم فى كافة مباحث الكتاب ، بطريقة دائمة ومستمرة ، فأصبح صاحب منهج واضح يمكن تحديده فى الجوانب الآتية :

يصدر دراسته بذكر اسمه فى العبارة التالية (قال أبوبكر) ، ثم يبدأ فى تقرير الموضوع الذى عنون له ان احتاج إلى شرح وتقرير ، ثم يعرض آراء الفقهاء ومواقفهم نحوها ، ولا يفوته تدوين آراء الأحناف مادام لهم رأى وموقف فى الموضوع ، وخاصة عيسى بن إبان بن صدقة ، وشيخه أبا الحسن الكرخى ، ثم يحدد موقفه من تلك الأقوال تصحيحا ، أو ترجيحاً ، والاستدلال لذلك .

يتم البحث عنده بذكر أدلة المخالفين ونقضها بطريقة موضوعية . يلمس الباحث فى هذا الكتاب كثرة استشهاده بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وتحليلها بما يتلاءم ومناسبة النقاش ، والجصاص رحمه الله التزم تطبيق الأصول على آيات الكتاب الكريم والسنة النبوية فى كافة مباحث الكتاب مما يعطى علم الأصول الصورة العلمية التطبيقية ، وهو فى هذا الجانب يتفق منهجه مع منهج الامام الشافعى رضى الله عنه ؛ إذ أن كليهما يركز على الجانب العملى التطبيقى فى كيفية تطبيق القواعد والقوانين الأصولية على المصادر التشريعية ، وهذا يؤكد علاقة هذا الكتاب وصلته بكتابه (أحكام القرآن) الذى هو الغاية والمقصد .

وثمت وجه آخر للشبه بين كتاب الرسالة للامام الشافعى والفصول للجصاص ذلك هو ترتيب المباحث والموضوعات بشكل عام ، ويمكن التحقق من هذا بإعادة النظر فى محتويات كل فيما سبق عرضه .

وفىما يلى عرض لنماذج من مباحث شتى تبين أسلوب ومنهج الجصاص .

اللفظ العام المخرج إذا أريد به الخصوص :

« قال أبو بكر : قد يرد اللفظ العام والمراد به العموم كقوله تعالى (إن الله بكل شئ عليم) ، وقوله (إن الله لا يظلم الناس شيئا) ، وقوله (ولا يظلم ربك أحدا) ، وهو كثير في القرآن .

وقد يراد اللفظ الخاص والمراد به الخصوص كقوله تعالى (محمد رسول الله) ، وقوله (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) ، وقوله تعالى (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها) ونظائره .

وقد يرد اللفظ الخاص والمراد العموم ، وقد بينا قبل ذلك أن العموم يصح إطلاقه في الأحكام مع عدم اللفظ فيه ، وذلك نحو قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) فافتتح الخطاب بذكر النبي ﷺ والمراد سائر من يملك الطلاق للعدة ، وقال تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) ، وقوله تعالى (ولا تكن للخائنين خصيما) ، والمراد سائر المكلفين .

واختلف أهل العلم في جواز ورود اللفظ العام والمراد الخصوص ، فقال كثير منهم : هذا لا يمتنع ، وقد وجد ذلك في كتاب الله تعالى نحو قوله تعالى (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم) ، وعمومه يقتضى دخول الناس في اللفظين ، والمراد بعضهم ؛ لأن القابلين غير المقول لهم ، ونحو قوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم) لم يدخل فيه الأطفال والمجانين ، ومثله كثير في القرآن . وكان شيخنا أبو الحسن ممن يجوز ذلك ويقول : إن إطلاق اللفظ في مثله مجاز ليس بحقيقة ، وقال بعض أصحابنا لا يجوز ورود اللفظ العام والمراد به الخصوص ؛ لأن الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما) غير جائز أن يقال : إن هذه الصفة عبارة عن ألف سنة كاملة ، كذلك قيام الدلالة على ارادة الخصوص ويجعل اللفظ خاصا ، وبين أنه لم يكن لفظ عموم قط ، وليس وجود اللفظ الذى يصلح للعموم بموجب أن يكون عموما ، بل هو خاص صورته غير صورة لفظ العموم . كما أن وجود لفظ

قوله (ألف سنة إلا خمسين عاما) لا يوجب أن تكون هذه الصيغة هي صيغة الألف المطلقة العارية من الاستثناء بل الصيغتان مختلفتان .

كذلك اقتران دلالة الخصوص إلى اللفظ الذي يصلح للعموم بغير صيغة اللفظ ، ويمنع كونه عاما أريد به الخصوص ، فدل ذلك على أن ما كان هذا وصفه من الألفاظ فهو حقيقة فيما ورد فيه ، مستعمل في موضعه ، وليس لأن دلالة التخصيص غير مذكورة مع اللفظ يمانع أن يكون في معنى الاستثناء المتصل باللفظ ؛ لأننا قد وجدنا اللفظ المطلق الذي قد أريد به استثناء بعضه قد اقتصر فيه على الإطلاق من غير ذكر الاستثناء متصلاً به في بعض المواضع ، وإن كان قد ذكر في بعضها ولم يكن وجود ذلك في الكلام وجوازه فيه يمانع أن يكون الاستثناء مراداً كقوله تعالى في قصة لوط عليه السلام (فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد وامضوا حيث تؤمرون) فلم يستثن امرأته في هذا الموضوع وهي مستثناة في المعنى ، ولم يذكرها ، ثم قال في موضع آخر (فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) فأظهر الاستثناء في هذه الآية ، ولم يختلف حكم اللفظين في أن كل واحد منهما مستثنى فيه المرأة في المعنى ، وإن كانت مذكورة في أحدهما غير مذكورة في الأخرى . . . » (١)

ثم يستمر في الاستشهاد والتحليل لاثبات أن العموم يطلق أحياناً ويراد به الخصوص . وفي هذا الموضوع تبين طريقة عرضه ومناقشته ، واهتمامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم : وتركيزه على إظهار وجهة نظر شيخه أبي الحسن الكرخي .

وفي مقتضى الأمر هل هو الإيجاب أو غيره؟ يعرضه على النحو التالي :
«باب القول في الأمر : قال أبو بكر : الأمر قول القائل لمن دونه أفعَل إذا أراد به الإيجاب ، وذلك أن أهل اللغة حين قسموا الكلام جعلوا الأمر أحد أقسامه ، وقالوا : هو قول القائل أفعَل كما ذكر ، والخبر والاستخبار والطلب .

(١) الجصاص ، أحمد بن علي الرازي ، الفصول في الأصول ، لوحة ١٩ مصورة خاصة .

وقول القايل (افعل) تستعمل على سبعة اوجه :

على جهة إيجاب الفعل كقوله تعالى (اتقوا الله) ، وقوله (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ونحوها .

وعلى النذب كقوله تعالى (افعلوا الخير ، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) .

وعلى الارشاد وإلى الأوثق والأحوط لنا كقوله تعالى (وأشهدوا إذا تبايعتم ، واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ، وقوله تعالى (فرهان مقبوضة) ، وقوله تعالى في الرجعة (وأشهدوا ذوى عدل منكم) .

وعلى الاباحة كقوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض) ، وقوله تعالى (وإذا حللتم فاصطادوا) .

وعلى التقرير والتعجيز كقوله تعالى (فأتوا بسورة مثله) ، وقوله تعالى (فأتوا بعشر سور مثله مفتريات) ، وقوله تعالى (وليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين) .

وعلى الوعيد والتهديد كقوله تعالى (اعملوا ما شئتم) ، وقوله تعالى (واستفزز من استطعت منهم بصوتك) .

وهذه الوجوه كلها تكون خطاباً من القايل لمن دونه ، وتكون على وجه المسألة والطلب ، ولا يكون ذلك إلا لمن فوقه كقولنا (ربنا اغفر لنا وارحمنا) ونحو ذلك .

ولا يختلف أهل اللغة ، وأهل العلم أن ما كان من ذلك على وجه التقرير ، أو الوعيد ، والمسألة لا يسمى أمراً وإن كانت صورته صورة الامر .

واختلف أهل العلم فى قوله (افعل) إذا كان ندباً ، أو إباحة وإرشاداً هل يسمى أمراً بعد اتفاقهم على أنه إذا أراد الإيجاب كان أمراً فقال قايلون : جميع ذلك يسمى أمراً ، وليس وروده مطلقاً أولى بأحد هذه الوجوه الثلاثة منه بالآخر ، وجميعه يسمى أمراً ، وقال آخرون حقيقة الأمر ما كان إيجاباً ، وما عداه فليس بأمر على الحقيقة ، وإذا جرى عليه الاسم فى حال كان مجازاً ، وكذلك كان يقول أبو الحسن رحمه الله فى ذلك ، وهذا القول هو الصحيح . . . (١)

(١) المصدر نفسه ، لوجه ٩٢ .

ثم يستمر في عرض أدلة القول الذي صححه عرضاً مسهباً ، وينتقل من مسألة الى مسألة بنفس الأسلوب والطريقة .

وفي مجال الجدل ومن الذي يجب عليه إقامة الدليل النافي ، أو المثبت ؟ يقول : «اختلف الناس في النافي هل عليه دليل ؟ فقال قائلون : ليس عليه إقامة الدليل على صحة نفيه لما نفاه من العقليات ، ولا في السمعيات ، وإنما الدليل على المثبت ، وقال آخرون : عليه إقامة الدلالة على نفي ما نفاه من السمعيات ، وقال آخرون : على كل من نفى شيئاً وأثبته إقامة الدلالة على نفي ما نفاه ، وعلى إثبات ما أثبتته وذلك في العقليات والسمعيات سواء .

قال أبو بكر : وهذا هو الصحيح ، وكذلك كان قول الشيخ أبي الحسن رحمه الله ، والدليل على صحة ذلك . . . » (١)

ثم يتابع في إسهاب الأدلة وتحليلها ونقض ما ادعاه الآخرون .

(١) المصدر نفسه ، لوحة ٢٤٩ .

وفي باب القول في الخبر المرسل^(١):

يقول : « قال أبو بكر رحمه الله : مذهب اصحابنا أن مراسيل الصحابة والتابعين مقبولة ، وكذلك عندى قبوله في أتباع التابعين ، بعد أن يعرف بإرسال الحديث عن العدول الثقات ، فأما مراسيل من كان في القرن الرابع من الأمة فإنى كنت أرى بعض شيوخنا يقول : إن مراسيلهم غير مقبولة ؛ لأنه الزمان الذى روى عن النبى ﷺ أن الكذب يفشوا فيه ، وحكم النبى ﷺ للقرن الاول ، والثانى ، والثالث بالصلاح والخير ؛ لقوله ﷺ (خير الناس قرنى الذى بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب) قال فإذا كان الغالب على أهل الزمان الفساد والكذب لم يقبل فيه إلا خبر من عرفناه بالعدالة والصدق والأمانة ، ولم أربأ الحسن الكرخى يفرق بين المراسيل من ساير أهل الأعصار أما عيسى بن أبان فإنه قال : من أرسل من أهل زماننا حديثا عن النبى عليه السلام فإن كان من أئمة الدين ، وقد نقله عن أهل العلم فإن مرسله مقبول كما يقبل مسنده ، ومن حمل عنه الناس الحديث المسند ولم يحملوا عنه المرسل فإن مرسله عندنا موقوف . قال أبو بكر: ففرق في أهل زمانه بين من حمل عنه أهل العلم المرسل دون من لم يحمله عنه إلا المسند ، والذى يعنى بقوله (حمل عنه الناس) قبولهم لحديثه ، لاسماعه ، فإن سماع المرسل وغير المرسل جائز .

(١) الحديث المرسل « مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق لكون المرسل أطلق الحديث ولم يقيده بجميع رواته ؛ حيث لم يسم من أرسله عنه . وهو عند الأصوليين قول غير الصحابى قال النبى ﷺ "حسن محمد المشاط ، رفع الأستار ، ص ٨١ .

وقال الأسنوى : « في اصطلاح المحدثين عبارة عن أن يترك التابعى ذكر الوساطة بينه وبين النبى ﷺ فيقول قال رسول الله ﷺ وسمى بذلك لكونه أرسل الحديث أى أطلقه وأما في اصطلاح الأصوليين فهو: قول العدل الذى لم يلق النبى ﷺ قال رسول الله ﷺ . . . وهو أعم من تفسير المحدثين . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، ج ٣ ، ص ٨١٢ .

وقال عيسى في كتابه في المجمل والمفسر المرسل أقوى عندي من المسند .

قال ابوبكر: والصحيح عندي، وما يدل عليه مذهب اصحابنا أن مرسل التابعين وأتباعهم مقبول ما لم يكن الراوى ممن يرسل الحديث عن غير الثقات، فان من استجاز ذلك لم يقبل راويه لا لمسند ولا لمرسل . . . » (١).

ثم يذكر الأدلة على الراى الذى أخذه، وفي أثناء ذلك يصحح، ويرجع، وقد استغرق منه البحث ثمانى صفحات .

(١) الجصاص ، الفصول ، لوحة رقم ١٩٣ .

نقده للإمام الشافعى فى الرسالة :

إن مما يستوقف الباحث فى كتاب (الفصول) تصدى أبى بكر الرازى لنقد الشافعى ، وبالأحرى محاسبته ومحاكمته بصورة صارمة على بعض ماذهب إليه فى كتاب الرسالة مما يخالفه فيه الأحناف . وليس ثمت مجافاة للحقيقة أن يقال : إن كتاب الرسالة للإمام الشافعى مسائله وموضوعاته كانت فى ذهن الجصاص ، ومحل اعتباره وتأمله ، وبالأخص ما يظن فيه تعريضا بموقف أهل الرأى الأحناف ، فإذا جاءت المناسبة فى كتابه (الفصول) ، للنقد والمحاسبة عرج عليه تصریحا أو تلمیحا ، وناقشه مناقشة علمية هادئة حینا ، وعنيفة حینا آخر . ومن هذه الأمثلة التى تظهر هذا الموقف ما عرضه فى (باب البیان)^٦ (وباب الاستحسان) لتبدو الصورة واضحة من الواقع :

فى عرضه لـ (باب صفة البیان) بین معناه اللغوى ، واشتقاقاته المتعددة بمعانيه المختلفة إلى أن قال :

« وذكر الشافعى البیان ووصفه فقال :

البیان : اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول ، متشعبة الفروع ، فأقل ما فى تلك المعانى المتشعبة أن يكون بیانا لمن خوطب عن نزل القرآن بلسانه ، وإن كان بعضها أشد تأكيد بیان من بعض ، ثم جعله على خمسة أوجه . وهذه الجملة التى ذكرها فيها خلل من وجوه (١) :

أحدها : إنما حد به البیان وقصد به إلى صفته لم یبین به ماهية البیان ولا صفته ؛ لأنه ذكر جملة مجهولة ، فكان بمنزلة من قال : البیان اسم یشتمل على أشياء ، ثم لا یبین تلك الأشياء ماهی ؟ فالذى وصف به البیان هو باللباس أشبه منه بالبیان ؛ لأنه لم يذكر المعانى المجتمعة الأصول المتشعبة الفروع ماهی ؟ وما حدھا وصفتھا ؟ والذى اقتضاه كلامه أن یقول : والمعانى المجتمعة الأصول كذا ،

(١) المكتوب بالأصل « خلال وجوه » .

والمتشعبة الفروع كذا ، حتى يكون قد أفادنا شيئا ، واسم البيان إذا أطلق من غير تفسير دل على معناه عند السامعين مما وصفه به ، وقصد به إلى بيان تحديده ، وأيضا فإن مذكوره لا يجوز أن يكون تحديدا ، ولا وصفه له بوجه ، ولا يشرك فيه مالم يس ببيان ، ولأمن جنسه ، إذا كان أكثر الأشياء شاركة في أنها مجتمعة الأصول ، متشعبة الفروع ، إذ ليس يحتمل قوله مجتمعة الأصول إلا أنه يجمعها أصل واحد ، ثم تنقسم إلى معان أخر .

فإن قال القائل : قد بين مراده حين قسمه على خمسة أقسام ، والأقسام هي الفروع المتشعبة والمجتمعة الأصول ، إلا أنها يجمعها كلها معنى واحد ، وهو القصد إلى إعلام المخاطبين .

قيل له لم يقل هو ذلك ، وإن سلمنا لك كان مذكرناه صحيحا ، لأنه يوجب أن يكون كل من قسم أقساما يجمعها أصل واحد أن يكون بيانا ؛ حتى نقول : إن الجسم بيان حتى ينقسم إلى حيوان ونام وحمار ، ويقول إن الحيوان بيان ؛ لأنه ينقسم إلى إنسان ، وبهيمة ، وطائر ، وغير ذلك ، ويقول : إن الشيء بيان لأنه ينقسم بعد ذلك إلى أشياء كثيرة مختلفة ، وهذا ظاهر الفساد ؛ لأن أحدا لا يجعل البيان اسما لشيء من ذلك ، وعلى أنه قد ينقض هذا التحديد بالتفسير حينما سمى كل قسم من الأقسام الخمسة التي ذكرها بيانا فقال : البيان الأول كذا ، والثاني كذا ، فاقتضت الجملة التي قدمها في وصف البيان أن يكون كل قسم من هذه الأقسام بيانا ، وتكون اسما لمعان مجتمعة الأصول ، متشعبة الفروع ، ومعلوم أن كل قسم من الأقسام الخمسة التي ذكرها ليس بهذا الوصف ، وأيضا فإنه قد يكون بيانا ما لا يشتمل عليه هذا الوصف ؛ لأن قول النبي ﷺ (فيما سقت السماء العشر) إذا كان بيانا لقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) لم يكن هذا القول مما يصح وصفه بأنه معان مجتمعة الأصول ، متشعبة الفروع ، وهو مع ذلك بيان صحيح .

فإن قال قائل : لا يلزمه مذكرت ؛ لأن هذا أحد أقسام البيان لأجميعه ، قيل له : أوليس هو بيانا في نفسه مع ذلك ، وما حده بالوصف الذي ذكر يقتضي أن

يكون المذكور شرطاً لجميع ماسمى بيانا ، فلا يجوز إذا كان هذا هكذا أن يجد البيان بما لا يجوز أن يخرج عنه ؛ لأن التحديد يقتضى ألا يخرج عن الحد ما هو فيه ، كما ليس أن يدخل فيه ما ليس منه ، فإذا وجدنا بيانا صحيحا لا يحصره الذى ذكره بالبيان فقد وضع بطلان تحديده . وأيضا فإن الرجل أخبر عن البيان ما هو فى البيان اسم الجنس ؛ لدخول الألف واللام عليه يقتضى استيعاب جميعه فواجب على قضيته ألا بيان إلا ما كان بهذا الوصف ، وقد نقض هو ذلك بكل قسم من الأقسام التى ذكرها للبيان ؛ لأن كل قسم منها ليس بهذا الوصف .

وأیضا فإنه سمي قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) بيانا لقوله تعالى (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) وهذا لا يسميه أحد بيانا فى شرع ، ولالغة ؛ لأن البيان هو إظهار المعنى ، وإيضاحه منفصلا عما يلتبس به وليس فى ذكره الأربعين بعد تقديم ذكر الثلاثين ، فالعشر إظهار شىء وإيضاح لما أشكل بالكلام الأول وإنما سمي ذلك تأكيدا وتقريبا كما يؤكد بتكرار اللفظ كقوله تعالى (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وكقول النبى صلى الله عليه وسلم (فإن لم يجد بنت مخاض فابن لبون ذكر) وليس هذا من البيان فى شىء .

وجعل أيضا الشافعى قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام فى الحج ، وسبعة اذا رجعتن تلك عشرة كاملة) زيادة فى البيان ، وماسمى أحد هذا بيانا غيره ، وإنما قال أهل العلم فى ذلك إنها عشرة كاملة فى قيامها مقام الهدى ، وما يستحق بها من الثواب .

ثم قسم البيان إلى خمسة أقسام ، وماسبقه الى هذا التقسيم أحد ، فلا يخلو من أن يكون أخذه عن لغة ، أو عن شرع ، ولا سبيل له إلى إثبات ذلك من واحدة من الجهتين ، ولاندرى من أين أخذه ، ويشبه أن يكون ابتداءه من قبل نفسه ، ولم يعضده بدلالة تحصل على الدعوى .

ثم جعل القسم الأول قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) ونحوه ، وقد بينا أن هذا ليس ببيان ، وقد قال بعض أصحابه : إن فائدة ذكر العشرة بعد تقديم العدد المذكور أن الله تعالى أراد أن يعلمنا بذلك الحساب ، وهذا تأويل يكفى فى الابانة عن جهل قايله ، وغباوة حكاية قوله .

وجعل القسم الثانى قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم ، وأيديكم إلى المرافق) ، وقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وتحريم الفواحش ، والميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وقال أصحابه : إنها جعل الشافعى هذا بيانا ثانيا ، لأنه كاف بنفسه قال أبو بكر : وما ذكره فى البيان الأول هو مستغن بنفسه أيضا ، لأن قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتن) مكتف بنفسه فى إفادة مقدار العدد ، وكذلك قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) فإن كان قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) ، وما ذكر معه إنما وجب أن يكون من البيان الثانى ، لأنه كاف بنفسه يجب أن يكون ذلك حكم ماقدم ذكره فى البيان الأول لهذه العلة ، فوجب هذا أن يكونا جميعا من قسم واحد ، فأما أن يكون الأول من الثانى ، أو الثانى من الأول فلا يجوز أن يكونا قسمين مع اتفاقهما فى المعنى الذى صار أحدهما من القسم الثانى ، وجعل البيان الثالث بيان النبى ﷺ الفروض المجملة فى الصلاة والزكاة ، فجعل البيان الرابع ما ابتدأه النبى ﷺ فسنه ، وكان الواجب ، أن يكون ما ابتدأه النبى ﷺ من السنن فى خبر ما ابتدأه الله تعالى من الفروض ، وأن يكونا جميعا قسما واحدا ؛ وذلك لأنها غير مختلفين فى جهة البيان ، فليس يختلف البيان بالقائلين ، وإنما يختلف فى نفسه ، فإذا بان ماسنه رسول الله ﷺ وابتدأه من غير مخالف لما ابتدأه الله تعالى من الفروض فى وقوع الدلالة على المعنى فهما من قسم واحد ، ولو جاز أن يجعل ذلك قسما من البيان لجاز أن يجعل كل فرض على حدة قسما آخر من البيان . فهذا يوجب ألا يكون لأقسام البيان مقدار معلوم ، لأن ذلك أكثر من أن يحصى .

فجعل البيان الخامس الاجتهاد . والاجتهاد وإن كان مقامت الدلالة على صحة القول به فإن ماتؤديه إليه إنما غلبة ظن ليس بيقين ، وما كان كذلك فليس يقع به بيان الحكم فى الحقيقة ، ألا ترى إلى قول الله تعالى :

(لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) فذكر المنصوص ، ووصفه بالبيان ، ولم يجعل ما كان طريقه الاجتهاد فى حيز ما وقع البيان عنه ، إلا أنه إن كانسمى الاجتهاد بيانا من حيث أمر بأنه لم تضق العبارة عنه بذلك .

ولم يذكر الاجماع فى أقسام البيان ، وكان الاجماع أولى بذكره فى ذلك من القياس والاجتهاد ؛ لأن الاجماع حجة الله تعالى لا يجوز وقوع الخطأ فيه .

وأما قوله عنيت ذكر البيان ما دل مافى تلك المعانى المجتمعة المتشعبة أن يكون بيانا لمن خوطب من نزل القرآن بلسانه فإنه أجاب عن البيان لمن يكون ولادلالة فيه على معنى البيان بوجه .

وفيه أيضا خلل من قبل أن البيان لا يختص بلغة العرب دون غيرها ، وإن كانت لغة العرب أبين وأفصح من ساير اللغات ؛ لأن أهل كل لغة ولهم ضرب من البيان فى لغتهم ، وموضع اللغات فى الأصل للبيان لا غير ، والرجل إنما ابتداء القول بذكر البيان على الاطلاق ، ولم يقل البيان الوارد عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ ، ليكون بيانا لمن ذكر من نزل القرآن بلسانه غير مستقيم ، لأن القرآن والسنن بيان لسائر المكلفين من الناس ، من عرف لغة العرب منهم ، ومن لم يعرف ، وإن كان من لا يعرف لغة العرب يحتاج إلى أن يعرف معناه بلغته ، وينقل إلى لسانه . والدليل عليه قوله تعالى (هذا بيان للناس) ، وقوله تعالى (وأوحى الى هذا القرآن لأنذرکم به ومن بلغ) وقال تعالى (إن هو إلا ذكر للعالمين) ، وقال فى صفة الرسول ﷺ (نذيرا للبشر) ، فكل من ترجم له معنى القرآن والسنن من أهل ساير اللغات فهم منذرون بالقرآن ، وبالرسول عليه السلام .

فقول القائل : إن ذلك بيان لمن نزل القرآن بلسانه خطأ . ثم لم تركل أصحابه تحديده للبيان على ما ذكر فقالوا : البيان اسم لاخراج الشئ الى التجلى ، فخالفوه فى ذلك من وجهين : احدهما : أن الشافعى جعل قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) ، وقوله (تلك عشرة كاملة) بيانا ، وليس فيه اخراج الشئ من حيز الاشكال الى التجلى ؛ لأن قوله تعالى (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر) لم يكن قط مشكلا ، وكذلك قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتن) لم تشكل على أحد أنه غيره ، فلم يخرج بذكره الأربعين ، والعشرة شيئا من حيز الاشكال الى التجلى .

والوجه الآخر : أن ماكان طريقه الاجتهاد من الحوادث لا يخرج به الشئ من حيز الاشكال إلى التجلى ؛ لأنه كان كذلك لما كان من باب الاجتهاد ، ولكان بمنزلة ساير ماعليه أدلة قائمة تكشف عن حقيقته ، كالتوحيد ، وسائر صفات الله تعالى ، فكان يجب أن يكون من خالف في مسألة اجتهاد مخالفا لحكم الله تعالى ، مردود الحكم إذا حكم الله تعالى به ، وهذا لايقوله أحد من الفقهاء ، فدل أن ماكان طريقه الاجتهاد فلم يخرج من حيز الاجتهاد والاشكال إلى التجلى ، وقد جعله الشافعى أحد أقسام البيان مع خروجه عن حده الذى حده أصحاب البيان ، وعلى أن هذا التحديد أيضا ظاهر الانحلال من قبل أن هذا الوصف إنما يوجد فى بعض أقسام البيان ، وهوبيان المجمل الذى لا يستدل بنفسه ، والخطاب المبتدأ من الله تعالى ، ومن الرسول ﷺ ، ومن ساير مخاطبين إذا كان ظاهر المعنى بين المراد فهوبيان صحيح لا يدفعه أحد أن يكون بيانا فى الحقيقة ، ولايشتمل عليه مع ذلك الوصف الذى وصف به هذا القايل البيان ، ألا ترى أن قوله تعالى (فاعسلوا وجوهكم) ، وقوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) و(حرمت عليكم الميتة) لم يكن قط فى حيز الاشكال ، فأخرج به البيان إلى التجلى ؛ إذ لم يكن هناك إشكال قبل نزول الآية فى أن الفعل واجب ، أو غير واجب ، وأن الأم محرمة ، أو غير محرمة ، أو أطلق مع ذلك القول بأن البيان اسم لكذا وكذا فذلك يقتضى سائر مايسمى بيانا ، ثم اقتضى بهذا الوصف على بعض اقسام البيان دون جميعه «(١)

(١) المصدر السابق ، لوحة ٧٨ - ٨١ مصورة خاصة .

الاستحسان بين الإمام الشافعى والجصاص :

الاستحسان من الموضوعات الأصولية البارزة التى عرف بها الأحناف أكثر من غيرهم ، ووجد خصوصهم الفرصة فى التحامل عليهم بسببه ؛ ذلك أنه ينسب إلى الإمام أبى حنيفة فى الاستحسان قوله (بأنه الحكم بما يستحسنه المجتهد من غير دليل) والتصقت بهم هذه التهمة ، وكان هذا سببا فى غمزه ، والتعريض بهم .

والإمام الشافعى خصص جانبا كبيرا فى كتابه (الرسالة) لنقض الاستحسان والرد على قائله بالمعنى السابق . ومن جملة ما قاله تحت (باب الاستحسان) :
« . . . والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب ، والمطلوب لا يكون أبدا إلا على عين قائمة تطلب بدلالة يقصد بها إليها ، أو تشبيه على عين قائمة ، وهذا يبين أن حراما على أحد أن يقول بالاستحسان إذا خالف الاستحسان الخبر ، والخبر من الكتاب والسنة عين يتأخى معناها المجتهد ليصيبه ، كما البيت يتأخاه من غاب عنه ليصيبه ، أو قصده بالقياس ، وأن ليس لأحد أن يقول إلا من جهة الاجتهاد ، والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق . فهل تميز أنت أن يقول الرجل أستحسن بغير قياس ؟

فقلت : هذا لا يجوز عندى - والله أعلم - لأحد ، وإنما كان لأهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لأن يقولوا فى الخبر باتباعه فيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر . ولو جاز تعطيل القياس جاز لأهل العقول من غير أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم من الاستحسان ، وأن القول بغير خبر ولا قياس لغير جائز بإذكرت من كتاب الله وسنة رسوله ولا فى القياس . . . » (١)

ويدلل الإمام الشافعى على بطلان الاستحسان الذى لا يعتمد على واحد من الأدلة السابقة : الكتاب والسنة ، والقياس ، بطريقة موضوعية ، ويؤيد كلامه

(١) الرسالة ، ص ٥٠٧ .

واتجاهه بشواهد من الحس ليصل الى إبطال الاستحسان بالمدلول السابق وذلك في قوله :

« قلت : ألا ترى أن أهل العلم إذا أصاب رجل لرجل ، عبدا لم يقولوا لرجل أقم عبدا ولا أمة إلا وهو خابر بالسوق ليقيم بمعنيين بما يخبركم ثمن مثله في يومه ؟ ولا يكون ذلك إلا بأن يعتبر عليه بغيره فيقيسه عليه ، ولا يقال لصاحب سلعة أقم إلا وهو خابر .

ولا يجوز أن يقال لفقيهه عدل غير عالم بقيم الرقيق : أقم هذا العبد ولا هذه الأمة ، ولا إجارة هذا العامل ؛ لأنه إذا أقامه على غير مثال بدلالة على قيمته كان متعسفا .

فإذا كان هذا هكذا فيما تقل قيمته من المال ، ويسر الخطأ فيه على المقام له ، والمقام عليه ، كان حلال الله وحرامه أولى ألا يقال فيهما بالتعسف ، والاستحسان . وانما الاستحسان تلذذ .

ولا يقول فيه إلا عالم بالأخبار عاقل للتشبيه عليها ، وإذا كان هذا هكذا كان على العالم ألا يقول إلا من جهة العلم . وجهة العلم الخبر اللازم بالقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبدا متبعا خبرا ، وطالب الخبر بالقياس كما يكون متبع البيت بالعيان ، وطالبا قصده بالاستدلال بالأعلام مجتهدا .

ولو قال بلا خبر لازم ، ولا قياس كان أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم ، وكان القول لغير أهل العلم جائزا .

ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله ، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والاجماع والآثار وما وصفت من القياس عليها . . . » (١)

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٠٨ .

أنكر الأحناف المتقدمون منهم والمتأخرون على السواء نسبة القول بالاستحسان على معنى الحكم بما يستحسنه المجتهد من غير دليل إلى الامام أبي حنيفة ، وتبرأوا من القول به ، ويتصدى أبوبكر الرازى الجصاص للدفاع عن الأحناف ، وتوضيح موقفهم من تلك المقالة ، وتستوجب دقة البحث عند أبي بكر الرازى تحليل الموضوع تحليلًا علميًا ليتين موضع النزاع ، فيبحث أولاً في صحة إطلاق كلمة (الاستحسان) ، ثم تحديد موقف المعارض : هل هو الاعتراض على اللفظ ، أو المعنى ؟ أما الاعتراض على إطلاق اللفظ فساقط ؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح ولكل قوم استعمال الألفاظ ، وإطلاق العبارات التي تناسبهم مادامت تعبر عن المعانى التي يقصدونها ، وهذا ما يعرضه في الجزء التالى :

باب القول في الاستحسان :

« قال أبو بكر : تكلم قوم من مخالفينا على إبطال الاستحسان حتى ظنوا أن الاستحسان حكم بما يشتهي الانسان ، ويهواه ، أو يلذه ، ولم يعرفوا معنى قولنا في اطلاق لفظ الاستحسان .

فاحتج بعضهم في إبطاله بقول الله تعالى (يحسب الانسان أن يترك ، سدى) ، وروى أنه الذي لا يؤمر ولا ينهى ، قال فهذا يدل على أنه ليس لأحد من خلق الله أن يستحسن ، فإن القول بما يستحسنه يحدّثه لأعلى معنى سبق ، فهذا يدل على أنه لم يعرف معنى ما أطلقه أصحابنا من هذا اللفظ ، فيتعسفون القول فيه من غير دراية ، وقد حدثني بعض قضاة مدينة السلام ممن كان يلي القضاء بها في أيام المتقى بالله قال : سمعت ابراهيم بن جابر ، وكان ابراهيم هذا رجلا كثير العلم قد صنف كتبا مستفيضة في اختلاف الفقهاء وكان يقول بنفى القياس بعد أن كان يقول بإثباته قال : فقلت له ما الذي أوجب عندك القول بنفى القياس بعد ما كنت قائلا بإثباته فقال قرأت إبطال الاستحسان للشافعي فرأيتة صحيحا في معناه ، إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس ، فصح به عندي بطلانه .

وجميع ما يقول فيه أصحابنا بالاستحسان فإنهم إنما قالوه مقرونا بدلالة وحجة لا على جهة الشهوة ، واتباع الهوى ، ووجوه دلائل الاستحسان موجودة في الكتب التي علمناها في شرح كتب أصحابنا ، ونحن نذكرها هنا جملة تقضى بالنظر فيها الى معرفة حقيقة قولهم في هذا الباب بعد تقدمه بالقول في جواز اطلاق لفظ الاستحسان . فنقول :

لما كان الله تعالى حسنه بإقامة الدلائل على حسنه مستحسنا جاز إطلاق لفظ الاستحسان فيما قامت الدلالة بصحته ، وقد ندب الله تعالى الى أفعاله وأوجب الهداية لفاعله ، فقال عز من قائل (فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولوا الالباب) وروى عن ابن

مسعود وقد روى مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله تعالى حسن ، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله تعالى سىء) فإذا كنا قد وجدنا هذا اللفظ أصلاً في الكتاب والسنة ، ولم يمنع إطلاقه بعض ما قامت عليه الدلالة بصحته على جهة تعريف وافهام هو المراد .

فإن قال قائل : إن كان الاستحسان اسماً لما قامت الدلالة على صحته ، وثبتت حجيته فوجب على هذه القضية أن يسمى كل ما قامت دلالة صحته استحساناً ، حتى يسمى النص والاجماع والقياس وجميع ما جاء به الرسول ﷺ استحساناً ؟

قيل له : إن جميع ما حكم الله تعالى ورسوله ﷺ به فهو حسن ، وكلما قامت دلالة صحته من الأحكام فهو مستحسن لا محالة ، لا يجوز غيره ، إلا أنه لا يمنع أن يكون إطلاق اللفظ مقصوراً في بعض الأحوال على بعض ذلك دون بعض ؛ لاختصاص كل معنى سواء بأسماء معروفة ، فلما احتاجوا فيما عرفوه من هذه المعاني من هذه الجهة إلى اسم يفيدون به السامع المعنى الذي اختاروا له هذا اللفظ دون غيره ، مع ما وجدوا له من الأصل من الكتاب والسنة ، وقد سمي أصحابنا عموم الكتاب والسنة في بعض الأحوال استحساناً ، وكذلك الاجماع والقياس وسننهم في موضعه إن شاء الله تعالى ، وليست الأسماء محظورة على أحد عند الحاجة إلى الانضمام ، بل لا يستغنى أهل كل علم وصياغة إذا اختصوا بمعرفة دقيق ذلك العلم ولطيفه وغامضه دون غيرهم فأرادوا الإبانة والافهام ، كما وضع النحويون أسماء المعاني عرفوها ، وأرادوا إفهامها غيرهم فقالوا : الحال ، والظرف ، والتمييز ، ونحو ذلك ، كما قالوا في العروض البسيط ، والمديد ، والكامل ، والوافر ، كما أطلق المتكلمون اسم العرض ، والجوهر ونحو ذلك على المعاني التي عرفوها وأرادوا العبارة عنها ، فلم يكن ذلك محظوراً عليهم ؛ إذ كان الغرض فيه الإبانة والافهام للمعنى بأقرب الأسماء مشاكلة وأوضحها دلالة عليه . ثم ليس يخلو العايب الاستحسان من أن ينازعنا في اللفظ ، أوفى المعنى ، فإن نازعنا في اللفظ ، فاللفظ مسلم له فليعبر هو بها شاء ، على أنه ليس للمنازعة في اللفظ وجه ، لأن لكل واحد أن يعبر عما عقله من المعنى بما شاء من الألفاظ ،

لاسيما بلفظ يطلق معناه في الشرع ، واللغة ، وقد يعبر الانسان عن المعنى بالعربية تارة ، وبالفارسية أخرى فلا يكره ، وقد نطق الفقهاء بلفظ الاستحسان في كثير من الأشياء وروى عن إياس بن معاوية أنه قال : قيسوا القضا ما صلح الناس ، فإذا فسدوا فاستحسنوا ، فإنه قال : ما وجدت القضاء إلا ما يستحسن الناس . ولفظ الاستحسان موجود في كتب مالك بن أنس وقال الشافعي : أستحسن أن تكون المتعة ثلاثين درهما ، فأطلق أيضا لفظ الاستحسان ، واستعمل أيضا الفقهاء لفظ الاستحسان .

فسقط بما قلنا المنازعة في إطلاق الاسم أو منعه ، وإن نازعنا في المعنى ، فإنما لم يسلم خصمنا تسليم المعنى لنا بغير دلالة ، بل تضمن لجميع المعاني التي نذكرها مما يتضمنه لفظ الاستحسان عند اصحابنا إقامة الدلالة على صحته وإثباته بحجة .

ثم بعد هذا ينتقل الى محور آخر وهو المعنى .

باب القول في ماهية الاستحسان وبيان وجوهه :

قال أبو بكر : لفظ الاستحسان يكتنفه معنيان :

أحدهما : استعمال الاجتهاد ، وغلبة الرأي في إثبات المقادير الموكولة الى اجتهادنا وآرائنا ، نحو تقدير متعة المطلقات ، قال الله تعالى (فمتعوهن على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) فأوجبها على مقدار يسار الرجل وإعساره ، ومقدارها غير معلوم إلا من جملة أغلب الرأي وأكبر الظن ، ونظيرها أيضا نفقة الزوجات قال الله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك إلا من طريق الاجتهاد . (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم ، هديا بالغ الكعبة ، أو كفارة طعام مساكين ، أو عدل ذلك صياما) ثم لا يخلو المثل المراد بالآية من أن يكون القيمة ، أو النظير من النعم على حسب اختلاف الفقهاء ، وأيهما كان فهو موكول إلى اجتهاد العدلين ، وكذلك أرش الجنايات التي لم يرد في مقاديرها نص ، ولا اتفاق ، ولا يعرف إلا من طريق الاجتهاد ، وقال الله تعالى (ممن ترضون من الشهداء) وقال تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وتعديلهما والحكم بتزكيتهما غير ممكن إلا من طريق الاجتهاد ، ونظاير ذلك في الأصول أكثر من أن تحصى ، وإنما ذكرنا منها هنا لأستدل به على نظائره ، فسمى أصحابنا هذا الضرب من الاجتهاد استحسانا ، وليس في هذا المعنى خلاف بين الفقهاء ، ولا يمكن أحد منهم القول بخلافه .

وأما المعنى الذى قسمنا عليه الكلام بديا من ضربى الاستحسان فهو ترك القياس إلى ماهو أولى منه وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون فرع يتجاوزه أصلان ، يأخذ الشبه من كل واحد منها ، فيجب إلحاقه بأحدهما ، للدلالة توجبه ، فسموا ذلك استحسانا ، إذ لم يعرض للوجه الثانى لكان له شبه من الأخرى فيجب إلحاقه به ، وأغمض ما يجيء من مسایل الفروع ، وأدقها مسلكا ما كان من هذا القبيل . ووقف هذا الموقف لأنه

محتاج في ترجيح أحد الوجهين على الآخر إلى إنعام النظر واستعمال الفكر والروية في إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر ، وكان أبو الحسن يقول : إن لفظ الاستحسان عندهم ينبيء عن ترك حكم إلى حكم هو أولى منه لولاه لكان الحكم الأول ثابتا .

وأما الوجه الثاني منها فهو تخصيص الحكم مع وجود العلة ، وفيه خلاف بين الفقهاء سنذكره بعد فراغنا من بيان وجوه الضرب الاول مما قسمنا عليه الكلام آنفا .

فنقول : إن نظير الفرع الذى يتجاذبه أصلان فيلتحق بأحدهما دون الآخر مقال أصحابنا في الرجل يقول لامرأته : إذا حضت فأنت طالق ، فنقول قد حضت أن القياس لا تصدق حتى نعلم وجود الحيض منها أو يصدقها الزوج ، إلا أنا نستحسن فنوقع الطلاق .

قال محمد : وقد يدخل في هذا الاستحسان بعض القياس .

قال أبو بكر أما قوله : إن القياس ألا تصدق ، فإن وجهه أنه قد ثبت بأصل متفق عليه أن المرأة لا تصدق في مثله في إيقاع الطلاق عليها ، وهو الرجل يقول لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وإن كلمت زيدا فأنت طالق ، فقالت بعد ذلك : قد دخلتها بعد اليمين فكلمت زيدا وكذبها الزوج أنها لا تصدق ، ولا تطلق حتى يعلم ذلك ببينة ، أو بإقرار الزوج ، فكان قياس هذا الأصل يوجب ألا تصدق في وجود الحيض الذى يجعله الزوج شرطا لإيقاع الطلاق ، وكما أنه لو قال لها : إذا حضت فإن عبدى حر ، أو قال : فامرأتى الأخرى طالق ، فقالت : قد حضت ، وكذبها الزوج لم يعتق العبد ، ولم تطلق المرأة الأخرى فقد أخذت هذه الحادثة شيئا من هذه الأصول التى ذكرنا ، فلو لم يكن لهذه الحادثة غير هذه الأصول لكان سبيلها أن يلحق بها ، وحكم لها بحكمها ، إلا أنه قد عرض لها أصل آخر منع إلحاقها بالأصل الذى ذكرنا ، وأوجب إلحاقها بالأصل الثانى دونه ، وهو أن الله تعالى لما قال (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن) فروى عن السلف أنه أراد من الحيض والحبل ، وعن أبى بن كعب أنه قال من الأمانة أن اتمنت المرأة على فرجها ، دل وعظه إياها ونهيه لها عن الكتان على

قبول قولها في براءة رحمها من الحبل ، وشغلها به ، ووجود الحيض وعدمه ، كما قال تعالى في الدين (فليؤد الذي ائتمن أمانته ، وليتق الله ربه ، ولا يبخس منه شيئا) فوعظه ، ونهاه عن البخس والنقصان ، علم أن المرجع إلى قوله في مقدار الدين ، فصارت الآية التي قدمنا أصلا في قبول قول المرأة إذا قالت أنا حايض ، وتحريم وطئها في هذه الحال ، فإنها إذا قالت : قد طهرت حل لزوجها قربها ، وكذلك إذا قالت وهي معتدة : قد انقضت عدتي ، صدقت في ذلك ، وانقطعت رجعة الزوج عنها ، وجعل قولها في ذلك كالبينة في باب إسقاط حق الزوج عنها ، وانقطاع الزوجية بينهما ، وكان المعنى في ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنى يخصها ، ولا يعلم إلا من جهتها ، فوجب على ذلك إذا قال الزوج : إذا حضت فأنت طالق ، فقالت : قد حضت أن تصدق في باب وقوع الطلاق عليها ، كما صدقت في انقضاء العدة مع إنكار الزوج ؛ لأن ذلك معنى يخصها ، أعنى الطلاق والحيض لا يعلم وجوده إلا من جهتها ، ولا يطلع عليه غيرها ، ففارق أمر الحيض إذا علق به الطلاق الدخول والكلام وسائر الشروط ؛ لأن هذه معان قد يمكن الوصول إلى معرفتها من جهة غيرها ، ولأجل ذلك قالوا إنها لا تصدق على وجود الحيض إذا علق به عتق العبد ، لأنها إنما جعل كالبينة في الأحكام التي تخصها دون غيرها . . . » إلى أن يقول :

« وأما معنى قول محمد الذي حكيناه في صدر المسألة : إن في هذا الاستحسان بعض القياس فإنما عني به إلحاقه بأصل آخر ، وقياسه عليه ، دون الحلف بدخول الدار ، فسمى الاستحسان قياسا في هذا الوجه وهو لعمرى كذلك فيما بيناه . . . » .

ويستعرض بعد هذا بذكر أمثلة فقهية كثيرة ، يبين فيها وجه الاستحسان عند الأحناف ، كالمشى في الصلاة ، وفي جماعة نقبوا بيتا ، ودخلوه ، وسرقوا متاعا ولى بعضهم إخراجه دون الباقي ، أن القياس أن يقطع الذي ولى إخراجه دون من سواه ، ولكننا نستحسن فنقطعهم جميعا ، ويذكر موقف المعارضين من هذا الحكم ، ثم الرد على ذلك فيقول : « فشنعوا عليهم حين استحسنا إيجاب القطع ، وتركوا القياس فيه ، ومن شأن الحدود درؤها بالشبهات ، وذهب عليهم

أنه لاشبهة في الحد مع قيام الدلالة على إيجابه ، وإنما وجه استحسانهم في هذه المسألة إنما هو قياسا على أصل آخر ، وهذا هو الفرع الذي يتجاذبه أصلا ، وأحدهما أولى من الآخر . فأما الأصل الذي سماه قياسا فهو أنه لاخلاف أن قوما لو اجتمعوا فأكروها امرأة حتى زنا بها رجل منهم أن الحد على الذي ولى الزنا منهم ، دون من أعان عليه ، فكان القياس على ذلك أن يكون القطع على من ولى اخراج المتاع ، دون من ظاهر فيه ، وأعان عليه ، فهذا هو القياس الذي ذكر أنه تركه ، ثم حذوا أصلا آخر يقتضى إلحاق السارق به ، دون غيرهم ، وهم قطاع الطريق الذين يتعاونون على قطع الطريق ، وقتل النفوس ، وأخذ الأموال على جهة الامتناع والتظاهر ، ثم لم يختلف حكم من ولى القتل ، وأخذ المال ، وحكم من ظاهر وأعان عليه ، واشتركوا جميعا في استحقاق الأحكام المذكورة في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فسادا) الآية لأجل اشتراكهم في السبب الذي به توصلوا الى أخذ المال ، وقتل النفوس ، وهو الخروج على جهة الامتناع والمحاربة ، كذلك السارق لما اشترك الجميع في السبب الذي به تعلق وجوب القطع دون انتهاك الحرز ، وأخذ المال على وجه الاستشراء ، وجب ألا يختلف حكم من ولى إخراج المتاع ، وحكم من ظاهر فيه ، وأعان عليه ، وكان إلحاقه بهذا الأصل الذي فيه أخذ المال على جهة في السبب ، والتظاهر عليه أولى منه بالزاني . . »

ويستطرد بذكر المسائل الماثلة بقوله : « ومن نظاير ذلك » وبنفس الأسلوب في العرض ، والتحليل ، والمناقشة . وفي سبيل التأييد لموقف الأحناف للاستحسان شكلا ومضمونا يذكر مسألة أخرى : أنه في المقابل لتلك المسائل التي أخذ فيها بالاستحسان وطرح القياس يطرح الاستحسان ويؤخذ فيها بالقياس ، أحيانا أخرى وهذا مانوه عنه بقوله :

« وربما جاءت مسايل يذكرون فيها القياس والاستحسان ، ثم يقولون : وبالقيااس نأخذ ، فيتركون الاستحسان ، وذلك نحو قولهم : فيمن أسلم إلى رجل في ثوب من صوف ثم اختلفا وقال رب السلم شرطت طوله عشرة أذرع ،

وقال المسلم إليه شرطت طوله خمسة أذرع أن القياس أن يتحالفا ، ويتدادا السلم ، والاستحسان ان يكون القول قول المسلم إليه وبالقياس نأخذ فذكروا القياس والاستحسان جميعا ، ثم تركوا الاستحسان وأخذوا بالقياس . . . »
ثم يبين في تفصيل وجه القياس ، ووجه الاستحسان ، ثم مبررات ترجيح القياس ، وطرح الاستحسان ، في هذه المسألة ، ويتبعها بعد ذلك بمسألة أخرى اتجه الأحناف فيها نفس الاتجاه .

كما يسمى الاحناف الرجوع إلى قياس الأصل استحسانا .
« وربما ذكروا القياس على الاستحسان فيتركونه ويرجعون إلى قياس الأصل ، ويسمون قياس الأصل استحسانا . . . » (١)
وبعد أن وضع ماسبق بالأمثلة والمناقشة يقول :

« قال أبو بكر : قد بينا وجه الاستحسان الذي هو إلحاق الفرع بأحد النظيرين اللذين يأخذ الشبه منها ، وهذا الضرب الآخر من الاستحسان الذي هو تخصيص الحكم مع وجود العلة ، ثم الدلالة على الحكم مع وجود العلة ، ولا تركها لمعنى أوجب ذلك لها ، وإنما هو قياس الحادثة على أحد الاصلين دون الآخر وبقي علينا بيان وجه الضرب الآخر من الاستحسان الذي هو تخصيص الحكم مع وجود العلة ، ثم الدلالة على صحة القول به فنقول وبالله التوفيق .

إن الاستحسان الذي هو تخصيص الحكم مع وجود العلة أنا متى أوجبنا حكما لمعنى من المعانى قد قامت الدلالة على كونه علما للحكم ، وسميناه علة له فإن إجراء ذلك الحكم على المعنى واجب ؛ حيث ما وجد الا موضع تقوم الدلالة فيه على أن الحكم غير مستعمل فيه ، فرجع مع وجود العلة التى من أجلها وجب الحكم فى غيره ، فسموا ترك الحكم مع وجود العلة استحسانا ، وقد ترك العلة تارة بالنص ، وتارة بالاجماع ، وتارة بقياس آخر يوجب فى الحادثة حكما سواء وإلحاقها

(١) أصول الجصاص ، لوحة ٢٩٦ .

بأصل خيره ...» (١)

ويقدم لهذا أمثلة فقهية محللا لها ، ومبينا في وضوح وتفصيل جوانب الشاهد منها ، ثم يفرد هذا النوع من الاستحسان بأبواب مستقلة «باب القول في تخصيص أحكام العلل الشرعية» ، «باب الاحتجاج بما قدمنا ذكره» .

هذا هو المنهج الذي سلكه أبوبكر الجصاص في عرض القواعد ، والمسائل الأصولية ، مناقشة ، ونقدا ، وترجيحاً في صبورة موضوعية ، وقد أبدى محايدة في ترجيح الآراء أحيانا كثيرة ، وهذا التأليف : «الفصول» في واقعه الشكلي والموضوعي يبين الدرجة العلمية التي وصل إليها علم أصول الفقه بعامة ، ولدى الأحناف بخاصة ، استكمالا للموضوعات ، وتصورا تاما لأبوابه وفصوله في إطار محدد ، وآفاق معينة .

(١) المصدر نفسه ، لوحة ٢٩٧ .

كتاب بيان كشف الألفاظ (١) تأليف أبي المحاسن بدر الدين محمود بن زيد اللامشي الحنفي

مؤلفه:

مؤلفه فقيه حنفي من فقهاء القرن الرابع الهجري، كما حققه الدكتور محمد حسن مصطفى شلبي الذي تولى تحقيق الكتاب، ولذا فإن اللامشي يعد من أوائل من كتب في علم الأصول، ولم يتحدث عنه قطلوبغا بأكثر من قوله «محمود بن زيد اللامشي له مقدمة في أصول الفقه نحو ٤٠ ورقة». (٢)

طبيعة الكتاب

والكتاب كما يقول المحقق «قاموس للألفاظ، والتعريفات التي لا يستغنى عنها القاضى، والمفتى، والمستفتى، على حد سواء»

«وقد اشتملت المخطوطة على مائة وثمانية وعشرين تعريفا، ولم يوردها المؤلف مبوبة أو مرتبة حسب الترتيب الأبجدي، أو الهجائي على طريقة الجرجاني في تعريفاته مثلاً، وإنما أوردها بطريقة خاصة، كأن يورد التعريف وعكسه، أو التعريف وضده، وربما أورد أحيانا مجموعة من التعريفات في مكان واحد؛ لعلاقة بينها (كالكل، والبعض، والجزء)».

مقدمة الكتاب صنعها المؤلف بطريقة خاصة تجعل القارئ يحس أهمية موضوع الكتاب بصورة عملية، كما يلمس لأول وهلة، ومن سطورها الأولى أن الكتاب يهتم بالجانب الأصولي، فهو منتسب إلى مجموعة المدونات الأصولية، ونعرض هنا لجزء من هذه المقدمة :

(١) قام بتحقيقه الدكتور محمد حسن مصطفى الشلبي، ونشره في مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي، العدد الأول عام ١٣٩٨ (مكة : مركز البحث العلمي والتراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز)، ص ٢٤٥ - ٢٦٧.

(٢) تاج التراجم في طبقات الحنفية (بغداد : مطبعة العاني، ١٩٦٢ م)، ص ٧١.

«اعلم أن طريق البحث والمناظرة بين المعلن، وبين السائل، الأصل في الدعوى أن المدعى إذا ادعى حكماً فللسائل أن يعترض عليه، ويطلب بإقامة دليل على دعواه، فإن أقام الدليل عليه وهذا لا يخلو : إما أن يتمسك بآية، أو سنة، أو إجماع، أو قياس، فإن تمسك بآية يعترض عليه في قدح دليله فيمنع فيه بأن قال : هذا عام أو خاص ، أو مشترك، أو مؤول، أو مجمل ، أو مفسر ، أو مطلق ، أو مقيد ، ويطلب حدود هذه الأشياء وأحكامها، واستعمالها حقيقة أو مجازاً، نظيره مسألة النبش :

يقول المدعى بقطع يده ، لأنه سرق مالا من حرز على سبيل الخفية فيكون سارقاً فيدخل تحت آية السرقة . فيقول السائل : لم قلت : إن الكفن مال ؟ فإن المال ما يتموله الناس ويصونونه، والكفن ليس كذلك، والقبر ليس بحرز، فإن الحرز على نوعين : حرز لمعنى فيه كالبيوت، وحرز بالحفاظ ، والقبر ليس من هذا ولا من ذاك، ولئن سلمنا أن الكفن مال، والقبر حرز ولم قلت : إن هذا الأخذ سرقة، والنبش سارق ؟

ولئن قال : إن فيه يوجد معنى السرقة . فيقول السائل . هذا إثبات الاسم بالمعنى، وإذا لا يجوز، وفي أسماء الأعلام لا يبنى المعنى ؛ لأنها أعلام بذواتها لا بمعناها حتى^(١) تسمى المائعات ماء مع أن معنى الماء موجود ، وهو أن الماء جوهر مائع طاهر سيال، ولئن سلمنا أنه سارق، ولم قلت : إنه دخل تحت عموم آية السرقة ؟ فإنه مامن عام إلا قد خص منه البعض، وقد يكون هذا مخصوصاً منه . فيقول المعلن : من ادعى شيئاً فعليه البيان ، ولئن سلمنا أنه داخل فيه، ولكن اسم السارق للنبش حقيقة أو مجاز ؟ .

وإن تمسك بسنة يعترض عليه ويقول :

إن هذا الخبر مرسل ، أو مسند أو آحاد ، أو مشهور ، أو متواتر ، أو غريب ، أو مؤول ، ويطلب حدودها، وأحكامها. ويقول : هذا مرض ومقبول عند نقله، أو مطعون ومردود عند مشهورهم، وأى كتاب ينسب إليه من كتب الأحاديث؟،

(١) هكذا جاءت العبارة عند المحقق ولعل صحتها (حتى لا تسمى).

نظيره مسألة الرجم، وإن تمسك بإجماع، يطالب عن ماهية الاجماع، وكيفيته، وانعقاده، وحكمه. نظيره حرمة المصاهرة بالزنا: وإن تمسك بقياس يعترض عليه، فيطالب حد القياس، وشرطه، وحكمه، والجامع، والتسوية بين المقيس والمقيس عليه، وإن جمع للوسائل أن يعترض عليها فيمنع به . . . »
ثم استطرد بذكر نظائر أخرى وفي نهايتها يقول:

«كتاب بيان كشف الألفاظ: بيان كشف الألفاظ لا بد للفقهاء من معرفة الألفاظ المستعملة التي تجري على ألسن الفقهاء حتى لا يجري فيه السهو والغلط؛ لأن أحكام الشرع مبنية على هذه الألفاظ». .
بدأ الكتاب بتعريف الحد:

«الحد لغة: المنع، ومنه سمي الباب حدادا؛ لمنعه الناس من الدخول في البيت، والسجان؛ لمنعه الناس من الخروج من السجن، وهذا الشيء هو الجامع، والمانع يمنع الداخل من الخروج، والخارج من الدخول فيه، وحدود الشرع موانع وزواجر حتى لا يتعدى العبد عنها ويمتنع منها». .
وختمها بتعريف خبر الأحاد:

«هو ما نقله واحد عن واحد، وهو الذي لم يدخل في حد الاشتهار، وحكمه يوجب العمل دون العلم؛ ولهذا لا يكون حجة في المسائل الاعتقادية. والله اعلم بالصواب». (١)

وهذا الكتاب وما هو على منواله من المؤلفات في هذا القرن يشير بأسلوبه وطريقته إلى منهج جديد في علم أصول الفقه، ذلك هو ميل علمائه إلى تحديد مدلولاته ومصطلحاته بطريقة منطقية، بدلا عن أسلوب الوصف الذي لمسناه في الرسالة للإمام الشافعي، وهذا يسجل مظهرا جديدا، ومرحلة من التطور في علم أصول الفقه لم يكن للمسلمين به سابق عهد على زمن الإمام الشافعي فما قبله.

(١) ص ٢٥٣ - ٢٦٧.

خصائص الفكر الأصولي في القرن الرابع الهجري

من خلال الدراسات السابقة، والعرض الموجز لبعض المدونات الأصولية في القرن الرابع الهجري نستخلص الخصائص التالية لعلم الأصول في هذا القرن :

الكتابة الشاملة في علم أصول الفقه بحيث أصبح التأليف في علم أصول الفقه كلية لا في موضوع مستقل منه أقوى وأظهر منه في القرن السابق، وإن كان لا يخلو من التأليف في موضوعات أصولية مفردة هي ردود بين متخالفين في الرأي، أو تأييد لقضية تعددت فيها وجهات النظر .

لم يقصر أرباب كل مذهب من المذاهب الفقهية في تدوين أصولهم الفقهية، ودعمها، والدفاع عنها نظرا وجدلا وتأليفا، الأمر الذي أدى إلى وضوح تصورها، ونموها، وتحقيقها فأصبح لكل مذهب مدوناته في علم أصول الفقه التي تبرز المبادئ والقوانين الأصولية التي ارتكز عليها أرباب كل مذهب في بناء أحكام المسائل الفرعية .

سجلت هذه الفترة بداية واضحة ملموسة لظهور دراسات ومدونات أصولية تميز بها الأحناف فكرا، ومنهجاً عما عداهم من المذاهب، واستكمل هذا العلم لديهم تأليفا وموضوعاً عند أبي بكر الرازي في كتاب الفصول في الأصول، وهذا يلحق الأحناف نظراءهم من المتكلمين على مختلف مذاهبهم الفقهية الذين مافتت جهود علمائهم تتواتر في التأليف، وتحرير الآراء فأسهل كلا الجانبين أو الرافيدين في نمو علم الأصول حقائق ونظريات، وتأليفاً وكما كان في المتكلمين من له قدرة الابداع فكراً وتأليفاً في طرح مسائل أصولية جديدة فمثل ذلك كان متوافراً أيضاً عند الأحناف .

ولعله لا يغيب عن المدارس الكعبية (١) وآراؤه في أن المباح مأموره، وأن العلم الحاصل عن خبر التواتر نظري، أو قول أبي هاشم الجبائي المعتزلي (٢) في أن امتثال الأمر لا يوجب الاجزاء، أو ما ذهب إليه الحسن بن أحمد الأصطخري الفقيه الشافعي (٣) بأن أفعال النبي ﷺ المداوم عليها - وإن كانت مجردة - عن القرينة الدالة على الوجوب يكون دليلاً للوجوب في حقه وحق امته ومثل ذلك أيضاً قول ابن أبي هريرة بتحريم الأفعال الاختيارية. وفي الجهة الأخرى المقابلة عند الأحناف إنطلاق في الرأي والتفكير يمثله أبو الحسن الكرخي، وعيسى بن إبان بن صدقة، وأبوبكر الرازي الجصاص بإلزامهم من آراء وإختيارات تخالف المتقدمين من الأحناف من جهة والمتكلمين من جهة أخرى .

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي - نسبة إلى بني كعب - من متكلمي المعتزلة البغداديين ، كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبية ، صنف في الكلام كتباً كثيرة . توفي سنة ٣١٩ هـ . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج ٩ ، ص ٣٨٤ ، وفي وفيات الأعيان توفي سنة ٣١٧ هـ . ج ٢ ص ٣٤٩ ؛ وانظر الفتح المبين طبقات الاصوليين ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٢) هو أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي نسبة إلى قرية من قرى البصرة . كان هو وأبوه من كبار المعتزلة ، ولهما مقالات على مذهب الاعتزال ، وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما واعتقادهما . تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ٥٥ ؛ وفيات الأعيان ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ ؛ الفتح المبين في طبقات الاصوليين ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(٣) قال السبكي في طبقاته : « قاضى قم ، أحد الرفعاء من أصحاب الوجوه . . . وحكى عن الداركي أنه قال سمعت أبا اسحق المروزي يقول لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن أدرس عليه إلا أبو سعيد الأصطخري ، وأبو العباس ابن سريح . . . توفي سنة ٣٢٨ هـ . . . » ج ٣ ، ص ٢٣٠ .

تأثر الأصوليون تأثراً واضحاً بطريقة علماء المنطق والفلسفة في إيجاد معانٍ مضبوطة محددة للمصطلحات العلمية الخاصة بعلم الأصول بما يسمى بالتعريفات (الحدود)، ووضعها في قوالب، واختصاصها بمقاييس المنطق، الأمر الذي لم يكن معهوداً في مؤلفات الأصوليين قبل هذا القرن؛ إذ كان يكتفى فيها بالوصف أو الاعتماد على الإدراك الشائع لمعانيها. وكان من نتائج هذا الاتجاه امران :

أولاً : اعتماد المؤلفين الأصوليين في توضيح المعاني والمصطلحات الأصولية على تلك القوالب والمعايير المنطقية والتزامهم بها في تصويرها وتوضيحها ، وقد فتح هذا أمامهم مجالاً كبيراً للنقد، وتحرير الآراء، مما ساعد في نمو علم الأصول .
ثانياً : ظهور مؤلفات من نوع جديد تستقل بعرض الحدود والتعريفات للمعاني الاصطلاحية الخاصة بعلم الأصول ، والتي لمسناها في أصول اللامشى ، وكتاب الحدود والعقود للمعافى بن زكريا النهروانى .

مرحلة الاكتمال

الحركة العلمية في القرن الخامس حتى منتصف السابع الهجري

الحركة العلمية في هذين القرنين الخامس والسادس الهجري امتداد طبيعي للمد العلمى، والحركة الثقافية النشطة في القرن الرابع الهجرى، بل إن بعض المؤرخين للعلوم والآداب يعدون الفترة الواقعة ابتداء من القرن الرابع الهجرى حتى القرن السابع الهجرى دورا تاريخيا واحدا، وصورة متطابقة من النشاط والتنافس العلمى الذى أذكاه تعدد السلطات السياسية، فكان من نتائجه تعدد المراكز العلمية . أخذ بهذا الاتجاه خاصة بالنسبة للفقه وعلومه الشيخ محمد الخضرى فى تقسيمه تاريخ التشريع إلى ستة أدوار وخص هذه الحقبة التاريخية بـ « الدور الخامس - وهو دور القيام على المذاهب وتأييدها وشيوع المناظرة والجدل من أوائل القرن الرابع الى سقوط الدولة العباسية » وذلك فى أوائل القرن السابع الهجرى (١) . كما أخذ به فيما يتصل بالحركة العلمية والثقافية عموما الدكتور حسن ابراهيم فى كتابه (تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى) ؛ إذ خص الجزء الرابع لدراسة هذه الحقبة التاريخية لتشابهها، وتميزها عما قبلها وما بعدها؛ يذكر هذا فى مقدمة الجزء المشار اليه آنفا بقوله :

«ويتناول هذا الجزء تاريخ الاسلام فى مدة قرنين وتسع سنين (٤٤٧- ٦٥٦) هـ، ويبدأ من السنة التى قبض فيها السلاجقة على أزمة الحكم فى الدولة العباسية إلى أن زالت الخلافة العباسية من بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨) م .

وكان لهذا العصر على الرغم من ضعف الخلافة العباسية ميزاته ومظاهر حضارته ، فقد ظهرت فيه دول كثيرة كان لها أثر كبير فى تقدم الحضارة الاسلامية؛

(١) تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٢٧٥

ذلك أن بغداد بعد أن كانت مركزا لهذه الحضارة ظهرت إلى جانبها مراكز أخرى مثل القاهرة ، وبخارى ، وغزنة ، ومراكش . ازدهرت فيها الحضارة والعلوم والآداب ؛ وذلك بفضل تشجيع الخلفاء ، والسلاطين ، والأمراء ، والوزراء رجال العلم والآداب . وبفضل اتساع الأفق الإسلامى ، وذيع العمران ، ورقى المجتمع الإسلامى » (١) . وليس التحديد الزمني بالعنوان (القرن الخامس والسادس ومنتصف السابع بالذى يبين هذا التاريخ (٤٤٧ - ٦٥٦) فإنه من المعلوم أن الحاضر امتداد للماضى ، وأن المستقبل هو ثمرة الحاضر ، فالتحديد التاريخى ليس تحديدا إقليميا ، تعين فيه نقطة البدء ونقطة الانتهاء ؛ لأن الفكر تيار يقوى تدريجيا ، كما يضعف ، ولكن لا ينطلق أو يتوقف فجأة .

ويعرض الدكتور حسن ابراهيم حسن الحالة العلمية والثقافية بصورة وافية بقوله :

« كان من أثر كثير من الدول التى استقلت عن الخلافة العباسية أن نشطت الحركة الفكرية ، وراجت الثقافة ، وذخر بلاط هذه الدول بالعلماء والشعراء والأدباء وغيرهم . ومن ثم نرى صدى هذه النهضة فى بلاط كل من الغزنويين فى الشرق ، والفاطميين والأيوبيين فى مصر ، والأمويين قى الأندلس ، والمرابطين والموحدين فى المغرب . . أضف إلى ذلك ظهور كثير من الفرق التى اتخذت الثقافة والعلم وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية ، وخير مثل لذلك هذه الآثار التى خلفها العلماء من السنيين والشيعة ، وما كان لها من أثر فى النهضة العلمية التى يتميز بها هذا العصر . . . » (٢)

وأهم مراكز الثقافة الإسلامية آنذاك :

١- أصبهان والرى : حيث أقام بوجه عام صاحب اسماعيل بن عباد الذى تقلد الوزارة لمؤيد الدولة ابن ركن الدولة البويهى ، وكان بلاط بنى بويه هنالك كعبة يؤمها العلماء ، ورجال الأدب .

(١) تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، ج ٤ ، ص ٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٢٠ .

٢- البلاط الساماني في بخارى : حيث زحرت مكتبة نوح بن نصر الساماني بكثير من الكتب النادرة .

٣- بلاط شمس المعاني قابوس بن وشمكير في طبرستان القريبة من بحر قزوين .

٤- بلاط خوارزم شاه مأمون الثاني بن مأمون في خيوة وقد آلت بلاده إلى حكم محمود الغزنوي .

٥- بلاط السلطان محمود الغزنوي في غزنه : وكان من أحسن السلاطين ميلا للأدب ، وتشجيعا للعلماء .

٦- بلاط السلاجقة في مرو حاضرة خراسان : حيث أقام أمراء السلاجقة ، ولاسيما في عهد السلطان سنجر ، ثم في عهد أمراء الخوارزميين ، وقد أقام ياقوت الحموي طويلا في هذه المدينة ، وأخذ العلم على علمائها ، وأفاد من خزائن كتبها وقال : إن مرو (أخرجت من الأعيان وعلماء الدين والأركان ما لم تخرج مدينة مثلهم) ، كما أطنب ياقوت في وصف خزائن الكتب في مرو حين فارقتها أمام غارات التتار سنة ٦١٦هـ التي قال عنها : (وفيها عشر خزائن للوقف لم أرفى الدنيا مثلها كثرة وجودة) ،

٧- بلاط الحمدانيين في الموصل ، وفي حلب ، لاسيما في عهد سيف الدولة الحمداني ،

٨- بلاط الطولونيين والفاطميين في مصر : نبغ في عهد الاخشيديين كثير من الفقهاء والعلماء والمؤرخين والشعراء ، وبرزت القاهرة الفسطاط والقطائع في عهد الفاطميين ، وأصبحت مساجد عمرو وابن طولون والأزهر والحاكم مراكز هامة للثقافة . .

٩- وقد نافست قرطبة بغداد والقاهرة وبخارى وغزنة وأصبهان وغيرها من أمهات المدن الاسلامية ، وأصبحت حاضرة الأمويين في الأندلس سوقا نافقة للعلم وكعبة لرجال الأدب ، وجذبت مساجدها الأوربيين الذين وفدوا إليها للتزود من الثقافة الاسلامية . (١) .

(١) المصدر نفسه ج ٤ ، ص ٤٢٠ - ٤٢١

وبدلاً على نشاط هذه المراكز العلمية على طول البقعة الإسلامية في هذه المرحلة التاريخية أسماء علماءها ، حيث انتماؤهم إلى تلك المراكز المتعددة المتباينة التي تمثل في مجموعها نشاط الفكر الإسلامي .

ويسجل لهذه الفترة تقدم علم أصول الفقه بخاصة وتفوقه ؛ إذ تهيأ له من أعلام الفكر الإسلامي المتخصصين فيه ، والمشاركين في غيره من العلوم ما جعلهم نموذج المجتمع العلمي ، ومحط أنظاره ، ومطمح ناشئته . أمثال القاضي الباقلاني ، والقاضي عبد الجبار المعتزلي ، والقاضي عبد الوهاب البغدادي ، والقاضي أبي زيد الدبوسي ، وأبي الحسين البصري ، وإمام الحرمين عبد الملك الجويني ، وأبي حامد الغزالي ، وغيرهم كثير ممن كانوا طليعة الوسط العلمي آنذاك ؛ فصار طلبة العلم يتحلون طريقتهم ، ويتشبهون بهم ، مما أوجد نشاطاً أصولياً لا يضارعه نشاط في مجال الدراسات الإسلامية تأليفاً ، وتدريسا ظلت الأجيال الإسلامية وما زالت عالمة على إنتاج الأصوليين في هذه الفترة . فأصبحت المصدر والمورد فكرياً ، ومضموناً ، يقرر جانباً من هذه الحقيقة العلامة ابن خلدون في قوله :

« وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم (الأحناف) فكتب في القياس بأوسع من جميعهم ، وتم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه ، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله ، وتهذبت مسائله وتمهدت قواعده ، وعنى الناس بطريقة المتكلمين فيه ، وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين ، والمستصفي للغزالي وهما من الأشعرية وكتاب العهد لعبد الجبار ، وشرحه المعتمد (١) لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة ، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانها .. »

(١) المعتمد ليس شرحاً للعهد بل إنه كتاب مستقل تماماً عنه ، كما نوه أبو الحسين عن ذلك في مقدمة المعتمد . وسيأتي الحديث عن العهد وشرحه في دراسة المؤلفات الأصولية لهذه الفترة إن شاء الله ص ١٩٥ .

وأما طريقة الحنفية فكتبوا فيها كثيرا ، وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين تأليف أبى زيد الدبوسى ، وأحسن كتابة المتأخرين فيها تأليف سيف الاسلام البزدوى (١) من ائمتهم وهو مستوعب » (٢).

وهذا صحيح كل الصحة فيما يتصل بمدرسة المتكلمين وصادق فيما يتصل بالمدونات الأصولية فى هذه المرحلة بالنسبة الى المذاهب الأخرى تفصيلا .

فالمؤلفات الأصولية عند المالكية فى هذه المرحلة ، وكذلك الشافعية والحنابلة هى مصادر هذا العلم بالنسبة لما تلاها من عصور ، ودواوينه المعتمدة هى نقطة الارتكاز والنشاط العلمى ، شرحاً واختصاراً واقتباساً بما سيتبين من الدراسات التحليلية الآتية للمدونات الأصولية فى القرن الخامس وما سيتلوه فى السادس هى التى تكون مرحلة الاكتمال والازدهار .

(١) لقبه المشهور به فخر الاسلام أبوالحسن على بن الحسين البزدوى .

(٢) المقدمة ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

المؤلفات الأصولية في القرن الخامس الهجري وأوائل السادس

* التقريب من أصول الفقه ، (١) المقنع في أصول الفقه ، أمالي إجماع أهل المدينة (٢) من تأليف القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني البصري المالكي . (ت ٤٠٣) .

(١) ذكره القاضي أبو يعلى في كتابه (العمدة في أصول الفقه) في مسائل الاستثناء (مسألة لا يصح استثناء الأكثر . . . ونصره ابن الباقلاني في كتاب التقريب من أصول الفقه ص ٥٥٦ .
(٢) أثبت بعض المؤلفين من المتقدمين والمحدثين مؤلفات أصولية أخرى للقاضي أبي بكر الباقلاني غير ما تقدم وهي التمهيد في أصول الفقه : وهو ما ورد في عبارة ابن كثير : «محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني رأس المتكلمين على مذهب الشافعي ، وهو من أكثر الناس كلاما وتصنيفا في الكلام . يقال إنه كان لا ينام كل ليلة حتى يكتب عشرين ورقة من مدة طويلة من عمره فانتشرت عنه تصانيف كثيرة منها : التبصرة ، دقائق الحقائق ، ، والتمهيد في أصول الفقه وشرح الابانة وغير ذلك من المجاميع الكبار والصغار ، ومن أحسنها كتابة في الرد على الباطنية الذي سماه «كشف الاسرار وهتك الاسرار» . البداية والنهاية ، ج ١١ ، ص ٣٥٠ وقد دون هذا الكتاب بهذا العنوان الشيخ عبدالله مصطفى المراغي في كتابه طبقات الاصوليين ، ص ٢٢٢ في ترجمته للقاضي . التقريب والارشاد في أصول الفقه : وهو ما انفرد

بذكره محمد بن محمد بن محمد مخلوف في ترجمته له بقوله : «صنف التصانيف الكثيرة الشهيرة في علم الكلام وغيره منها : كتاب الابانة ، وشرح اللمع ، والامامة الكبيرة ، والامامة الصغيرة ، وأمالي إجماع أهل المدينة ، والمقدمات في أصول الديانات ، والتعريف والارشاد في أصول الفقه ، والانتصار للقرآن ، ومدار البحث فيه على إثبات إعجاز القرآن ، والمقنع في أصول الفقه ، =

= وحقائق الكلام ، ومناقب الأئمة كتاب حافل . . « شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٩٢ . وفي الدراسة التي قام بها عبدالرؤف مخلوف في رسالته للدكتوراه بعنوان (الباقلانى وكتابه إعجاز القرآن دراسة تحليلية نقدية)

في الفصل الثالث : مؤلفات الباقلانى وآثاره ذكر ضمن مؤلفاته التي أحصاها في ثمانية وأربعين كتابا الكتب التالية :

٣١ - المقنع في أصول الفقه . ١٣ - كتاب أمالى أجماع أهل المدينة

١٢ - كتاب مسائل الأصول ١١ - كتاب الأصول الصغير

١٠ - كتاب الأصول الكبير في الفقه : وإليه وردت الإشارة في التمهيد عند الكلام على محيل النسخ من جهة العقل فإنه قال : وقد شرحنا ذلك في الكلام في أصول الفقه بما يغنى الناظر فيه ، وجاء له في كتاب إعجاز القرآن أيضا عند الحديث عن التحسين والتقبيح ، وهل هما عقليان أم شرعيان ذكر لكتاب أصول الفقه وذلك ، اذ يقول : وأصحابنا من أهل خراسان يولعون بذلك ، ولكن الأصل الذى يبنون عليه عندنا غير مستقيم . وفي ذلك كلام يأتى في كتابنا في الأصول ، وعلى هذا يكون تأليف ذلك الكتاب متأخرا عن كتاب إعجاز القرآن وإن كنا لانعلم هل هو يريد الأصول الكبير أم الأصول الصغير . ص ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ .

وكان المؤلف بعبارة هذه يذهب الى أن كتاب الأصول الصغير موضوعه علم أصول الفقه أيضا ، أما كتاب (الأصول الكبير في الفقه) فعنوانه ينطق بموضوعه ، كما أن كتاب مسائل الأصول يضم إلى مؤلفات الباقلانى الأصولية حسب اتجاهه في التعليق على الأصول الكبير في الفقه ، وإننى في شك من موضوع هذه الكتب الثلاثة وضمها الى كتب أصول الفقه وهى : (كتاب مسائل الأصول ، كتاب الأصول الصغير ، وكتاب الأصول الكبير) ، وإن ضم (في الفقه) إلى الكتاب الكبير لم يوضح المؤلف مصدره في ذلك ، أما اعتياده على ورود كلمة (في أصول الفقه) في كتاب اعجاز القرآن فليس بالضرورة أن يكون عنى به هذا الكتاب ، فإن كتابه المقنع في أصول الفقه بين الموضوع ، ولعله يكون المعنى بذلك في الاقتباسات التي نقلها عبدالرؤف مخلوف من إعجاز القرآن . أما كتاب التمهيد في الرسالة العلمية (الباقلانى وكتابه إعجاز القرآن) فإن المؤلف كشف النقاب عن موضوعه ضمن عرض مؤلفات الباقلانى في قوله :-

* كتاب أصول الفقه : تأليف الحسن بن حامد بن علي بن مروان ، أبو عبدالله البغدادي (ت ٤٠٣هـ) . (١) .

٥١٢ - كتاب التمهيد : وقد وصل إلينا ، وقام على طبعه وتحقيقه السيدان المرحوم الأستاذ محمود محمد الخضير ، والأستاذ محمد عبد الهادي أبو ريده وأخرجته لجنة التأليف والنشر بالقاهرة سنة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

موضوع الكتاب كعنوانه الرد على الملحدة المعطلة والمرجئة والشيعة والمعتزلة ، ويدل كلامه فيه على ذهنية متفتحة ، وعلى ثقافة واسعة وعريضة بالملل والنحل ، والفرق والآراء في أكثر ما تفرعت إليه البحوث العقيدية في القرنين الثالث والرابع ، والباقلاني فيه رجل جدل ، يفهم خصمه بكثرة ما يلاحقه به من الأدلة والحجج . . . ص ١١٣ . وهذه الحقيقة تخلق الشك فيما ذكره ابن كثير سابقا من أن (التمهيد في أصول الفقه) فإما أن يكونا كتابين مختلفي الموضوع ، متحدين في الاسم الأول ، وإما أن يكون اللبس من ابن كثير إذا كان كتابا واحدا ، والمستقبل والبحث كفيل بكشف الحقيقة .

التلخيص مختصر التقريب والارشاد : ورد بهامش طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي للمحققين محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلوما يأتي :

«التقريب والارشاد : للقاضي أبي بكر الباقلاني كما صرح بذلك المصنف في الطبقات الوسطى قال : ومختصر التقريب والارشاد للقاضي أبي بكر سباه التلخيص ، وهو من أجل الكتب . وكذا ذكر صاحب كشف الطنون ١ / ٧٠ كتاب الارشاد في أصول الفقه للقاضي أبي بكر ، وبهذا يتضح أن ليس لامام الحرمين كتاب في أصول الفقه اسمه الارشاد كما ذهب إليه بعضهم اعتقاداً على عبارة الطبقات الكبرى وهي عبارة موهمة كما ترى . . . ج ٥ ، ص ١٧١ .

(١) «إمام الحنبلية في زمانه ، ومدرسه ومفتيهم» ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ١٦٦ «له المصنفات في العلوم المختلفة ، له (الجامع) في المذهب نحو من أربعائة جزء ، وله (تهذيب الأجوبة) ، وله (شرح الخرقى) ، و(شرح أصول الدين) ، و(أصول الفقه) . العليمي ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

* كتاب أصول الفقه : تأليف احمد بن محمد بن أحمد الاسفرايني ، أبو حامد (ت ٤٠٦هـ) (١)

* كتاب أصول الفقه : من تأليف محمد بن محمد بن النعمان عبد السلام ، أبو عبد الله المشهور بالشيخ المفيد بن المعلم (ت ٤١٣هـ) (٢) .

* كتاب الاختلاف في أصول الفقه ، أصول الفقه ، العمدة ، شرح العمدة ، مجموع العهد ، النهاية . من تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الاسترأبادي ، أبو الحسن (ت ٤١٥هـ) (١) .

(١) «... حافظ المذهب (الشافعي) وإمامه ، جبل من جبال العلم منيع ، وحبر من أحبار الأمة رفيع ، قدم بغداد شاباً فتفقه على الشيخين ابن المرزبان والداركي حتى صار أحد أئمة وقته... ألف كتاب أصول الفقه ، وعلى المختصر للسمى بالروني ، وله تعليقه » .

ابن السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ٦٨ .

(٢) كان رأس الإمامية في زمانه ، وله مؤلفات عديدة جلها في معتقدات الشيعة وفقههم يقول أغا بزرك في التعريف به « رواه عنه العلامة الكراكي ، وأدرجه بتامه في كتابه كنز الفوائد المطبوع ، وهو مشتمل على تمام مباحث الأصول على الاختصار » .

الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ ؛ بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ج ٣ ، ص ٣٤٩ .

(٣) « هو الذي تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه ، ولا يعنون به عند الإطلاق غيره . كان إمام أهل الاعتزال في زمانه ، وكان يتحلل مذهب الشافعي في الفروع ، وله التصانيف السائرة ، والذكر الشائع بين الأصوليين... » .

طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٢٠٢ وسيأتي مزيد من الحديث عن حياته ونشاطه العلمي في قسم التحليل والدراسة للمؤلفات الأصولية في هذا القرن . ص ١٥٦

- * تعليقه في أصول الفقه ، من تأليف إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران ، أبو اسحق الاسفرايني (ت ٤١٨ هـ) (١) .
- * الافادة في أصول الفقه : التلخيص في أصول الفقه من تأليف القاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادى ، المالكي ، أبو محمد (ت ٤٢١ هـ) (٢)
- * المجزى في أصول الفقه : تأليف يحيى بن الحسين بن هارون بن محمد بن هارون ، أبو طالب (ت ٤٢٤ هـ) (٣) .

(١) «أبو اسحاق الاسفرايني : الأصولي المتكلم الشافعي ، أحد الأعلام وصاحب التصانيف . . . وهو شيخ خراسان يقال إنه بلغ رتبة الاجتهاد وله المصنفات الكثيرة منها : الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين خمس مجلدات ومسائل الدرر، وتعليقه في أصول الفقه وغير ذلك» انظر : طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ٢٥٦ ؛ شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ .

(٢) «أحد الأعلام . . . وانتهت إليه رئاسة المالكية في المذهب . قال الخطيب : لم ألق في المالكية أفقه منه . . . وذكر ابن بسام في كتاب الذخيرة فقال : كان فقيه الناس ولسان أصحاب القياس شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ وأرخ لوفاته عام ٤٢٢ هـ . وفي صدد مؤلفاته يتحدث عنه المؤرخون بأنه :

«ألف تأليف كثيرة مفيدة في فنون من العلم منها : البصر للمذهب مالك في مائة جزء فوق الكتاب بخطه بيد بعض قضاة الشافعية فألقاه في النيل ، والمعونة بمذهب عالم المدينة ، والأدلة في مسائل الخلاف ، وشرح رسالة أبي زيد القيرواني ، والمهد في شرح مختصر ابن أبي زيد أيضا صنع فيه نحو نصفه ، وشرح المدونة ، وله التلقين وشرحه لم يتم ، والافادة في أصول الفقه ، والتلخيص في أصول الفقه ، وعيون المسائل ، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف ، والاشراف على مسائل الخلاف ، والبروق في مسائل الخلاف » . شجرة النور الزكية ، ص ١٠٣ .

(٣) من أئمة الاعتزال له كتب مفيدة في الكلام ، والفقه منها : التحرير وشرحه ، والمجزى في أصول الفقه . انظر : عبد الجبار عماد الدين أبو الحسن ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٣٧٦ .

* كتاب التحصيل في أصول الفقه : تأليف عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي ، الامام أبو منصور البغدادى (ت ٤٢٩ هـ) (١) .

* كتاب الوصول إلى معرفة الأصول للقاضى احمد بن محمد بن عبد الله المعافى الطلمنكى القرطبى (ت ٤٢٩ هـ) (٢) .

* تقويم الأدلة في أصول الفقه ، أو (تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع) وكتاب أسرار الأصول والفروع من تأليف عبد الله بن عمر بن عيسى الحنفى القاضى ، أبوزيد الدبوسى (ت ٤٣٠ هـ) (٣)

(١) ترجم له ابن عساكر بقوله : « قال أبو عثمان : كان من أئمة الأصول وصدور الاسلام باجماع أهل الفضل والتحصيل ، بديع الترتيب ، غريب التأليف فى التهذيب . . . »

يتبين كذب المفترى ، ص ٢٥٤ . وعرفه ابن خلكان بقوله « الأصولى الشافعى الأديب كان ماهرا فى فنون عديدة ، خصوصا علم الحساب فإنه كان متقنا له ، وله فيه تأليف نافعة منها (كتاب التكملة) وكان عارفا بالفرائض والنحو . . . » ، وفيات الأعيان ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ .

وعدد ابن السبكي مؤلفاته : « ومن تصانيفه كتاب التفسير ، وكتاب فضائح المعتزلة ، وكتاب الفرق بين الفرق وكتاب التحصيل وفضائح الكرامية ، وكتاب تأويل متشابه الأخبار . . . » وغيرها كثير فى العقيدة والفقه .

انظر : طبقات الشافعية ، ج ٥ ، ص ١٤٠ .

(٢) « الفقيه المحدث الواسع الرواية . . . ألف تأليف نافعة كثيرة كبارا ومختصرة منها : كتاب الدليل فى معرفة الجليل مائة جزء ، وتفسير القرآن نحو هذا ، والبيان فى إعراب القرآن ، وفضائل مالك ، ورجال الموطأ ، وكتاب الرد على ابن مسرة ، وكتاب الوصول إلى معرفة الأصول ، والرسالة المختصرة فى مذهب أهل السنة ، وله فهرست . . . » .

(٣) « أحد من يضرب به المثل فى النظر واستخراج الحجج ، وهو أول من أبرز علم الخلاف الى الوجود . . . » محمد بن عبد الحى اللكنوى ، الفوائد البهية ص ١٠٩ . ومن مؤلفاته : « الأمد الأقصى : وهو نصائح وارشادات أخلاقية كلامية ، تأسيس النظر فى الخلاف » انظر ، بروكلمان تاريخ الأدب العربى ج ٣ ، ص ٢٧٣ شجرة النور الزكية ، ص ١١٣ .

* كتاب المعتمد في أصول الفقه ، وكتاب زيادات المعتمد ، وكتاب القياس الشرعى ، وشرح العمدة من تأليف محمد بن على بن الطيب المعتزلى ، أبى الحسين البصرى (ت ٤٣٦) هـ (١)

* شرح الرسالة تأليف عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية ، الشيخ ابو محمد الجوينى (ت ٤٣٨) هـ (٢) .

* الاحكام فى أصول الأحكام ، مسائل من الأصول ، من تأليف على بن احمد ابن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأموى ، أبو محمد بن حزم (ت ٤٥٦) هـ (٣) .

(١) ترجم له ابن خلكان بقوله : « كان جيد الكلام ، مليح العبارة ، غزير المادة إمام وقته ، وله التصانيف الفائقة فى أصول الفقه منها المعتمد وهو كتاب كبير ، ومنه أخذ فخر الدين الرازى كتاب المحصول ، وله تصفح الأدلة فى مجلدين ، وغرر الأدلة فى مجلد كبير ، وشرح الأصول الخمسة ، وكتاب الامامة ، وغير ذلك فى أصول الدين ، وانتفع الناس بكتبه . . . » .
وفيات الأعيان . ج ٣ ، ص ٤٠١ .

(٢) « والد إمام الحرمين . . . كان يلقب بركن الاسلام ، له المعرفة التامة بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب . . . ومن تصانيفه : الفروق ، والسلسلة ، والتبصرة ، والتذكرة ، ومختصر المختصر ، وشرح الرسالة ، وله مختصر فى موقف الامام والمأموم ، ووقفت على شرح على كتاب عيون المسائل التى صنفها أبوبكر الفارسى . . . » طبقات الشافعية ، ج ٥ ، ص ٧٣ . وقد سبقت الإشارة الى شرح الرسالة فى ص ٨٩

(٣) « قال صاعد فى تاريخه : كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الاسلام ، وأوسعهم معرفة ، مع توسعة فى علم اللسان ، والبلاغة ، والشعر ، والسير ، والأخبار ، أخبرنى ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تواليفه نحو أربعائة مجلد . . . » . ومن تواليفه :
المنتقى فى شرح الموطأ ذهب فيه مذهب الاجتهاد وايراد الحجج وهو ما يدل على تبحره فى العلوم والفنون ، الايصال إلى فهم الخصال الجامعة لمجمل شرائع الاسلام فى الواجب والحلال والحرام =

- * العدة في أصول الفقه ، مختصر العدة ، العمدة في أصول الفقه ، الكفاية في أصول الفقه ، مختصر الكفاية من تأليف محمد بن الحسين بن محمد بن خلف .
 البغدادي ، أبو يعلى الفراء شيخ الحنابلة القاضي (ت ٤٥٨) . هـ (١) .
- * كتاب الفقيه والمتفقه تأليف أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب ، أبو بكر (ت ٤٥٨) . هـ (٢) .
- * كتاب الينابيع في الأصول لأبي القاسم أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨) (٣)

والسنة والاجماع ، وكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ، وكتاب في الاجماع ومسائله على أبواب الفقه والمحلى وغيرها في العقيدة، والمنطق، والآداب .

انظر : أحمد بن محمد المقرئ ، نفح الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ ؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٣

(١) القاضي أبو يعلى « صاحب التصانيف وفقه العصر ، وعنه انتشر مذهب الامام أحمد رضى الله عنه ، وكان له في الأصول والفروع القدم العالى . . . وأصحاب الامام أحمد له يتبعون ، ولتصانيفه يدرسون ويدرسون . . . وأما عدد مصنفاته فكثير . . . وستأتى ترجمته بأوسع من هذا انظر : شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٠٦ ؛ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .

(٢) مؤلف تاريخ بغداد ، قال فيه أبوسعبد السمعاني « كان إمام عصره بلا مدافع ، وحافظ وقته بلا منازعة ، صنف قريبا من مائة مصنف صارت عمدة لأصحاب الحديث . . . وفي علم الفقه وأصوله .

يقول الامام النووي بعد أن ذكر كلاما للخطيب والبيهقي في مذهب الامام الشافعي في مراسيل ابن المسيب (فهذان إمامان ، حافظان ، فقيهان شافعيان ، مضطلعان من الحديث ، والفقه ، والأصول والخبرة التامة بأصول الشافعي ومعاني كلامه . . . البغدادي ، الفقيه والمتفقه ، تصحيح وتعليق اسماعيل الانصارى ، ج ١ ، ج .

(٣) كشف الظنون ، ج ٢ ، ص ٢٠٥١ .

* كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول ، كتاب الاشارة في أصول الفقه ،
وكتاب الحدود، تأليف سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي القرطبي ، أبو
الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) (١) .
* كتاب أصول الفقه من تأليف عبد الوهاب بن احمد بن جلبة البغدادي ،
أبو الفتح قاضي حران (ت ٤٧٦هـ) (٢) .

(١) «برع في الحديث، والفقه، والأصول، والنظم . . . وكان ابن حزم يقول: لو لم يكن
لأصحاب المذهب المالكي إلا عبد الوهاب والباجي لكفاهم . . .» شذرات الذهب ، ج ٣ ،
ص ٣٤٤ .

وقال أحمد بن محمد المقرئ التلمساني «وصنف أبو الوليد كتباً كثيرة منها كتاب التسديد الى معرفة
التوحيد، كتاب سنن المنهاج وترتيب الحجاج . . . وكتاب التعديل والتجريح لمن خرج عنه
البخاري في الصحيح، وكتاب شرح الموطأ وهو نسختان نسخة سهاها الاستيفاء ثم انتقى منها
فوائد سهاها المنتقى في سبع مجلدات، وهو أحسن كتاب ألف في مذهب مالك لأنه شرح فيه
أحاديث الموطأ وفرع عليها تفريعا حسنا، وأفرد منه شيئا سهاه الالباء، وقال بعضهم: إنه صنف
كتاب المعاني في شرح الموطأ فجاء عشرين مجلدا عديم النظر» نفع الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .
(٢) «تفقه على القاضي أبي يعلى . . . وله تصانيف كثيرة، قال أبو عبدالله بن حمدان اختصر
المجرد، وله رؤوس المسائل، وأصول فقه، وأصول دين، وله ايضا مما لم يذكره ابن حمدان كتاب
النظام بخصال الأقسام» . الذيل على الطبقات، ج ١ ، ص ٤٢ .

- * كتاب اللمع في أصول الفقه وشرحه ، والتبصرة في أصول الفقه من تأليف ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي ، أبو اسحق الشيرازي (ت ٤٧٦) هـ (١)
- * كتاب عدة العالم والطريق السالم ، والعدة في أصول الفقه من تأليف عبد السيد ابن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر ، أبو نصر الصباغ (ت ٤٧٧) هـ (٢)
- * البرهان في أصول الفقه ، التحفة في أصول الفقه ، الورقات : من تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، أبو المعالي امام الحرمين (ت ٤٧٨) هـ (٣)

(١) شيخ الاسلام وأحد الأعلام كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة، قرأ الأصول على أبي حاتم القزويني، والفقه على الزجاجي. قال ابن قاضي شهبه: قال الشيخ أبو اسحق كنت أعيد كل قياس ألف مرة فإذا فرغت أخذت قياساً آخر على هذا، وكنت أعيد كل درس مائة مرة، وإذا كان في المسألة بيت يستشهد به حفظت القصيدة التي فيها البيت، وذكروا أنه كان يجري مجرى ابن سريج في تأصيل الفقه وتفريعه، ويحاكيه في انتشار الطلبة، وله مؤلفات كثيرة شهيرة نافعة وهي: التنبيه، والمهذب، والنكت في الخلاف، والمخلص، والمعونة في الجدل، وطبقات الفقهاء، ونصح أهل العلم وغير ذلك. انظر: طبقات الشافعية، ج ٤، ص ٢١٥؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٣٥١. وكتابه اللمع والتبصرة مطبوعان وقد شرح الأول العلامة الشيخ يحيى أمان المكي، وشرح التبصرة وحققها الدكتور محمد حسن هيتو.

(٢) «كان (ابن الصباغ) ورعاً تقياً صالحاً زاهداً فقيهاً أصولياً محققاً، وكان يضاهي أبا اسحق الشيرازي، وإليهما كانت الرحلة في المتفق والمختلف، والمراد بالمتفق مسائل المذهب، والمختلف الخلافات بين الإمامين».

طبقات الشافعية، ج ٥، ص ١٢٣. قال ابن كثير: «وكان من أكابر أصحاب الوجوه، ومن تصانيفه كتاب الكامل في الخلافات بيننا وبين الحنفية، والشامل وكفاية المسائل والفتاوى». انظر شذرات الذهب، ج ٣، ص ٣٥٥.

(٣) أحد الأئمة الأعلام المتأخرين من أصحاب الشافعي، والمجمع على إمامته، المتفق على غزارة مادته وتفنته في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك. «حصل علم الأصول على الأستاذ أبي القاسم الاسكافي الأسفرايني، ثم سافر إلى بغداد، ولقي بها جماعة من»

- * الفصول في معرفة الأصول : تأليف على بن فضال بن علي بن غالب المالكي القيرواني (ت ٤٧٩ هـ) (١) .
- * كنز الوصول إلى معرفة الأصول (أصول البزدوى) من تأليف على بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوى (ت ٤٨٢ هـ) (٢) . .
- * القواطع في أصول الفقه : من تأليف منصور بن محمد عبد الجبار ، المكنى بأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) (٣) .

العلماء، ثم خرج إلى الحجاز وجاور بمكة والمدينة أربع سنين، وبالمدينة يدرس ويفتي، ويجمع طرق المذاهب فلها قيل له إمام الحرمين. وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٤١.

ويقول السبكي في طبقاته: «من ظن أن في المذاهب الأربعة من يداني فصاحته فليس على بصيرة من أمره، ومن حسب أن في المصنفين من يحاكي بلاغته فليس يدرى مايقول . . . ولا يشك ذوخبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام، والأصول، والفقه، وأكثرهم تحقيقاً». ج ٥، ص ١٦٥ وسيأتي مزيد من ترجمته ص ٢٨٧

(١) «عالم باللغة والأدب والتفسير من أهل القيروان» الأعلام ج ٥، ص ١٣٥. ونص على عنوان هذا الكتاب (الفصول في معرفة الأصول) اسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج ١، ص ٦٩٣.

(٢) «الامام الكبير، الجامع بين أشتات العلوم، إمام الدنيا في الفروع والأصول، له تصانيف كثيرة معتبرة منها: المبسوط احدى عشر مجلدا، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير . . . ، وكتاب في تفسير القرآن يقال انه مائة وعشرون جزءا».

الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ١٢٤.

(٣) «كان إمام وقته في مذهب أبي حنيفة، فلما حج ظهر له بالحجاز ما اقتضى انتقاله إلى مذهب الشافعي، ولما عاد إلى مرولقى أذى عظيما بسبب انتقاله، صنف في المذهب الشافعي كتبا كثيرة، وصنف في الرد على المخالفين، وله الطبقات أجاد فيه وأحسن، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٣٩٣.

«صنف التفسير الحسن المليح الذي استحسنته كل من طالعه، وأملى المجالس في الحديث، وتكلم على كل حديث بكلام مفيد، وصنف التصانيف في الحديث مثل منهاج أهل السنة،»

* أصول السرخسي : تأليف محمد بن أحمد بن أبي سهل ، أبو بكر شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٩٠ أو ٥٠٠ هـ) (١) .

* تهذيب الأصول ، المنحول من تعليق الأصول ، المستقصى من علم الأصول ، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) (٢) .

=والانتصار، والرد على القدرية وغيرها. وصنف في أصول الفقه القواطع وهو يغني عن كل ما صنف في ذلك الفن. وفي الخلاف البرهان وهو مشتمل على ألف مسألة خلافية، والأوساط، والمختصر الذي سار في الأقطار المسمى (الاصطلام) رد فيه على أبي زيد الدبوسي، وأجاب عن الأسرار التي جمعها. انتهى ذكره في الأنساب. قلت: ولا أعرف في أصول الفقه أحسن من كتاب القواطع ولا أجمع، كما لا أعرف فيه أجل ولا أفحل من برهان إمام الحرمين فبينهما عموم وخصوص «طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥، ص ٣٣٥. وذكر ابن السبكي بعض النقول عن هذا الكتاب (القواطع) في ج ٣، ص ٢٨٩، وهامش ج ٥، ص ٣٤٣.

(١) «كان إماما علامة حجة متكلمنا مناظرا أصوليا مجتهدا، عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، لازم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني، وأخذ عنه حتى تخرج به وصار أوجد زمانه... أملى المبسوط نحو خمس عشرة مجلدا وهو في السجن... الفوائد البهية، ص ٥٨ «وله من المصنفات شرح الجامع الصغير للإمام محمد، وشرح الجامع الكبير له أيضا، وشرح زيادات الزيادات، ومبسوطه شرح لكتاب الكافي تأليف الحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد المروزي، وله أيضا شرح كتاب النفقات للخصاف، وشرح أدب القاضي للخصاف، وأشرط الساعة، والفوائد الفقهية وكتاب الحيض» أصول السرخسي، تحقيق أبي الوفاء الافغانى، ج ١، ص ٧.

(٢) ستأتي ترجمته ودراسة لبعض مؤلفاته الأصولية (المستقصى) في ص ٣٢٢ من هذا الكتاب.

أصوليون في القرن الخامس الهجري

وفي هذا القرن كسابقه اشتهر بعض العلماء بنشاطهم في علم أصول الفقه ،
تدريسا ، أو تأليفا ، ولكن لم يحتفظ لنا التاريخ عناوين كتبهم ، بل سجل
إسهاماتهم الفكرية في هذا المجال إجمالا ، فمن هؤلاء :

على بن أحمد السهيلي ، أبو الحسن الاسفرايني يقول ابن السبكي :
«أحد الاثمة وقفت له على كتابين أحدهما كتاب أدب الجدل ، وفيه غرائب من
أصول الفقه وغيره ، والآخر في الرد على المعتزلة وبيان عجزهم . وأحسب أنه في
حدود الأربعمئة . إذا لم يكن قبلها بقصير فبعدها بيسير والله تعالى أعلم» . (١)
على بن محمد بن خلف المعافري القيرواني شيخ المالكية ، أبو الحسن القابسي
(ت ٤٠٣ هـ) :

«صنف تصانيف فائقة في الأصول والفروع» . (٢)

محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني ، أبو بكر (ت ٤٠٦ هـ) :
«الامام الجليل ، والخبر الذي لا يجارى فقها ، وأصولا ، وكلاما ، ووعظا ، ونحوا
مع مهابة وجلالة ، وورع بالغ . . . قال عبد الغافر : بلغت تصانيفه في أصول
الدين ، وأصول الفقه ، ومعاني القرآن قريبا من المائة . . .» (٣) .
أحمد بن أبي طاهر بن أحمد ، أبو حامد الاسفرايني (ت ٤٠٦ هـ) . هـ

«الفقيه ، شيخ العراق ، وإمام الشافعية ومن اليه انتهت رئاسة المذهب . . .
صنف التصانيف ، وطبق الأرض بالأصحاب . . شرح المختصر في تعليقه التي
هي في خمسين مجلدا ، ذكر فيها خلاف العلماء وأقوالهم ومآخذهم ، ومناظراتهم

(١) طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .

(٢) شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ١٦٨

(٣) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢٧ .

حتى كان يقال له الشافعي ، وله كتاب في أصول الفقه « (١)

الحسن بن علي النيسابوري ، أبو علي الدقاق ت ٤٠٦ هـ :

« الزاهد العارف ، قال الشيخ عبدالرؤف المناوي في كتابه الكواكب الدرية في تراجم الصوفية ما ملخصه : الحسن بن علي الأستاذ أبو علي الدقاق النيسابوري الشافعي لسان وقته ، وامام عصره ، كان فارها في العلم ، متوسطا في الحلم ، محمود السيرة ، مجهود السريره . . . أخذ مذهب الشافعي عن القفال والحصري وغيرهما ، وبرع في الأصول وفي الفقه ، وفي العربية حتى شدت اليه الرحال في ذلك . . . » (٢)

عبدالواحد بن محمد بن عثمان أبو القاسم بن أبي عمرو البجلي البغدادي ت ٤١٠ هـ :

« كان فقيها أصوليا متكلمًا له مصنفات حسنة في الأصول . . . » (٣)

أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد أحمد بن حفص الحرسي النيسابوري ، القاضي أبو بكر الحيري ت ٤٢١ هـ :

« الشافعي ، وكان رئيسا محتشما إماما في الفقه . . . حذق في الأصول ، والكلام ، وولى قضاء نيسابور . . . وصنف في الاصول والحديث (٤)

عبدالله احمد بن محمد بن عبدالله بن غفير الأنصاري أبو ذر الهروي « ٤٣٤ هـ :

« الحافظ الثقة الفقيه المالكي ، نزيل مكة . . . وكان ثقة ، متقنا ، دينا ، عابدا ، ورعا ، بصيرا بالفقه والأصول أخذ علم الكلام عن ابن الباقلاني ، وصنف مستخرجا على الصحيحين ، وكان شيخ الحرم في عصره . . . » (٥)

(١) شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ١٧٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٨٠ .

(٣) ابن عساكر ، تبين كذب المفترى ، ص ٢٣٨ .

(٤) شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٢١٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ .

محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عكرمة بن أنس
بن مالك الانصارى الطبرى، أبوحاتم القزوينى ت ٤٤٠ هـ « صنف كتباً
كثيرة ، فى الخلاف والمذهب ، والأصول ، والجدل . . . » (١)

محمد بن حامد، أبو عبدالله بن حنار ت ٤٤٨ هـ
« ذكر أبو على البناء فى طبقات الفقهاء كما نقله عنه ابن النجار : أن له القدر
العالى فى الفقه ، والأصول ، والقرآن ، والادب » (٢)

طاهر بن عبدالله بن طاهر القاضى ، أبو عبدالله الشافعى ت ٤٥٠ هـ :
« أحد الأعلام . . . قال الخطيب كان عارفاً بالأصول ، والفروع ، محققاً
صحيح المذهب » (٣)

على بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردى ت ٤٥٠ هـ
« صاحب الحاوى ، والاقناع ، وأدب الدنيا والدين ، والتفسير ، ودلائل
النبوة ، والأحكام السلطانية وقانون الوزارة ، سياسة الملك ، وغير ذلك .

قال الشيخ أبو اسحاق : درس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة وله مصنفات كثيرة
فى الفقه ، التفسير ، أصول الفقه ، والآداب ، وكان حافظاً للمذهب . قال
الخطيب : كان من وجوه الفقهاء الشافعيين ، وله تصانيف عدة فى أصول الفقه
وفروعه ، غير ذلك قال وجعل إليه ولاية القضاء ببلدان كثيرة . . . » (٤)

عبد الجبار بن على بن محمد بن خسكران ، الأستاذ أبو القاسم الاسفراينى
الاسكافى (ت ٤٥٢ هـ) .

« أستاذ إمام الحرمين فى الكلام . . . قرأ عليه إمام الحرمين الأصول ، وتخرج
بطريقته ، عاش عالماً عاملاً » (٥)

(١) طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥ ، ص ٣١٢ .

(٢) المصدر نفسه ج ٤ ، ص ١٢٥ .

(٣) شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ .

(٤) طبقات الشافعية ، ج ٥ ، ص ٣٦٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٩٩ .

محمد عبيد الله بن أحمد بن محمد بن عروس ، أبو الفضل البزاز ت ٤٥٢ هـ :
« الامام العمدة ، الفاضل ، الفقيه الأصولي ، كان من حفاظ القرآن
ومدرسيه ، إليه انتهت الفتيا في مذهب مالك ببغداد . درس على القاضي بن
القصار ، والقاضي عبد الوهاب . ودرس عليه القاضي ، أبو الوليد الباجي
وحدث عنه هو وأبو بكر الخطيب ، له تعليق حسن مشهور في الخلاف ، ومقدمة
حسنة في أصول الفقه » (١)

طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الامام الجليل القاضي ، أبو الطيب الطبري
ت ٤٥٦ هـ .

« قال الخطيب : كان أبو الطيب ورعا ، عارفاً بالأصول والفروع ، محققاً حسن
الخلق ، صحيح المذهب ، اختلف إليه ، وعلقت الفقه عنه سنين . شرح المزني ،
وصنف في الخلاف ، والمذهب ، والأصول ، والجدل كتباً كثيرة ليس لأحد
مثلها . . . » (٢)

ابراهيم بن محمد بن موسى بن هارون بن الفضل بن هارون ، أبو اسحق
المطهرى ت ٤٥٨ هـ

« له تصانيف كثيرة في المذهب ، والخلاف ، والأصول والفرائض » (٣) .
أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى ، أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨ هـ
« الامام الحافظ الفقيه الأصولي ، الدين الورع واحد زمانه في الحفظ ، وفرد
أقرانه في الاتقان والضبط ، اشتغل بالتصنيف ، وألف من الكتب ما لعله يبلغ
قريباً من ألف مما لم يسبقه إليه أحد . . . جمع في تصانيفه بين علم الحديث والفقه ،
وبين علل الحديث والصحيح والسقيم ، وذكر وجه الجمع بين الأحاديث ، ثم
بيان الفقه والأصول ، شرح ما يتعلق بالعربية » (٤)

(١) تبين كذب المفترى ، ص ٢٦٤ ؛ الشيرازي ، طبقات الفقهاء ص ١٦٩ ؛

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، ص ١٠٥ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٥ ، ص ١٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٦٣ .

(٤) تبين كذب المفترى ، ص ٢٦٦ .

عبد الخالق بن عبد الوارث التميمي ، أبو القاسم المعروف بالسيوري ت
٤٦٠ هـ :

« كانت له عناية بالقراءات ، والحديث ، وعلوم اللسان ، وأصول الفقه وغيرها
أفرد نفسه للدرس فانتفع به عالم كثير » (١)
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فروان الفوراني المروزي ، أبو القاسم الفقيه
الشافعي ت ٤٦١ هـ

« كان مقدم الفقهاء الشافعية بمرو ، وهو أصولي ، فروعى ، أخذ الفقه عن
أبي بكر القفال الشاشي ، وصنف في الأصول ، والمذهب ، والخلاف ، والجدل ،
والملل ، والنحل ، وله في المذهب الوجوه الجيدة . وصنف في المذهب كتاب
الابانة ، وهو كتاب مفيد ، والعميد وهو عزيز الوجود » (٢)

عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك بن طلحة بن محمد النيسابوري ، الاستاذ
أبو القاسم القشيري الملقب بزين الاسلام (ت ٤٦٥ هـ)
« كان علامة في الفقه ، والتفسير ، والحديث والأصول والأدب ، والشعر ،
والكتابة ، وعلم التصوف . جمع بين الشريعة والحقيقة درس على أبي بكر محمد
ابن أبي بكر الطوسي ، وشرع في الفقه حتى فرغ من تعليقه ، ثم اختلف إلى
الاستاذ أبي بكر بن فورك فقرأ عليه حتى اتقن علم الأصول . صنف التفسير
الكبير وسماه التيسير في علم التفسير ، وهو من أجود التفاسير ، وصنف الرسالة في
رجال الطريقة . . . » (٣)

علي بن الحسين بن أحمد بن ابراهيم بن جدا ، أبو الحسن العكبري ت ٤٦٨
« كان فاضلاً خيراً ثقة مستوراً أميناً شديداً في السنة على مذهب الامام أحمد
رضي الله تعالى عنه ، كثير الصلاة ، حسن التلاوة للقرآن ، ذا لسان وفصاحة في
المجالس والمحافل ، وله في ذلك كلام مشور ، وتصنيف مذكور ، مشهور ، قرأ

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) وفيات الأعيان ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ ؛ طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

الفقه على القاضي أبي يعلى ، وله مصنف فى الأصول « (١)
شهوور بن طاهر بن محمد الاسفرائىنى ، أبوالمظفر ت ٤٧١ هـ :
« الامام ، الأصولى ، الفقيه المفسر قال عبدالغافر : وصف التفسير الكبير
المشهور ، وصف فى الأصول وسافر فى طلب العلم . . . (٢)
عبدالرحمن بن المأمون بن على المتولى النيسابورى الشافعى ، أبوسعبد بن سعبد
المتولى ت ٤٧٨ هـ :

« كان جامعا بين العلم ، والدين ، وحسن السيرة ، وتحقيق المناظرة . وله يد
قوية فى الأصول ، والفقه ، والخلاف . تولى التدريس بالمدرسة النظامية بعد وفاة
الشيخ أبى اسحاق الشيرازى . وصف فى الفقه كتاب الابانة ، تم فيه الابانة ،
تصنيف شيخه الفورانى ، لكنه لم يكمله وعاجلته المنية . . . وله فى الفرائض مختصر
صغير ، وهو مفيد جدا ، وله فى الخلاف طريقة جامعة لأنواع المآخذ . وله فى أصول
الدين أيضا تصنيف صغير ، وكل تصانيفه نافعة . . . » (٣)

شافع بن صالح بن حاتم بن أبى عبدالله الجلىلى ، أبو محمد ت ٤٨٠ هـ
« تفقه على القاضى أبى يعلى ، وكتب معظم تصانيفه فى الأصول
والفروع » . (٤)

محمد بن ثابت بن الحسن بن على أبوبكر الخجندى ت ٤٨٣ هـ :
« قال ابن السمعانى : إمام غزير الفضل ، حسن السيرة ، تفقه فبرع فى
الفقه ، حتى صار من جملة رؤساء الأئمة حشمة ونعمة ، وتخرج به وبكلامه جماعة
من أهل العلم ، وانتشر علمه فى الآفاق . وولاه نظام الملك مدرسته التى بناها
بأصبهان ، درس الفقه بها مدة وكانت له يد باسطة فى النظر والأصول » . (٥)

-
- (١) المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب الامام أحمد ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .
(٢) طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٥ ، ص ١١ .
(٣) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٠٦ ؛ وفيان الاعيان ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .
(٤) شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ . (٥) طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٢٤ .

عبد الحميد بن محمد المقرئ ، المعروف بابن الصائغ أبو محمد ت ٤٨٦ هـ :
« كان فقيها نبيلاً فهماً ، فاضلاً أصولياً ، زاهداً ، نظاراً ، جيد الفقه قوى
المعارضة ، محققاً ، له تعليق على المدونة . أكمل به الكتب التي بقيت على
التونسي ، وبه تفقه المازري وغيره . . . » (١) .

عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ، ثم المقدسي أبو الفرج
الانصاري ت ٤٨٦ هـ

« تفقه على القاضي أبي يعلى مدة ، وقدم الشام فسكن بيت المقدس ، فنشر
مذهب الامام أحمد فيما حوله ، ثم أقام بدمشق فنشر المذهب ، وتخرج به
الأصحاب . له تصانيف عدة في الفقه ، والأصول ، منها المنهج ، والإيضاح ،
والتبصرة في أصول الدين ، ومختصر في الحدود ، وفي أصول الفقه ، ومسائل
الامتحان ، وكتاب الجواهر وهو ثلاثون مجلدة يعنى في التفسير » . (٢)

يعقوب بن ابراهيم بن أحمد بن سطور العكبري البرزبيني ، القاضي ، أبو علي
قاضي باب الأزج ت ٤٨٦ هـ

« قال ابو الحسين : ولي القضاء بباب الأزج من جهة الوالد (أبي يعلى) . . .
وكان ذا معرفة تامة بأحكام القضاء ، وإنفاذ السجلات ، متعقفاً في القضاء ،
متشدداً في السنة ، صنف كتباً في الأصول ، والفروع . وله تصانيف في المذهب
منها : التعليقة في الفقه في عدة مجلدات ، وهي ملخصة من تعليقة شيخه
القاضي » . (٣)

رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث ، الامام أبو محمد التميمي
البغدادى ت ٤٨٨ هـ

« قال في الطبقات : كانت له المعرفة الحسنة بالقرآن ، والحديث ، والفقه ،
والأصول ، والتفسير ، واللغة العربية ، والفرائض . . . وله تصانيف : منها شرح
الارشاد لشيخه ابن أبي موسى في الفقه ، والخصال ، والاقسام . . . ، ولأبي

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٢) ابن رجب ، الذيل على الطبقات ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٣ .

محمد التميمي شعر حسن . . . » (١) .

عبدالله بن طاهر بن محمد بن شهنفور، الامام أبو القاسم التميمي ت ٤٨٨ هـ

« كان إماما في الفروع ، والخلاف ، والأصول ، وله الجاه والمال الكثير » (٢)

أحمد بن سليمان بن خلف التميمي الباجي « ت ٤٩٣ هـ »

« كان إماما في العلوم ، فقيها ، أصوليا مع الفضل والدين المتين . . . ألف كتاب النظر ، وكتاب المعيار ، وكتاب البرهان على أن أول الواجبات الايمان وغير ذلك » (٣)

محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو اليسر البزدوى ، أخو الامام على صاحب التصنيف في الأصول ت ٤٩٣ هـ :

« قال عمر بن محمد النسفي في كتاب القند : كان أبو اليسر شيخ أصحابنا بما وراء النهر ، وكان إمام الأئمة على الاطلاق ، والوفود إليه من الآفاق ، ملأ الشرق والغرب بتصانيفه في الأصول والفروع » (٤) .

عزيزي بن عبد الملك بن منصور أبو المعالي ويلقب بشبذلة ت ٤٩٤ هـ :

« كان فقيها ، فاضلا ، فصيحاً ، أصوليا ، متكلماً . . وله تصانيف كثيرة ، وولى قضاء بغداد نيابة عن القاضي ، اى قاضى القضاة أبى بكر الشامى » (٥) .

(١) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥ ، ص ٦٤ .

(٣) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص ١٢١ .

(٤) الفوائد البهية ، ص ١٨٨ ، ص ١٢٤ .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥ ، ص ٢٣٥ .

الدراسات التحليلية لأهم مدونات أصول الفقه عند المتكلمين في القرن الخامس الهجري وبداية السادس

كتاب المغنى في ابواب العدل والتوحيد
قسم الشرعيات الجزء السابع عشر . تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني
ت ٤١٥ هـ

المعتمد في اصول الفقه .

تأليف أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري . (ت ٤٣٦ هـ)

العدة في أصول الفقه .

تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء . ت
٤٥٨ هـ

البرهان في أصول الفقه .

تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، إمام الحرمين
ت ٤٧٨ هـ

المستصفي من علم الأصول .

تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي حجة الاسلام ت ٥٠٥ هـ

كتاب المغنى فى أبواب العدل والتوحيد^(١) الشرعيات : الجزء السابع عشر

المؤلف:

القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، المتوفى سنة خمس عشرة وأربعمئة من الهجرة

لقد ترجم علماء الاسلام ومؤلفوه المشهورون للقاضى عبد الجبار فى دواوين التراجم ، واجتمعت كلمتهم على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم على علوم مكانته ، وتفوقه فى تخصصات علمية متعددة ، أبرزها جميعا تفوقه فى العلوم العقلية من فلسفة ، ومنطق ، وجدل ، كما كان نصيبه من العلوم النقلية نصيبا وافرا ، تجلّى هذا واضحا فى معارفه ، ومؤلفاته فى أصول الفقه ، حيث يتآخى العقل والنقل .

ولقد اجتذبت شخصية القاضى ، ودراساته الفكرية ، وانتاجه العلمى الغزير الذى يتميز بأبكار الأفكار اهتمام الباحثين المحدثين ، كما كان الأمر فى الماضى ، وأصبحت دراسة فكر القاضى ، وانتاجه العلمى موضوعا علميا يستهوى الباحثين ، والمؤلفين فى الوقت الحاضر؛ إذ كتبت فيه البحوث ، العلمية ، وتواترت على دراسة آثاره مراكز الدراسات والبحوث ، وأمدت الدارسين بمصدر فكري ثر ، وجدوا فيه مجالا واسعا لاشباع رغباتهم العلمية . (١)

-
- (١) أشرف على إخراجہ : دكتور طه حسين ، حرر نصه من مصورة واحدة أمين الخولى .
(٢) من البحوث العلمية التى ظهرت فى العصر الحاضر دراسة للتراث العلمى الذى خلفه القاضى عبد الجبار : رسالة علمية بعنوان (قاضى القضاة عبد الجبار الهمداني) لعبد الكريم عثمان ، متشابه القرآن للقاضى دراسة وتحقيق عدنان محمد زرزور ، كتاب فضل الاعتزال =

ترجم أبوسعبد المحسن بن محمد كرامة الجسمى البهقى المتوفى سنة ٤٩٤ هـ
للقاضى عبد الجبار فى كتابه (شرح الغيون) ترجمة شاملة، أفصح فيها عن مكانته
العلمية والاجتماعية وفضائله، وقد صنفه فى الطبقة الحادية عشرة من المعتزلة :
«قاضى القضاة عماد الدين أبوالحسن أجزل الله ثوابه ، فمن هذه الطبقة ، بل
أولهم وأقدمهم فضلا قاضى القضاة أبوالحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار
الهمذانى .

وهو يعد من معتزلة البصرة من أصحاب أبى هاشم لنصرتة مذهبه . قرأ على
أبى اسحاق بن عياش (١) أولا، ثم على الشيخ أبى عبدالله البصرى، (٢)

وطبقات المعتزلة للقاضى اكتشاف وتحقيق فؤاد سيد، كتاب المغنى فى ابواب العدل والتوحيد
بدراسة وتحقيق عدد من مشاهير العلماء والمفكرين فى العصر الحاضر، كتاب المجموع فى المحيط
بالتكليف للقاضى عنى بتصحيحه ونشره الأب جين يوسف هوين اليسوعى ، وتولى مارى
بسنابلدى الباحثة بالمركز القومى الفرنسى العلمى الفكر عند المعتزلة وبخاصة القاضى عبد الجبار
عناية خاصة ، وقد نشرت بعض الدراسات عن القاضى عبد الجبار منها : مقالة فى الاجماع عند
عبد الجبار ونقض النظام فى ستوديا اسلاميكا سنة ١٩٧٠ ، ومشكلة العقل عند المعتزلة فى المغنى
للقاضى عبد الجبار فى مجلة الدراسات الاسلامية عام ١٩٧٥ . كما نوهت عن هذا نشرة أخبار
التراث العربى التى يصدرها معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة، العدد ١٤٣ ،
السنة الصحاشرة فى ١٤٠٠/١١/٢٣ - ١٩٨٠/١٠/١ م .

(١) «هو أبواسحق ابراهيم بن عياش - «عند الحاكم لوحة ٧٣ ، وابن المرتضى ١٠٧ : أبو
اسحق ابراهيم بن عباس البصرى» - فإنه من الورع والزهد والعلم على حد عظيم . . كان
يرحل اليه من بغداد قوم . . . قاضى القضاة عماد الدين أبى الحسن عبد الجبار ابن أحمد ،
طبقات المعتزلة ، ص ٣٢٨ .

(٢) «هو أبوعبدالله الحسين بن على البصرى . . لازم مجلس الشيخ أبى الحسن الكرخى الزمان
الطويل ، وكان مرجعه فى علم الكلام . . . وقد نفع الله تعالى - وله الحمد - بكتبه فى الكلام ،
والفقه ، وإن كان الانتفاع بكتبه فى الكلام أكثر ؛ لأن فى كلامه دقة . . . وكان مع ضيق أحوال
الدنيا عليه على غاية من النظافة . . . المصدر نفسه ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

وليس تحضرني عبارة تنبئ عن محله في الفضل، وعلو منزلته في العلم، فإنه الذي فتق الكلام ونشره، ووضع فيه الكتب الجليلة التي سارت بها الركبان، وبلغ الشرق والغرب، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد قبله. وطال عمره مواظبا على التدريس والاملاء حتى طبق الأرض بكتبه وأصحابه وبعد صوته، وعظم قدره، وإليه انتهت الرياسة في المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع، وصار الاعتماد على كتبه ومسائله حتى نسخ كتب من تقدم من المشائخ، وقرب عهده وشهرة حاله تغنى عن الاطناب في وصفه. وأصله من أسد بازهمذان، ثم خرج إلى البصرة واختلف إلى مجالس العلماء.

استدعاه الصاحب (١) إلى الري بعد سنة ستين وثلاثمائة فبقى بها مواظبا على التدريس إلى أن توفي سنة خمس عشرة أو ست عشرة وأربعمائة، يدرس، ويملى، وكثر الانتفاع به وسار ذكره في الآفاق». (٢)

ترك القاضي عبد الجبار تأثيرا علميا واضحا في العصر الذي عاش فيه، وهو ما يوضحه أبو السعد الجشمي عن أبي سعد السمان في قوله «دوخت البلاد فما دخلت بلدا وناحية إلا وفيها من أخذ عن قاضي القضاة وتلمذ له». (٣)

(١) «هو الصاحب اسماعيل بن عباد» المحقق فؤاد سيد.

(٢) شرح العيون، ص ٨٣٦٥

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

مؤلفات القاضي عبد الجبار الأصولية :

تحدث كثير من المصادر عن مؤلفات القاضي عبد الجبار الأصولية فعددتها ، ونحن نفتقد الكثير منها في الوقت الحاضر ، إن لم نفتقدها كلها . ولعل الاكتشافات المتتابعة فترة بعد أخرى في عالم المخطوطات تظهر للدارسين هذه الكنوز الفكرية التي أثرت الفكر الاسلامي على مدى عصوره ، واذ نفتقد آثاره العلمية في علم أصول الفقه فلا أقل من أن ندون هنا أهم ماكتبه الباحثون عنها ، تجسيدا للدور المهم الذي اضطلع به في إثراء علم الأصول ، وتشبيد أركانه .

يقول الحاكم الجشمي في معرض الحديث عن مؤلفاته :
« . . . وله كتب في أصول الفقه جامعة لم يسبق إلى مثلها ، كالنهاية ، والعمد ، وشرح العمدة . . . » (١)

ويعدد ابن خلدون في مقدمته أهم وأحسن الكتب المدونة في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين فيقول :

« وكان من أحسن ماكتب فيه [في علم أصول الفقه] كتاب البرهان لامام الحرمين ، والمستصفي للغزالي ، وهما من الاشعرية ، وكتاب العهد لعبد الجبار ، وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري ، وهما من المعتزلة وكانت قواعد هذا الفن وأركانه . . . » (٢) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٥٥ .

وبيوته بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى (١) مكانة المجددين في علم الأصول بعد الامام الشافعى التى لم يكن أحد جديرا بها في نظره سوى القاضى أبى بكر بن الطيب الباقلانى من أهل السنة، والقاضى عبد الجبار من المعتزلة. ففى مقدمة كتابه (البحر المحيط فى أصول الفقه) يتحدث عن أهمية أصول الفقه، والدور الذى اضطلع به الامام الشافعى فى تدوينه وتأسيس قواعده وأصوله، ثم يعرج بعد هذا إلى التنويه عن جهود القاضيين فى هذا المجال، وتقدير الناس لها، وأخذهم بها عن اقتناع فى العبارة التالية :

«أما بعد : فإن أولى ما صرفت الهمم الى تمهيده، وأحرى ما عانيت بتسديد قواعده وتشيينه، العلم الذى هو قوام الدين، والمرقى إلى درجات المتقين، وكان علم أصول الفقه جواده الذى لا يلحق، وحبله الذى هو أقوى وأوثق؛ فإنه قاعدة الشرع، وأصل يرد إليه كل فرع، وقد أشار المصطفى ﷺ فى جوامع كلمه اليه، ونبه أرباب اللسان إليه، فصدر فى الصدر الأول منه جملة سنية، ورموز خفية، حتى جاء الامام المجتهد الشافعى رضى الله عنه، واهتدى بمناره، وعشى إلى ضوء ناره، فشرع عن ساعد الاجتهاد، وجاهد فى تحقيق هذا الغرض السننى حق الجهاد، وأظهر دفاينه وكنوزه، وأوضح إشاراته ورموزه، وأبرز مخبآته، وكانت مستورة، وأبرزها فى أكمل معنى، وأجمل صورة، حتى نور بعلم الأصول رجا الآفاق، وأعاد سوقه بعد الكساد إلى نفاق، وجاء من بعده فبينوا، وأوضحوا، وبسطوا، وشرحوا حتى جاء القاضيان قاضى السنة أبوبكر بن الطيب، وقاضى المعتزلة عبد الجبار فوسعا العبارات، وفككا الاشارات . وبيننا الاجمال، ورفعنا

(١) «كان فقيها أصوليا، أدبيا فاضلا فى جميع ذلك، ودرس وأفتى . . . ومن تصانيفه تكملة شرح المنهاج للأسنوى، ثم أكمله بنفسه، وخادم الشرح والروضة وهو كتاب كبير فيه فوائد جلية، والنكت على البخارى، والبحر فى الأصول فى ثلاثة أجزاء جمع فيه جمعا كثيرا لم يسبق إليه، وشرح جمع الجوامع للسبكى فى مجلدين، ولقطة العجلان وبله الظمان، وله غير ذلك . . .» شذرات الذهب، ج ٦، ص ٣٣٥.

الاشكال ، واقتنع الناس بآثارهم ، وساروا على [منوالهم] (١) ، فحرروا ، وقرروا ، وصوبوا ، وصوروا فجزاهم الله خير الجزاء . . . » (٢) .

وفي الفصل السادس من رسالة علمية متخصصة عن القاضى عبد الجبار بعنوان قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، تقدم بها عبد الكريم عثمان للحصول على درجة الدكتوراه بعنوان «آثاره ومؤلفاته» يعرض ثبنا موثقاً بمؤلفاته الأصولية ضمن آثاره العلمية الأخرى . وقد صنفها حسب موضوعاتها ، وأعطائها رقماً متسلسلاً من البداية إلى أن يقول :

كتب أصول الفقه :

١٠ - الاختلاف فى أصول الفقه : ذكره بروكلمان نقلاً عن كتاب بهذا الاسم فى مكتبة الفاتيكان برقم ١١٠٠ ، وقال بروكلمان إنه للقاضى .

١١ - أصول الفقه : ورد الاستشهاد بعنوان كتاب له بهذا الاسم فى الجزء ١٧ من المغنى ص ١٠٢ ، ١٣٨ ، ونحن نغلب أن يكون المقصود به كتاب النهاية أو العمد ، وليس كتاباً منفرداً بنفسه .

١٢ - شرح العمد : ذكره الحاكم وابن المرتضى .

١٣ - العمد : ورد فى المغنى ٢٠ : ٢٥٤ ، وشرح العيون ، والمنية والأمل ، وروضات الجنات ، ومقدمة ابن خلدون أثناء حديثه عن أصول الفقه (٣) وقال القاضى فى المغنى : إنه ألفه قبل كتابة الجزء الثانى عشر من المغنى ؛ لأنه يستشهد به فى هذا الجزء . انظر الورقة ٢١٠ منه ، وقد شرح هذا الكتاب تلميذ القاضى أبو الحسين البصرى .

(١) ليست بالأصل والموجود هو (الأخذ نارههم) وهى غير واضحة .

(٢) البحر المحيط فى أصول الفقه ، لوحة رقم ٢ مصورة مركز البحث العلمى وحياء التراث الاسلامى ، عن نسخة المكتبة الازهرية رقم (٢٠) ١٢٤ .

(٣) كلام ابن خلدون يدور حول كتاب العهد بالهاء كما تقدم .

١٤- مجموع العهد : ذكر اسم هذا الكتاب في شرح الأصول ١٨٤ ، ولعله يقصد به كتاب العهد نفسه .

١٥- النهاية : يرد اسم هذا الكتاب كثيرا مقرونا مع العهد ، حتى ظن البعض أنها كتاب واحد (المنية والأمل ، وتراجم الرجال ص ٢٢) إلا أننا نرجح أنه كتاب آخر في أصول الفقه ، فالقاضي يذكره بمفرده في أكثر من موضع ، وكذلك يفعل بالنسبة للعهد ، وفعل مثل ذلك أبو الحسين البصري في المعتمد ٣١ ، ١٣٤ ، ١٨٥ ، وقد ذكر القاضي أنه ألفه في حياة شيخه أبي عبد الله وأثناء كتابة المغنى ، اى بين سنتي ٣٦٠ - ٣٦٩ هـ . (١)

على أن مذكره عبد الكريم عثمان من شرح القاضي أبي الحسين البصري لكتاب العمدة سهومنه ، اذ أنه في الحقيقة شرح كتاب العهد كما يتضح من العرض الآتى :

(١) عبد الكريم عثمان ، قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني (بيروت : دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع) ، ص ٦١ - ٦٢ .

كتاب العهد :

أحد الكتب الأصولية الأربعة التي وصفها ابن خلدون بأنها قواعد الفن وأركانها .

والكتاب دراسة مستفيضة لموضوعات علم أصول الفقه ، لم يكتف فيه القاضى رحمه الله بذلك ، بل بسط القول ، وأشبع البحث في الموضوعات الكلامية التي تبحث عادة في علم الأصول ، فاسترسل فيها مع ميوله الأساسية ، وتغلبت فيه طبيعته المنطقية الفلسفية .

ورغم أن الباحثين لم يظفروا بهذا الكتاب ، ولكن تستخلص الحقائق السابقة من مقدمة كتاب المعتمد لأبى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى رحمه الله ؛ حيث يذكر في معرض الأسباب لتأليفه هذا الكتاب جملة تلك الحقائق في العبارة التالية :

«ثم الذى دعانى الى تأليف هذا الكتاب (المعتمد) فى أصول الفقه بعد شرحى كتاب العهد ، واستقصاء القول فيه ، أنى سلكت فى الشرح مسلك الكتاب فى ترتيب أبوابه وتكرار كثير من مسائله ، وشرح أبواب لاتليق بأصول الفقه من دقيق الكلام ، نحو القول فى أقسام العلوم ، وحد الضرورى منها والمكتسب ، وتوليد النظر العلم ، ونفى توليده النظر إلى غير ذلك ، فطال الكتاب بذلك وبذكر ألفاظ (العهد) على وجهها وتأويل كثير منها» . (١)

وهذا التعريف من القاضى أبى الحسين يكشف جانباً مهماً فى طبيعة الكتاب عاشه شارحاً له ، متهجاً نفس المنهج الذى خطه القاضى ؛ إذ لا يسعه والأمر

(١) كتاب المعتمد فى أصول الفقه ، تهذيب وتحقيق محمد حميد الله بتعاون محمد بكر ، وحسن حنفى (دمشق : المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م) ج ١ ، ص ٧

كذلك إلا أن يساير المؤلف في بحث وتحليل القضايا التي عرض لها بما تقتضيه الأمانة العلمية ، دون حذف ، أو تغيير ، ولو أدى به الأمر الى التكرار ، وكان هذا التقيد بمنهج (العهد) أكبر حافز للقاضى أبى الحسين البصرى على تأليف كتاب المعتمد على منهج مبين لصنيع القاضى عبد الجبار شكلا ، ومضمونا ، والذي سنقف عليه بعد الانتهاء من هذه الدراسة إن شاء الله في الدراسة التحليلية لكتاب المعتمد .

موضوع الكتاب :

كتاب المغنى في أبواب العدل والتوحيد يقع في أكثر من عشرين مجلدا ، موضوع بالأصالة في عقيدة الاعتزال ، وموضوعه علم الكلام ، وهذا الجزء السابع عشر مستقل من مجموع أجزائه بعلم أصول الفقه . والقاضى بصنيعة هذا يثبت حقيقة علمية ، ذلك أن علم الكلام وعلم أصول الفقه متكاملان لا غنى لأحدهما عن الآخر . أما حاجة أصول الفقه إلى علم الكلام فيكفى لادراكها أن علم الكلام يمثل أحد العناصر الثلاثة التي يستمد منها أصول الفقه مادته العلمية ، كما هو مقرر في مقدمات مدوناته . وهذا أمر معلوم ، بل بدهى لدى المشتغلين بعلم الأصول .

أما حاجة علم الكلام إلى علم أصول الفقه وهو الجانب الآخر في تكامل العلمين فإنها الحقيقة التي يثبتها القاضى بتأليفه هذا الجزء في الأصول ضمن موسوعته العقيدية (المغنى) ، وهو يتعامل مع الموضوعات الأصولية في إطار هذا الكتاب بشكل دقيق جدا ، إذ أنه يعرض القواعد والمسائل الاصولية التي تحتاجها موضوعات الكتاب الكلامية ، فيثبت في موضوعية علمية حاجة علم الكلام إلى علم الأصول .

«وإنما نذكر الآن جمل الأدلة لوقوع الحاجة إليها في باب معرفة أصول الشرائع والوعد والوعيد والأسماء والأحكام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والامامة

لأن هذه الأبواب أصلها الأدلة الشرعية فلا بد من بيان أصولها». (١)
ولم يفته أثناء العرض والدراسة التأكيد على هذه الجوانب، وشد انتباه القارئ
إلى دراسة أصول الفقه في هذا الجزء في الإطار الذي رسمه لنفسه .
« . . . » وإنما نذكر في هذا الموضوع جمل القول في الأدلة ؛ لأن الغرض بيان
ما يعرف به الأحكام في الوعد والوعيد ، دون تقصى القول في أصول الفقه». (٢)
«ونحن نذكر الآن الكلام في سائر الأدلة الشرعية على اختصار القول في
الاجماع ؛ لأنه أحد الأصول في سبب الأفعال، والقياس، وخبر الواحد، وفي
كثير من أبواب الوعيد، والأسماء والأحكام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
والإمامة». (٣)

وفي «فصل فيما يعلم به فساد العلة وتعلق الحكم بها» يقول :
« . . . » وأن ينظر في صحيح ذلك من فاسده مما ذكرناه في أصول الفقه ، وإنما
يذكر في هذا الكتاب ما يجري مجرى الأصول». (٤)
وغير هذا كثير، وبهذا المفهوم يعالج القاضى عبد الجبار الموضوعات التي
عرضها للبحث والدراسة .

ويمكن القول في إجمال بأن القاضى عبد الجبار استهدف كذلك من هذا الجزء
(الشرعيات) إلى بيان ما يدل على وجوب الأفعال السمعية، من جهة الخطاب ،
والتي تشمل الاعتقادية والعملية فقد وضع بعد ذكر الخطاب الشرعى وعوارضه
ودلالته هذا بقوله :

«ونحن نبين من بعد ما يدل على وجوب الأفعال، السمعية من غير جهة
الخطاب، كالاجماع والأفعال، والقياس ؛ لأن القصد بهذا الباب كان بيان ما يدل
على وجوبها من أدلة الخطاب». (٥)

(١) المغنى في أبواب العدل والتوحيد ، ج ١٧ ، ص ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٢٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٣٨ . (٥) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٢٩

موضوعات الكتاب الرئيسية :

يركز هذا الجزء بصفة خاصة على المباحث الأصولية التي هي أساس استنباط الأحكام الاعتقادية ، والفقهية . وهو ما يتلاءم وغرض المؤلف من تدوينه ، فأتت موضوعاته على النحو التالي :

دلالات المنطوق في الأدلة السمعية ، وما يعرض لها من عموم أو خصوص والأوامر والنواهي ، وسائر ما يتصل بذلك .

الاجماع حصوله ووقوعه ، حججه ، الطرق التي يعرف بها .

ثبوت الاجماع ، دليل الاجماع .

أفعال الرسول ﷺ ومراتبها .

القياس ، مباحثه وأحكامه .

الاجتهاد وموضوعاته .

الكلام في خبر الواحد .

وضع القاضي عبد الجبار هذه المباحث في أجزاء ، كل جزء منها موضوع مستقل مشتمل على فصول ، ووضع شروط العلة وأحكامها في باب على خلاف ما جرى عليه بالنسبة للمباحث الأخرى .

وفي عرض الموضوعات كما ناقشها الكتاب ما يبين المباحث العلمية ، وطبيعة التأليف إذ جاءت على النسق التالي :

فصل : في بيان ما يصير العام عاما ، والخاص خاصا ، وما يتصل بذلك .

فصل : في أن العام قد يقع خاصا ، والخاص قد يقع عاما في المعنى ، وما يتصل بذلك .

فصل : في بيان ما به يصير العام خاصا ، والخاص عاما ، وأنه يجب أن يكون مقارنا لها .

فصل : فى ذكر الوجوه التى عليها يحسن الخبر العام والخاص ، والوجوه التى عليها يقبحان ومايتفق من ذلك فى الشاهد والغائب ومايختلف فيه .

فصل : فى أنه لابد فى خطابه تعالى من فائدة ومراد ، ومايتصل بذلك .

فصل : فى أنه تعالى لايجوز أن يفيد بخطابه مالاتعلق للخطاب به ، ومايتصل بذلك .

الجزء الرابع من الشرعيات من الكتاب

فصل : فى أن مايريده تعالى بالخطاب ويفيده به لابد من أن يدل عليه .

فصل : فى أنه جل وعز لايجوز أن يقع فى خطابه التخصيص ، أو الاستثناء على وجه لا يظهر ، ومايتصل بذلك .

فصل : فى مفارقة حال من ليس بمخاطب فى البيان ، واقتراق أحوال المخاطبين فيما يفترقون فيه ، واتفاقهم فيما يتفقون وما يتصل بذلك .

فصل : فى أن بيان المراد بالخطاب لا يجوز أن يتأخر عن وقت الخطاب إلى حال الحاجة إلى الفعل .

فصل : فى تبين التخصيص ، والاستثناء فى خطابه تعالى ، هل يجوز أن يتأخر عن حال سماع الخطاب أم لا ؟ وما يتصل بذلك .

الجزء الخامس من الشرعيات من المغنى

فصل : فيما يجب أن يرتب خطاب الله تعالى عليه عند وروده .

فصل : فى أقسام الأدلة التى يخص بها العموم ، يبنى بها المراد بالخطاب المجمل .

فصل : فى بيان ما يجوز أن يدل عليه الخطاب ، وسائر الأدلة السمعية .

فصل : فى بيان الأحكام التى تعلم بالسمع ، وما يتصل بذلك .

فصل : فى بيان ما يدل على وجوب الأفعال الشرعية من ضروب الأدلة .

فصل : فى الأوامر .

الجزء السادس من الشرعيات من المغنى

- فصل : فى بيان أحكام الأوامر، وما يتصل بذلك .
- فصل : فى بيان ما يدل على تحريم الأفعال الشرعية، وقبحها .
- فصل : فى النهى، وكيفية دلالة على قبح المنهى عنه .
- فصل : فى بيان أحكام النهى .
- فصل : فى دلالة التحريم والتحليل إذا علقا بالفعل، أو علقا بالاعيان .

الجزء السابع من الشرعيات من الكتاب المغنى

- فصل : فى بيان ما يدل على أن الفعل مباح من الأدلة السمعية، وما يتصل بذلك .
- فصل : فى بيان ما هو أصل فى الحظر وما هو أصل فى الإباحة وما يتصل بذلك .
- فصل : فى بيان ما يعرف به ما يتعلق بهذه الأحكام من سبب، ووقف، وشرط، وعلة، وسائر ما يتصل بذلك .

الكلام فى الاجماع

- فصل : فى بيان صورة الاجماع .
- فصل : فى أن هذا الاجماع يصح حصوله ووقوعه، وما يتصل بذلك .
- فصل : فى أنه لا يمتنع إجماع أمة أو جماعة أن يكون صوابا دون آحادهم، وأبعاضهم .
- فصل : فى بيان الدلالة على أن الاجماع حجة، وما يتصل بذلك .

الجزء الثامن من الكتاب المغنى

- فصل : فى بيان ما به الاجماع وما يتصل بذلك .

الجزء التاسع من المغنى

- فصل : فى بيان الوجوه التى عليها الاجماع حجة وما يتصل بذلك .
فصل : فى أن الاجماع قد يكون من القياس ، والاستدلال .
فصل : فى المنع من إجماعهم على ما الباطن خلافه .
فصل : فى الاجماع عن خبر الواحد وعن غير دليل .
فصل : فى بيان ما يكون إجماعا ، أو فى حكم الاجماع فى كونه صوابا ، وإن كان بصورة خلاف .
فصل : فى قول بعض الأمة إذا انتشر فى جميعهم ، ولم يعرف مخالف ما حكمه ؟
فصل : فى القول إذا قال بعضهم ، ولم يظهر الخلاف من غير انتشار .
فصل : فى بيان الطرق التى يعرف بها ثبوت الاجماع ، وما يتصل بذلك .

الجزء العاشر من الشرعيات من المغنى

- فصل : فى بيان الطرق التى يعرف بها ثبوت الاجماع .
الكلام فى أفعال الرسول عليه السلام ، ومراتبها .
فصل : فى أقسام الأفعال ، وما يتصل بذلك .
فصل : فيما يختص به النبى ﷺ من الأفعال .
فصل : فى أن الفعل بمجرد لا يدل على الأحكام .
فصل : فى أن الفعل لا يقتضى أن حكمنا حكمه ﷺ فى أفعاله ، ولا وجوب التأسى به والاتباع .
فصل : فى بيان ما نقوله فى أفعاله ﷺ .

الجزء الحادى عشر من الشرعيات من المغنى

- فصل : فى الكلام فى القياس .
فصل : فى بيان صورة القياس والاجتهاد ، وصحته من المكلف .
فصل : فى بيان الشروط التى معها يصح تصويب المذاهب المختلفة .
فصل : فى الكلام على من قال : إن أفعاله على الوجوب .
فصل : فى كيفية التأسى به ﷺ .

- فصل : فى أحكام أفعاله ، وتروكه ، وأقواله ، وسكوته ، وإقراره ، وإنكاره .
- فصل : فى جواز التعبد بالقياس ، والاجتهاد
- فصل : فى أنه تعالى قد تعبد بالقياس ، والاجتهاد فى السمعيات .
- فصل : فى بيا موضع القياس .
- فصل : فى بيان أصول القياس .
- فصل : فى علة القياس .
- فصل : فى بيان طرق صحة العلة .
- باب : فى شروط العلة وأحكامها .
- فصل : فيما يعلم به فساد العلة وتعلق الحكم به .

الجزء الثالث عشر من الشرعيات من المغنى

- فصل : فى بيان ما تتنافى فيه العلل ، ولا تتنافى فيه .
- فصل : فيما يتنافى من العلل ومفارقته لما لا يتنافى .
- فصل : فيما يجوز التعبد به فى العلل المتنافية ولا يجوز .
- فصل : فيما وقع التعبد به فى العلل المتنافية ، وما يتصل بذلك .
- فصل : فيما يقوى العلل ويرجحها .
- فصل : فى الفرق بين العلة ، والشبه وعلية الاشتباه ، ووجوبها .

الكلام فى الاجتهاد

- فصل : فيما لا يصح من المذاهب أن يكون جميعه حقا ، وفيما يصح ذلك فيه .
- فصل : فى بيان الشروط التى معها يصح تصويب المذاهب المختلفة .
- فصل : فى تمييز ما الحق فيه واحد من الشرعيات مما نقول فيه : إن كل مجتهد مصيب .
- فصل : فى الدلالة على أن كل مجتهد مصيب .

الجزء الرابع عشر من الشرعيات من المغنى

- فصل : فى بيان الكلام فى الأشبه ، وما يتصل بذلك الكلام فى خبر الواحد .
فصل : فى جواز ورود التعبد بخبر الواحد .
فصل : فى أن التعبد قد ورد بذلك .

قسم الشرعيات من كتاب المغنى فى أبواب العدل والتوحيد أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

أسلوب القاضى عبد الجبار فى هذا الكتاب أسلوب علمى ، يتميز بالشرح والتحليل ، مما يساعد على هضم الأفكار ، واستيعاب المغنى ، وإن كان معقداً أحياناً فيما يحتاج إلى تأمل ، وتفكير من المسائل ، والقضايا العقلية .
أما الاسهاب والايجاز فإنه يعتمد على الموضوع نفسه ، فإذا كان مبحثاً أصيلاً فى علم الكلام ، وله تعلق بعلم أصول الفقه فإنه يسهب فى شرحه ؛ حيث تبدو العلاقة واضحة بين الموضوع وبين فكرة الكتاب (المغنى فى أبواب العدل والتوحيد) ويوجز فيما يتصل بالجانب الأصولى منه ، والاحالة على مؤلفاته الأصولية لقصد تجنب الاعداء ، والتكرار .

المنهج :

سلك القاضى فى هذا الجزء منهجاً واضح المعالم ، بين الخصائص ، تقيد به ، والتزمه أثناء العرض دون تفريط ، ويحاول دائماً التنبيه عليه ، والاشارة إليه ، وتبرز خصائص هذا المنهج فى التالى :

أولاً :

يبدأ البحث بتصوير المسألة الأصولية ، ووضعها فى الصيغة والمعنى الملائمتين لاعتقاد المعتزلة ، ثم تأييده بالدليل ، والتعليل الذى يتفق وموقف المعتزلة .
ففى (الكلام على الاجماع) يعنون الفصل بقوله : (فصل : فى بيان صورة الاجماع) ويبدأ العرض بقوله :

«اعلم أنه لا يصح إقامة الدلالة على أنه حجة إلا وقد عرف صورته كما قلنا في الخطاب :

إنه يجب أن تعرف كيفية المواصفة عليه ثم يعلم أنه دلالة . وصورة الاجماع : حصول مشاركة البعض للبعض فيما نسب إلى أنه إجماعهم ، فما كان هذا حاله يوصف بأنه إجماع متى كان ذلك من جهتهم على وجه التعمد والقصد ؛ لأن ما يقع على حد السهولا معتبر به ، وما يشتركون فيه باضطرار لا معتبر به ، ولا فرق بين أن يكون اتفاقهم في ذلك واشتراكهم في وقت واحد ، أو أوقات ، كما لا فرق في ذلك بين الأفعال المختلفة . . . » (١) .

وأحيانا يقرر المسألة وآراء العلماء فيها ، ثم يختمها بموقفه منها ، والتدليل عليه . من ذلك موضوع الواجب في الكفارات الواردة بلفظ التخيير ، والذي طال فيه النزاع بين أهل السنة وأهل الاعتزال كما يقرره :

«ومن حكم الأمر أن يعتبر لفظه ، فإن كان أمرا بعبادة واحدة فالحال ما قدمناه ، وإن كان أمرا بعبادات على طريقة الترتيب فالحال أيضا ما تقدم . . . فأما إن بلفظ التخيير كالأمر الوارد بكفارات اليمين إلى غير ذلك فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من قال : إن أحدهما واجب لا بعينه ، وإنما يتعين لنا إذا وقع فنعلم بوقوعه أنه الذي أوجب عليه ، كما نعلم عند وقوع الفعل من المكلف أنه كان قد ابتدئ التكليف ، وقيل : إن فعل ذلك لا نعلم قطعا أنه مراد به وسلكوا هذه الطريقة . والصحيح أن حال الجميع سواء في أنه واجب ، لكننا لا نعبر عنه بعبارة توجب أن الجميع واجب على الجميع ، لنفصل بين ذلك وبين الواجبات التي تجب على الجميع ، فلذلك نقول هي واجبات على طريق التخيير ، والعلة في ذلك ما قدمناه من أنه في طريقة التكليف يصح وجوب جميعها على هذا الحد ، وليس في ظاهر الأمر تخصيص ، فحال الكل سواء في هذه القضية ، وإنما يكون تخيرا بين الأمور

(١) المغنى في أبواب العدل والتوحيد ، ج ١٧ ، ص ١٥٣ .

التي يتمكن منها أجمع على حد واحد . . . » (١) .
ثانيا :

إختصاره في العرض والتحليل لبعض الموضوعات والمباحث الأصولية التي أشبعها بحثا في كتبه التي ألفها أساسا في علم أصول الفقه ، ورغم هذا فإنه يقدم خلاصة موجزة عنها ، من هذا ما جاء تحت عنوان : (فصل في بيان أحكام الأوامر وما يتصل بذلك) .

«اعلم . . . أن ذكرنا أحكامها على التفصيل أوجب ذلك نقل أصول الفقه أجمع ، والكتاب لا يتسع له ، لكننا نذكر منه جملة ملخصة . . . » (٢) .
وما جاء تحت عنوان ؛

(فصل في بيان ما يعرف به ما يتعلق بهذه الأحكام من سبب ووقف وشرط وعلة ، وسائر ما يتصل بذلك)

« . . . وقد بينا في العمدة أن نفس الوصف إذا أورد عقيب الحكم يعلم أنه علة حتى يصح تعلقه به ، وذكرنا نظائر ذلك ، والكلام في كل ما يتعلق بهذه الأحكام يجري على هذا النحو ، وقد بينا ما الذي يدل على فساد الفعل وإجزائه مما لا وجه لاعادته . . . كل ذلك مشروح في العمدة وغيره ، وإنما نذكر الآن ما الحاجة إليه في هذا الموضع ماسة » (٣) .

وجاء تحت عنوان (فصل فيما يقوى العلل ويرجحها)

«واختلفوا إذا كان أصول إحداهما أكثر فممنهم من يرجح به ، وممنهم من استبعد ذلك ؛ لأن المعتبر بالحكم دون الأعيان وواحد ككثيره في باب القياس .
وقد دخل فيما ذكرناه الترجيح بالخطر ، والترجيح بأن يكون حكمها ما لا يقع فيه النسخ ولا ينتفى بالسنة ، بل قد دخل فيه سائر ما تكلم به في هذا الباب ، وإن لم

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٥١ .

نفصله فلا وجه لاعادته ؛ لأن غرضنا الإيلاء لا الشرح . (١)

وفى «فصل فى الفرق بين العلة والشبه . . .» يقول فى نهايته :

«وقد بينا فى العمدة أن الأمارات التى تتعلق بها الأحكام تنقسم : ففىها ما كلاهما عقلى ، وفيها ما الأمانة عقلية والحكم شرعى ، كالتوجه فى حال الغيبة ، وفيها ما كلاهما شرعى ، وفيها ما الأمانة تعرف فى النفس ، كقليل العمل فى الصلاة ، وبيننا أن هذه الأحكام يعبر عنها بأنها اجتهاد ، ولا يقال إنها قياس ، وما له أصل معين يقال فيه انه قياس ، ويقال فى أحكامه إنها مأخوذة من طريق الاجتهاد ، يعنى مفارقتها لما الحق فيه واحد .» (٢)

وهكذا يلجأ القاضى إلى الاحالة على كتبه الأصولية ، خصوصا عندما يشعر أن التفصيل والتحليل للبحث سيجره إلى الخروج عن موضوع ومنهج الكتاب .
ثالثا :

ابتدأه المباحث الرئيسية بتصور مسبق للمباحث والموضوعات التى سيعرض لها تحت ذلك العنوان ، وكأن ما يذكره من تصور يمثل الخططة العامة التى يلتزم السير عليها وهذا نموذج تحت عنوان :

(الكلام فى افعال الرسول عليه السلام ومراتبها)

«الأصل فيما يجب فى هذا الباب ما يصح الاستدلال به على الشرعيات ، وما لا يصح ، وأقسام ذلك ، وهل يدل بنفسه على الأحكام أم يدل بغيره ؟ وهل يدل على الوجوب أم لا ؟ وهل حكمنا وحكمه ﷺ فى أفعاله متفق أو مختلف ؟ وكيف التأسى به إذا رمناه ؟ وما الذى يدل من فعله على الوجوب ، وعلى النفل ، وعلى الاباحة ؟ وما الذى يكون من فعله بيانا وامثالا ؟ وما الذى يدل من تركه ﷺ أو اقراره غيره على الفعل ؟ وكيف يدل إنكاره لما ينكره ؟ أو كفه عن ذلك ونحن نورد

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٥٤ .

القول في ذلك بأوجز لفظ على قدر احتمال الكتاب له» (١). ويتم هذا التصور عنده ما يذكره أحيانا في نهاية الموضوع لما يعزم بحثه لاحقا وهذا ما جرى عليه بعد الانتهاء من مباحث الخطاب الشرعي ومتعلقاته؛ إذ يقول في نهايته مقدا لما يأتى بعده من مباحث :

«وإذ قد بينا أدلة الخطاب، فسنبين ما عداه من أدلة السمع من الاجماع والأفعال، ثم نبين ما به يعلم زوال الأحكام الشرعية من نسخ وغيره، ونبين ما عده الناس من أدلة السمع وليس منه» (٢).

وسلك هذه الطريقة أيضا بعد انتهائه من بحث الكلام في أفعال الرسول ﷺ فأناه بقوله :

«واعلم أن النبي ﷺ كما قد بين بالقول والفعل، وما يجرى مجرى الفعل من ترك وإقرار، إلى ما شاكلهما فقد بين الأحكام بطريقة القياس، والاجتهاد، لا أنه ﷺ عليه يتولى فعله لكنه بين ذلك لغيره . ونحن نذكر الآن أن القياس دليل في الشرعيات، ونذكر من صفاته وشروطه وأحكامه جملة تليق بالوضع، ونذكر الاجتهاد وما يتصل به، ونبين الفرق بين القياس الذي يقتضى أن الحق واحد، وبين الاجتهاد الذي لكل مجتهد فيه نصيب، فذلك مما يتصل بالكثير من فروع الشريعة، وينبنى عليه الكثير من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ان شاء الله» (٣). ثم اتبع هذا بدراسة موضوع القياس مباشرة .

رابعا :

اهتمامه بالربط الموضوعي بين المباحث عندما تطول الدراسة، ويتشعب الموضوع، ويتمثل هذا عنده في اعطاء خلاصة مركزة عما تقدم بحثه من موضوعات لاهياء ما في الذاكرة من معلومات عنه، وإيجاد تماسك بينها، فقد جاء تحت عنوان :

(١) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٢٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٢٧٥.

(فصل فيما يجب أن يرتب خطاب الله تعالى عليه عند وروده) :

«قد بينا أن خطابه تعالى قد يكون خاصا ، وقد يكون عاما وأن العموم تختلف مراتبه في قدر ما يشتمل عليه ، وبيننا أن في خطابه ما يكون محتملا ، وفيه ما لا يحتمل في أصل المواضعة ، وبيننا أن ذلك لا يختلف أن يكون الخطاب خبرا ، أو أمرا أو نهيا ، وأن الجميع في ذلك سواء ، فإذا صحت هذه الجملة فإن ورد عنه تعالى بخطاب خاص بالملكف العارف بموضوع الخطاب يعلم أنه لا يجوز في ذلك الاخلال . (١) منها - أن يريد ما يقتضيه ظاهره ، فإن أراد ذلك فالخطاب بمجردة يكفي في الدلالة على ذلك ؛ لأننا متى قلنا إنه يدل على ذلك متى لم يكن هناك قرينة تصرفه عن ذلك لم يخرج الدال على ذلك من أن يكون هو نفسه ، وإنما يذكر ذلك ليميز بين ما يدل بنفسه وبين ما يدل بقرينة . . . » . (٢) .

خامسا :

تجنبه الاطالة بنقل الأخبار ، والآثار في حجية بعض المباحث والموضوعات التي أصبحت معانيها معلومة ، ومقاصدها مسلمة ، ففي اثبات حجية الاجماع بين منهج شيخه أبى هاشم الذى ارتكز على ذكر الأخبار المروية ، والأحاديث الكثيرة المتداولة ، ثم نقده لذلك ، وبين أنه لا حاجة إليها لأن الاطالة في هذا ضرب من العبث :

« . . . » وانما ذكرنا [الاستدلال على حجية الاجماع] ليعلم أن الرواية فيه كثيرة بالفاظ مختلفة ، وتداول الصحابة والتابعين لذلك مشهور ظاهر ، واعتمادهم على الاجماع ظاهر ، وان كنا لانحتاج الى تتبع الألفاظ في مثله ، كما لانحتاج الى ذلك في أصول الصلوات ، وكثير من فرائض الزكوات ، نستغنى عن تتبع الألفاظ إذا كان المعنى المنقول متعارفا ، والذى ندعيه متعارف ، ظاهر في هذا الباب إجماع الأمة ؛ لأنه لا يكون خطأ ولا ضلال ، فهذا المعنى منقول معمول به ، والاحتجاج

(١) « في الأصل بياض يتسع لكلمة ، والسياق غير قوى الاتصال بدونها » أمين الخولى

(٢) المصدر السابق ، ج ١٧ ، ص ٨١

به يقع دون اللفظ ، كما أنا نعلم من سائر الأمة إيجابها الزكاة في الذهب والورق اذا بلغ حداً مخصوصاً على شرائط من دون تتبع لفظ منقول ، وكذلك القول في أعداد الصلوات ، وما هذه حاله فنقل المعنى فيه يغنى عن نقل اللفظ وتتبعه ؛ لأن معرفة المقاصد أقوى من تتبع اللفظ ؛ إذ اللفظ انما يراد لتعرف به المقاصد ، فاذا عرفت فتتبع اللفظ لوجه له .

وعلى هذا الوجه قلنا : إن ما يعلم بمقاصده ﷺ باضطرار من أصول الدين يغنى عن نقل الألفاظ ، ونسبنا من يتكلف رواية ذلك إلى أنه في حكم العايب إن كان غرضه إقامة الحجة . (١)

سادساً :

حذره الشديد من الاعداء والتكرار ، فمن ثم كان يقظاً تماماً لما يسوقه البحث إليه أحياناً ، فنبه القارئ إلى موضعه في المباحث قبله ، كما لا يسمح لنفسه بالخروج عن موضوع البحث ، فإن كان ولا بد فانه يسعفه بصورة سريعة ، في عبارات موجزة حتى لا ينحرف به الأمر عن دائرة الموضوع محل البحث .

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٨١

خصائص التفكير عند القاضي عبد الجبار :

يتميز القاضي بتفكير فلسفى عميق كثيرا ما يؤدى إلى غموض وصعوبة فهم المعنى المقصود ، وهذه الصعوبة طبيعية بالنسبة إلى مثل هذه الموضوعات ؛ لأنها ليست مما يدرك عمقه بسهولة ، وهذا قاسم مشترك فى التأليف فى علم الأصول ، وتتضاعف هذه الصعوبة إذا كان التأليف أصوليا عقديا فى آن واحد .

يلتزم القاضي عقيدة الاعتزال بصورة دقيقة ، بحيث تأتى كافة بحوثه ودراساته - الأصولية متلاقية مع عقيدة الاعتزال ، دون انحراف عنها قيد أنملة ، فإذا كان المعتزلة يتفقون مع علماء السلف فى أن للأمر ، والنهى ، والعام ، والخاص ، وما شاكل هذا صيغة فى اللغة وضعت أصالة لهذه الأغراض ، إلا أن المعتزلة يشترطون لدلالة هذه الصيغ على المعانى الموضوعية لها قصد المتكلم ، وإرادته الأمر بالأمر والنهى بصيغة النهى ، وليست الصيغة والوضع المجرد ان دالين على المدلول ، وهو ما نلمسه بارزا فى الاقتباسات من المباحث الآتية :

«فصل فى بيان ما يصير العام عاما ، والخاص خاصا وما يتصل بذلك :

قد بينا ما يرجع الى وضع اللغة فى هذا الباب ، ودللنا على أن فى الألفاظ ما وضعوه ليعبر به على طريق الشمول ، وفيها ما وضعوه ليعبر به على طريق الاختصاص ، والمعبر بلفظة العموم لا يكون قوله عاما إلا بأن يقصد ما وضع له فبالقصد الذى ذكرناه ما يتعلق بجميع ما وضع له لا لصيغته فقط . . .» (١)

وعن الخبر والأمر يقول :

« . . وقد بينا من قبل أن الخبر عن شيخنا أبى على رحمه الله يفتقر إلى إرادتين لابد منهما ، والأمر إلى ثلاث إرادات .

إحداهما فى الخبر : إرادة إحداثه ، والأخرى : إرادة الاخبار به عما هو خبر عنه .

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٤ .

واحدهما في الأمر : ارادة إحداثه ، والثاني : ارادة احداثه أمرا لمن هو أمر له ،
والثالثة إرادة المأمور به . . » (١)

ويرتجه نفس هذا الاتجاه في :

«فصل في بيان ما به يصير العام خاصا ، والخاص عاما ، وأنه يجب أن يكون
مقارنا لهما : اعلم أن العام إنما يصير خاصا في المعنى بالقصد ، فمتى قصد المتكلم
بذلك إلى أن يريد به بعض ما تناوله كان خاصا ، كما إذا قصد به إلى كل ما تناوله
كان عاما ، وقد بينا أن كونه خاصا وعاما في أنها وجهان يقع عليهما بمنزلة وجوه
الأفعال ، فإذا لم يصح في الفعل الواقع على وجهيه أن يقع على أحدهما إلا بقصد
على ما تقدم القول فيه ، فكذلك القول في كون اللفظ واقعا على هذين
الوجهين ، فكذلك يكون المتكلم باللفظة مخصصا لهما ، ومعهما ، فلا بد فيما به يصير
خاصا أن يكون من جهته ، ولذلك توصف بالخصوص والعموم في حال وقوعها
ولا توصف بذلك من قبل ، والقول في لفظ الخاص إذا أراد به العموم في أن هذه
الارادة يصير عموما كالقوم فيما تقدم ، فإن كان المتكلم بالعموم قصد به الخصوص
كأن لم يدل على قصده فالقول خاص ، وهو في حكم المعنى إذا كان قوله خطابا
لغيره ، وفقد الدلالة على مراده لا يخرج قوله من أن يكون عاما على ما قدمناه ،
وإن دل على مراده بضرب من الدلالة كان مظهرا لمراده حكيميا في قوله .

وخطابه تعالى لا يقع على هذا الحد لأنه لا بد من أن يبين مراده بضرب من
الدلالة إذا أراد باللفظ العام الخصوص . . » (٢) .

ويعتق هذا المبدأ في الأمر والنهي :

«فصل في الأمر :

قد بين أهل اللغة صيغة الأمر ، ولا شبهه في أن قول القائل لمن دونه (افعل)
يكون أمرا ، وإنما اختلفوا فيما يكون به أمرا وفيما يفيد ويدل عليه ، وقد بينا فيما
تقدم : أنه إنما يكون أمرا بإرادة المأمور به ، وأنه لا بد من ذلك في كونه أمرا ،
ولا بد أيضا من أن يريد الأمر إحداث الأمر خطابا للمأمور ، وقد بسطنا القول في

المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٢٧ .

ذلك، وبيناه في الشاهد؛ لأن الأمر منا لغيره يعرف نفسه للمأمور به، وأنه متى لم يرد ذلك لم يكن أمراً...» (١)

«فصل في النهي، وكيفية دلالة على قبح المنهى عنه :

الطريق الذي بينا به أن الأمر لا يكون أمراً إلا بإرادة يقتضى أن النهي لا يكون نهياً إلا بكراهة المنهى عنه...» (٢)

القدرة التحليلية للمسائل والمباحث بحيث تتضح كافة جوانبها فتأتى أحكامها دقيقة محكمة، بعيدة عن التعميمات، ولعل هذا ما عناه بدر الدين الزركشى في مقالته السابقة :

«وجاء من بعده [الشافعى] فبينوا، وأوضحوا وبسطوا وشرحوا، حتى جاء القاضيان : قاضى السنة أبوبكر بن الطيب، وقاضى المعتزلة عبد الجبار، فوسعا العبارات، وفكا الاشارات، وبينوا الاجمال، ورفعوا الاشكال، واقتنع الناس بآثارهم، وساروا على [منوالهم]، فحرروا، وقرروا، وصوبوا، وصوروا...» .
ولعرفة هذا الجانب في تفكير القاضى عبد الجبار يمكن التقديم له بنموذجين من موضوعين مختلفين :

الأول :

موضوع حكم الاشياء فيما لم يرد فيه شرع هل هو على الاباحة أو الحظر؟ وقد تعددت فيه الآراء، وتباينت فيه المذاهب، ونجد القاضى في هذا الجزء (من الشرعيات) يتناوله بطريقة علمية تحليلية مقننة وهو ما جرى عرضه في :

«فصل : في بيان ما هو أصل في الحظر، وما هو أصل في الاباحة، وما يتصل بذلك :

الذى يذهب إليه مشايخنا رحمهم الله في هذا الباب أن كل فعل للمكلف فيه غرض من نفع أو غيره، وخرج ذلك الفعل من أن يجري مجرى الحقوق، ولم يكن إضراراً به، ولا بغيره في عاجل ولا آجل، فيجب أن يدخل في باب الاباحة

(١) المصدر نفسه، ج ١٠٧

(٢) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ١٣٢.

العقلية، وإنما يعدل عن ذلك لدلالة، وهذا معنى قولهم : إن الأشياء على الإباحة ؛ لأنهم لا يريدون جميع الأشياء لأن فيها ما يعلم بالعقل قبحه ، كما فيها ما يعلم وجوبه ، وكونه ندبا ، فإنما المراد ما قدمنا صفته من المتكلمين والفقهاء من يقول بالضد من ذلك ، فيجعل الجميع على الحظر إلا ما ورد السمع بإباحته ، ويزعمون أن تصرف العبد لا يستباح إلا بإذن ، ولا أحد منا إلا وهو مملوك لله تعالى ، فلا يحل له أن يتصرف إلا بأذنه ؛ كما لا يحل لأحدنا أن يتصرف في نفس غيره وماله إلا بإذن ؛ لهذه العلة .

ومنهم من يقول : ما العبد مضطر إليه لابد من القول بأنه مباح ، فأما ما عدها فهو على الحظر ، قالوا : لأن الحكم لا يجوز ألا يزيل المضرة عن الغير ، وقد يجوز ألا ينفع الغير . وهذه المسألة لابد فيها من تسليم جواز تقدم أدلة العقل على أدلة السمع ؛ لأنه متى لم نجوز ذلك لم يكن لها معنى ، إلا على طريقة التقرير . ومتى سلم أن العقل وأدلتها يصح تقدمها على ورود السمع فالذى ذكرناه لابد من صحته ؛ لأن المتقرر في العقل أنه لابد في الأفعال من مباح ، ومحذور ، وندب ، وواجب ، ولكل ذلك أصل في العقول يعلم باضطرار وقبح كذب معين باضطرار على ما قدمناه . وكذلك القول في وجوب كثير من الواجبات ، وكون كثير من المحسنات ندبا ، فإذا كان لابد مما قلناه فالذى يعلم أهل العقول أنه مباح ليس إلا ما قدمنا صفته من أن له فيه غرضا ، ومنفعة معلومة أو مظنونة ، ولا ضرر عليه ولا على غيره على وجه ، ولولم نقل أن ما هذا حاله مباح لم يحصل للإباحة أصل في العقول كما لولم نقل : إن الظلم قبيح لم يحصل لقبح المضار أصل في العقول ، وبما يبين ذلك : أنه قد ثبت في العقل أنه لا يجوز ألا يمكن العاقل أن ينفك من القبيح ، أو جميع تصرفه لا يصح أن يكون قبيحا مع الدواعي والأغراض ، وهذا متى لم نقل به حل محل التكليف تكليف ما لا يطاق ، فإذا ثبت وجب أن يعلم أن نفس الانسان ، وحركاته ، إلى غيرهما يحسن ، ولاوجه يحسن لأجله إلا ما قدمناه» (١)

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١٤٥ .

ويذهب القاضى فى تحليله للحسن والقبح بأنه أمر اعتبارى، فالحسن والقبح ليس مطلقا، فالحسن قد يعرض له ما يجعله قبيحا، وقد يعرض للقبح ما يجعله حسنا، كما أن مقاييس الحسن والقبح ليس منها مقابلتها بأضدادها، فليس الصدق حسنا؛ لأن الكذب قبيح، وقبح الجهل لايعنى على كل حال حسن العلم، يشرح القاضى هذا الاتجاه بقوله :

«... فاما الصدق فقد بينا أنه لايجب لكونه صدقا أن يكون حسنا، فإنه قد يعرض فيه ما يوجب كونه قبيحا، نحوان يكون عبثا، أو ظلما أو إضرارا بنفس الصادق، أو بغيره أو يكون... (١) إلى ما شاكل ذلك، فليس لأحد أن يقول : إذا قبح الكذب أن يحسن الصدق على كل حال؛ لأنه كالضد له؛ لأن الواجب اعتبار كل واحد منهما بنفسه، ولذلك صح فى إرادة الحسن أن يكون مرة قبيحا، وأخرى حسنا، وإن كان ما يضادها من كراهة الحسن لا يكون إلا قبيحا، وكذلك القول فى النهى عن الحسن أنه وإن قبح لا محالة، والأمر بالحسن لا يجب أن يحسن على كل حال، وليس لأحد أن يقول : أليس لما قبح الجهل على كل حال حسن العلم لا محالة، وكذلك القول فى الظلم والعدل...» (٢)

وعلى قدر ما نرى تصلبنا من القاضى فى عقيدة الاعتزال، والالتزام بها فكرا، ومعتقدا على قدر ما نلمس منه مرونة فكرية فى قضايا الأحكام العلمية (الفقه)، ويتجلى هذا عنده فى اتجاهين : الأول احترام آراء الفقهاء، وعدم الاعتراض عليهم إذا اختلفت آراؤهم، وتعددت مذاهبهم .

الثانى :

تقرير جواز تعدد الحق فى الفروع، وأن كل مجتهد مصيب فيما ليس من أمور الاعتقاد، أما بالنسبة للاتجاه الاول فيعبر عنه بقوله :

«على أن المتعالم من مذاهب الفقهاء المتقدمين أنهم كانوا لايفسخون أحكام من خالفهم، مع التمكن الشديد، كما كانوا لايمنعون من الحكم بخلاف

(١) يقول المحقق «رسمت فى المخطوطة هكذا (عردا) ولم تيسر قراءتها بما يناسب السياق». ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٣٠.

مذهبهم ، وأنهم أجروا ذلك مجرى سائر ما يتبع الظن من صحة ما ذهبوا إليه ، من قيم المتلفات ، وتقدير المنفقات ، إلى ما شاكله ، وذلك يمنع من صحة ما ذهبوا إليه [أن الحق في الفروع واحد] ، ويلزم من سلك هذه الطريقة أن يضلل الصحابة في مسائل الجدل ، والحرام ، وغير ذلك . وهذا خارج من الاجماع . . . » (١) .
أما الاتجاه الثاني : فقد أبرزه في فصول متعددة ، تحت عناوين متباينة ، نذكر منها الآتي :

«فصل فيما لا يصح من المذاهب أن يكون جميعه حقا ، وفيما يصح ذلك فيه : المراد بقولنا (مذهب) هو الاعتقاد ، أو اظهاره بالخبر ، والدعوى ، والنصرة ، والدلالة ، فمتى ما تناولنا المذهب تناول الواحد كان لا بد في أحد الاعتقادين من أن يكون جهلا ، وفي أحد الجزئين من أن يكون كذبا ، فالحق لا يكون إلا في أحدهما .

ولافرق بين أن يتناول المذهب الأمور الكثيرة ، أو الأمر الواحد ، وذلك كالقول بقدم الأجسام وحدوثها ، والقول بأنه جل وعزلا يشبه الأجسام ، أو أنه جسم ؛ لأن ما يتناول الجملة على وجه يجب أن يتناول آحادها ، فهو بمنزلة ما يتناول الشيء الواحد فيما ذكرناه ، فلهذه الجملة لا يصح في باب (العدل والتوحيد) إلا أن يكون الحق في واحد منه . . . ولهذه الجملة قلنا : إن ما طريقه الاعتقاد والتدين دون العمل لا يجوز أن يكون الحق إلا في واحد منه ؛ للعلة التي قدمناها .

فأما إذا تناولت المذاهب أحكام الأفعال فغير ممتنع أن يختلف التعبد به بحسب الشروط ، والاجتهاد ، ولا يمتنع فيما هذا حاله أن يكون كل مجتهد فيه مصيبا ، وأن يكون الحق في الشيء وما خالفه ، فما هذا حاله يجوز التعبد به على هذه الطريقة إذا اختص بالشرائط التي معها يصح ذلك فيه » (٢) .

ومن العناوين التي وردت في هذا الاتجاه :

«فصل : في تمييز ما الحق فيه واحد من الشرعيات مما نقول فيه إن كل مجتهد

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٧٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٥٥ .

مصيب . (١)

«فصل : في الدلالة على أن كل مجتهد مصيب» . (٢)

وكل هذه الفصول بما تضمنتها من أفكار واستدلالات دالة على مرونة فكرية تتسع لاختلاف الفقهاء ، وتعدد الآراء في المسائل الفروعية .

نقده الموضوعي واهتمامه بالجوانب العلمية : فقد نقد الامام مالكا رحمه الله ، ونقد الامام الشافعي وهو امامه في الفروع ، ونقد أئمة الاعتزال في مواضع كثيرة ، ونقد الشيعة أيضا ، ولكن الملاحظ أن لهجته في نقد المعتزلة والشيعة أخف حدة من نقده لأئمة السنة ، وأحيانا تتغلب موضوعيته فلا يميل إلى طرف دون آخر ، وهذا كله فيما يختص بالفروع (الأحكام العملية) ، ونعرض هنا لنهاذج من ذلك :

يذكر في (فصل : في بيان ما به الإجماع وما يتصل بذلك) الأقوال المتعددة في الإجماع المعتبر ، هل هو إجماع كل المصدقين (المسلمين) على اختلاف أحوالهم أم المعتبر إجماع فئة خاصة ؟ وبعد أن عدد الأقوال المختلفة في هذا ، ومذاهب العلماء ، والفرق ، أبدى رأيه في وضوح قائلا :

« والأقرب فيما روى عنه عليه السلام من أن أمتي لا تجتمع على خطأ ، أنه أراد به ما أراد الله عز وجل بقوله (كنتم خير أمة) الآية ؛ لأن ذلك يتضمن طريقة المدح ، وعلى هذا الوجه تكون الأدلة كلها متفقة ، لكن الغرض بالإجماع هو ما يحتاج به جميع الأمة على اختلاف مذاهبهم ، ولا يصح ذلك إلا إذا حصل الإجماع من جهة المصدقين ؛ لأن الخوارج لا تعتبر في الإجماع ما تعتبره المعتزلة ، فلا يصح أن يحتاج عليهم في المسائل بإجماع المعتزلة ، وقد نص على ذلك شيخانا ، فلما كان الاحتجاج لا يتكامل إلا على ما ذكرناه ، صار كأن المعتبر عند جميعهم هو إجماع الأمة لما لم يتم الغرض إلا به ، والذي نصره أبو عبد الله ، وحكاه عن أبي هاشم اعتبار كل المصدقين في الإجماع على اختلاف مذاهبهم ، لأن الدليل المعتمد في هذا الباب هو الخبر ، والخبر يقتضي ذلك ، لانه لا يجوز أن يقال : المراد به من يقع اسم الأمة عليه في اللغة ممن بعث إليه الرسول عليه السلام ودعاه إلى شريعته ، كفر به أو صدق ؛ لأن من لم يصدق به لا يجوز ؛ وهذه حاله في الإجماع الذي لا يجوز أن يكون إلا عن دليل شرعي ... » (٣) .

(١) ، (٢) ، (٣) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٢٠٧ .

ثم يعود بعد ما قرره من شروط معتبرة في الاجماع في نقض تلك الأقوال المتعددة في الاجماع المعتبر ، ويمكن ادراك الفرق بين موقفه في الرد على الشيعة في اعتبار إجماع عترة الرسول ﷺ وموقفه من قول الامام مالك من اعتبار إجماع أهل المدينة في العبارات التالية ؛ ليميز موقفه من الطرفين :

« فأما عترة الرسول ﷺ فمتى صح إجماعهم فقد حكى عن أبي على أنه حجة ؛ للخبر الذي قدمناه ، وإن كان لم يقطع بصحته ؛ لأن الألفاظ فيه مختلفة ، وإن كان في العلماء من يقول : إن المراد بالخبر التمسك بطاعة الامام الذي يكون من العترة ؛ لأنه قد وجبت طاعته لوجوب التمسك بكتاب الله جل وعز ، وذكر أن ذلك بمنزلة قوله (وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) إلى غير ذلك .

وقد قال بعضهم : إن ظاهر الخبر يقتضى أن قولهم حجة فيما يشهد الكتاب بصحته ؛ ليصح كونهم غير مفارقين الكتاب ، وقال بعضهم : التمسك بكتاب الله معلوم ، والتمسك بالعترة مجمل ؛ لأنه لم يذكر عليه السلام ما يتمسك به منهم : أهو اتباعهم في القول والفعل ، أو التدين بمحبتهم وإعظامهم لمكان الرسول عليه السلام ، والأول في ظاهر الخبر أقوى » . (١)

وكما هو واضح فإن حديثه عن أدلة القائلين بحجية إجماع عترة الرسول ﷺ لا يعدو العرض ، وتقرير الواقع ، ويعرض قول الامام مالك رضى الله عنه بإجماع أهل المدينة على النحو التالى :

« فأما من اعتبر في الاجماع إجماع أهل المدينة فقد أبعد ؛ لأن ما دل على الاجماع يقتضى أنه لا معتبر ببلد دون بلد ، وبقعة دون بقعة ، وأن المعتبر بالمجمعين إذا كانوا كل الأمة أو كل المؤمنين ، فكيف تصح هذه الطريقة ؟

وبعد : فقد علمنا أن البلد لا معتبر به ، وإنها المعتبر بأهله ؛ لأن الاجتماع على المقالة منهم يقع ، فإذا صح ذلك فسواء كانوا بالمدينة أو بمكة في أن الحال لا تختلف ، فأما ترجيح خبرهم على خبر غيرهم فقد يصح على وجه ، وقد لا يصح ، والوجه الذى يصح عليه لا يصح أن يكون الوجه في صحته كونهم

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٢١٤ .

بالمدينة، وذلك مما قد يبين في أصول الفقه . وتعلقهم في ذلك بأن المدينة معدن الوحي، ومستقر الشرع، وموضع كمال الدين، وقد مدحها الرسول إلى غير ذلك، لا يوجب أن إجماع أهلها هو المعتبر؛ لأن مدحهم يتناول خيارهم، وفي كل بلد خيار يستحقون المدح، ولا يوجب ذلك اعتبار إجماعهم ولا فرق بين من عقد الإجماع بأهلها لما ذكره، وبين من زعم أن مبدأ كثير من الفتن كان منها، فيجعل ذلك مقولاً لمكة أو للبصرة، أو الكوفة إلى غير ذلك، ولا فرق بينه وبين من قال : إن المعتبر إجماع أهل مكة؛ لأن كمال الدين بها حصل عام الفتح، وهذا ركيك من القول يغني عن وضوح فساده . (١)

ولا يخفى الفرق بين رديه على القائلين باعتبار إجماع العترة، والقائلين بإجماع أهل المدينة فإن رده على الأولين بهدوئه ودون التعرض لنقده لا يكاد يكون في حقيقته رداً، بل هو تقرير، وحكاية لقولهم، على حين يتصدى لرأى الامام مالك بقوة، فيجمع الأدلة ضده ولا يكتفى بذلك، بل يختم رده بقوله : « وهذا ركيك من القول يغني عن وضوح فساده » وهذا لا شك يكشف عن موقف متحيز يتجافى والمنهج العلمي .

وفي صدد اعتراضه على موقف الشافعي من عدم جواز نسخ القرآن بالسنة القاطعة يقول :

« . . . ولهذا الجملة يبعد ما ذهب إليه الشافعي وغيره، في أن القرآن لا ينسخ بالسنة القاطعة؛ لأنها إذا كانت دالة على حد القطع فهي بمنزلة القرآن فلا يجوز ألا تدل على النسخ، وهي دالة على سائر الأمور؛ لأنها في دلالتها لا يجوز أن تختص . لهذه الجملة ما عدل الفقهاء من أصحاب الشافعي إلى أن نسخ الكتاب بالسنة لا يوجد، ولو وجدت سنة يصح أن تكون ناسخة لوجب كونها ناسخة، وهذا الوجه مما يصح فيه الخلاف؛ لأنه كلام في أن هذه الدلالة هل توجد أولاً؟ فمن يقول : إني لأجيز نسخ القرآن بالسنة من حيث علمت إنه لا شيء في القرآن ثبت نسخه إلا بقرآن، فقله مما يصح الخلاف فيه .

(١) المصدر نفسه، ج ١٧، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

من يقول : إنه لاسنة ناسخة للقرآن ، ويوجد معها فى القرآن ما يدل على النسخ فقله مما يصح دخول الشبهة فيه ، فأما فى الوجه الأول فلا يصح ممن يدين بأن القرآن والسنة أدلة أن يخالف ذلك . . . » (١) .

ثم يسرد الأدلة المعارضة فينقضها ، والأخرى المؤيدة لموقفه .
ونموذج آخر من نقده : موقفه من اختلاف الفقهاء والأصوليين فى وقت أداء الفعل المأمور به ، حيث يبدو موضوعيادون تحيز لطرف ضد آخر :
« ومن حكم الأوامر أن يبين جل وعز ما تناوله وشرطه على وجه يمكن المكلف أن يؤديه . . . ومن جملة ما لا بد من أن يعرف فى الفعل وقت الأداء ، واختلف الناس فى ذلك : فمنهم من يقل : إذا تجرد اقتضى أقرب الأوقات ، وهم الذين يقولون بالعوز .

ومنهم من قال : إذا تجرد فكل الأوقات إذا لم تذكر سواء فى أنها أوقات للأداء وهو مخير ، ومنهم من قال : إنه يقتضى الأوقات مرتباً الأول أولى به ، فإن فات .
ففى الثانى ، فإن فات . ففى الثالث ، فيرتب تناوله الأوقات هذا الترتيب .
وجملته أن ما صح فى التكليف إذا لم يخص الخطاب بعضه لم يمكن ، وقد علمنا أن الأمر قد اقتضى فى المكلف إيقاع فعل ، فإذا لم يكن لبعض الأوقات ذكر فكلها متفقة ، كما إذا لم يكن لبعض المكلفين ذكر فكلهم سواء ، فمن أين أنه لا يجوز حمله إلا على بعض الأوقات أو أن بعض الأوقات أن يقدم أولى من بعض . . . » (٢)

وهكذا يبدو أن النقد الموضوعى لدى القاضى عبد الجبار يستقيم أحياناً كثيرة ويتأرجح ميزانه لديه عندما تنزع به نزعة مذهبية من التشيع أو الاعتزال .

(١) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١٧ ، ص ١١٩ .

كتاب المعتمد في أصول الفقه

المؤلف:

أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، المعتزلي . صنفه الحاكم أبو السعد الجشمي في الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة «وهم أصحاب قاضي القضاة أبي الحسن [القاضي عبد الجبار]، والذين قرأوا عليه، وقرأوا على من في طبقته من علماء المتكلمين». (١)

انعقدت عبارات المترجمين على التسليم بذكائه وبراعته العلمية ، وأطبقت على الثناء على مصنفاته، وشهدت بإمامته في علم الأصول والكلام .
ينقل ابن العماد الحنبلي من كتاب العبر قوله :

«كان من أذكى زمانه ، توفي ببغداد في ربيع الآخر، وكان يقرئ الاعتزال ببغداد، وله حلقة كبيرة». (٢)

ويقول عنه ابن خلكان :

«كان جيد الكلام، مليح العبارة، غزير المادة، إمام وقته، وله التصانيف الفائقة في أصول الفقه، منها (المعتمد) وهو كتاب كبير، ومنه أخذ فخر الدين الرازي كتاب (المحصول)، وله (تصفح الأدلة) في مجلدين، و(غرر الأدلة) في مجلد كبير، و(شرح الأصول الخمسة) ، وكتاب في الإمامة، وغير ذلك في أصول الدين، وانتفع الناس بكتبه ، وسكن بغداد . . .». (٣)

وبنوه الحاكم الجشمي عن خصائصه العلمية والفكرية الجدلية

(١) شرح العيون ، ص ٣٨٢ .

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ٣ ، ص ٢٥٩ .

(٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج ٣ ، ص ٤٠١ ، وترجم له أيضا الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ، ج ٣ ، ص ١٠٠ .

بقوله :

«... درس على القاضي ، ودرس ببغداد ، وهو فريد عصره ، جدل حاذق ، وله كتب كثيرة منها : تصفح الأدلة ، ونقض الشافى فى الامامة ، ونقض المقنع فى الغيبة ...» (١).

ويعتد فى خصائصه الفكرية ، استقلاله الفكرى وممارسته لحرية الرأى على أوسع نطاق ، فهو رغم أنتمائه للاعتزال ، وتقديره البعيد لأئمة المعتزلة ، وعلى رأسهم شيخه القاضى عبد الجبار فإن هذا كله لم يمنعه من نقد آرائهم ، ونقضها فى الكثير من مسائل أصول الفقه مما ستأتى دراسته فى فصل خاص من هذه الدراسة ، أثار هذا فى نفوس المعتزلة المتعصبين حفاظهم عليه ، وانصرافهم عن كتبه ، وهذا ما تابعه الحاكم الجسمى ، وعرضه فى قوله :

«... وكان لأصحابنا عنه نفرة لشيئين :

أحدهما : أنه دنس نفسه بشىء من الفلسفة وكلام الأوائل .
وثانيهما : ما رده على المشائخ فى بعض أدلتهم فى كتبه ، وذكر أن الاستدلال بذلك لا يصح .

فبهذين الأمرين لم يبارك فى علمه » . (٢)
وسوف تكشف لنا الدراسة التالية الأصالة الفكرية ، والشجاعة العلمية التى كان يتمتع بها أبو الحسين .
توفى سنة ست وثلاثين وأربعمائة من الهجرة .

(١) شرح العيون ، ص ٣٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٧ .

التقويم العلمى للمعتمد :

كتاب المعتمد سجل واف، ومصدر أصيل في آراء واستدلالات المعتزلة بعمامة، وآراء واستدلالات شيخه القاضى عبد الجبار بخاصة. وبهذا يسد هذا الكتاب فراغا كبيرا مع غياب مؤلفات المعتزلة في علم أصول الفقه؛ إذ منها المفقود بالفعل، أو في حكم المفقود، بالاضافة إلى ما تقدم فإنه استوفى آراء الأصوليين الآخرين، وأدلتهم في تحليل مسهب، ونقد علمى مجرد، مع اجتهاد واستقلال فكر.

وكتاب المعتمد مصنف بين الكتب الأربعة التى هى أركان هذا العلم، التى أمدت الأصوليين بالمادة العلمية المحررة، والفكر الناضج، فاستفاد منها الدارسون والمؤلفون، وقد سبقت كلمة ابن العماد الحنبلى فى التنويه بعلاقة كتاب المحصول لفخر الدين الرازى بهذا الكتاب (المعتمد)؛ إذ أنه يعتبر أصلا له.

ويذكر فى هذا الصدد محقق كتاب المحصول الدكتور طه جابر فياض العلوانى فى دراسته للمحصول :

«... وقد كان الامام الرازى - رحمه الله - يحفظ عن ظهر قلب من هذه الكتب الأربعة [العمد، شرح العمد، المعتمد، المستصفى] - كتابين هما : المستصفى لحجة الاسلام الغزالى، والمعتمد لأبى الحسين البصرى...» (١).

ويذكر فى موضع آخر قوله :

«... أحلت المسائل الاصولية الواردة فى الكتاب على أهم المصادر الاصولية التى تناولت هذه المسائل، وعנית عناية خاصة بربط الكتاب بعضه ببعض بـ(المعتمد والمستصفى) باعتبارهما أهم مصادره...» (٢) والكتاب وحده يعتبر مدرسة مستقلة فى الاجتهاد، والتحليل، والمنهج، وطريقة العرض.

(١) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى، المحصول فى علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلوانى، (الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود) ج ١، ص ٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٦.

المعتمد أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

أسلوب أبى الحسين البصرى فى كتاب المعتمد أسلوب علمى فيه قوة ومتانة ، ووضوح وجزالة . لا يستغلق المعنى إلا عند صعوبة الموضوع ، وامتداد الأبعاد الفلسفية والكلامية حوله ، خاصة عند اشتداد الجدل ، وتعدد الأطراف ، وكل واحد من الخصوم يمسك منها بمنحى معين قريب أو بعيد .

المنهج :

أقدم أبو الحسين البصرى على تأليف كتاب المعتمد فى أصول الفقه بحرص منه على تفادى ما كان لا يستطيع تفاديه من إضافات ، وزيادات ، ومنهج ، وترتيب فى كتابه (شرح العمدة) ؛ إذ هو ملزم أن يسير بالكتاب سير مؤلفه القاضى عبد الجبار ، ولا يجيد عن الكتاب الأصل (العمدة) ترتيباً وتبويباً ، وموضوعات ، فهو فيه مقيد بالخطة العلمية فى هذا الكتاب ، ولكنه لم يكن راض عن هذه التجربة ، وقد استطاع من خلالها أن يكون لنفسه تصوراً مستقلاً ، أقوم فى التأليف فى أصول الفقه من ذلك الذى نهجه شيخه القاضى عبد الجبار فى كتاب (العمدة) .

بدأ منهجاً جديداً ، وتصوراً مابيناً لسلفه القاضى عبد الجبار ، قدم به كتاب المعتمد ، وقد أجمل هذه الأفكار والمنهج الذى أخذ نفسه به فى قوله :

« . . . ثم الذى دعانى إلى تأليف هذا الكتاب فى أصول الفقه بعد شرحى (كتاب العهد) (١) واستقصاء القول فيه أنى سلكت فى الشرح مسلك الكتاب فى ترتيب أبوابه ، وتكرار كثير من مسائله ، وشرح أبواب لا تليق بأصول الفقه من دقيق الكلام ، نحو القول فى أقسام العلوم ، وحد الضرورى منها والمكتسب ، وتوليد النظر العلم ، ونفى توليد النظر ، الى غير ذلك ، فطال الكتاب بذلك ،

(١) صحته (العمدة) كما تكرر ذكره بهذا العنوان كثيراً فى ثنايا المعتمد .

وبذكر ألفاظ (العهد) على وجهها، وتأويل كثير منها ، فأحببت أن أؤلف كتابا ، مرتبة أبوابه غير مكررة ، وأعدل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام ؛ إذ كان ذلك من علم آخر لا يجوز خلطه بهذا العلم ، وإن يعلق به من وجه بعيد ؛ فإنه إذا لم يجوز أن يذكر في كتب الفقه التوحيد والعدل وأصول الفقه مع كون الفقه مبنيا على ذلك مع شدة اتصاله به ، فبأن لا يجوز ذكر هذه الأبواب في أصول الفقه على بعد تعلقها بها ، ومع أنه لا يقف عليها فهم الغرض بالكتاب أولى .

وأیضا فإن القارئ لهذه الأبواب في أصول الفقه إن كان عارفا بالكلام فقد عرفها على أتم إستقصاء وليس إستفید من هذه الأبواب شيئا، وإن كان غير عارف بالكلام صعب عليه فهمها، وإن شرحت له، فيعظم ضجره وملله، إذ كان قد صرف عنايته، وشغل زمانه بما يصعب عليه فهمه، وليس بمدرک منه غرضه، فكان الأولى حذف هذه الأبواب من أصول الفقه .

فحداني إلى تأليف هذا الكتاب ما ذكرته، وأن يقدم هذا الكتاب أيضا زيادات لا توجد في «الشرح» (١) .

ونتيجة لهذا ووضوح المنهج في ذهن أبي الحسين البصري بنى سيره في هذا الكتاب (المعتمد) على تصورين : تصور عام، وتصور خاص .

أما التصور العام فهو ترتيب موضوعات الكتاب كلا، وعلاقة أحدها بالآخر بحيث تبدو متلائمة متناسقة، أما التصور الخاص فهو فيما يتصل بترتيب جزئيات الموضوع الواحد فيما بينها، تقديما، وتأخيرا في صورة منطقية معقولة . أما التصور العام فقد عرضه في الباب الأول بعد المقدمة، والغرض من الكتاب وقسمة أصول الفقه .

وأما التصور الخاص فإنه يبدأ قبل بداية التحليل للموضوع، ويلتزم ذلك التصور في العرض والدراسة .

(١) المعتمد في أصول الفقه : محمد حميد الله وآخرين، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م، (دمشق . المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية) ج ١ ، ص ٧ .

وفيسما يلي عرضه العام لموضوعات الأصول الرئيسية مع بيان علاقتها ومبررات التقديم والتأخير بينها بما يمثل جانباً من منهجه :

«باب في ترتيب أبواب أصول الفقه : اعلم أنه لما كانت أصول الفقه هي طرق الفقه، وكيفية الاستدلال بها، وما يتبع كيفية الاستدلال بها، وكان الأمر والنهي والعموم من طرق الفقه، وكان الفصل بين الحقيقة والمجاز تفتقر إليه معرفتنا بأن الأمر والنهي والعموم ما الذي يفيد على الحقيقة وعلى المجاز، وجب تقديم أقسام الكلام، وذكر الحقيقة منه، والمجاز، وأحكامها، وما يفصل به بينهما على الأوامر والنواهي ؛ ليصح أن نتكلم في أن الأمر إذا استعمل في الوجوب كان حقيقة ، ثم الحروف لأنه قد يجري ذكر بعضها في أبواب الأمر فلذلك قدمت عليها ، ثم تقدم الأوامر والنواهي على باقي الخطاب ؛ لأنه ينبغي أن يعرف فائدة الخطاب في نفسه .

ثم نتكلم في شمول تلك الفائدة وخصوصها ، وفي إجمالها وتفصيلها، ونقدم الأمر على النهي ، لتقديم الإثبات على النفي ، ثم نقدم الخصوص والعموم على المجمال والمبين لأن الكلام في الظاهر أولى بالتقديم من الخفي ، ثم نقدم المجمال والمبين على الأفعال ؛ لأنها من قبيل الخطاب ؛ ولأن المجمال كالعموم فانه يدل على ضرب من الاجمال فجعل معه ، ونقدم الأفعال على الناسخ والمنسوخ ؛ لأن النسخ يدخل الأفعال، ويقع بها ، كما يدخل الخطاب ، ونقدم النسخ على الاجماع ؛ لأن النسخ يدخل في خطاب الله سبحانه وخطاب رسوله ﷺ دون الاجماع ، ونقدم الأفعال على الاجماع لأنها مقدمة على النسخ ، والنسخ متقدم على الاجماع ؛ ولأن الأفعال كالأقوال في أنها صادرة عن النبي ﷺ .

وإنما قدمنا جملة أبواب الخطاب على الاجماع ؛ لأن الخطاب طريقنا إلى صحته ، ولأن تقديم كلام الله سبحانه وكلام نبيه أولى .

ثم نقدم الاجماع على الأخبار ؛ لأن الأخبار منها آحاد ، ومنها تواتر . أما الآحاد فالاجماع أحد ما يعلم به وجوب قبولها، وهي أيضا أمارات فجاوزنا بينها وبين القياس .

وأما المتواتر فإنها وإن كانت طريقاً الى معرفة الاجماع فإنه يجب تأخيرها عنه

، كما أخرناها عن الخطاب؛ لما وجب أن نعرف الأدلة ، ثم نتكلم في طريق ثبوتها . وإنما أخرنا القياس عن الاجماع ؛ لأن الاجماع طريق إلى صحة القياس .
وأما الحظر والاباحة فلتقدمه على الخطاب وجه، غير أنه لما كان أكثر الغرض بهذا الكتاب الأدلة الشرعية المحضة قدمت على الحظر والاباحة ، والقياس من الأدلة الشرعية فقدم على الحظر والاباحة .

ويجب تقديم الحظر والاباحة على الكلام في طريق الأحكام ، الذي هو أقل إجمالاً ؛ لأننا تكلمنا في الحظر والاباحة على ضرب من الاجمال ، كما تكلمنا في الأمر والنهي فجعلنا الحظر والاباحة في هذه الجملة .

ثم انتقلنا الى الكلام في الطرق التي هي أقل إجمالاً ، وقدمناه على كيفية الاستدلال بها ؛ لأن كيفية الاستدلال بها فرع عليها ، ثم تكلمنا في كيفية الاستدلال بطرق الأحكام .

وقدمنا جملة هذه الأبواب على صفة المفتى والمستفتى ؛ لأن المفتى إنما يجوز له أن يفتي إذا عرف جميع ما ذكرناه من الأدلة ، وكيفية الاستدلال بها ، والمستفتى إنما يجوز له أن يستفتي إذا لم يعرف ذلك ، فصار الكلام في المفتى والمستفتى فرعاً على المعرفة بجملة ماتقدم ، وبعد ذلك ننظر في إصابة المجتهد إذا اجتهد لنفسه أو ليفتي غيره .

فقد أتينا على ذكر الغرض بالكتاب ، وقسمة أبوابه ، وترتيبها ، ونذكر كل باب في موضعه الذي يليق به ان شاء الله عز وجل . (١)

يكتمل هذا الجانب في منهج أبي الحسين عند البدء في بحث موضوع معين يقدم له بتحليل جزئياته ، ويذكر الترتيب الذي يجب أن يكون بينها ، ثم يفرد كل جزئية منها ببحث مستقل ، وهذا ما دأب عليه في كتابه كله ، وبه يكتمل لديه التصور الخاص ، مثال ذلك ما جاء في (باب في الحقائق العرفية) .

«ينبغي أن نذكر ما الاسم العرفي ، ثم نبين إمكان نقل الاسم بالعرف ، ثم نبين حسنه ، ثم نبين ثبوته ، ثم كيفية الانتقال ، ثم أمانة الانتقال ، ثم نقسم الأسماء العرفية . . . » (٢) ويلتزم بعد هذا في العرض جملة الموضوعات التي حلل بها

(١) المصدر نفسه ، ج ٢١ ، ص ١٣ - ١٤ . (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٧ .

الموضوع الرئيسى بنفس الترتيب .

وقد ساعده هذا المنهج على تحديد موضوعات الأبواب والمباحث، فيضم إليها الجزئيات ذات الصلة ويبعد منها الأجنبى عنها، فإذا تنازع القاعدة أو المسألة مبحثان حاول ضمها إلى أقربهما، وهذا صنيعه مع كل موضوع، ويتجلى هذا الجانب فى منهجه بوضوح ما قدمه من تحليل أولى فى (أبواب العموم والخصوص) «أما الكلام فى العموم فإنه يقع فى الألفاظ العامة التى هى عامة على الحقيقة، والتى يظن قوم أنها عامة .

فأما الألفاظ العامة على الحقيقة فتتكلم فيها من وجوه :

منها : اسم العموم هل يتناول المعانى على الحقيقة أم لا ؟

ومنها اسم العموم إذا وقع على القول ما الذى يفيد فيه ؟

ومنها قسمة الأدلة الشرعية قسمة الألفاظ العامة والفصل بينها وبين التى ليست عامة ، ومنها : إقامة الدلالة على إثبات العموم فى اللغة ، ومنها إدخال ما خرج من العموم كالجمع المعرف .

فأما ما ظن أنه من جملة العموم وليس منه فيشتمل أيضا على أبواب : منها الاسم المفرد المعرف، ومنها الجمع المنكر، ويتبع ذلك أقل الجمع، ومنها نفى مساواة الشيء للشيء هل يفيد نفى اشتراكهما فى كل صفاتها أم لا ؟ ومنها اسم المذكر لايشتمل المؤنث .

وانما لم نذكر العمومين إذا تعارضا ؛ لأن ذلك يشتمل على أقسام أكثرها يكون بعضها ناسخا للبعض ، فأرجأنا ذلك الى الناسخ والمنسوخ . . . » . . . ولم نذكر تخصيص قول النبى بفعله ؛ لأنه من باب الأفعال ؛ إذ ذلك مبنى على أن فعله حجة ، وتخصيص قول النبى ﷺ بأقاوليل الصحابة رضى الله عنهم مبنى على أن أقاوليلهم حجة ، وذلك إما أن يرجع إلى الاجماع أو إلى التقليد، ولم نذكر تخصيص الاجماع ؛ لأنه مبنى على كونه حجة ، وذلك داخل فى أبواب الاجماع ، ولم نذكر التخصيص بأخبار الأحاد ولا بالقياس ؛ لأن ذلك مبنى على كونها

حجتين ، فذكرنا ذلك في الأخبار وهذا في أبواب القياس » . (١)
أما العرض الموضوعي للمباحث فإنه متباين حسب طبيعة الموضوع ، واتفاق
الأصوليين أو اختلافهم عليه ، فإذا كان الموضوع واضح المعالم ، بين المعنى ،
متفقاً عليه فإنه يكتفى بتقريره وتحليله ، وربما كان العنوان نفسه تقريراً له وكشفاً
لحكمه كما في (باب نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة) .

أما إذا كان الموضوع مثار خلاف فإنه يبدأ بذكر الأقوال المختلفة مجموعة ، وفي
مقدمتهم شيوخ الاعتزال ، ثم يبدأ بذكر أدلتهم ، ويعرج بعدها على ذكر أدلة
مخالفيهم واحداً واحداً في تفصيل ، ويجعل بإزاء كل دليل لهم جوابه عليه ،
وبذلك يكتمل الموضوع عنده .

ويلاحظ الدارس أثناء العرض أموراً تمثل منهجاً ثابتاً لأبي الحسين البصري
على مدى مناقشته لكافة الموضوعات وهي :
أولاً :

ينهج منهج التحليل العلمي ، ويعتمد المناقشة الصريحة بما تتضح معه رؤية
للموضوع وتبين جوانبه

ثانياً :

محاولة ربط الموضوعات والمباحث بعقيدة الاعتزال في التحسين والتقبيح ،
ووجوب الأصلح ، ومغالاته في هذا الجانب جعله يخرج عن المنهج الذي خطه
لنفسه في هذا الكتاب ففي (باب في ذكر القادرين الذين يجوز منهم الأفعال
الحسنة والقبیحة) ذكر أشياء لا علاقة لها بعلم الأصول .

ثالثاً :

استيعابه الوافي للآراء والأقوال ، نقل عن الأحناف وحكى أقوالهم ، ونقل عن
الامام الشافعي وحكى آراءه ومذهبه ، وذكر الظاهرية ونقل عنهم ، وغيرهم
كثير . أما نقله عن أئمة الاعتزال فإنه عام شامل ، وكثر نقله بصفة خاصة عن أبي

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠١ ، ص ٢٠٢ .

الحسن، وأبى عبدالله، وأبى الهذيل . أما النقل عن القاضى عبدالجبار وحكاية آرائه وأقواله فقد حظيت باهتمام خاص، بل ربما تكرر النقل عنه، والتنويه بمواقفه مرات عديدة فى المسألة الواحدة .

رابعاً :

نقله آراء القاضى عبدالجبار (قاضى القضاة)، وتنوع مصادر النقل عنه، فمرة من شرح القاضى لكتابه العمد، ومرة نقلاً من تقريره فى الدرس، وأخرى من كتاب (العمد) ، ويحدث أن يأتى النقل عن هذه المصادر جميعها أو أكثرها فى الموضوع الواحد مثل ما جاء فى باب نسخ فحوى القول ووقوع النسخ به .
« . . . فأما نسخ الفحوى مع ثبات الأصل فقد أجازته قاضى القضاة فى كتاب العمد ، وقال فى شرحه : يجوز ذلك إلا أن يكون فيه نقض الغرض، ومنع منه فى (الدرس) وهو الصحيح ، لأن فحوى القول لا يرتفع مع بقاء الأصل إلا وقد انتقض الغرض ؛ لأنه إذا حرم علينا التأليف على سبيل الاعظام للأبوين كان إباحة ضربها نقضاً للغرض » . (١)

خامساً :

الاكثار من الأدلة مع العرض المسهب لأدلة المخالفين ، والاجابة عليها فى إنصاف واعتدال ، ومن بين مواقفه التى أنصف فيها : موقفه من الأحناف فى الأخذ بالاستحسان إذ كشف الحقيقة عن الاستحسان الذى يتبنونه لا كما يهتمهم به خصومهم فيقول فى (باب القول فى الاستحسان) :

« اعلم أن المحكى عن أصحاب أبى حنيفة القول بالاستحسان، وقد ظن كثير ممن رد عليهم أنهم عنوا بذلك الحكم بغير دلالة، والذى حصله متأخرو أصحاب أبى حنيفة رحمه الله وهو (أن الاستحسان عدول فى الحكم عن طريقة إلى طريقة هى أقوى منها) وهذا أولى ممن ظنه مخالفوهم ؛ لأنه الأليق بأهل العلم ؛ ولأن أصحاب المقالة أعرف بمقاصد أسلافهم ؛ ولأنهم قد نصوا فى كثير من المسائل فقالوا استحساناً هذا الأثر، ولوجه كذا ، فعلمنا أنهم لم يستحسنوا بغير

(١) المصدر نفسه ، ج ص ٤٣٧ .

طريق» (١) ثم استطرد في رد تلك المقالة ، والكلام على الاستحسان على ما فسره أصحاب أبي حنيفة وهذا شأنه مع غيرهم حيث تغلب عنده الموضوعية على التعصب المذهبي .

سادسا :

الاستدلال لرأيه ولآراء الآخرين جامع للأدلة اللغوية ، والعقلية ، والشرعية ، والردود على مخالفه بأدلة مقابلة من نوع استدلالاتهم وعلى نفس المستوى .

سابعا :

تجدد فكر أبي الحسين ، وتفقدته لمؤلفاته ؛ وذلك بتجديد محتواها بالتغيير ، أو الإضافة ، دون الركون إلى معلومات قديمة دونها ونقلها من كتاب قديم التدوين إلى كتاب جديد التأليف ، وهذا يدل على عنايته التامة ، وإخلاصه العلمي ، تجلّى هذا لدى عرضه لمباحث وموضوعات القياس في كتاب المعتمد ، فقد سبق هذا الكتاب تأليفا كتاب القياس الشرعي فلم يعتمد على ما دونه في هذا الكتاب ، بل بدأ ترتيبا ، وتقسيما جديدا مناسبا .

« وقد أجرينا الكلام في القياس في كتاب مفرد في (القياس الشرعي) ، وذكرنا جميع فصوله في هذه الأقسام ، وذكرنا هذه القسمة وشرحناها في شرح العمدة . ونحن نجرى الكلام في القياس في هذا الكتاب على قسمة أخرى» (٢) إن هذه الخطوات العلمية التي التزمها أبو الحسين في كتاب المعتمد تمثل منهجا علميا واضحا ودقيقا ، يلمسه الباحث في كل موضوع ، فقد وضعت أبوابه ، ودونت مباحثه بعناية وتركيز .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٦٨ .

اجتهادات أنى الحسين البصرى فى كتاب "المعتمد" :

لم يأسر التقليد أبى الحسين البصرى ، بل بدا فى كتاب المعتمد صاحب رأى مستقل لم يشته عن هذا أواصر الاعتزال القوية التى تربطه مع المعتزلة عموما ، وشيخه المعجب به القاضى عبد الجبار خصوصا . فقد عارضه ، وعارضهم كثيرا ، وأبطل حججهم ، وقدم ما يراه حقا ، وهذا ما أثار عليه حفيظة المعتزلة ، وأوغر صدورهم ، فهجروا مؤلفاته .

أخذ اجتهاده مسارات عديدة ، ابداء رأيه فى الموضوع ، ومشاركته غيره فى الاجتهاد ، نقضه لأراء المخالفين ، ثم عرض اجتهاده فى الموضوع ، إما برأى ، أو تقسيم آخر ، ترجيحه لرأى أحد المتخالفين ، أو تصحيحه لبعض الآراء ، وفيما يلى مجموعة موضوعات أصولية اتخذ فيها أبو الحسين البصرى موقفا خاصا تبين خصائصه الفكرية :

فيما يقع عليه قولنا (أمر) على سبيل الحقيقة :

اختلف الأصوليون فى مدلول كلمة (أمر) اسم هل هو صادق على الفعل ، كما هو صادق على القول ؟ « فقال أكثر الناس : إنه يقع عليه على سبيل المجاز ، وقالت طائفة من أصحاب الشافعى : إنه يقع عليه على سبيل الحقيقة ، وقالت لذلك : إن أفعال النبى ﷺ على الوجوب لأنها داخله تحت قول الله سبحانه : (فليحذر الذين يخالفون عن امره . . .) » (١) ويحدد أبو الحسين موقفه من هذه المسألة بقوله « وأنا أذهب الى أن قول القائل (أمر) مشترك بين الشئ والصفة ، وبين جملة الشأن والطرائق ، وبين القول المخصوص . يبين ذلك : أن الانسان إذا قال (هذا أمر) لم يدر السامع أى هذه الأمور أراد كما أنه إذا قال : (إدراك) لم يدر ما الذى أراد من الرؤية واللمحوق ؟ فإذا قال (هذا أمر بالفعل) أو قال : (أمر فلان مستقيم) أو قال (قد تحرك هذا الجسم لأمر من الأمور) و (جاءنا

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٥ .

زيد لأمر من الأمور) عقل السامع من الأول القول المخصوص، ومن الثانى الشأن، ومن الثالث أن الجسم تحرك لصفة من الصفات، وشىء من الأشياء، وأن زيدا جاءنا لشيء من الأشياء أو غرض من الأغراض فبان أن قولنا (أمر) مشترك بين هذه الأشياء، وأنه يتخصص بواحد واحد منها بحسب ما يقترن به، والدلالة على أن قولنا (أمر) ليس بحقيقة فى الفعل أنه لو كان حقيقة فيه لاطرد، فكان يسمى الأكل أمرا، والشرب أمرا كما تقدم فى قولنا أسود...» (١) ثم ذكر الاعتراضات الواردة على مذهبه وأجاب عنها فى النهى هل يقتضى فساد النهى عنه أم لا ؟

اشتد الخلاف بين الأصوليين حول هذه القاعدة الأصولية ويتخذ أبو الحسين منها موقفا مخالفا لما ذهب إليه شيخه القاضى عبد الجبار، وكبار أئمة الاعتزال، يعرض كل هذا مع تحديد موقفه بقوله :

«اختلف الناس فى ذلك فذهب بعض أصحاب أبى حنيفة وبعض أصحاب الشافعى الى أنه يقتضى فساد، وقال غيرهم من الفقهاء لا يقتضيه وهو مذهب الشيخ أبى الحسن (٢) وأبى عبد الله (٣) وقاضى القضاة، وذكر أنه ظاهر مذهب شيوخنا المتكلمين، وأنا أذهب الى أنه يقتضى فساد المنهى عنه فى العبادات، دون العقوبات والایقاعات...» (٤) وهو بهذا يتخذ موقفا مبينا للفريقين القائلين : بأن النهى يقتضى الفساد، والقائلين بعدمه ؛ إذ لجأ الى تفصيل المسألة، ففرق بين النهى فى العبادات والایقاعات، والنهى فى غيرها، وقد أخذ منه هذا الموضوع صفحات عديدة فى إيراد أدلته وأدلة الفريقين الآخرين .

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) أبو الحسن على بن اسماعيل بن أبى بشر الأشعرى كان معتزليا ثم رجع الى أهل السنة فصار إمام مذهب ينسب إليه (الأشاعرة)، توفى سنة ٣٢٤ (٣) من شيوخ القاضى عبد الجبار،

(٤) المعتمد، ج ١، ص ١٨٣.

هل البيان كالمبين ؟ :

«هذا الباب يشتمل على شيئين : احدهما : هل البيان كالمبين فى القوة ؟
والآخر : هل كالمبين فى حكمه أم لا ؟

أما الأول : فقال الشيخ أبو الحسن : إن المبين إذا كان لفظا معلوما وجب
كون بيانه مثله وإلا لم يقبل ، ولهذا لم يقبل خبر الأوساق [أى لازكاة فيما دون
خمس أوسق] مع قول لنبى ﷺ (فيما سقت السماء العشر) والصحيح أنه يجوز أن
يكون البيان والمبين دليلين معلومين ، ويجوز أن يكونا أمارتين ، ويجوز أن يكون
المبين معلوما وبيانه مظنونا ، كما جاز تخصيص القرآن بخبر الواحد ؛ لأنه لا يمتنع
تعلق المصلحة بذلك .

وأما الآخر وهو : هل إذا كان المبين واجبا كان بيانه كذلك ؟ وقد قال قوم
بذلك ، فإن أرادوا بذلك أنه إذا كان المبين واجبا فيبانه بيان لصفة شىء واجب
فصحيح ، وإن أرادوا بذلك أنه يدل على الوجوب كما يدل المبين فغير صحيح ؛
لأن البيان إنما يتضمن صفة المبين ، وليس يتضمن لفظا يفيد الوجوب . وإن
أرادوا به أنه إذا كان المبين واجبا كان بيانه واجبا على النبى ﷺ ، فإذا لم يكن الفعل
المبين واجبا لم يكن بيانه واجبا على النبى ﷺ فباطل ، لأن بيان المجمل واجب ،
تضمن فعلا واجبا أو غير واجب» . (١) :

فى الغاية التى يجوز أن ينتهى التخصيص إليها :

ويخالف أبو الحسين القفال فى تخصيص لفظة [من] حين لا يوجد من أفرادها إلا
واحد فيقول :

« حكى عن أبى بكر القفال (٢) أنه أجاز تخصيص لفظة [من] إلى أن يبقى
تحتها واحد فقط ، ولم يجز ذلك فى الفاظ الجمع العامة ، وجعل نهاية تخصيصها أن
يبقى تحتها ثلاثة ، كقولك (الناس) و (الرجال) وأجاز غيره تخصيص جميع ألفاظ
العموم على اختلافها إلى أن يبقى تحتها واحد ، والأولى المنع من ذلك فى جميع
ألفاظ العموم ، وإيجاب أن يراد بها كثرة وإن لم يعلم قدرها ، إلا أن تستعمل فى

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٤٠ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن اسماعيل الفقيه الشافعى المعروف بالقفال الكبير توفى سنة ٣٦٥ هـ .

الواحد على سبيل التعظيم ، والابانة بأن ذلك الواحد يجرى مجرى الكبير فأما على غير ذلك فليس بمستعمل . . . » (١) .

تخصيص عموم الكتاب والسنة بالعقل :
يذهب أبو الحسين البصرى إلى جواز تخصيص عموم الكتاب والسنة بالعقل ،
ويوضح المراد من هذا فى قوله :

« . . . فالعقل يخص به عموم الكتاب والسنة ، وذلك أنا نخرج بالعقل الصبى
والمجنون من أن يكونا مرادين بخطاب الله بالعبادات فى الحال ، ولانخرجهما من
أن يكونا مرادين بالخطاب إذا كملت عقولهما ، لاجماع المسلمين على أن الصبى إذا
بلغ فالصلاة واجبة عليه لقول الله سبحانه (أقيموا الصلاة) ولاجماعهم على
وجوب الصلاة عليه ، ولادليل يدل على تجدد أمر له ؛ ولأنه لو لزمته الصلاة لأمر
مجدد لوجب أن يسمعه ، ويعلمه ، أو يعلمه العلماء . فأما أنه خارج من الخطاب
فى الحال لمكان دليل العقل فقد امتنع قوم من القول بأن أدلة العقل تخص
الكتاب ، وقالوا : إن العموم مرتب عليها ، وقوم أطلقوا المنع من ذلك اطلاقا
فيقال هؤلاء : أتعلمون بالعقل أن الله سبحانه لم يرد بقوله (يا أيها الناس اعبدوا
ربكم) المجانين والأطفال أم لا ؟

فإن قالوا نعلم ذلك لكن لا نسميه تخصيصا خالفوا فى الاسم ، ووافقوا فى
المعنى ، وقيل لهم : ليس للتخصيص معنى إلا أن يخرج من الخطاب بعض ما
تناوله من الأشخاص ، وإن قالوا بالثانى فهو فاسد ، لأن الصبى والمجنون
لا يمكنهما فهم المراد لاعلى جملة ولاعلى تفصيل ، فإرادة الفهم مما لا يمكن منه ،
تكليف لما لا يطاق ويتعالى الله عن ذلك . . . » (٢)

العام المتأخر والخاص المتقدم :

يذهب كل من أصحاب الامام أبى حنيفة والقاضى عبد الجبار إلى أن العام
المتأخر ينسخ الخاص المتقدم ، ويخالفهم فى هذا أبو الحسين البصرى ، ويرى أن

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٣ . (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

العام يبنى على الخاص المتقدم ، ويذكر للأولين استدلالهم فيقول : « واحتجوا بأشياء : منها أن اللفظ العام في تناوله لأحاد ما وجد تحته يجرى مجرى ألفاظ خاصة كل واحد منها يتناول واحدا فقط من تلك الأحاد ، لأن قوله (اقتلوا المشركين) يجرى مجرى قوله : اقتلوا زيدا المشرك ، اقتلوا عمرا ، اقتلوا خالدا ، ولو قال ذلك بعد ما قال لا تقتلوا زيدا لكان الثانى ناسخا فكذلك ما ذكرناه» .

ويجيب القاضى على هذا الدليل قائلا : «إن اللفظ العام يجرى مجرى ألفاظ خاصة بأحاد ما تناوله في كونه متناولا لها فقط ، ولا يجرى مجراها في امتناع دخول التخصيص عليه ، لأن اللفظ الخاص لشيء واحد لم يدخل تحته فيخرج بعضها ، والعام قد تناول أشياء يمكن أن يراد به بعضها فصحت قيام الدلالة على ذلك ، ولهذا كان الخاص المقارن للعام مخصصا له وما ذكره يمنع من تخصيصه له . واستدلوا أيضا : بأن الخاص المتقدم يتأتى نسخه ، والعام يمكن ان يرفعه فكان ناسخا له» .

ويجيب أبو الحسين على هذا بقوله :

«والجواب : يقال لهم : ولم إذا أمكن أن يرفعه وجب ذلك فيه ، وأيضا فكما يمكن أن يتصور فيه كونه رافعا للخاص المتقدم فيمكن أن يتصور فيه كونه مخصوصا بالخاص المتقدم .

فإن قالوا : كونه متأخرا يقتضى كونه ناسخا . قيل لهم : وهل نوزعتم إلا في ذلك ؟ ، وأيضا : فإنها يمكن أن ينسخ المتقدم إذا لم يثبت كونه مخصوصا بالمقدم فبينوا ذلك وقد تمت لكم المسألة . . .»

ويذكر دليلا آخر لهم «ومنها أن يقال تردد الخاص المتقدم بين كونه منسوخا ومخصصا يمنع من كونه مخصصا لأن البيان لا يكون ملبسا .

والجواب : أن الخصم يقول : ليس يتردد عندى بين هذين بل قد صح كونه مخصصا ، وعلى أنه إن منع هذا التردد من كونه بيانا للتخصيص ليمنع التردد بين كون العام ناسخا للخاص ومبنا عليه من كونه بيانا للنسخ ، فصح أن العام يبنى على الخاص المتقدم . . .» (١) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

العموم اذا خص هل يصير مجازا أم لا؟

يذهب أبو الحسين البصرى في هذا إلى رأى الشيخ أبى الحسن الكرخى ، وهو أن العموم إذا خص بالاستثناء والشروط ، والتقييد بالصفة لا يصير مجازا ، ويفصل القاضى عبد الجبار القول فيجعله حقيقة إذا كان المخصص شرطا ، أو تقييدا بصفة ، وجعله مجازا بالاستثناء .

وفى صدد تحليل كلام الشيخ أبى الحسن الكرخى وتفسيره يقول أبو الحسين : « ولعله عنى ما ذكره الآن وهو أن هذه الأمور الثلاثة تجعل لفظ العموم من جملة كلام ، ولا يكون لفظ العموم بمفرده حقيقة ، ولا مجازا ، ويكون العموم مع الاستثناء بمجموعها حقيقة ، وكذلك هو مع الشرط ، ومع الصفة ، والدليل على ذلك أن القائل إذا قال : اضرب بنى تميم الطوال ، أو قال : إن كانوا طوالا أو قال : إلا من دخل الدار فإنه لم يرد بعضهم بلفظ العموم وحده ؛ لأنه لو كان كذلك ما كان قد أراد بالاستثناء ، أو الشرط أو الصفة شيئا ، لأن هذه الأشياء توضع لشيء يستقل فى دلالتها عليه فيقال : إن المتكلم قد أراد بها ذلك الشيء وأراد بالعموم وحده البعض ، ولأنه إذا أراد البعض بلفظ العموم لم يبق شيء يريد بالاستثناء والشرط والصفة ، فثبت أنه إنما عنى البعض لمجموع الأمرين . يبين ذلك أن النافين للعموم لما قالوا : لو كان لفظ العموم مستغراقا لكان استعماله فى البعض نقضا !

قلنا لهم : إن المتكلم قد عنى البعض لمجموع العموم والاستثناء ، فإذا ثبت أن المتكلم لم يعن بلفظ العموم وحده الاستغراق ولا البعض ثبت أنه إذا كان مع هذه الأمور لم يكن بإنفراده حقيقة ولا مجازا أو إذا ثبت أنه قد عنى البعض بمجموع الأمرين وهما لا يفيدان إلا ذلك البعض ثبت أن مجموعهما حقيقة فيه . . . » (١)

تأويل الأمة لأية من الآيات لم ينص عليه :

يفصل أبو الحسين القول فى هذا ، ثم يرجح بين الأقوال فى موضع الخلاف فيقول : « . . . وأما إذا تأولت الأمة الآية بتأويل فإنهم إن نصوا على فساد ما عداه

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ .

لم يميز إحداث تأويل سواه ، وإن لم ينصوا على ذلك فمن الناس من منع من تأويل زائد وأجراه مجرى المذهب الزائد ، ومنهم من أجازه وهو الصحيح ؛ لأن التابعين ومن بعدهم قد أحدثوا تأويلات لم يكن ذكرها السلف ، ولم ينكر عليهم ؛ ولأنه ليس في إحداث تأويل آخر مخالفة لاجماعهم ؛ لأنهم لم ينصوا على إبطاله ، وليس في إجماعهم على التأويل الأول إبطال الثاني ؛ لأنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد أراد كلا التأويلين وأراد أن يفهم بالخطاب شيئاً ما ، إما هذا وإما كلاهما وكل ذلك مخير فيه ، فإذا فهمت الأمة أحدهما فقد خرجت عما كلفته ؛ لأنهم كلفوا فهم كلا التأويلين بشرط أن يطلبوه . (١)

نقل الاجماع بخبر الواحد :

يأخذ أبو الحسين البصرى برأى القائلين بالعمل بالاجماع المنقول بطريق الأحاد فيقول :

« وأما نقل الاجماع بخبر الواحد فمن الناس من لم يعمل به ، ومنهم من عمل به ، وهو الصحيح ؛ لأن قولهم حجة كما أن كلام النبي ﷺ حجة فإذا لزمنا الأحكام بنقل كلام النبي ﷺ من جهة الأحاد فكذلك يلزمنا أن ينقل كلام الأمة من جهة الأحاد . . . » (١) .
ثم يأتي بأدلة المخالفين ، والرد عليهم .

مذهب الراوى اذا كان يخالف روايته :

يذكر أبو الحسين البصرى الأقوال في هذا ، ثم يصحح ما ذهب اليه القاضى عبد الجبار حيث لجأ إلى التفصيل دون التعميم في الموضوع جاء عرضه لهذا الموضوع على الصورة التالية :

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٣٤ .

« حكى بعض أصحاب أبي حنيفة وغيرهم أن الراوى للحديث العام إذا خصه ، أو تأوله وجب المصير إلى تأويله وتخصيصه ؛ لأنه بمشاهدته النبي ﷺ أعرف بمقاصده ولذلك حملوا رواية أبي هريرة في (غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا) على الندب ، لأن أبا هريرة كان يقتصر على الثلاث .
وقال أبو الحسن : المصير إلى ظاهر الخبر أولى .

ومنهم من جعل التمسك بظاهر الخبر أولى من تأويل الراوى إذا كان تأويله بخلاف ظاهر الخبر . قال : فإن كان تأويله هو أحد محتملى الظاهر حملت الرواية عليه ، وهو ظاهر مذهب الشافعى ؛ لأنه حمل ما رواه ابن عمر من حديث الافتراق على افتراق الأبدان ؛ لأنه مذهب ابن عمر رضى الله عنه .

وقال قاضى القضاة : إن لم يكن لمذهب الراوى وتأويله وجه إلا أنه علم قصد النبي ﷺ إلى ذلك التأويل ضرورة وجب المصير إلى تأويله ، وإن لم يعلم ذلك ، بل جوز أن يكون صار إلى ذلك التأويل لنص أو قياس وجب النظر فى ذلك الوجه ، فإن اقتضى ذلك ما ذهب اليه الراوى وجب المصير اليه ، وإلا لم يصير اليه . وهذا صحيح وكذلك إذا علم أنه صار إلى ذلك التأويل لنص جلى لا مبالغ للاجتهاد فى خلافه وتأويله فإنه يلزم المصير الى تأويله كما لو صرح بالرواية عن النبي ﷺ لذلك التأويل .

قال قاضى القضاة فإن كان الخبر الذى رواه مجملا وبينه الراوى فإن بيانه أولى . . . (١) ثم ساق أدلة كل قول .

الزيادة على النص هل هى نسخ أم لا؟

هذا أحد الموضوعات الأصولية المهمة التى اشتد فيها النزاع بين الأصوليين من الشافعية والحنفية والمعتزلة ، وقد بسط أبو الحسين أقوالهم وعرض لاستدلالاتهم ، واتخذ موقفا مبيانا ، معتمدا على التفصيل والتحليل ، وحسبنا أن نعرض هنا جملة الأقوال ، ثم نعرض رأى أبى الحسين لأعطاء صورة كاملة عن أحد جوانب الاجتهاد فى تفكيره .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .

«ذهب شيخاننا أبو علي ، (١) وأبو هاشم (٢) رحمهما الله وأصحاب الشافعي الى أنها [الزيادة على النص] ليست بنسخ على كل حال .

قال قوم : إن النص إن أفاد من جهة دليل الخطاب أو الشرط خلاف ما أفادته الزيادة كانت الزيادة نسخا ، نحو قول النبي ﷺ (في سائمة الغنم زكاة) فإنه يفيد دليله نفى الزكاة عن المعلوفة ، فمتى زيدت الزكاة في المعلوفة كان ذلك نسخا .

وقال شيخاننا أبو الحسن وأبو عبد الله رحمهما الله إن كانت الزيادة مغيرة حكم المزيّد عليه في المستقبل كانت نسخا ، وإن لم تغير حكمه في المستقبل بل كانت مقارنة له لم تكن نسخا ، فزيادة التغريب في المستقبل على الحد يكون نسخا ، وكذلك لو زيد في حد القاذف عشرون . وأما الزيادة التي لا تنفك من المزيّد عليه فنحو أن يجب عليه ستر الفخذ فيجب علينا ستر بعض الركبة ، ولا يكون وجوب ستر بعضها نسخا . ولم يجعلوا الزيادة عند التعذر نسخا ، نحو قطع رجل السارق بعد قطع يده وإحدى رجله .

وقال قاضي القضاة إن كانت الزيادة قد غيرت المزيّد عليه تغييرا شرعيا حتى صار المزيّد عليه لو فعل الزيادة على حد ما كان يفعلها قبلها كان وجوده كعدمه ووجب استثنافه فإنه يكون نسخا . نحو زيادة ركعة على ركعتين ، وإن كان المزيّد عليه لو فعل على حد ما كان يفعل قبل الزيادة صح فعله فاعتد به ولم يلزم استثناف فعله ، وإنما يلزم أن يضم إليه غيره لم يكن نسخا ، نحو زيادة التغريب على الحد وزيادة عشرين على حد القاذف. وعنده أن زيادة شرط منفصل عن العبادة لا تكون

(١) «أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي نسبة الى جبى مدينة ورستاق مشبك العمائر والنخيل وقصب السكر . . . كان إماما في علم الكلام . . . رئيس المعتزلة بالبصرة في عصره ، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة توفى في شعبان سنة ٢٣٥ هـ» بان خلكان ، ج ٣ ، ص ٣٨٨ .

(٢) «أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي بن عبد الوهاب من كبار المعتزلة ، وله مقالات في ذلك وكتب الكلام مشحونة بمذهبه ومذهب أبيه أبي علي توفى سنة ٣٢١ هـ . انظر ابن خلكان ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ .

نسخا نحو زيادة الوضوء في شرائط الصلاة ، ولو خير الله سبحانه بين فعلين كان زيادة فعل ثالث ناسخا لقبح تركهما ، ولم يختلف الناس في أن زيادة عبادة على العبادات لا يكون نسخا للعبادات ، ولا زيادة صلاة على صلوات . . . » ثم ذكر لكل رأى ما ينصره ، وبعدها أعلن رأيه الذى يراه فقال : « . . . » وأنا أذكر طريقة بينة يزول معها كل إشكال فأقول : إن الكلام في الزيادة على النص يقع في مواضع ثلاثة : في معنى النسخ ، وفي اسمه ، وفي حكمه ، ولأربع لذلك .

أما معنى النسخ : فبأن يقال هل الزيادة على النص تفيد معنى النسخ أم لا ؟ والجواب أنها تفيده لأن معنى النسخ هو الأزالة ، وكل زيادة هي مزيلة لحكم من الأحكام ؛ لأنها إما أن تكون زيادة في الوجوب ، أو في الندب ، أو في الإباحة ، أو في الحظر . فإن كانت زيادة في الوجوب فقد رفعت نفى وجوب تلك الزيادة وأزالتها ، نحو زيادة التغريب في الحد ؛ لأنه لم يكن واجبا ، ثم صار واجبا ، وكذلك القول في الزيادة على الندب ، وعلى الإباحة وعلى الحظر .

وأما الكلام في الاسم فبأن يقال : هل الزيادة على النص تسمى نسخا أم لا ؟ والجواب أن الزيادة التي كلامنا فيها هي زيادة شرعية ، فإن كانت قد أزلت حكما ثابتا بدليل شرعى ، وكانت متراخية عنه سميت الزيادة نسخا ، ويسمى الدليل المثبت للزيادة ناسخا ، وإن كان الحكم الذى رفعته الزيادة حكما ثابتا في العقل لا في الشرع لم تسم الزيادة نسخا على ما تقدم بيانه .

وأما الكلام في الحكم فبأن يقال : هل يجوز إثبات الزيادة على النص بخبر واحد وقياس أم لا ؟

والجواب : أنه إن كان ما أزالته الزيادة حكما ثابتا بالعقل لا بالشرع فانه يجوز إثباته بخبر واحد ، وقياس واحد ، إلا أن يمنع من ذلك مانع ، نحو أن يكون البلوى بها أثبتته الزيادة عاما فلا يقبل فيه خبر واحد على قول بعض الناس ، أو يكون حدا ، أو كفارة ، أو تقديرا فلا يثبت بالقياس على قول بعضهم ، ولا يقبل عند هؤلاء خبر الواحد والقياس في ذلك ، لالنسخ لكن لأمر آخر .

وإن كان الحكم الذى أزالته الزيادة مثله ثابتا بالشرع ، وكان دليل الزيادة متأخرا عن ذلك الشرع فإنه لا يجوز إن كان دليل الزيادة قياسا ، لأن القياس المتأخر لا يرفع حكم النص على ما مضى .

وإن كان دليل الزيادة خبر واحد ، وكان الحكم الذى رفعته ثابتا بخبر واحد أيضا جاز أن يقبل فى الزيادة ، وإن كان ثابتا بقرآن أو بخبر متواتر لم تجز إزالته بخبر واحد مترسخ ؛ لأن خبر الواحد لا يزيل الحكم المتواتر بعد استقرار مثله ، ويجوز أن يزيله الخبر المتواتر ، فإن أجمعت الأمة على قبول خبر الواحد فى ذلك علمنا أنه كان مقارنا ، وأنه مخصص .

وعند هذا التفصيل تزول كل شبهة وأنا أنسق عليه المسائل ؛ لتظهر فائده ان شاء الله (١)

ثم يمضى بعد هذا فى ذكر الأمثلة على ضوء ما قرره هنا من قواعد وضوابط بصورة دقيقة .

اختلف أنى الحسين البصرى على القاضي عبد الجبار وأئمة الاعتزال وآخرين :

أبو الحسين البصرى ينتمى إلى طائفة المعتزلة ، ويدين لهم بالولاء بعامة ، ولشيخه القاضى عبد الجبار بخاصة ، ولكن موضوعيته وتجرده لم تمنعه من نقد آراء أولئك ، أو نقضها أحيانا ، والرد عليها ، وهذا غاية فى التجرد العلمى ، وخصلة قل ما يبلغها عالم فى فترة تحكم فيها التعصب المذهبى ، وخبث بسببه روح الاجتهاد الفقهى ، وقد مارس أبو الحسين البصرى حرية الرأى ، والنقد الموضوعى فى كتاب المعتمد بصورة واسعة شاملة ، ونقدم هنا ملخصا لبعض اختلافه فى الرأى مع شيخه القاضى عبد الجبار وأئمة الاعتزال وغيرهم من فقهاء الامة .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٣٧ - ٤٤٣ .

أجزاء العبادة :

أجزاء العبادة عند القاضي عبدالجبار « هو أنه لا يجب قضاؤها ، ومعنى وصفها بأنها لا تجزئ هو أنه يلزم قضاؤها » وعند أبى الحسين : « وصف العبادة بأنها مجزئة معناه أنها تكفى وتجزئ في إسقاط التعبد بها ، وإنما يكون كذلك إذا استوفينا شروطها التي تعبدنا أن نفعلها عليها . . . » (١)

العموم إذا أعقبه تقييد :

« في العموم إذا تعقبه تقييد بشرط ، أو استثناء ، أو صفة ، أو حكم ، وكان ذلك لايتأتى إلا في بعض ما تناوله العموم هل يجب أن يكون المراد بذلك العموم ذلك البعض فقط أم لا ؟ . . مذهب قاضى القضاة وكثير من الناس أنه لا يجب أن يكون المراد بالعموم تلك الأشياء فقط . »

ويذهب أبوالحسين البصرى الى التوقف في هذا الموضوع فيقول :

«والأولى عندنا التوقف في ذلك ، مثال الاستثناء قول الله سبحانه (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو تفرضوا لهن فريضة ، ومتعهن على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، متاعا بالمعروف حقا على المحسنين ، وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون) فاستثنى العفو ، وعلقه بكناية راجعة الى النساء ، ومعلوم أن العفو لا يصح إلا في المالكات لأموهن ، دون الصغيرة ، والمجنونة . ولايوجب ذلك عنده إلا أن يكون المراد بالنساء في أول الكلام الصغيرة والمجنونة .

ومثال التقييد بالصفة قول الله سبحانه (ياأيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن . .) ثم قال (لاتدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) يعنى الرغبة في مراجعتهن ، ومعلوم أن ذلك لايتأتى في البائنة .

ومثال التقييد بحكم آخر قول الله عز وجل (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء . . .) ثم قال (. . . وبعولتهن أحق بردهن) وهذا أيضا لايتأتى في البائن .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ ، وانظر تكملة البحث في زيادات المعتمد

الملحقة بالمعتمد ، ج ٢ ، ص ١٠٠٠ .

ويذكر أبو الحسن بعد هذا أدلة القاضي عبد الجبار، ويعقبها باستدلاله لما ذهب إليه فيقول :

« . . وأما الدلالة على التوقف فهو أن ظاهر العموم المتقدم يقتضى الاستغراق، وظاهر الكناية يقتضى الرجوع إلى كل ما تقدم، وليس التمسك بظاهر العموم والعدول عن ظاهر الكناية بأولى من التمسك بظاهر الكناية والعدول عن ظاهر العموم، وإذا لم يكن أحدهما أولى من الآخر وجب التوقف، فإن قيل التمسك بالعموم أولى لأنه اسم ظاهر ؟ قيل ليس هذا القول بأولى ممن قال : بل التمسك بالكناية أولى ؛ لأنها كناية » . (١)

نقد تعريف الإمام الشافعي وبعض شيوخ المعتزلة للبيان :

عرف الامام الشافعي في كتابه (الرسالة) البيان بأنه : « اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع ، وأقل ما فيه أنه بيان لمن نزل القرآن بلسانه » . (١) واعترض عليه أبو الحسين البصري بقوله :

« وهذا ليس بحد ، وإنما هو وصف للبيان بأنه يجمعه أمر جامع ، وهو أنه يتبينه أهل اللغة ، وأنه يتشعب إلى أقسام كثيرة ، فإن حده بأنه : (بيان لمن نزل القرآن بلغته) كان قد حد البيان بأنه بيان وذلك حد الشيء بنفسه ، وإن كان قد حد البيان العام فإنه يخرج منه الأدلة العقلية ، وإن حد البيان الخاص الذي يتعارفه الفقهاء فإنه يدخل فيه الكلام المبتدأ إذا عرف به المراد ، كالعموم ، والخصوص ، وغيرهما ، وهذا ليس هو العام والخاص . . . »

ويذهب أبو الحسين إلى تقسيم البيان إلى قسمين ، ويجعل لكل منهما تعريفا فيقول :

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) الرسالة ، ص ٢١ .

«وأما البيان فإنه يكون عاما، وخصوصا، أما العام : فهو الدلالة؛ تقول بين لى فلان كذا وكذا بيانا حسنا، وبيانا واضحا، فتوصف دلالته وكشفه بأنه بيان، ويقال دلت فلانا على الطريق، وبيته له فلما اطرده ذلك كان حقيقة .
وأما الخاص : فهو ما يتعارفه الفقهاء، وهو كلام أو فعل دال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد، ويدخل في ذلك بيان العموم .
والمحكى عن شيخنا أبى على وأبى هاشم رحمهما الله أن البيان : هو الدلالة، وأرادا بذلك البيان العام .

وقال الشيخ أبو عبد الله : إن البيان هو العلم الحادث ؛ لأن البيان مابه يتبين الشيء، والذي به يتبين هو العلم الحادث، كما أن مابه يتحرك الشيء هو الحركة، ولهذا لا يوصف الله سبحانه (متبين)؛ لما كان عالما بذاته لا يعلم حادث .
والصحيح هو الأول ؛ لأن البيان العام هو الكشف والايضاح، ألا ترى أنه يقال (بين لى فلان كذا وكذا) إذا دل عليه، فهذا هو أظهر في العرف من العلم ؛ لأنه لا يوصف العلم بأنه بيان» . (١)

تأخير البيان عن وقت الخطاب :

يعتبر هذا الموضوع أحد المباحث الأصولية المهمة التي اشتد فيها النزاع بين الأصوليين، ويذهب الاجتهاد بأبى الحسين البصرى مذهبا يجمع بين الأقوال كلها في جانبها الصحيح، فيلجأ إلى تقسيم هذا الموضوع أقساما متعددة، ويجعل لكل منها حكما خاصا يعرض الأقوال المختلفة كالآتي :

« ذهب بعض الحنفية وبعض الشافعية إلى جواز تأخير بيان المجلل والعموم عن وقت الخطاب ، ومن الفقهاء من اختار تأخير بيان الأمر دون الخبر ، ومنع شيخنا أبو على وأبو هاشم وقاضى القضاة من تأخير بيان المجلل والعموم عن وقت الخطاب ، أمرا كان أو خبرا ، وأجازوا تأخير بيان النسخ .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

واعلم أن تأخير البيان ينقسم أقساما تختلف الأدلة عليها ، والشبه الواردة فيها بحسب اختلاف أقسامه ، فوجب أن نقسم ، ونتكلم على كل قسم على انفراده فنقول :

إن الخطاب الذى يحتاج إلى بيان ضربان : أحدهما : أنه ظاهر قد استعمل فى خلافه والثانى : لا ظاهر له كالاسماء المشتركة .

والأول ينقسم أقساما : منها تأخير بيان التخصيص ، ومنها تأخير بيان النسخ ، ومنها تأخير بيان الأسماء المنقولة إلى الشرع ، ومنها اسم النكرة إذا أريد به شئ معين ، وكل هذه الأقسام لا يجوز تأخير بيانها ، بل لابد أن يبين الخطاب بالوارد فيها إما بيانا مفصلا ، أو مجملا .

وأما ما لا ظاهر له فيجوز تأخير بيانه عن وقت الخطاب ، والكلام يقع فى ثلاثة مواضع أحدهما تأخير بيان ماله ظاهر وقد استعمل فى خلافه .

والآخر : فى جواز كون بيان ذلك مجملا .

والآخر : فى جواز تأخير بيان ما لا ظاهر له . .

فأما إذا أراد بالخطاب غير ظاهره وأشعر بذلك ، بأن يقول المتكلم بالعموم (اعلموا أنه مخصوص) ، ولا يبين ما الخارج منه ، أو يقول جوزوا خصوصه حتى أبينه والدلالة على جواز ذلك أن العموم مع هذا الاشعار يصير كلفظ موضوع للجملة ، والتردد بين الاستغراق وغيره واللفظ الموضوع للجملة يحسن أن يورد ويقصد به الجملة فقط . .

فأما الخطاب الذى لا ظاهر له وهو الاسم المشترك كالقرء المشترك بين الطهر والحيض فإن له ظاهرا من وجه دون وجه ، أما الوجه الذى يكون ظاهرا فيه فهو أنه يفيد أن المتكلم لم يرد به شيئا غير الطهر وغير الحيض ، وأنه أراد إما هذا وإما هذا ، فمن هذا الوجه لا يحتاج إلى بيان ، ومتى أراد المتكلم بالقرء شيئا سوى الطهر ، وسوى الحيض فقد أراد به غير ظاهره ، فلا بد من بيان إما مجمل ، وإما مفصل على ما تقدم .

وأما الوجه الذى يكون فيه غير ظاهر ، وهو أنه لا يفيد أى الأمرين أراد المتكلم الطهر أم الحيض ؟ ولا يجب بأن يقترن به بيان فى الحال .

والدليل على جواز ذلك أن اللفظ ما وضع لواحد منهما بعينه دون الآخر ، وإنما وضع لكل واحد منهما بانفراده فهو يفيد الاجمال ، فلو لزم المتكلم أن يبين التفصيل قبل وقت الفعل لكان إما أن يلزمه ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يبين الحكيم مراده لغيره على جهة سبيل الاجمال ، أو يجوز ذلك من الحكيم إلا أن الاسم المشترك لا يفيد الاجمال ، ولذلك وجب أن يبين مراده ، وهذا الثاني باطل لأننا قد بينا أن الاسم المشترك يفيد الاجمال ، والقسم الأول باطل أيضا ؛ لأن الحكيم قد يجوز أن يفيد غير مراده على الجملة كما يجوز أن يفيد على التفصيل « (١) .

ثم ساق الأدلة لرأيه ولآراء الآخرين والاجابة عليها .

حقيقة الناسخ :

وضع القاضى عبد الجبار حدا للناسخ ، وحلله أبو الحسين البصرى تحليلا علميا دقيقا مبينا جوانب الضعف فيه ، ثم ذكر حدا آخر موضحا انضباطه :

« وقد حد قاضى القضاة الطريق الناسخ بانه :

(مادل على أن مثل الحكم الثابت بالنص غير ثابت على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه)

وغرضه بهذا الحد أن يتناول كل ما كان طريقا إلى النسخ ، سواء كان خبرا متواترا ، أو غير متواتر ، وهذا الحد يخرج منه خبر الواحد اذا نسخ الحكم ؛ لأنه لا يوصف بأنه دليل على الحقيقة ، ويخرج منه مادل على نسخ الحكم الثابت بالعقل ؛ لأن النبى ﷺ لو فعل فعلا وعلمنا من قصده أن وجوبه يتعدى إلينا لولا دليل النسخ فإن مادل على إزالته يوصف بأنه ناسخ ، وإن لم يرفع ماثبت بنص ، ويلزم أن تكون الأمة إذا اختلفت إلى قولين وسوغت للعامى تقليد كل واحد من الطائفتين ، ثم أجمعت على أحد القولين أن يكون ذلك نسخا ؛ لأنها كانت نصت على إباحة تقليد الطائفة الأخرى .

وينبغى أن نحد الطريق الناسخ بأنه :

قول صادر عن الله عز وجل ، أو منقول عن رسول الله ﷺ مع تراخيه عنه ،

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٤٢

على وجه لولاه لكان ثابتا .

وقد تضمن هذا الحد أخبار الآحاد ؛ لأنها وإن كانت أمارات فإنها موصوفة بأنها تفيد إزالة مثل الحكم الثابت ، وأنها منقولة عن الرسول ﷺ ، ولا يلزم عليه اتفاق الأمة على أحد القولين ؛ لأن قولها غير صادر عن الله وعن رسوله ، ولا يلزم عليه أن يكون الشرع ناسخا لحكم العقل ؛ لأن العقل ليس بقول ولا فعل منقول عن الرسول ، ولهذا لا يلزم عليه العجز المزيل للحكم ، ولا أيضا تقييد الحكم بغاية ، أو شرط ، أو استثناء ، لأن ذلك غير متراح ، ولا يلزم عليه البداء ؛ لأن البداء هو إزالة نفس الحكم الثابت بالنص ، ولا يلزم إذا أمرنا الله سبحانه بفعل واحد ، ثم نهانا عن مثله أن يكون ذلك نسخا ، وإن كان مزيلا لمثل حكم الأمر ؛ لأنه لو لم يكن هذا النهى لم يكن مثل حكم الأمر ثابتا . . . » . (١)

جواز نسخ الأخبار :

هذا الموضوع مما جرى فيه الخلاف بين الأصوليين وأئمة المعتزلة ، ويذهب أبو- الحسين البصري إلى الجواز كما هو مذهب الشيخ أبي عبدالله والقاضي عبدالجبار ، وكعادته في تحليل الموضوعات وتفصيلها يقول :

« منع أكثر الناس من نسخ الأخبار ، وأجازه الشيخ أبو عبدالله وقاضي القضاة ، والكلام في الأخبار ، وفي فوائدها ، وفي توابع فوائدها .

أما فوائد الأخبار فضربان : أحدهما لا يجوز تغييره ، والآخر يجوز تغييره ، فالأول كالأخبار عن قبح الظلم ، وكالأخبار عن صفات الله الذاتية ، ونسخ هذه الفوائد لا يصح ؛ لأن الأخبار عن زوالها كذب .

وأما الفوائد التي يجوز تغييرها فضربان : أحدهما : أحكام ، والآخر : غير أحكام . والثاني ضربان : أحدهما : فوائد مستقبلية ، والآخر : ماضية ، وكلاهما يدخلهما معنى النسخ ، وإن لم يسم نسخا .

أما المستقبلية فنحو أن يخبرنا الله سبحانه أن يعذب العصاة أبدا ، فإنه يجوز أن يدلنا في المستقبل بأنه أراد بالتأييد ألف سنة ، وذلك إنما يجوز بأن يشعرنا بهذا البيان

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٩٦-٣٩٧ .

عند الخطاب . وقد منع شيوينا رحمهم الله من دخول النسخ في الوعد والوعيد ،
والذى ذكرناه غير ممتنع .

وأما الماضى فيجوز أن يخبر الله عز وجل أنه عمرزيدا ألف سنة ، ويشعرنا أنه
أراد البعض ، ويدلنا في المستقبل أنه عمره ألفا إلا خمسين ، وأما الفوائد التى هى
الأحكام ، ويجوز تغييرها فكالاخبار عن وجوب الحج أبدا كان يجوز نسخه في
المستقبل ؛ لأن ما أجاز نسخه لو تعلق به أمر هو جواز انتقال كون ذلك مصلحة إلى
أن يكون مفسدة ، وجواز أن يدلنا على أن المراد بالخطاب المفيد لاتصال العبادة
انقطاعها ، وهذا قائم في الخبر . والقول بأن من شرط حسن النسخ كون النسخ
أمرا أو نهيا مع أنه لاتأثير لذلك كالقول بأن من شرطه كون المنسوخ
خبرا (١)

نسخ فحوى القول :

الملاحظ على كتابة أبى الحسين البصرى في كتاب (المعتمد) تتبعه بحرص
لتدوين مقالات وآراء القاضى عبد الجبار ، ليس هذا فحسب ، بل إنه ينقدها ،
فيبين جوانب الصحة التى يتبعه فيها ، وجوانب الخطأ منها ، فيعارضه فيها ، وهذا
منه يمثل النقد العلمى المتجرد في أدق مفاهيمه ، والموضوعات التالية نموذج
لتحقيق هذا النمط والاتجاه :

« . . . فأما نسخ الفحوى مع ثبات الأصل فقد أجازاه قاضى القضاة في كتاب
(العمد) ، وقال في (شرحه) يجوز ذلك ، إلا أن يكون فيه نقض الغرض ، ومنع منه
(في الدرس) وهو الصحيح ؛ لأن فحوى القول لا يرتفع مع بقاء الأصل إلا وقد
انتقض الغرض ؛ لأنه إذا حرم علينا التأليف ؛ على سبيل الأعظام للأبوين كان
إباحة ضربهما نقضا للغرض » (٢)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٣٧

معرفة كون الحكم منسوخا :

يخالف أبو الحسين القاضى عبد الجبار فى بعض ما يعرف به الحكم المنسوخ فيقول :

« . . . وذكر قاضى القاضاة أن أحد الخبرين إذا وافق حكم العقل علمنا أنه المتقدم ، وليس كذلك ؛ لأنه لا يمتنع أن يكون ابتداء الشريعة جاءت بخلاف ما فى الأصل ثم نسخ ذلك بما يقتضيه العقل . . . » (١)

نسخ شرط منفصل من شروط العبادة :

ويذهب القاضى عبد الجبار الى « أن نسخ شرط منفصل من شرائط العبادة لا يكون نسخا للعبادة ، فنسخ الوضوء لا يكون نسخا للصلاة ، ونسخ جزء من أجزاء الصلاة يكون نسخا للصلاة ، وقال : إن نسخ التوجه الى بيت المقدس هو نسخ للصلاة .

وعندنا : أن نسخ الشرط المنفصل كنسخ الوضوء لو كان نسخا للصلاة لم يخل :

إما أن يكون نسخا لصورة الصلاة وهذا محال ؛ لأن النسخ يرفع الأحكام دون صورة الأفعال . وإما أن يكون نسخا لحكم من أحكام الصلاة إما وجوبها أو إجزاءها وكونها عبادة ، أو نفى إجزائها مع فقد الوضوء ، ومعلوم أن وجوب الصلاة ، وكونها عبادة لا يزول ، وإن زال وجوب الوضوء .

وأما نفى الاجزاء مع فقد الطهارة فقد زال ؛ وذلك لان الصلاة ما كانت تجزىء بلا طهارة ، فلو نسخ وجوب الطهارة لصارت تجزىء ، وارتفع نفى إجزائها ، وذلك تابع لسقوط وجوب الطهارة ، فإن أراد الانسان بقوله : (إن نسخ الوضوء يقتضى نسخ الصلاة) هذا المعنى فصحيح ، لكن الكلام موهم ؛ لأن إطلاق القول بأن

المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٥٠ .

الصلاة منسوخة هو أنه قد خرجت عن الوجوب أو عن أن تكون عبادة...» (١) .

المعلوم من الدين :

يذهب القاضي عبد الجبار الى أن الأقوال المنتشرة في الأمة ضربان : أحدهما منتشر في الخاصة فقط كمسائل الاجتهاد، والآخر منتشر في الخاصة والعامة وذلك ضربان :

أحدهما معلوم باضطرار من دين النبي ﷺ .

والثاني : غير معلوم من دينه باضطرار .

فالمعلوم من دينه باضطرار كالصلوات الخمس ، وصوم شهر رمضان ، وتحريم البنت ، وما أشبه ذلك وما هذا سبيله يستغنى في الاحتجاج عليه عن قول منقول عن النبي ، أو إجماع » (٢) .

ومخالفه أبو الحسين البصري في هذا ويرى أن ما ذكره في القسم الأخير معلوم من الدين باستدلال ، ويرد عليه في هذه المقالة قائلا :

«والصحيح أن ذلك معلوم من الدين باستدلال ؛ لأننا لو علمنا تواتر النقل عن النبي عليه السلام بتحريم البنت ، أو تواتر نقل القرآن وأنه لا يجوز أن يحرم شيئا إلا وهو معتقد لتحريمه لم نعلم أنه يعتقد تحريم ذلك ألا ترى أنه لو لم ينقل إيجاب صوم شهر رمضان عنه لم يعلم دينه في ذلك ، وكذلك لو علمنا النقل في ذلك وجوزنا أن يوجب ما لانعتقد وجوبه علينا لم يعلم ذلك ، وكذلك القول في كل ما يدعى أنه معلوم باضطرار أنه من دين النبي ﷺ ، وانما اشتبهت الحال فيه ؛ لأن العلم بأنه من دينه ظاهر، ولم يحصل فيه نزاع بين الأمة...» (٣)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨٠

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨١

نقل الاجماع بخبر الواحد وانقراض العصر في معرفة الاجماع :

يرجح أبو الحسين البصرى العمل بنقل الاجماع بخبر الواحد فيقول :
«وأما نقل الاجماع بخبر الواحد فمن الناس من لم يعمل به ، ومنهم من عمل به
وهو الصحيح ؛ لأن قولهم حجة ، كما أن كلام النبي ﷺ حجة ، فإذا لزمنا الأحكام
بنقل كلام النبي ﷺ من جهة الآحاد فكذلك يلزمنا أن ينقل كلام الأمة من جهة
الآحاد . . . » (١)

أما انقراض العصر ، وكونه طريقا إلى معرفة الاجماع فيخالف فيه أبا علي الذي
يذهب إلى اشتراط ذلك فيقول :
«عند الشيخ أبي علي أن انقراض العصر طريق إلى معرفة الاجماع ؛ لأن
العصر لا ينقرض إلا وقد شاع القول في جميع أهله ، فلو كان فيهم مخالف لأظهر
خلافه .

وعند غيره أنه لا اعتبار بانقراض العصر في ذلك ؛ لأنه ليس يخلو [أبو علي]
إما أن يقول : لا طريق إلى الأجماع سواء أويقول هو طريق وغيره طريق .
والأول لا يصح ؛ لأن المعاصر للصحابة لو سمع القول من كل واحد من
المجتهدين أسمع من بعضهم وأخبر عن الباقيين لعلم إجماعهم ، والثاني أيضا
لا يصح ؛ لأن ما ذكره من انتشار القول ووجوب إظهار الخلاف موقوف على
تمادي الزمان ، انقراض العصر أو لم ينقرض . ولو كان انتشار القول في جميع أهل
العصر موقوفا على انقراض العصر لكان في كونه طريقا إلى الأجماع ما ذكرناه من
الخلاف في الباب المتقدم . . » (٢)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٣٨ يشير إلى الباب قبله

(باب في الطريق الى معرفة الاجماع) .

طريق العلة المستنبطة :

يذكر أبو الحسين أن من طرق العلة المستنبطة أن يوجد الحكم في الأصل عند حصول صفة، ويتنفى عند إنتفائها، وذلك يقتضى أن لذلك الوصف من التأثير في ذلك الحكم مالميس لغيره، فيرى أن هذا كاف بنفسه. يقول أبو الحسين تعقيبا على هذا «وهذه طريقة تعتمد في المؤثرات العقلية»

ويحكي خلاف الشيخ أبى عبدالله لهذا فيقول :

«وقد حكى قاضى القضاة رحمه الله عن الشيخ أبى عبدالله رضى الله عنه أنه كان لايعتمدها ويقول يجب أن يقوى بغيرها، والأولى كونها معتمدة بنفسها...» (١).

القياس على أصل وارد على خلاف قياس الأصول :

هذا الموضوع أحد الأسباب الرئيسية التى أوجبت الخلاف بين الفقهاء في أبواب المعاملات خاصة فالاجارة، والمزارعة، والسلم، والعارية وغيرها يذهب البعض إلى أنها مخالفة لقياس الأصول، وذلك أنه لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة في البيوع ولكن تقرررت إباحتها بأصول أخرى، فهل هذه تعتبر أصولا ويقاس عليها؟ يبحث أبو الحسين البصرى هذا الموضوع بحثا علميا دقيقا، ويقف منه موقفا معتدلا سليما، وفيما يأتى مقالته وعرضه لهذا الموضوع تحت عنوان «باب في تعليل الأصل الوارد بخلاف قياس الأصول» .

«اعلم أنه إذا تقرررت في الأصول (١) أحكام معلومة، ويثبت بخبر من الأخبار في شىء من الأشياء حكم مخالف لما يقتضيه قياس ذلك الشىء على تلك الأصول، وقد أجاز أصحاب الشافعى وطائفة من أصحاب أبى حنيفة القياس على ذلك الشىء المخصوص من جملة القياس، ولم يجوز الشيخ أبو الحسن القياس عليه الا لأحدى خلال ثلاث :

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٨٤ .

(٢) يقصد بهذا الكتاب والسنة .

إحدها :

أن يكون ما ورد خلاف قياس الأصول قد نص على علته ، نحو ما روى عن النبي ﷺ أنه علل طهارة الهربأنها (من الطوافين علينا والطوفات) قال : لأن النص على العلة كالتصريح بوجوب القياس على ذلك الشيء .

واحداه :

أن تكون الأمة مجمعة على تعليل ما ورد به الخبر ، وإن اختلفوا في علته .

وإحداهما :

أن يكون الحكم الذى ورد به الخبر موافقا للقياس على بعض الأصول ، وإن كان مخالفا للقياس على أصول أخرى ، كالخبر بالتحالف فى المتبايعين إذا اختلفا فإنه بخلاف الأصول ، ويقاس عليه الاجارات ، لأن قياسها موافق لقياس آخر من قياس الأصول وهو أنه تملك على الغير ، فالقول قوله فيه ، وذلك أنه إذا كان فى الشرع أصل يبيح هذا القياس ، وأصل يحظره وكان الأصل جواز القياس وجب القياس»

ثم يعرض أبو الحسين رأيه مبنيًا على تحليل علمي ، ويناقش الموضوع من حيث طريق ثبوت الأصل المخالف فيقول :

« . . . واعلم أن ما ورد بخلاف قياس الأصول إما أن يكون دليلا مقطوعا به ، أو غير مقطوع به ، فإن كان مقطوعا به فهو أصل فى نفسه لأن هذا معنى قولنا (أصل) فى هذا الموضوع ، فالقياس عليه كالقياس على تلك الأصول ، ويجب أن يقصد المجتهد مقصد الترجيح بين القياسين ويبين ذلك أنه إذا كان عموم الكتاب لا يمنع من قياس يخصه فبأن يكون القياس على العموم من القياس على أصل آخر يخالف العموم أولى ؛ لأن العموم أقوى من القياس عليه .

وإن كان الخبر الوارد بخلاف قياس الأصول غير مقطوع به فإنه لا تخلو علة حكمه إما أن تكون منصوصة ، أو غير منصوصة ، فإن لم تكن منصوصة ولو كانت أقوى من العلة التى يقاس بها الفروع على تلك الأصول فلا شبهة فى أن القياس على الأصول أولى ؛ لأن القياس على ما طريقه معلوم أولى من القياس على ما طريقه غير معلوم ، وإن كانت العلة منصوصة فقد ذكر قاضى القضاة رحمه الله فى

الدرس أنه يستوى القياسان من هذا الوجه ، لأن القياس على الأصول يختص بأن طريق حكم أصله معلوم وإن كانت طرق علته غير معلومة ، والقياس على ما ورد بخلاف قياس الأصول علته منصوصة .

ولقائل أن يقول : إن هذه العلة وإن كانت منصوصة فهي غير معلومة ؛ إذ هي منقولة بالأحاد فلم يساو القياس بها على تلك الأصول في القوة ، والأولى أن يقال : إن القياس على الأصول المعلومة له حظ من القوة من حيث كان حكم أصله معلوما ، ولا يمتنع أن تعارض هذه القوة قوة أخرى ، وهي طريقة العلة بأن يكون طريق علة القياس الآخر أقوى من طريق علة القياس على الأصول ، إما بأن تكون العلة منصوصة أو مدلولاً عليها بتنبيه ، فالموضع موضع إجتهد فلا ينبغي إطلاق المنع من ذلك» . (١)

الشبه في إجراء القياس :

يرى أبو الحسين البصري إعتبار كل ما يكون له تأثير في الحكم مشابهة معتبرة في القياس ، وهو في هذا يخالف ابن علي والامام الشافعي فيقول : «وأما ما يقع به الأشباه فابن علي يعتبر الصورة كرده الجلسة الثانية في الصلاة إلى الجلسة الأولى في إسقاط وجوبها ؛ لأن كل واحدة منها جلسة . والشافعي يعتبر الشبه بالأحكام كرده العبد المقتول إلى المملوكات في اعتبار قيمته بالغة ما بلغت من حيث أشبه المملوكات في أحكام كثيرة .

والصحيح أن الشبه يكون بكل ما كان له تأثير في الحكم سواء كان ، حكماً أو لم يكن حكماً ؛ لأن كون البر مكيلاً أو مأكولاً ليس بحكم» . (٢)

الترجيح بلزوم الحكم للعلة :

يذهب أبو الحسين البصري إلى أن العلة ترجح على علة أخرى إذا كان الحكم ملازماً لها في الفروع غير ما يراه آخرون :

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٩٠ - ٧٩٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٤٢ - ٨٤٣ .

« . . . وأما الترجيح بلزوم الحكم للعلة في الفروع كلها دون الأخرى ، فبعض من أجاز تخصيص العلة لا يرجح بذلك ، وبعضهم يرجح به وهو الصحيح ؛ لأن لزوم الحكم لها يكسبها شيئا بالعقلية ويؤذن بلزومه لها في الأصل . . . » (١)

اعتقاد عموم الخطاب والعمل بموجبه :

يقرر أبو الحسين البصري هذا الموضوع أولا ، ثم يجعله أقساما بحسب الحالات ، كما يتعرض لرأى القاضى عبد الجبار ، ثم يخالفه له في ذلك فيقول : « اعلم أن قول الله تعالى إذا تناول أشياء كقوله تعالى (اقتلوا المشركين) ، وطرق سمع المكلف فإنه لا يجوز أن يحمله على عمومه ، ولا يحكم بثبوت التعبد بفائدته إلا بعد أن ينظر فيما يخصه ، أو ينسخه ، فإنه يجوز أن يكون في الأدلة ، ما ينسخه ، ويخصه ، فإذا فحص ووجد في ذلك ما ينسخه أو يخصه قضى بما يقتضيه الدليل ، وإن لم يصب ذلك لم يخل ظاهر الخطاب إما أن يتناول ذلك المكلف ، أو لا يتناوله ، فإن تناوله قضى بشمول الخطاب ، وقضى بلزوم تلك الأفعال له ؛ لأنه لا يجوز أن يسمعه الله عز وجل خطابا عاما لأفعال ويريد منهم فهم مراده ، ولا يمكنه من العلم بمراده وينصب دلالة يتمكن من الظفر بها فإذا فحص ولم يصب الدلالة قطع على أن الله لم يرد الخصوص .

وإن كان ظاهر الخطاب لا يتناول ذلك المكلف لم يخل السنن :

إما أن تكون انتشرت انتشارا لا يخفى معه ما فيها من طلبها من العلماء ، أو لم تنتشر ، فإن كانت قد انتشرت كعصرنا هذا فالواجب أن يقضى بعموم الخطاب ، وثبوت حكمه ؛ لأن السنن قد ظهرت ظهورا لا تخفى معه على من التمسها ، وإن لم تكن السنن قد انتشرت فإنه لا يجوز أن يقضى بعموم الخطاب ؛ لأنه لا يأمّن أن يكون في الشرع ما يخصه ، لكنه لا يجب في الحكمة أن يمكن منه ، ولا اتفاق بانتشار الشريعة ، أن يتمكن منه » . (٢)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٥١ . (٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٢٦ .

ويذيل أبو الحسين هذه المسألة بمسألة أخرى مرتبطة بها يبين فيها رأى القاضى
عبد الجبار وموقفه منه :

وذكر قاضى القضاة «أنه إذا لم يجر له القطع على بقاء حكمه ، ولا عمومه ، لم يجوز
أن يجعله أصلا يقيس عليه ؛ لأنه لا يثق بثبوت ، وهذا لا يتم ؛ لأن من كان من أهل
الاجتهاد ففرضه فهم الخطاب فإذا لم يجد دليلا ناسخا ، أو مخصصا وجب أن
يقضى بظاهره و يقيس عليه .

والواجب أن يقال : إن من كان أهل الاجتهاد إذا لم يجد ما يعدل بالحكم عن
ظاهره فالواجب أن يحمل على ظاهره فى تلك الحال ، لأنه قد كلف الاستدلال به ،
أما ليفتى غيره ، أو ليفتى نفسه ، ويفتى غيره ، ولا يجوز ألا يجعل له طريقا إلى ما
كلف سواء انتشرت السنن أو لم تنتشر ، إلا أنه إن لم تنتشر السنن قطع المكلف أن
فرضه فى الحال وفرض من يستفتيه العمل بظاهر ذلك الخطاب ، وجواز أن يكون فى
السنن ما يعدل بالخطاب عن ظاهره ، فإذا بلغه تلك السنة يغير فرضه . . . فأما
من لم يكن من أهل الاجتهاد فلا يجوز أن يقضى بظاهر الخطاب إذا سمعه فى كل
هذه الأحوال ؛ لأنه لا يأمن أن يكون فى الأدلة ما يعدل بالخطاب عن ظاهره ، فإذا
بلغه ، تلك السنة يغير فرضه . .

فأما من لم يكن من أهل الاجتهاد فلا يجوز أن يقضى بظاهر الخطاب إذا سمعه
فى كل هذه الأحوال ؛ لأنه لا يأمن أن يكون فى الأدلة ما يعدل بالخطاب عن
ظاهره ، ولا يجب فى الحكمة أن يبلغه ، ولا بد مع انتشار السنن أن يبلغه . (١)
وفى ما يتصل بموضوعات الاجتهاد والتقليد خالف أبو الحسين البصرى شيخه
القاضى عبد الجبار وغيره فى مسائل عديدة نختار منها الآتى ملخصا :

الفرق بين مسائل الاجتهاد وماليس من مسائل الاجتهاد :

القاض عبد الجبار :

« . . . ما عليه دلالة قاطعة فليس من مسائل الاجتهاد ، والحق فى واحد منه لا يحل

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٢٧ - ٩٢٨ .

خلافه، سواء كانت تلك الدلالة خفية أو جلية...» (١)

أبو الحسين البصري :

«... ينبغي أن يقال : إن مسائل الاجتهاد التي لالوم على المخطيء فيها هي ما اختلف فيه أهل الاجتهاد من الأحكام الشرعية، ولا يدخل في ذلك ما ليس من الأحكام الشرعية، ولا ما اتفق عليه المسلمون ولا ماخالف فيه من ليس من أهل الاجتهاد...» (٢)

تقليد العامى للعالم :

«... منع قوم من شيوخنا البغداديين من تقليد العامى للعالم في فروع الشريعة، وقالوا: لا يجوز له أن يأخذ بقوله إلا بعد أن يبين حجته وأجاز تقليده إياه في ذلك أكثر المتكلمين والفقهاء .

وحكى قاضى القضاة في (الشرح) عن أبى على أنه أباح للعامى تقليد العالم في مسائل الاجتهاد...» (٣)

أبو الحسين البصري : «والصحيح جواز تقليده فيها، والدليل على ذلك إجماع الأمة قبل حدوث المخالف؛ فإن الصحابة ومن بعدهم كانوا يفتون العامة في غامض الفقه، ولا يعرفونهم أدلتهم، ولا ينهونهم على ذلك، ويلزمونهم سؤا لهم إياهم، ولا ينكرون عليهم إقتصارهم على مجرد أقاويلهم...» (٤)

وإن المجال ليس مجال استقصاء لكل اجتهادات أبى الحسين البصري، ومخالفته سلفه من فقهاء الاسلام، أو أئمة المعتزلة، وإنما القصد عرض نموذج لاجتهاده، وفكره الذى ينفى العموميات، ويعتمد على التحليل العلمى الدقيق؛ ليخرج من ذلك برأى جديد، نجد مشابها له في هذا إمام الحرمين أبا المعالى عبد الملك الجوينى، وكان نتيجة هذا الاتجاه العلمى إثراء علم الأصول مادة، وفكرا، جعله يستوى على سوقه ويكتمل .

(١)، (٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨٧، ٩٨٨ .

(٣)، (٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٣٤ .

كتاب العدة في أصول الفقه^(١)

المؤلف:

القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء نشأ، وتربى في بيت علم؛ إذ كان والده الحسين بن خلف (٢) من فقهاء الحنفية مشهورا بالصلاح والتقوى.

يعتبر القاضي أبو يعلى من أكابر علماء المذهب الحنبلي في القرن الخامس الهجري، وأشهرهم، واليه يرجع الفضل في تمهيد المذهب ونشره، وعلى يده علت كلمة أهل السنة بعامة والحنابلة بخاصة في عهد القادر بالله، والقائم بأمر الله، وفي عهد القائم بأمر الله. خاض معارك جدلية فاصلة مع خصوم أهل السنة كان له فيها الغلبة. (٣)

يعده الحنابلة بين المجتهدين في المذهب، بل إن بعضهم يعده مجتهدا مطلقا يقول عبد القادر بن بدران :

«أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، علامة الزمان، قاضي القضاة، مجتهد المذهب، بل المجتهد المطلق...» (٤)

وإذا أطلق عند الحنابلة (شيخ المذهب) فهو القاضي أبو يعلى، استحق ثناء العلماء في عصره، وكتب عنه المؤلفون إشادة بقدراته العلمية، واعترافا بما حازه من

(١) طبع الكتاب ببيروت بمطابع الرسالة، وقد سبق أن تقدم بدراسة الكتاب وتحقيقه أحمد سير المباركي للجامعة الأزهرية لنيل درجة الدكتوراه عام ١٣٩٧ - ١٩٧٧.

(٢) توفي عام تسعين وثلاثمائة. ابن الأثير، البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣٢٧.

(٣) انظر: العليمي، عبد الرحمن بن محمد، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد، ج ٢، ص ١٠٨.

(٤) ابن بدران الدمشقي، عبد القادر بن أحمد، المدخل إلى مذهب الامام أحمد (مصر: إدارة المطبعة النيرية)، ص ٢١٠.

شجاعة أدبية في الحق، وصفات إسلامية عالية، قال ابن الجوزي مترجماً له، مشيراً إلى جملة تلك الخصائص :

« . . . كان من سادات العلماء الثقات، وشهد عند ابن مأكولا، وابن الدامغانى قبله، وتولى النظر في الحكم بحريم الخلافة، وكان إماماً في الفقه، له التصانيف الحسان الكثيرة في مذهب الامام أحمد، ودرس، وأفتى سنين، وانتهت إليه رئاسة المذهب، وانتشرت تصانيفه وأصحابه، وجمع الامامة، والفقه، والصدق وحسن الخلق، والتعبد، والتقشف، والخشوع، وحسن السمات، والصمت عما لا يعنى . . . » (١)

عرف بالترفع على السلطان، والعفة، وعزة النفس، أراده الخليفة القائم بأمر الله للقضاء بدار الخلافة والحريم أجمع فامتنع من ذلك، وكرر عليه السؤال، فلما لم يجد بداً من ذلك اشترط عليهم شرائط منها: أنه لا يحضر أيام المواكب الشرفية، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان، وفي كل شهر يقصد المعلى يوماً، وباب الأزج يوماً، ويستخلف من ينوب عنه في الحريم، فأجيب الى ذلك . . . » (٢)

« قلد القضاء في الدماء، والأموال والفروج، ثم أضيف الى ولايته بالحريم قضاء حران وحلوان » (٣)

أصبح الحنابلة في أيامه أهل قضاء، وفتيا، وقويت شوكتهم، وكانوا بطانة الخلافة في ذلك الوقت .

ترك القاضى أبويعلی تأثيراً كبيراً على الحنابلة بما تخرج به من فقهاء، ومحدثين، ويبقى تأثير القاضى أبى يعلى على الفكر الحنبلى مستمراً بلا انقطاع على أجيال أهل السنة عموماً، والحنابلة خصوصاً، من خلال مؤلفاته المتنوعة في القرآن، والعقيدة، والفقه، وأصول الفقه التي تربو على الخمسين مؤلفاً (٤)

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، الطبعة الثانية (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧م) ج ٢،

ص ٩٤ . (٢) المنهج الأحمد، ج ٢، ص ١٠٩. (٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٠ .

(٤) انظر: المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام، ج ٢، ص ١١١ .

أما مؤلفاته في العقيدة فهي مورد ومصدر أهل السنة، وقعوا على صدقها، وشهدوا بصحتها .

أما مؤلفاته الفقهية فقد كانت الكتب المعتمدة في فقه الامام أحمد حتى بداية القرن السادس الهجري .

ومؤلفاته الأصولية مصدر استمد منه كل الحنابلة المؤلفين في أصول الفقه، فهو عمدتهم، ومرجعهم، ناهيك عن كتابه هذا العدة فهو مصدر أساسى أصيل لما ألف بعده من كتب، مثل التمهيد لأبى الخطاب الكلوزانى، والواضح لابن عقيل، والمسودة لآل تيمية، وروضة الناظر وجنة المناظر لعبدالله بن محمد بن أحمد ابن قدامة الحنبلى، وغيرها من كتب أصول الحنابلة .

يقول العليمى في وصف مؤلفات القاضى أبى يعلى :

«ومن نظرى تصانيفه حقيقة علم أن ما وراءه مراما، ولا مقالا إلا ما يدخل على البشر من التقصير عن الكمال، ويخرج به العالم على منازل الانبياء، ويتميز به المتأخر عن مراتب أهل التقدم من العلماء» . (١)

انتهى أبويعلى من تأليف هذا الكتاب في ليلة الأحد لسبع بقين من شهر ربيع الآخر ثمان وعشرين وأربعمائة من الهجرة، فقد جاءت العبارة التالية في النسخة المخطوطة .

«رأيت بخط الشيخ الامام العالم نجم الدين بن حمدان فى آخر نسخته التى بخط يده التى نقلت هذه النسخة منها ما صورته قال : مؤلفه القاضى الامام أبويعلى رحمه الله كان فراغنا منه فى ليلة الأحد لسبع بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وعشرين وأربعمائة» . (٢)

توفى رحمه الله فى العشرين من رمضان سنة ثمان وخمسين وأربعمائة من الهجرة، خرج لتشيع جنازته القضاة، والأعيان، وأنشد الشعراء عيون القصائد رثاء له وحزنا على وفاته رحمه الله .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٢ .

(٢) العدة فى أصول الفقه ، نسخة مصورة .

التقديم العالمي للكتاب العدة:

يعد كتاب العدة للقاضى أبى يعلى مدونة أصيلة فى أصول الامام أحمد بن حنبل ، فهو وإن لم يكن أول كتاب أصولى فى هذا المذهب ، ولكنه من أوائلها .
دون فى هذا الكتاب أقوال الامام أحمد ، وآراء مصنفه حسب المناسبات الموضوعية فى علم الأصول فأعطى لهذا المذهب تأصيل الأصول ، منزلا آراء الامام أحمد عليها ، ومكيفا لها التكييف الموضوعى ، وكتاب العدة فى فن الأصول بمثابة كتاب الجامع لأبى بكر الخلال فى الفقه الحنبلى .

لم يقتصر المؤلف على ذكر آراء الأصوليين الحنابلة ، بل ضم إليها آراء الأصوليين الآخرين من المتكلمين ، والأحناف ، واستدلالاتهم مع المناقشات الهادفة ، الأمر الذى جعل من كتاب العدة نواة سابقة لتأسيس علم أصول الفقه المقارن .

بدأ أبويعلى الكتاب ب (باب الحدود) ، وهو عبارة عن شرح المصطلحات الأصولية ، والفقهية ، والكلامية التى يحتاجها دارس الكتاب ، وهذا الباب حرى أن يسمى مفتاح الكتاب ، أو مفتاح العلم ، وهو عمل رائد فى التأليف ، حذا حذوه بعض علماء الحنابلة بعده ، كأبى الخطاب الكلوزانى فى كتاب التمهيد ، وأبى الوفاء بن عقيل فى الواضح ، وبهذا وفر على الدارسين الكثير من الجهد .

وقد أردف هذا الباب بعرض واف يحمل كل الخصائص السابقة فى أسلوب علمى سليم سجل القاضى من خلاله آراءه ، واختياراته فى موضوعية ، وتجرد ، الأمر الذى ساهم فى إثراء علم الأصول على منهج سلفى ، متميز الاعتقاد .
أهلت تلك الخصائص العلمية السابقة كتاب العدة لأن يكون مصدرا أساسيا لما أُلّف بعده من كتب أصول الفقه الحنبلى ، خصوصا كتاب التمهيد لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزانى ، والواضح لأبى الوفاء بن عقيل الحنبلى ، والمسودة فى أصول الفقه لآل تيمية .

وبالمقارنة بين كتاب العدة وهذه الكتب الثلاثة يتضح اعتماد مؤلفيها بصورة رئيسية على مادته العلمية، والتزام بعضهم طريقتهم في الترتيب، والتبويب، والمنهج، حتى يكاد المرء يجزم أن بعضها هو شرح، أو مجرد إضافات، أو اختصار، أو تهذيب له، ولا تخلو الكتب الأخرى من إشارة إلى آراء القاضى أبى يعلى، أو اقتباس علمى من كتاب العدة، حتى أصبح اصطلاحاً مقررًا بين أصولى الحنابلة إطلاق كلمة (القاضى) على القاضى أبى يعلى، اعترافاً بمكانته العلمية .

وكتاب العدة رغم قدمه لا يزال يحتفظ بمكانته العلمية بين كتب المصادر الأصولية عند الحنابلة حتى الوقت الحاضر .

مصادره العلمية :

لاشك أن القاضى أبى يعلى استفاد من الأعمال العلمية الأصولية التى سبقته، وتأثر بها منهجاً، وأسلوباً، وتأثره بطريقة أبى بكر الرازى الجصاص فى كتاب الفصول، ظاهر وواضح ؛ حيث اهتم الجصاص بتدوين أصول مذهب الحنفية، وحكاية ما ينقل عنهم فى أول مناسبة للبحث، بعد العرض والتقرير للموضوع، ثم عرض آراء الأصوليين من أصحاب المذاهب الأخرى ثانياً، وهذا هو المنهج الذى نراه عند القاضى أبى يعلى فى كتاب العدة .

وفى الرسالة العلمية التى تقدم بها أحمد بن على بن أحمد سير مباركى أعطى لهذا الجانب حقه من الاهتمام والدراسة، فقد استطاع أن يتبين المصادر التى اعتمد عليها القاضى فى كتاب العدة فى أصول الفقه فقال :

«أما المصادر فى الفقه وأصوله فقد كان لها نصيب الأسد فى الكتاب، وهى على قسمين : قسم لم يصرح المؤلف بالرجوع إليه، وقسم صرح بالرجوع إليه . أما القسم الأول : فقد تمكنت من الاطلاع على مصدرين كان لهما أكبر الأثر فى منهج المؤلف ومادته .

١- الفصول أو أصول الجصاص (لأحمد بن على الرازى، أبوبكر الجصاص) ،
مخطوط، فقد نقل منه بالنص فى ص ١٠٠ عند الكلام على البيان وأقسامه، كما
أفاد منه فى مواضع أخرى أشرنا إليها فى حينها .

٢- المعتمد فى أصول الفقه لأبى الحسين البصرى، مطبوع فقد أفاد منه المؤلف فى
نقل آراء المعتزلة وأدلتهم، كما أفاد منه فى بعض الجوانب .
أما القسم الثانى : فقد رجع المؤلف الى مصادر أهمها :

أولا :

جزء منه مسائل فى أصول الفقه لأبى الحسن الجزرى، رجع إليه المؤلف فى
مسألة تخصيص العموم بالقياس ص(٥٦٣) عندما نقل من هذا الجزء كلام الامام
أحمد : «حديث رسول الله ﷺ لا يرده إلا مثله» .

ثانيا :

جزء من شرح مختصر الخرقى لأبى اسحاق بن شاقلا فى مسألة تخصيص العموم
بالقياس ص ٥٦٣، عندما نقل عن أبى اسحاق ما يدل على أن الحنابلة فى تلك
المسألة على قسمين قسم يجوز، وقسم يمنع .

ثالثا :

كتاب أصول الفقه لأبى الفضل التميمى، رجع المؤلف إلى هذا الكتاب فى
مسألة هل فى القرآن مجاز أولا ؟ ص ٦٩٧؛ حيث نقل المؤلف قوله « والقرآن ليس
منه مجاز عند أصحابنا» .

رابعا :

كتاب التقريب فى أصول الفقه لأبى بكر الباقلانى، أفاد منه المؤلف فى مسألة
: هل يصح استثناء الأكثر أولا ؟ ص ٦٦٦؛ حيث نقل المؤلف أنه نصر عدم
صحة ذلك فى كتابه المذكور .

خامسا : كتاب التنبيه لأبى بكر عبدالعزيز بن جعفر، غلام الخلال، رجع
المؤلف إلى هذا الكتاب فى مسألة إذا ورد العام فهل يجب العمل به فى الحال قبل
البحث عن المخصص أولا ؟ ص (٥٢٦)؛ حيث ذكر أن أبابكر عبدالعزيز رأى فى
كتابه (التنبيه) أنه يجب العمل بالعموم عند وروده حتى يأتى المخصص .

سادسا :

كتاب الشافى (٠٠٠) نقل المؤلف منه ص ٧٤٩ رواية عن الامام أحمد تدل على أن فعل النبى ﷺ ليس بواجب .

سابعا :

مسائل الحرزى، أفاد المؤلف من هذا الكتاب فى عزومسألة نسخ الأخف بالأثقل إلى الظاهرية ص (٧٥٨) .

ثامنا :

مسائل أبى سفيان الحنفى : رجع المؤلف إلى هذا المصدر فى مسألة (إذا ورد العموم هل يجب العمل به فور وروده قبل البحث عن دليل يخصه أولا ؟) ص (٥٢٨) .

تاسعا : مسائل فى أصول الفقه لأبى الحسن التميمى : كان هذا الكتاب من مصادر المؤلف فى مسألة : هل كان النبى ﷺ متعبدا بشريعة من قبله أولا ؟ ص ٧٥٦ .

تاسعا :

مسألة مفردة لأبى الحسن التميمى ، نقل المؤلف من هذه المسألة أن الامام أحمد يقول : إن أفعال النبى ﷺ لاتدل على الإيجاب ص ٧٣٧ ، كما رجع المؤلف إلى هذه المسألة ص ٤٧٤ (١)

ثم عرض بعد هذا قائمة المصادر النحوية وغيرها التى وردت فى ثنايا العرض والبحث ، والتى أفاد منها المؤلف فى كثير من مباحث الكتاب .

(١) أبويعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادى الحنبلى ، العدة فى أصول الفقه ، حققه وعلق وخرج نصح أحمد بن على سیر المباركى ، الطبعة الاولى (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠) ، ج ١ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

موضوعاته الرئيسية :

بدأ القاضى أبويعلى الفراء كتابه العدة فى أصول الفقه بمقدمة طويلة اشتملت على ثلاثة عناصر رئيسية هى :

أولاً :

تعريف علم أصول الفقه علماً على هذا العلم المعروف (مركباً إضافياً) وتعرض قبل هذا إلى بيان مفردات كلماته (أصول) و(فقه) كما تحدث عن موضوع علم الأصول .

ثانياً :

باب ذكر الحدود .

ثالثاً :

فصل فى بيان أبواب أصول الفقه .

وخلص بعد كل هذا إلى الموضوعات الأصولية .

لم ينو القاضى أبويعلى رحمه الله فى هذه المقدمة عن طريقة تقسيمه لموضوعات الكتاب إلى أبواب، وفصول، أو غيرها حسبما يقتضيه تصوره ، وترتيب موضوعاته، كما هو المعتاد والمألوف فى مقدمات الكتب، إلا أن النظرة الفاحصة فى ثنايا الكتاب توضح أن هيكلاً تقسيم موضوعات الكتاب هى : الباب - المسألة - الفصل . فالباب للموضوع الرئيسى الذى يقع تحته مسائل .

أما المسائل فهى العناصر الأساسية التى يتكون منها ذلك الموضوع الرئيسى (عنوان الباب) ، ولا يخلو أن تتضمن مسائل الباب تفريعاً، ومتعلقات، وقد وضعت هذه غالباً فى فصول .

أما الفصل فى هذا الكتاب فهو تقسيم متفرع عن مسألة غالباً، وربما كان للبحث القصير منها، وقد جاءت التعريفات فى باب الحدود فى فصول .

المقدمة الأولى التى لم يسمها المؤلف مقدمة ، والتى موضوعها التعريف بأصول الفقه حملت مجمل تصوره للموضوعات الرئيسية لأصول الفقه، وهى مباحث الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس، واستصحاب الحال، وقول

الواحد من الصحابة اذا لم يخالفه غيره، وهذا ما يمكن ادراكه من عبارته التالية :
«وأما أصول فهو عبارة عما تبني عليه مسائل الفقه، وتعلم أحكامها به؛ لأن أصل
الشيء ما تعلق به، وعرف منه، إما باستخراج أو تنبيه (١)، فسميت هذه
الأصول بهذا الاسم؛ لأن بها يتوصل إلى العلم بغيرها فتكون أصلا له، فلا يجوز
أن يقال إن الكلام في أصول الفقه هو الكلام في أدلة الفقه؛ لأن من ذكر الدلالة
على إثبات صيغة العموم لا يقال إنه ذكر دليلا في الفقه، وإنما أدلة الفقه عبارة عن
استعمال ألفاظ العموم، وطرق الاجتهاد، والكلام في أصول الفقه ما يدل على
إثبات مقتضى هذه الأشياء، وموجبها، وصحتها، وفسادها .

وإذا كان القصد من هذا الكتاب هو أصول الفقه، وما هو متعلق بها، فمنهم
(٢) من يقول :

إن أصول الفقه، وأدلة الشرع على ثلاثة أضرب : أصل، ومفهوم أصل،
واستصحاب حال .

وقد قيل : إن أصول الفقه، وأدلة الشرع على ضربين :

أحدهما : ما طريقه الأقوال، والآخر : الاستخراج .

فأما الأقوال : فهي مثل النص، والعموم، والظاهر، ومفهوم الخطاب،
وفحواه، والاجماع . وأما الاستخراج فهو القياس .

(١) « نقل الطوفي كلام القاضي هذا وتعقبه بقوله : (قلت ما ذكره في أصول الفقه صحيح ، أما
قوله : أصل الشيء ما تعلق به فليس بجيد ؛ إذ قد يتعلق الشيء بما ليس أصلا له ، كتعلق
الحبل بالوتد في المحسوسات وتعلق السبب بالمسبب ، والعلة بالمعلول في المعقولات ، انظر شرح
مختصر الروضة الجزء الأول ، الورقة (٢١ / أ) . » العدة في أصول الفقه ، تحقيق ودراسة
أحمد بن علي بن أحمد سير مباركي ، قسم التحقيق ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٢) جاء النص في الرسالة المحققة ، ج ١ ، ص ٧١ « وإذا كان القصد / من ما هو متعلق بها
الذي [يقول : (إن أصول الفقه . . . وهو غير واضح أيضا بالنسخة المصورة ، وهي غير
مفهومة إطلاقا ، وما أثبتته هنا يبدو أقرب إلى مقصود المؤلف كما يدل عليه السياق ، كما أنه واضح
في النسخة المصورة » كلمة من هذا الكتاب » .

والأول أصح ؛ لأنه أتم ، وذلك أنه يدخل فيه دليل الخطاب ، واستصحاب الحال ، وتلك أصول عندنا .

ولم أذكر قول الواحد من الصحابة إذا لم يخالفه غيره ؛ لأن الرواية عن الامام أحمد رحمه الله مختلفة ، ونحن نذكره مفردا إن شاء الله تعالى ، فأما الأصل فثلاثة أضرب الكتاب ، والسنة ، والاجماع .

فأما الكتاب فضربان : مجمل ، ومفصل ، ويأتى شرحها فى باب الحدود .
وأما السنة فعلى ضربين :

ضرب يؤخذ من النبى ﷺ مشاهدة وسماعا ، فهذا يجب على كل أحد قبوله ، واعتقاده على ما جاء به من وجوب ، وندب ، وإباحة ، وحظر ، ومن لم يقبله كفر ؛ لأنه كذبه فى خبره .

وضرب يؤخذ خبرا عنه ، والكلام فيه فى موضعين :

أحدهما : فى إسناده ، والآخر فى متنه .

فأما الاسناد فضربان :

أحدهما متواتر ، والآخر : آحاد .

والمتن على ضربين قول وفعل ، وإقرار على قول وفعل ، ويأتى شرح ذلك فى باب الأخبار .

وأما الاجماع فيأتى الكلام فى تفصيله فى باب الاجماع وأما مفهوم الخطاب ودليله ومعناه ويأتى شرح ذلك فى باب الحدود ، وأما استصحاب الحال فذلك على ضربين :

أحدهما : استصحاب براءة الذمة من الواجب حتى يدل دليل شرعى عليه ، وهذا صحيح باجماع أهل العلم ، وذلك مثل أن يسأل حنبلى عن الوتر ، فيقول ليس بواجب ؛ لأن الأصل براءة ذمته حتى يدل الدليل الشرعى على وجوبه .

والثانى : استصحاب حكم الاجماع فهو أن تجمع الامة على حكم ، ثم تتغير صفة المجمع عليه ، ويختلف المجمعون فيه ، هل يجب استصحاب حال الاجماع بعد الاختلاف حتى ينقل عنه الدليل أم لا ؟ على خلاف بينهم يأتى الكلام فيه

ان شاء الله تعالى « (١)

لم يفت القاضى أن يوضح تصويره الخاص لتسلسل مسائل علم الأصول الدقيقة، ومباحثه التفصيلية، في اطار ذلك التصور العام، وتبيين العلاقة فيما بينها، وهذا ما نوه عنه في (فصل في بيان أبواب أصول الفقه) بدأه بقوله :

« من ذلك الأمر، والنهى ؛ لأنه وضع للإيجاب والالزام وهو أبلغ منازل الخطاب، ولأن الأمر قد يقع خاصا واصل الكلام الخصوص، والعموم داخل عليه، كما أن أصله التخفيف، والتثقيل داخل عليه، وتقديم ماهو أصل الكلام أولى، ثم يليهما العموم ثم الخصوص، ثم المجمل، ثم المفسر، ثم الناسخ ثم الأخبار، ثم بيان الأفعال، ثم الاجماع، ثم القياس، والاجتهاد، وما يتعلق بذلك من الاستخراج، ثم بيان صفة المفتى، والمستفتى ثم بيان الحظر، والاباحة، فكان الواجب تقديم ماهو أهم فيما يقصد بذكر أصول الفقه، وتأخير مايعود إلى العقول، مثل إثبات حجج العقول وإثبات أحكامها .

والأولى في هذا الباب تقديم الكلام في المعانى ؛ لأن أصول الفقه إذا كانت أصول الشرع ، والأقوال في الشريعة هي أصول الفقه والمعانى مفهومة بها إما باستخراج منها أو تنبيه .

والأولى تقديم الأصل، مثل الأمور العقلية إذا وقع الكلام فيها كان تقديم الكلام في أصولها أولى . ولا يجوز أن يقال لما كان الكلام متى وقع في الدليل وجب تقديم المعانى، كذلك في مسألة الأوامر ؛ ولأن ما يستفاد بالدليل طريقه النظر والاستدلال، فالواجب أن يعلم أولا، ثم يعبر عنها فكان الكلام في معنى الدليل الذى هو الأصل أولى من العبارة عنه، كذلك الأصل في المعانى الشرعية لما

كان الأقوال كان تقديمها أولى « (٢)

والقاضى أبويعلى يجعل نقطة بداية البحث في كتابه العدة (الخطاب الشرعى) من كتاب وسنة، وهو بهذا يخطط لدراسة شاملة لكل ما يتصل بهذين المصدرين من قواعد أصولية، اذ يبدأ أول ما يبدأ بدراسة مبحثى الأمر والنهى ؛ « لأنه وضع للإيجاب والالزام وهو أبلغ منازل الخطاب . . . » (٣)

(٢) (٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٠ - ٧١ ص ٢١٣ ، ص ٢١٣ .

وهو في هذا الاتجاه في التأليف في علم الأصول ينضم إلى طائفة من أعلام الأصوليين الذين اتخذوا (الخطاب الشرعي) منطلقاً لهم، وبداية دراساتهم الأصولية كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي عبد الملك الجويني من المتكلمين، وشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي من الحنفية .

وهذه البداية مهدت له بحث الموضوعات الأصولية المشتركة بين الكتاب والسنة أولاً، مثل الأمر، النهي، العموم، الخصوص، المجمل، المفسر، الناسخ، والمنسوخ، ثم بحث الموضوعات التي تنفرد بها السنة أخيراً في باب الأخبار، وبه تنتهي مباحث الكتاب والسنة، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مباحث بقية المصادر التشريعية النقلية، والعقلية، فجاءت دراساته مستوفاة مرتبة في الابواب التالية :

باب ذكر الحدود وتحتة فصول .

باب الأوامر وتحتة مسائل .

باب النواهي، وتحتة، مسائل .

باب العموم، وتحتة مسائل .

باب النسخ، وتحتة مسائل .

باب الأخبار، وتحتة مسائل .

باب الاجماع، وتحتة مسائل .

باب التقليد، وتحتة فصول ومسائل .

باب الكلام في القياس، وتحتة مسائل وفصول .

باب العلة، وتحتة فصول .

باب أقسام السؤال والجواب .

باب الاجتهاد، وتحتة مسائل .

والقاضي أثبت في هذا الكتاب الأصول، والدلائل الشرعية الأخرى المعتمدة في تأسيس الأحكام عند الحنابلة ضمن الموضوعات الرئيسة السابقة فقد بحث (استصحاب الحال)، و(أقل ما قيل فيه) ضمن مسائل ب ب التقليد، ومبحث (الاستحسان) ضمن مسائل باب الاجتهاد .

العدة أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

تناول القاضى أبويعلى عرض الموضوعات الأصولية بأسلوب سهل سلس ، بعيد عن التكلف والتعقيد ، واضح العبارة ، بين المراد ، وهذه هى السمات البارزة حتى فى معالجة الموضوعات الصعبة بطبيعتها ، كالقياس ، ومن المسألة التالية التى بدأ بها عرض ودراسة هذا الموضوع يمكن تبين هذه الملامح .

« مسألة القياس العقلى حجة يجب القول به ، والعمل عليه ، ويجب النظر ، والاستدلال به بعد ورود الشرع ، ولا يجوز التقليد ، وقد احتج أحمد رحمه الله بدلائل العقول فى مواضع فيها خرجته فى الرد على الزنادقة ، والجهمية ، رواية عبد الله عنه فقال : اذا قلنا لم يزل الله تعالى بصفاته كلها إنما نصف الها واحدا بجميع صفاته وضربنا لهم فى ذلك مثلاً ، فقلنا أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع ، وكرب ، وليف ، وسعف ، وخوص ، وجمارة ، سميت نخلة لجميع صفاتها ، كذلك الله تعالى وله المثل الأعلى بجميع صفاته إلهاً واحداً ، وقلنا للجهمية زعمتم أن الله تعالى فى كل مكان ، وهو نور ، فلم لا يضىء البيت المظلم من النور الذى يضىء فيه إذا زعمتم أن الله تعالى فى كل مكان ، وما بال السراج إذا دخل البيت يضىء ، وقال لو أن رجلاً كان فى يده قدح من قوارير صاف ، وفيه شىء صاف أن يصير ابن - آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن ادم فى القدح .

فالله له المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون فى شىء من خلقه ، وهذا صريح من أحمد رحمه الله فى الاحتجاج بدلائل العقول ، وإلى هذا ذهب جماعة الفقهاء ، والمتكلمين من أهل الاثبات ، وذهب المعتزلة إلى وجوب النظر والاستدلال بالعقل قبل ورود الشرع ، واذا ورد الشرع بذلك كان مؤكداً ، وذهب قوم إلى أن حجج العقول باطلة ، والنظر حرام ، والواجب هو التقليد . . . »

على أنه فى معالجته للمباحث الأصولية ، وإيراده الأدلة والحجج ، ورده على الخصوم ، كان وسطاً معتدلاً ، يعطى البحث حقه من التفصيل والتحليل ، والاستدلال ، فى غير تطويل أو إيجاز .

المنهج:

يسير القاضى أبويعلى على منهج ثابت، وخطة واضحة في عرض ومناقشة المسائل الأصولية؛ إذ يبدأ بعد العنوان بتقرير الموضوع، وتوضيح جوانبه في أسلوب علمى رصين، مبينا موقفه واتجاهه منه، ثم يردفه بذكر الآراء الأخرى التى تتخذ وجهة مخالفة، وموقفا آخر.

ولا يألو جهدا في ذكر المروى عن الامام أحمد رضى الله عنه في أول مناسبة في كافة بحوثه ومناقشاته ما وجد إلى ذلك سبيلا.

وبعد العرض العلمى المبسط للمسألة، واختلاف الآراء فيها بسرد النصوص والأدلة المؤيدة للاتجاه الذى يأخذ به في عرض منظم، وتدليل واضح، يتبع هذا اعتراضات المخالفين على استدلالاته لموقفه، والرأى الذى أخذ به، ثم يفندها ويبطلها.

ينتقل بعد هذا إلى عرض أدلة المخالفين، مشيرا إليها بـ « واحتج المخالف»، ثم يتبعه بالرد مبدؤا بكلمة «والجواب»، وبهذا يتم لديه إثبات المسألة أو القضية في الاتجاه الذى أخذ به.

وإن رسوخ أبى يعلى في علم الأصول، وإطلاعه الواسع على الخلاف بين مختلف المذاهب والآراء، وتمكنه في المذهب الحنبلى، فقها وأصولا مكنه من عرض آراء الامام أحمد ابن حنبل خصوصا، والمذاهب والآراء الأخرى عموما. على أن القاضى أبى يعلى رحمه الله تعالى يتبع طريقة المتكلمين، ويلتزم منهم في تخلص أصول الفقه من الفروع الفقهيّة، وقد عمد إلى هذا قصدا، بل إنه يذهب إلى أن طالب علم الأصول، والباحث فيه لا بد له من دراسة سابقة للفروع حتى يتمكن من معرفة الغرض بهذه الأصول في وجوه الاستدلال، وقد عبر عن هذا في المقدمة بقوله:

« ولا يجوز أن تعلم هذه الأصول قبل النظر في الفروع؛ لأن من لم يعتد طرق الفروع، والتصرف فيها لا يمكنه الوقوف على ما يتغنى بهذه الأصول من الاستدلال، والتصرف في وجوه القياس، والمواضع التى يقصد بالكلام إليها؛

ولهذا يوجد أكثر من يتفرد بعلم الكلام دون الفروع مقصرا في هذا الباب، وإن كان يعرف طرق هذه الأصول وأدلتها». (١)

والباب الأول في الكتاب هو باب الحدود الذي يعتبر علامة بارزة في كتاب العدة، نهج فيه المؤلف منهجا غريبا، ذلك أنه يقدم التعريف الاصطلاحي على المعنى اللغوي، وما عدا ذلك فإنه يبدأ بالتعريف المختار عنده أولا في الغالب والكثير، وأحيانا يبدأ بغيره وينبه بما يصححه أو يختاره.

يعطى للتعريف حقه من التحليل اللفظي، والموضوعي، والاستشهاد لمضامينه، ومدلولاته، وقد يؤدي به الأمر إلى المقارنات، وإبداء الفوارق، بما يميزه عما يلتبس به من موضوعات أخرى، وفي تعريفه للنسخ صورة لهذا المنهج إذ يقول: «وأما النسخ فحده: بيان انقضاء مدة العبادة التي ظاهرها الاطلاق، وإن شئت قلت: بيان مالم يرد باللفظ العام في الأزمان.

وقد قيل: التخصيص: تقليل، والنسخ: تبديل، وهذا غير صحيح؛ لأن الردة تبديل وتغيير العهد، والوصية تبديل وليس بنسخ، قال الله تعالى (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه) وقال تعالى (رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا).

وفيما ذكرنا من الحد احتراز من الحكم المعلق على زمان مخصوص، وإن انقضاءه ليس بنسخ له؛ لأن الحكم لم يكن مطلقا، وذلك مثل قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم، هن لباس لكم، وأنتم لباس لهن، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم، فتاب عليكم، وعفى عنكم، فالآن باسروهن، وابتغوا ما كتب الله لكم، وكلوا، واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم أتموا الصيام إلى الليل) وليس انقضاء الليل نسخا للحكم المأذون فيه، ولا انقضاء النهار نسخا للصوم المأمور به فيه.

فإن قيل: قوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت، أويجعل الله

(١) المصدر نفسه، ص ٧٠.

لهن سبيلا) ليس بمطلق ، وقد قلت إنه منسوخ بقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) قيل هذه الغاية مشروطة في كل حكم مطلق ؛ لأن غاية كل حكم إلى موت المكلف أو إلى النسخ « (١) وهو بهذا المنهج يتلافى إعادتها وتكرارها عندما تأتي مناقشة مباحث الموضوعات مفصلة ، على أنه لم يقتصر في التعريفات على المصطلحات الأصولية ، بل تجاوزها إلى الفقهية ، والكلامية ، والشرعية بعامة .

والقاضي أبو يعلى وهو شيخ المذهب الحنبلي في عصره يمثل هذا المذهب في كتابه العدة أصولا ومعتقدا ، وهذا الاتجاه واضح في المسائل الأصولية ذات الصلة المباشرة بالعقيدة ، وذلك كما في بحث (الخطاب الالهي) الذي يعرفه الأشاعرة ، ومن يرى مذهبهم بأنه : « الكلام النفسى المتعلق بأفعال المكلفين ، وأن الكلام النفسى هو الدال حقيقة على طلب الفعل جازما وطلب الترك كذلك . . . » (٢)

ومثل هذا الموقف في الخطاب وقف هؤلاء موقفهم من الأمر والنهى ، والعموم ، وما أشبه ذلك فقالوا إنها لاصيغة لها ، وإنها هي معنى قائم في النفس لا يفارق الذات ، وأما الكلام اللفظي ، فإنها جاء متنوعا إلى تلك الأقسام موافقا للكلام النفسى ؛ لافادة المكلفين ، وإفهامهم ؛ حيث لا اطلاع لهم على الكلام النفسى بمعنى الكلمات النفسية الأزلية . . . » (٣)

وسلفية القاضي في اعتقاده جعلته يرفض هذا المذهب ، وينبه عليه جملة وتفصيلا في موضوعية ، وتجرد ، فالخطاب هو المخاطب به وهو القول ، والكلام حقيقة ، أصوات ، وحروف ، كما هو مذهب الامام أحمد ، وجمهور العلماء من السلف ، وهذه جملة اقتباسات من مواضع شتى يتضح بها منهجه بشكل عام ، وإبراز معتقده السلفى بشكل خاص في مسائل الأصول يذكر في « فصل : ما يقع به البيان » قوله :

« وأما ما يقع به البيان فهو الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس ، والبيان يقع

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٢) ، (٣) محمد بخيت المطيعي ، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ١ ، ص ٤٨-٤٩ .

من الله بالقول، وبالكتاب، فالقول نحو سائر الفروض المعقول معانيها من ظاهر الخطاب .

ويقع بالكتاب، أيضاً، لأن القرآن كلام الله تعالى، وكتابه في اللوح المحفوظ، وفي غيره، فيقع منه البيان بهذين الوجهين .» (١)
وعلى هذا المبدأ (بأن الخطاب قول) يبنى كلامه في « باب الأوامر » ففي « مسألة صيغة الأمر » يقول :

«لأمر صيغة مبنية له في اللغة، تدل بمجرد ها على كونه أمراً إذا تعرت عن القرائن، وهو القائل لمن دونه افعل كذا وكذا خلافا للمعتزلة في قولهم :

الأمر لا يكون أمراً لصيغته، وإنما يكون أمراً بإرادة الأمر له .

وخلافا للأشعرية في قولهم : الأمر لا صيغة له، وإنما هو معنى قائم في النفس، لا يفارق الذات، وهذه الأصوات عبارة عنه .

وخلافا لبعض متأخري أصحاب الشافعي في قوله : الفعل يسمى أمراً في الحقيقة، وقد نص أحمد رحمه الله على هذه الفصول فقال في رواية حنبل (٢) أمر الله عز وجل العباد بالطاعة، وكتب عليهم المعصية؛ لاثبات الحجة، وكتب الله على آدم أنه يصيب الخطيئة قبل أن يخلقه وهذا يدل من قوله على أن الأمر لا يعتبر فيه الإرادة للأمر؛ لأن كتبه المعصية ضد الأمر بالطاعة؛ لأن ما كتبه

حتم لا بد من وجوده، فعلم أن ما أمر به من الطاعة لم يكن مريداً؛ لأنه كتب ضده، وقال في رواية يعقوب بن بختان والمرذوى وعبد الله : تكلم ربنا تبارك وتعالى بصوت، وهذه الأحاديث كلها جاءت، وذكر حديث عبد الله (إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء) (٣) وذكر الحديث وهذا يدل من قوله على أن

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٠ .

(٢) « هو حنبل بن اسحاق بن حنبل أبو علي الشيباني، ابن عم الامام أحمد وتلميذه . . . توفي بواسط سنة ٢٧٣ هـ » العدة، تحقيق ودراسة، ج ١، ص ٢١٥ .

(٣) « هذا الحديث رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مرفوعاً، أخرجه عنه أبو داود في كتاب السنة باب في القرآن ٢/ ٥٣٦ - ٥٣٧ ،

وراجع هذا الحديث في الفتح الكبير ٩٥/١ . العدة دراسة وتحقيق، ج ١، ص ٢١٦

الأمر هو الأصوات المسموعة؛ لأنه بين أن كلام الله تعالى الذى هو الأمر والنهى كان بصوت مسموع .

وفى رواية اسحاق بن ابراهيم : (١) الأمر من النبى ﷺ سوى الفعل ؛ لأن النبى ﷺ قد يفعل الشئ على جهة القصد وقد يفعل الشئ هوله خاص ، وأمره بالشئ للمسلمين ، وهذا يدل من قوله رضى الله عنه أن الفعل ليس بأمره ؛ لأنه فرق بين فعله وبين قوله الذى هو الأمر ، وجعل الأمر مقتضيا للوجوب والفعل محتلا للخصوص » (٢)

ثم يسوق الأدلة على هذه القضية حسب المنهج الذى تقدم بيانه ، وفى ضوء المبدأ العقدى السابق (الخطاب) يبحث فى باب النواهى (صيغة النهى) مبدؤة بالمسألة الثالثة :

«مسألة : للنهى صيغة مبنية تدل بمجرد ها عليه ، وهو قول القائل لمن دونه لا تفعل ، كالأمر سواء ، نص عليه الامام رضى الله عنه فى رواية عبد الله فقال : مانهى النبى ﷺ عنه فمنه أشياء حرام ، مثل نبيه أن تنكح المرأة على عمتها ، وعلى خالتها ، ونهى عن جلود السباع أن تفرش ، فهذا حرام ، ومنه أشياء نهى عنها نهى أدب .

خلافًا للمعتزلة فى قولهم لا يكون نهيا لصيغته ، وإنما يكون نهيا بإرادة الناهى كراهية المنهى عنه ، وخلافًا للأشعرية فى قولهم : لاصيغة له وإنما هو معنى قائم فى النفس .

والكلام فى هذا كالكلام فى الأمر سواء ، وقد دللنا بما فيه الكفاية . . . » (٣) ويلتزم بالمبدأ العقدى نفسه فى مناقشة صيغة العموم فيقول :

(١) « هو اسحق بن ابراهيم بن هانىء النيسابورى ، أبو يعقوب من أصحاب الامام أحمد الذين خدموه وتلمذوا عليه ونقلوا عنه مسائل كثيرة . . مات ببغداد سنة ٢٧٥هـ ، العدة تحقيق ودراسة ، ج ١ ، ص ٢١٦ . (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢١٤ . (٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ .

«وله صيغة موضوعة في اللغة إذا وردت متجردة عن القرائن دلت على استغراق الجنس، نص على هذا في رواية ابنه عبد الله رحمه الله، وقد سأله عن الآية إذا جاءت عامة، مثل قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»، وأخبره أن قوما يقولون: لو لم يجرى فيها خبر عن النبي ﷺ توقفنا عندها فلم يقطع حتى يبين الله لنا فيها، أو يخبر الرسول فقال الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) فكنا نقف عند الولد لانورثه حتى ينزل الله تعالى ألا يرث قاتل ولا عبد ولا مشرك.

وقال في كتاب طاعة الرسول: قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، فالظاهر يدل على أنه من وقع عليه اسم (سارق) وإن قل فقد وجب عليه القطع، وكما قال رسول الله ﷺ (لا يقطع في ثمر ولا كثر) (١) دل ذلك على أنها ليست على ظاهرها وأنه على بعض السراق دون بعض.

واحتججه في المسائل بالعموم كثير، ورأيت في مجموع لأبي بكر بخطه: قد أبان أبو عبد الله رحمه عموم الخطاب، فلا يخصه إلا بدليل، واستدل على ذلك بكلام كثير، وقال بعد ذلك قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كقوله (اقتلوا المشركين) فلم يجرى بيان من يقتل من المشركين، ويقطع من السراق لاقتضى الحكم على العموم، وحكى قول من قال بالوقف، وهذا قال جماعة الفقهاء أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود.

وذهب أبو الحسن الأشعري وأصحابه إلى أن العموم لاصيغة له، وأن الألفاظ التي تصلح للعموم والخصوص يجب التوقف فيها إلى أن يدل الدليل على أحدهما فيحمل عليه.

(١) أخرج الحديث أبو داود والنسائي، والكثير: جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسطه، وقيل هو الطلع وهو أول ما يبدو من ثمر النخل انظر: العدة تحقيق ودراسة، ج ٢، ص ٤٨٦

وحكى عن محمد بن شجاع البلخى (١) أنه قال : يحمل على الثلاثة ويتوقف فيما زاد عليه حتى يقوم الدليل على المراد، وحكى ذلك عن جماعة من المعتزلة، ومن الناس من فرق بين الأوامر والأخبار فقال : فى الأوامر تحمل على العموم، ووقف فى الأخبار ودليلنا (٢)

المصادر التشريعية عند الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كما ذكرها القاضى أبو يعلى :

جمع القاضى أبو يعلى فى هذا الكتاب (العدة) مرويات الامام أحمد بن حنبل فيما يتصل بأصول الفقه، وأدلة الشرع التى يحتج بها فى الاستنباط، وتأسيس الأحكام .

وفى سبيل حصر معقول، وتقسيم منطقى لهذه الأدلة يرجح القول بأن «أصول الفقه وأدلة الشرع على ثلاثة أضرب : أصل ، ومفهوم أصل ، واستصحاب حال » . ويقول بأن هذا هو الأصح تقسيما، والمقبول منطقا : « لانه الأعم، وذلك أنه يدخل فيه دليل الخطاب، وفحواه، والاجماع، وتلك أصول عندنا »

ثم يبين تفصيلا الغرض من هذا بقوله :
«فأما الأصل فثلاثة أضرب : الكتاب والسنة والاجماع . . .
وأما مفهوم الأصل فذلك على ثلاثة أضرب :
مفهوم الخطاب، ودليله ، ومعناه . . .
وأما استصحاب الحال فذلك على ضربين :

(١) « هو محمد بن شجاع ، أبو عبد الله المعروف بالبلخى ، فقيه الحنفية فى وقته ، سمع من يحيى ابن آدم وابن علية وغيرهما ، وتفقه على الحسن بن زياد اللؤلؤى ، . . . مات سنة ٢٦٦ »
العدة ، تحقيق ودراسة ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ . (٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨٤ - ٤٩٠ .

أحدهما : استصحاب براءة الذمة من الواجب حتى يدل دليل شرعى عليه . . .
والثانى : استصحاب حكم الاجماع . . . » .

ومن أصول الشرع المحتج بها عند الامام أحمد أيضا القياس العقلى ،
والشرعى ، وقد خص هذا بباب مستقل استوفى فيه مسائله ومباحثه :

«مسألة : القياس العقلى حجة يجب القول به والعمل عليه ، ويجب النظر
والاستدلال به بعد ورود الشرع ، ولا يجوز التقليد ، وقد احتج أحمد رحمة الله بدلائل
العقول فى مواضع فيما خرجته فى الرد على الزنادقة ، والجهمية ، رواية عبد الله
عنه . . . » .

وفى صدد الاحتجاج بالقياس الشرعى يقول :

«مسألة : القياس الشرعى يجوز التعبد به ، وإثبات الأحكام الشرعية من جهة
العقل والشرع ، نص على هذا رحمه الله فى رواية بكر بن محمد عن أبيه فقال :
لا يستغنى أحد عن القياس ، وعلى الحاكم والامام يرد عليه الأمر أن يجمع له
الناس ، ويقيس ويشبه كما كتب إلى شريح أن قس الأمور وقد استعمل هذا فى
كثير من مسائله . . . » . (١)

ومن أصول الامام أحمد رضى الله عنه أيضا الاحتجاج بخبر الواحد ، يذكر
هذا ضمن مسائل باب الأخبار فيقول :

«مسألة : يجب العمل بخبر الواحد إذا كان على الصفة التى يجوز معها قبول
خبره ، نص عليه رحمه الله فى مواضع ، فقال فى رواية أبى الحارث : إذا كان الخبر
عن رسول الله ﷺ صحيحا ، ونقله الثقات فهو سنة ، ويجب العمل به على من
عقله ، وبلغه ، ولا يلتفت إلى غيره من رأى ، ولا قياس ، وقال أيضا رحمه الله فى
رواية أبى الحارث فى موضع آخر : إذا جاء خبر الواحد ، وكان اسناده صحيحا
وجب العمل به . . . » .

(١) المصدر نفسه ، مصورة خاصة غير مرقمة .

والاستحسان دليل شرعى أثبت القاضى احتجاج الامام أحمد بن حنبل به ، واستدل لهذا بما روى عنه فى الأخذ به ، كما ذكر الروايات الأخرى التى يفهم منها إبطال القول بالاستحسان ، ثم التوفيق بينها ، والقاضى على إحاطة تامة بموقف الشافعية من الاستحسان ، والحنفية فى الطرف المقابل من ذلك ، كما أنه على إدراك تام بجوانب الموضوع وأبعاد الخلاف ، فمن ثم جاء عرضه وتحليله لهذا الموضوع مثاليا .

ومبحث الاستحسان ورد ضمن مسائل (باب الاجتهاد) ، ولعل من المفيد نقل هذا المبحث هنا لتكتمل الصورة للطريقة التى صاغ بها هذا الموضوع الخلافى بين أرباب المذاهب قال القاضى ابويعلى :

«مسألة : قد أطلق أحمد رحمه الله القول بالاستحسان فى مسائل ، فقال فى رواية صالح فى المضارب : إذا خالف فاشترى غير ما أمره به صاحب المال ، الريح لصاحب المال ولهذا أجرة مثله ، إلا أن يكون الربح يحيط بأجرة مثله ، فيذهب . وكتب : أذهب إلى الربح لصاحب المال ، ثم استحسنت . وقال فى رواية الميمونى : أستحسن أن يتيمم لكل صلاة ، ولكن القياس أنه بمنزلة الماء حتى يحدث ، أو يجد الماء . وقال فى رواية المروزي يجوز شرى أرض السواد ولا يجوز بيعها ، فقل له . كيف تشتري ممن لا يملك ؟ فقال القياس كما تقول ، ولكن هو استحسان . واحتج بأن أصحاب النبی ﷺ رخصوا فى شرى المصاحف ، وكرهوا بيعها هذا يشبه ذلك . وقال فى رواية بكر بن محمد فيمن غصب أرضا فزرعها الزرع لرب الأرض ، وعليه النفقة ، وليس هذا بشيء يوافق القياس ، أستحسن أن يدفع إليه نفقته ، ونقل أبو طالب عن أحمد رحمه الله أنه قال : أصحاب أبى حنيفة إذا قالوا شيئا خلاف القياس قالوا نستحسن هذا ، وندع القياس ، فيدعون الذى يزعمون أنه الحق بالاستحسان ، وأنا أذهب إلى كل حديث جاء ولا أقيس عليه .

وظاهر هذا إبطال القول بالاستحسان وقد أطلقه أصحاب أبى حنيفة فى مسائل ، واعترض عليهم أصحاب الشافعى ، وحملوا ذلك على أنهم قالوا ذلك على طريق الشهوة والهوى من غير حجة .

ونحن نبين صحة هذه العبارة، ونوضح الغرض منها، ونقيم الحجة عليها، والدليل على صحة هذه العبارة وجود استعمالها في الكتاب، والسنة، وإطلاق من تقدم من علماء السلف وفقها الأمصار .

أما الكتاب: فقوله تعالى (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب)، والسنة ما روى عن النبي ﷺ أنه قال (ما رآه المسلمون حسنا فهو حسن، وما رآه المسلمون سيئا كان عند الله سيئا)، وروى مثله عن ابن مسعود، وأبا إطلاق ذلك من السلف وفقهاء الأمصار، فمما روى عن إياس بن معاوية أنه كان يقول: قيسوا للقضا ما صلح الناس: فإذا فسدوا فاستحسنوا، وكتب مالك بن أنس مشحونة بذكر الاستحسان في المسائل، وقد قال الشافعي: أستحسن أن تكون المتعة ثلاثين درهما، فإذا كان كذلك وجب أن تكون هذه العبارة صحيحة .

وأما الغرض في إطلاق هذه العبارة فهو ترك الحكم إلى حكم هو أولى منه، وقيل هو أولى القياسين .

وأما الحجة التي يرجع إليها في الاستحسان فهي الكتاب تارة، والسنة أخرى، والاجماع ثالثة، والاستدلال يرجح شبه بعض الأصول على بعض .

فمما قلنا بالاستحسان فيه لاتباع الكتاب: شهادة أهل الكتاب على المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يجد مسلما لقوله تعالى (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم، أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت) الآية .

ومما قلنا فيه بالاستحسان بالسنة فيمن غصب أرضا وزرعها، فالزراع لرب الأرض وعلى صاحب الأرض النفقة لصاحب الزرع، لحديث رافع بن خديج عن النبي ﷺ (من زرع في أرض قوم فالزراع لرب الأرض وله نفقته) وإن كان القياس أن يكون الزرع لزارعه .

ومما قلنا فيه بذلك للاجماع جواز سلم الدراهم والدنانير في الموزونات، وكان القياس ألا يجوز ذلك لوجود الصفة المضمومة إلى الجنس، وهي الوزن إلا أنهم استحسنوا فيه الاجماع .

فإن قيل فما الفرق بين المستحسن وبين المشتبه ؟ وهلا أجزتم إطلاق المشتبه على ما سميتوه مستحسنا ؟ .

قيل : الفرق بينهما أن الشهوة لاتتعلق بالنظر، والاستدلال، ألا ترى أنها لاتختص من كمل عقله، وعرف الأصول، وطرق الاجتهاد في أحكام الشريعة، دون من أمتت هذه صفته .

أما الاستحسان فانه يختص النظر، والاستدلال، على حسب ما بينا من صحة الفرق بينهما أنه قد يصح وصف الشيء بأنه مستحسن عند الله، ولا يصح وصفه بأنه مشتبه عنده تعالى الله على أن يوصف بذلك .

فإن قيل : لا يخلو القول بالاستحسان من أن يكون عن حجة، فإن كان عن حجة فلا فرق إذاً بينه وبين القياس، وإن كان عن غير حجة فهو مردود .

قيل : قد بينا أنه قول بحجة، وأنه أولى القياسين، إلا أنهم سموه استحسانا ليفصلوا بهذه التسمية بينه وبين مالم يكن معدولا إليه؛ لكونه أولى مما عدل اليه عنه .

فإن قيل : فإذا كان الاستحسان أقوى الدليلين فيجب أن يكون مذهبكم كله استحسانا، لأن مسألة فيها خلاف بين الفقهاء فإنه قد ذهبتم فيه إلى أقوى الدليلين عندكم .

قيل : الاستحسان أقوى الدليلين فيما حكمنا بصحة كل واحد من الدليلين، والسايل[عن] الخلاف بين الفقهاء : لانحكم بصحة أدلة مخالفنا بل نعتقد فسادها، فلهذا لم نطلق اسم الاستحسان على جميع ذلك .(١)

وهذا يكتمل عقد أصول الفقه، وأدلة الشرع عند الامام أحمد، ويتم لديه منهج استنباط الأحكام، والذي ينحصر جملة كما ذكره القاضي أبويعلی في الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس، واستصحاب الحال، والاستحسان .

(١) المصدر نفسه ، مصورة خاصة غير مرقمة .

كتاب البرهان في علم أصول الفقه (١)

المؤلف:

أبو المعالي عبد الملك، بن عبد الله، بن يوسف، بن محمد، بن عبد الله، بن حيوية، الجويني إمام الحرمين . أحد نوابغ القرن الخامس الهجري الذين طبقت شهرتهم الآفاق .

نشأ في وسط علمي ؛ حيث تربى في أحضان والده عبد الله، الذي كان يلقب بركن الاسلام وقد كانت له معرفة تامة بالفقه، والأصول، والتفسير، والأدب . (٢) بدت على أبي المعالي ملامح النبوغ في صباه، وكان والده معجبا بذكائه، تلقى عليه الفقه، فجد واجتهد في المذهب الشافعي والخلاف والأصوليين .

حصل أصول الفقه على أستاذه أبي القاسم الاسكافي الاسفرايني، وكان يواظب على مجلسه .

ولما توفي والده قام بوظيفة التدريس بدلا عنه، وله من العمر ما يقارب العشرين عاما، لم يمنعه التدريس عن الاستمرار في التحصيل، والأخذ عن العلماء، فكان دؤوبا ذا رغبة عالية، أتقن علوم عصره، فكان يشار إليه (النظار، الأصولي، المتكلم، البليغ الفصيح، الأديب) أصبح في معارفه وعلومه موضع إعجاب العلماء، ومضرب المثل عندهم . يقول ابن السبكي :

(١) قام بتحقيقه وتقديم له الدكتور عبد العظيم الديب لنيل درجة الماجستير من الجامعة الأزهرية، وطبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر عام ١٣٩٩ . وقد ظهر هذا الكتاب بصورة جيدة، وفهارس دقيقة تدل على جهد كبير من المحقق، يسر للباحثين الوقوف على فكر إمام الحرمين عن كتب، ويعتبر هذا إسهاما مشكورا للنهوض بهذا المجال العلمي (٢) انظر ابن السبكي، طبقات الشافعية، ج ٥، ص ٧٣ - ٩٣

«من ظن أن في المذاهب الأربعة من يداني فصاحته فليس على بصيرة من أمره ، ومن حسب أن في المصنفين من يحاكي بلاغته فليس يدرى ما يقول . . . ولا يشك ذو خبرة أنه كان أعلم أهل الأرض بالكلام والأصول والفقه . . . » (١).

جاور بمكة ، والمدينة أربع سنين ، واشتغل فيهما بالتدريس ، والافتاء ، والتأليف ، فمن ثم لقب بإمام الحرمين . درس بالمدرسة النظامية بنيسابور قرابة ثلاثين عاما « مسلم له المحراب ، والمنبر ، والخطابة ، والتدريس ومجلس التذكير يوم الجمعة والمناظرة . . . » وحضر درسه الأكابر ، والجمع العظيم من الطلبة ، وكان يعقد بين يديه كل يوم نحو ثلاثمائة رجل من الأئمة ، ومن الطلبة . . . » (٢)

ترك من المؤلفات في الفقه والأصول وعلم الكلام ما خلد ذكره ؛ إذ لازالت تعتبر مصادر أصيلة ينهل منها الباحثون .

وقد اهتم بدراسة فكره كثير من الباحثين في العصر الحديث ، وتناولوا كتبه بالدرس والتحقيق ، وتظهر لنا المطابع بين آونة وأخرى جديدا من الدراسة والبحوث العلمية تكشف لنا جوانب جديدة في فكره .

ولقد لاحظ الدكتور عبد العظيم الديب محقق كتاب البرهان في أصول الفقه ، وكتاب الغيائي في الفقه (غياث الأمم في التياث الظلم) اهتمام الباحثين المعاصرين بالناحية الكلامية من إنتاج إمام الحرمين ، وتراثه حتى يبدو وكأنه التراث الوحيد الذي خلفه ، بينما إنتاجه الفقهي والأصولي يفوق ذلك بكثير فيقول :

«وكان مما وصلت إليه من نتائج أن هناك كثيرا من القضايا ، والمسلمات البديهية في حياتنا الثقافية تحتاج إلى تصحيح ، فمن ذلك النظر إلى (إمام الحرمين) بصفته متكلم بالدرجة الأولى ، وأن علم الكلام هو علمه الأول ، ومصادق هذه النظرة

(١) المصدر نفسه ج ٥ ، ص ١٦٨

(٢) ابن عساكر ، علي بن الحسن ، تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري ، ص ٢٨٠ .

ومظهرها أن كل ما كتب عنه كان يعرض له من هذه الزاوية، أو بهذه الصفة،
وحين تناولته الدراسات الجامعية لم تتجه إلا إلى هذه الوجهة، ففي نحو سنة
١٩٤٨ قدم المرحوم الشيخ على جبر (رسالة) إلى كلية أصول الدين بعنوان (إمام
الحرمين باني المدرسة الأشعرية الحديثة)، وعنوانها يكشف عن موضوعها .

وفي سنة ١٩٦٥م نشر للدكتورة فوقية محمود بحث بعنوان (الجويني إمام
الحرمين) في سلسلة أعلام العرب ، التي تصدرها وزارة الثقافة المصرية، ولكنه
انصرف أيضا إلى الجوانب الكلامية وحدها ، فهو يقع في بابين : الأول : عن
سيرته وآثاره ، والثاني بعنوان (الجويني المتكلم)، وعند عرض مؤلفاته والتعريف
بها كانت العناية مصروفة إلى ما كان منها في علم الكلام، أو متصلا به .

وحين اتجهت أنظار المحققين والناشرين إلى كتبه لم نجد إلا الكتب الكلامية
فنشر له (العقيدة النظامية) بتحقيق العلامة المرحوم الدكتور محمد يوسف
موسى وزميله الشيخ محمد عبد المنعم، ثم نشرت الدكتورة فوقية محمود (لمع الأدلة
في عقائد أهل الملة)، وفي نفس الطريق طبع (الشامل في أصول الدين) بإشراف
الدكتور على سامي النشار . . هكذا يعرف إمام الحرمين (بالكلام) مع أنه ليس
علمه الأول، وقد قالها بنفسه صراحة في مقدمة كتابه الغيائي . . .» (١).

وفي مجال الحديث عن آثار أبي المعالي العلمية المتنوعة يذكر الدكتور عبد العظيم
الديب في مقدمة كتابي : البرهان، والغيائي أنها أربت على الأربعين مؤلفا، أما
ما يختص بالفقه، وأصوله، وعلم الخلاف والجدل، فهي على النحو التالي :
في علم أصول الفقه : البرهان ، والورقات ، والتحفة .
وفي الفقه : الغيائي (٢)، نهاية المطلب، مختصر النهاية .

(١) إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك الجويني، الغيائي، الطبعة الأولى، تحقيق ودراسة
وفهارس الدكتور عبد العظيم الديب (قطر : الشؤون الدينية عام ١٤٠٠) ص ١٧م.
(٢) قام بتحقيقه ودراسته الدكتور عبد العظيم الديب في رسالته العلمية لدرجة الدكتوراه،
وطبع على نفقة الشؤون الدينية بقطر عام ١٤٠٠ هـ.

في علم الخلاف والجدل : الأساليب في الخلافات ، الكافية ، الدرة المضية
 فيما وقع من خلاف بين الشافعية والحنفية . (١)
 كما كانت لامام الحرمين عناية بالتفسير ، والحديث ، والأدب ؛ إذ له تفسير
 القرآن الكريم . وفي الحديث الأربعون (أحاديث مختارة) ، (٢) وفي الأدب : إكسير
 الذهب في صناعة الأدب ، (٣) ومن هنا يتبين أن إمام الحرمين كان موسوعة علمية
 وكانت ولا زالت آثاره العلمية موضع التقدير ، والاعجاب من العلماء .
 بكته بلده نيسابور أشد البكاء عندما وافاه أجله المحتوم ليلة الأربعاء سنة ثمان
 وسبعين وأربعمائة هجرية ، رحمه الله رحمة الأبرار ، وجزاه عن الاسلام والمسلمين
 خير الجزاء . (٤)

التقويم العالمي لكتاب البرهان :

تتمثل أهمية هذا الكتاب في الآتي :

أولاً :

يعد واحداً من أهم مدونات أصول الفقه التي أرست قواعده ، ومهدت
 مسائله ، وأعطت هذا العلم صورة مستقلة كاملة ، وفتحت للدارسين بعده آفاقاً
 واسعة جديدة ، وقد أدرك العلماء الأقدمون أهميته ، ودونوا إنطباعاتهم عنه في
 عبارات مختلفة ، نقتصر منها على ما ذكره العلامة ابن خلدون في قوله :
 «وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لامام الحرمين ،
 والمستصفي للغزالي ، وهما من الأشعرية ، وكتاب العهد لعبد الجبار ، وشرحه

(١) ، (٢) المصدر السابق ، ص ٤٣ م .

(٣) ابن السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .

(٤) انظر : ابن عساكر ، تبين كذب المفترى ، ص ٢٧٨ ؛ الاسنوى ، جمال الدين عبد الرحيم ،
 طبقات الشافعية . تحقيق عبد الله الجبوري ، ج ١ ، ص ٤٠٩ ؛ ابن السبكي ، طبقات الشافعية ،
 ج ٥ ، ص ١٦٥ .

المعتمد لأبى الحسين البصرى ، وهما من المعتزلة ، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانها . . . » (١)

ويقول تاج الدين السبكي :

« اعلم أن هذا الكتاب [البرهان] وضعه الامام فى أصول الفقه ، على أسلوب غريب لم يقتد فيه بأحد . . . وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية . . . » (٢)

ثانيا :

إنه مدونة أمينة لآراء أئمة الأصول السابقين عليه ، الذين لم يقيض القدر حفظ كتبهم ، وإطلاع الأجيال اللاحقة بعدهم عليها ، وإنما هى أسماء ، وعناوين تتردد على الألسنة ، وفى فهارس الكتب ، يقول الدكتور عبدالعظيم الديب محقق الكتاب :

« لانشك فى أن هذا الكتاب من أهم الكتب فى تاريخ علم الأصول خاصة ، وفى تاريخ الفكر الإسلامى عامة ، فقد حفظ لنا الآراء الأصولية لجماعة من الأئمة ضاعت كتبهم فيما ضاع من تراث أمتنا ومجدها ، فمن ذلك أنه يعرض لآراء القاضى أبى بكر الباقلانى فى كل مسألة تقريبا ، ولاشك أن هذه الآراء كانت مدونة فى كتبه (الأرشاد ، والتقريب) ، (الأصول الكبير) ، (الأصول الصغير) (المقنع فى أصول الفقه) (مسائل أصولية) ، ولم يصلنا للآن أى من هذه الكتب ، كما ورد ذكره فى البرهان لآراء ابن فورك فى (مجموعاته) ، وللأشعرى فى كتاب (أجوبة المسائل البصرية) ، وللقاضى عبدالجبار فى (شرح العمدة) ولابن الجبائى فى كتاب (الأبواب) وهى كتب لم تصلنا أيضا للآن ، بل ربما لم تعرف نسبتها إلى أصحابها من قبل . . . » (٣)

ثالثا :

الاضافات العلمية الجديدة ، والآراء المستقلة التى ذهب إليها إمام الحرمين ، ولم يسبق إليها ، الأمر الذى أكسب البرهان أهمية خاصة ، ووزنا علميا كبيرا بين العلماء ، فأثرى بدوره علم أصول الفقه .

(١) المقدمة ص ٤٥٥ .

(٢) طبقات الشافعية ، ج ٥ ، ص ١٩٢ (٣) البرهان ، ج ١ ، ص ٥٣ .

موضوعاته الرئيسية :

بدأ الجويني كتابه البرهان بمقدمة أسس فيها تقليدا علميا متبعا بين علماء الأصول بعده، وذلك هو توضيح المقصود من هذا العلم ، وتعريفه، ومادته العلمية التي يستمد منها وجوده، وهذا التعريف العام يفيد الدارس في إعطاء صورة أولية، ورؤية واضحة عن العلم الذي يزعم تعلمه، وفهم مسائله، يذكر هذا الجويني في العبارة التالية :

«حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلوم أن يحيط بالمقصود منه، وبالمواد التي منها يستمد ذلك الفن ، وبحقيقته وفنه وحده، إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحد، وإن عسر فعله أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم ، والغرض من ذلك أن يكون الاقدام على تعلمه مع حظ من العلم الجملى بالعلم الذي يحاول الخوض فيه». (١)

وقد أتى في هذه المقدمة بالموضوعات التي ألزم نفسه التعريف بها ، وأضاف إليها موضوعات من علم الكلام في التحسين والتقييح، والتكليف، والعلوم ومداركها، والأدلة العقلية، وحكم اقتضاها العلم .
وختمها بقوله :

«فهذا القدر كاف في التنبيه على مسالك العقول والسمع ، واستكمال ذلك يستدعى طرفا من الكلام صالحا في البيان ومعناه، فقد رسمه الأصوليون وطولوا أنفاسهم فيه ، ونحن الآن نبتدىء به بعون الله وتوفيقه». (٢)
ثم انطلق بعد هذا إلى عرض الموضوعات والمباحث الأصولية، حيث نظمها في كتب تدرج تحتها أبواب وفصول، ومسائل بدأها بالقول في البيان وقدم له بقوله :

(١) المصدر نفسه ج ١ ، ص ٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٥٨

«الكلام في هذا الفصل يتعلق بثلاثة فنون :

إحدها في ماهية البيان والاختلاف فيه .

والثاني في مراتب البيان .

والثالث : في تأخير البيان عن مورد اللفظ إلى وقت الحاجة» (١)

على أنه من الواضح أن الموضوعات والمباحث التي عرضها تحت هذا الكتاب هي دراسة شاملة للقواعد والضوابط الخاصة بالكتاب والسنة مجتمعة ، وما يختص منها بالكتاب فقط أو بالسنة وحدها .

ودليل إطلاقه (البيان) على الكتاب والسنة هو اختياره (الدليل) معنى (البيان) ويبين مراده هذا بقوله :

«والقول الحق عندى أن البيان هو الدليل ، وهو ينقسم إلى العقلى والسمعى . فأما العقلى فلا ترتيب فيه على التحقيق في الجلاء والخفاء ، وإنما يتباين من الوجهين المقدمين في التعدد ، وفي الاحتياج إلى مزيد فكر وترو .

فأما السمعيات : فالمستند فيها المعجزة ، وثبوت العلم بالكلام الصدق الحق لله سبحانه وتعالى ، فكل ما كان أقرب إلى المعجزة فهو أولى بأن يقدم ، وما بعد في الرتبة آخر ، وبيان ذلك أن كل ما يتلقاه من لفظ رسول الله ﷺ من رآه فهو مدلول المعجزة من غير واسطة ، والاجماع ، ومن حيث يشعر بخبر مقطوع به يقع ثانيا ، والمدلولات المتلقاة من الأجماع ، ومنها خبر الواحد ، والقياس يقع ثالثا ، ثم لها مراتب في الظنون ولا تنضبط ، وإنما غرضنا ترتيب البيان ، ومن ضرورة البيان تقدير العلم .

فان قيل لم لم تعدوا كتاب الله ؟

قلنا : هو ما تلقى من رسول الله ﷺ ، فكل ما يقوله الرسول فمن الله تعالى ،

فلم يكن لذكر الفصل بين الكتاب والسنة معنى . (٢)

وفي ضوء هذه العبارة فإن أبا المعالى الجوينى يضع تصوره في ترتيب موضوعات كتابه البرهان :

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٥ .

البيان (الكتاب والسنة) أولا ، الاجماع ثانيا ، القياس ثالثا .
ويكتمل هذا التصور عنده لترتيب كافة الموضوعات بعد إتمام دراسته وعرضه
باب التأويل ، إذ يعود فيذكر القارىء به ثانيا في عرض شامل متكامل فيقول :
«وقد نجز مرادنا في التأويل تفصيلا وتأصيلا ، ونحن الآن نجدد العهد بترتيب
يشتمل على ما مضى من الكتاب ، وعلى ما سيأتى ، منه حتى يتجدد عهد الناظر
بترتيب أبواب الكتاب ، فإن معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على درك مضمون
العلوم القطعية ، فنقول والله المستعان :
مقصود هذا الفن ذكر أصول الفقه على حقائقها ، ومراتبها ، ومناصبها ،
وتفاصيلها ، وجملها .
فأصول الفقه أدلتها كما صدرنا الكتاب به ، وما يحال عليه أحكام الشرع ،
ونعتقد مرتبطا لها ثلاثة أقسام :

نطق الشارع ، والاجماع الحاصل من حملة الشريعة وهم علماءها ، ومسالك
الاستنباط من مواقع ألفاظ الشارع ، وهو القياس .
فأما نطق الشارع فنعنى به قول الله تعالى ، وقول الرسول عليه السلام ،
وينقسم الصنفان إلى النص ، والمجمل ، والظاهر ، وقد سبقت مفصلة ، فيقع
القول في مقتضيات الألفاظ فنا كبيرا ، وصنفا عظيما ، ويحوى العموم والخصوص ،
وصيغة الأمر والنهى ، وما يلحق بهذه الأبواب ، وقد مضى جميع ذلك .
ثم قول الرسول عليه السلام ينقسم إلى : متواتر ، وإلى ما ينقله الآحاد ، كما
سيأتى إن شاء الله تعالى . . .

وقد ذكرنا أحكام الألفاظ ، وبقي علينا تقاسيم أخبار الرسول عليه السلام ،
ومواقعها ، والمقطوع به منها ، والمظنون ، ونحن الآن نفتح كتاب الأخبار على
أشمل وجه وأوجزه ، فإذا انتجز عقبناه بالاجماع ، ثم نذكر بعده كتاب القياس ، ثم
نعقبه بكتاب الترجيح ، ثم نذكر بعده النسخ ، ثم إذا انتجز ذكرنا الفتوى ،
وصفات المفتين ، والاستفتاء وما على المستفتين ، وأوصاف المجتهدين ، ونختم
الكتاب بالقول في تصويب المجتهدين ، وهو غاية الغرض من هذا

المجموع» (١).

ومن ثم يتبين أن كتاب البرهان اشتمل على الكتب والأبواب التالية :

الكتاب الأول :

القول في البيان (الكتاب والسنة)، واشتمل هذا الكتاب على الأبواب التالية :
باب الأوامر - باب القول في النواهي - باب العموم والخصوص - باب القول في
أفعال الرسول ﷺ - باب القول في التعلق بشرائع الماضيين - باب التأويلات - باب
الأخبار .

الكتاب الثاني :

كتاب الاجماع وقدم له بالعبرة التالية :
« أصدر هذا الكتاب مستعينا بالله تعالى بثلاث مسائل ، ثم نخوض بعد
نجازها في ترتيب الكتاب تأصيلا وتفصيلا .
إحدى المسائل الثلاث في تصور الاجماع وقوعا ، والأخرى في كونه حجة ،
وذكر الخلاف فيه ، والأخرى في المسالك الدالة على كون الاجماع حجة » . (٢)
وعرض لموضوعاته في فصل قسمه إلى أربعة فنون :

الفن الأول : في صفة المجمعين وعددهم .

الفن الثاني : في الزمن المعتبر في الاجماع .

الفن الثالث : في وجه انعقاد الاجماع .

الفن الرابع : في الأمر الذي ينعقد الاجماع فيه .

ثم أنهى هذه الدراسة بقوله :

« فهذا مجامع القول في الاجماع تفصيلا وتأصيلا ، وقد حاولنا جهدنا في إدراج
مسائل الكتاب تحت التقاسيم وقد شذت مسائل قريبة منها . ونحن نرسمها الآن
مرسلة إن شاء الله تعالى » . (٣)

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٦٢ - ٥٦٣ (٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٧٠ .

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧١٨ .

وقد عنوانها محقق الكتاب عبدالعظيم الديب بـ : « مسائل متفرقة في الاجماع »
وقد حوت الموضوعات التالية :
مسألة في الاجماع في الأمم السابقة .
مسألة في رأى مالك في عمل أهل المدينة .
مسألة في إجماع التابعين .
مسألة في العدد الذى يعتبر الأعتداد بخلافه من أهل الاجماع .
مسألة فيما لو أجمع علماء العصر، ثم التحق بهم ناشئة وخالفوهم .
مسألة في خرق الاجماع .

الكتاب الثالث : كتاب القياس

بين في البداية أهمية القياس للشرعية الاسلامية وأنه :
«مناط الاجتهاد وأصل الرأى، ومنه يتشعب الفقه، وأساليب الشريعة، وهو
المفضى إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام الوقائع . . . » (١).

وقد أولى هذا الموضوع عناية كبيرة، فبسط فيه البحث، إدراكا منه لأهميته ثم
ينتهى من هذه المقدمة الى خطة سيره في معالجة، وعرض مباحثه بقوله :
«ثم الذى يقتضيه الترتيب أن نبتدىء القول فى ماهية القياس، ثم نبتنى عليه
نقل المذاهب فى اعتقاد صحته، وفساده، ونبين المختار عندنا، حتى إذا ثبت
وجوب القول بالقياس على الجملة رتبنا بعده تراجم الكتاب على نظام، وخضنا
فى الوفاء ببيان الجمل والتفاصيل» (٢).

وقد اشتمل هذا الكتاب على الأبواب التالية :

الباب الأول : القول فى ماهية القياس والخلاف فى ذلك .

الباب الثانى : القول فى تقاسيم النظر الشرعى .

الباب الثالث : فى تقسيم العلل والأصول .

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٧٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٧٤٤.

الباب الرابع : الاعتراضات وتقسيمها .
وختمه بالقول في المركبات .

الكتاب الرابع : كتاب الاستدلال

ذكر تعريفه ، والاختلاف فيه - ضابط ما يجري فيه الاستدلال - الاعتراضات
على الاستدلال - استصحاب الحال .

الكتاب الخامس : كتاب الترجيح

وقد بحث فيه : معنى الترجيح والتعارض - تعارض الظواهر - ترجيح الأقيسة
- النسخ .

الكتاب السادس : كتاب الاجتهاد

بدأه بالكلام في تصويب المجتهدين ، ثم أتبعه بمسألتين :
الأولى : حقيقة الأشبه المطلوب للمجتهد .
الثانية : المجتهد إذا اجتهد وعمل ، ثم تبين أنه أخطأ نصا .
واقصر هنا على ما تقدم ، وأحال دراسة بقية موضوعاته إلى كتاب الفتاوى
معللاً هذا بقوله : « فإن معظم أحكام الاجتهاد تذكر في كتاب الفتاوى » (١)

الكتاب السابع : كتاب الفتوى

بحث فيه صفات المفتى - حقيقة التقليد - فتور الشرائع السابقة - اجتهاد
الصحابه - وقوع الاجتهاد من النبي ﷺ - حكم الاحتجاج بقول الصحابة .
وبتمامه يكتمل كتاب البرهان شكلاً وموضوعاً .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣١٦ .

البرهان أسلوباً ومنهجاً:

الأسلوب:

أسلوب إمام الحرمين في البرهان أسلوب أدبي أكثر منه علمي ، تتنوع معالجته للقضايا الأصولية بين أسلوب الاسترسال، وأسلوب الانشاء ، وهو حريص دائماً على هذا التنوع ، ولا يألو جهداً من استخدام الكلمات الفصيحة ، والعبارات البليغة .

وإمام الحرمين أديب متذوق للأدب ، يدرك مواطن البلاغة من الكلام فيطرب لها ، ويعلن إعجابه بها ، وقد بدت مظاهر هذا في البرهان في مناسبات عديدة من ذلك قوله :

« . . . فالمختار إذاً مذهب الشافعي ، فإن من ألفاظه الرشيقة : لا ينسب إلى ساكت قول » .

«ومن العبارات الرشيقة للشافعي أنه قال : المذاهب لآتموت بموت أصحابها . . . » (١)

يجتمع أحياناً عند إمام الحرمين بعد المعنى ، والاغراق في التعبير ، فينشأ عن هذا صعوبة الفهم ، وهذا ما دفع تاج الدين عبد الوهاب السبكي أن يقول عنه مقالته المشهورة بأنه «لغز الأمة» :

« . . . وأنا أسميه لغز الأمة لما فيه من مصاعب الأمور ، وأنه لا يخلو مسألة عن إشكال ، ولا يخرج الا عن اختيار يخترعه لنفسه ، وتحقيقات يستبد بها » . (٢)

والطبع الأدبي في إمام الحرمين يأبى عليه إلا استخدام الكلمات الفصيحة ، والعبارات البليغة التي لا يعهد استعمالها في مدونات أصول الفقه ، مما هو منشور في البرهان وهو بهذا يدل على اقتدار وكفاءة لغوية نادرة .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٠١ ، ٧١٥ .

(٢) ابن السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٥ ، ص ١٩٢ .

المنهج:

لم يضمن إمام الحرمين منهجه العلمى مقدمة كتاب البرهان، ولكنه أثر أن يقدم منهجه للقارئ فى كل بحث، وموضوع يعرضه ويعالج مسائله؛ ليعيش مع المؤلف فكرا متجددا، ولتقوى الصلة بينهما مع بداية كل موضوع وهو أسلوب علمى عملى لشد انتباه القارئ، واستحضار مشاعره وتأملاته .

يقتضى المنهج العلمى لدى إمام الحرمين عند الاقدام على تعلم علم من العلوم، أوفى من الفنون معرفة حقيقته، ومصادره، وجزئياته، وأهدافه، وهذا يضمن الباحث وضوح الرؤية لدى الخوض فيه وتحديد أبعاده فيساعده هذا على المضى فيه بثقة تامة .

والتعرف على حقائق العلوم، وتكوين تصور سليم لها، إنما يكون بتعريفها بالحد؛ حيث يكشف عن ماهيتها وذاتيتها، فإن عسر هذا لتشعبها وتعدد أنواعها لجأ إلى التقسيم والتفريع، فهذا كفى لتوضيحها، والكشف عن حقيقتها . يقرر هذا المبدأ العلمى المنهجى فى السطور الأولى من المقدمة، ويتبعه بالتطبيق العلمى وذلك قوله :

« حق على كل من يحاول الخوض فى فن من فنون العلوم أن يحيط بالمقصود منه وبالمواد التى منها يستمد ذلك الفن ، وبحقيقته ، وحده ، إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحد ، وإن عسر فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم ، والغرض من ذلك أن يكون الاقدام على تعلمه مع حظ من العلم الجملى بالعلم الذى يحاول الخوض فيه» (١) .

ثم شرع بعد هذا فى تعريف علم أصول الفقه واستمداده . . . وهو بهذا يرسى مبدأ علميا حذا حذوه الأصوليون بعده، وتعارفوا على الأخذ به فى بداية مؤلفاتهم .

التحليل الموضوعى للمباحث والقضايا بصورة مفصلة تكشف الجوانب المتعددة للبحث، فى عرض علمى جذاب، وهذا يختلف عنده من بحث لآخر حسب طبيعة الموضوع وضوحا، وغموضا، وعمقا، وحسب الخلاف الواقع فيه بين

(١) البرهان ، ج ١ ، ص ٨٣ .

الأصوليين .

فإذا كان الموضوع واضحاً معلوماً بدءاً في أسلوب التقرير ثم أردفه بآراء الأصوليين مع الاستدلال لكل رأى بدليله، ويختتم هذا العرض بالرأى المختار الذى يرجحه من بينها، مثال هذا المنهج بحثه في صيغة الأمر المطلقة .

«مسألة : صيغة الأمر إذا وردت مطلقة ففى اقتضاؤها - على رأى من لا يتوقف - تكرير الامتثال، خلاف بين الأصوليين، فذهب ذاهبون إلى أنها تقتضى التكرير على استيعاب الزمان، مع الامكان، وهذا اختيار الأستاذ أبى اسحق رحمه الله .

وذهب الأكثرون إلى أنها لا تقتضى عند الاطلاق إلا الامتثال مرة واحدة،

ونحن نذكر مالكل فريق، ثم نختم المسألة بالمختار عندنا . . . » (١)

وإذا شاب الموضوع شائبة من غموض فإنه يقدم له بمثال يوضحه، يعقبه بذكر الآراء، ثم الاستدلال لكل واحد منها، ويختتم بحثه فيه بتوضيح موقفه منها، ورأيه المستقل نحوه .

وعادته كما سبق في بداية العرض التعريف بمنهجه الذى سيسلكه، تحليلاً، ومناقشة، واستدلالاً، يوضح هذا معالجته لموضوع :

« . . . حمل المطلق على المقيد :

الوجه تنزيل هذه المسألة على مثال أولاً ، حتى إذا جرت المسألة في صورة ذكرنا اختلاف المذاهب في العبارات عن ضبط صور الخلاف، والوفاق ، ثم نذكر معتمد كل مذهب ، ونتبع بالنقض كل ما لا يصح ونجرى على دأبنا في إثبات الصحيح بعد البحث عن المسالك الفاسدة . . . » (١)

التمعن التام في المذاهب والآراء المخالفة، ومحاولة التفهم، والتعرف على وجهات نظر أصحابها من دون مؤثرات خارجية، فذلك أدعى لانصافهم، والاعتراف لهم بالجانب الحق في مقالاتهم ، وهو أجدى وأجدر بالمفكرين والعلماء للأخذ من كل مقالة، ومذهب بالجانب السليم فيها ، والخروج بعد ذلك برأى

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٤ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣١ .

يجمع فضائلها، وهذا ما لفت إليه نظر الباحثين في فصل :

« فلينظر الناظر كيف لقطنا من كل مسلك خياره، وقررنا كل شيء على واجبه في محله، وهذه غاية ينبغي ان يتنبه من ينبغي البحث عن المذاهب لها، فإنه يبعد أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء، ومعظم الزلل يأتي أصحاب المذاهب من سبقهم إلى معنى صحيح، لكنهم لا يسبرونه حق سبره؛ ليتبينوا بالاستقراء أن موجهه عام شامل، أو مفصل، ومن نظر عن ناحية سليمة عن منشأ المذاهب فقد بفضى به نظره إلى تخير طرف من كل مذهب كدأبنا في المسائل. (١) »

وقد كان تعامل الجويني مع الآراء والمذاهب المختلفة على أساس هذا المبدأ الذي قرره « فإنه يبعد أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء » وهو مبدأ سليم يحمل صاحبه على الانصاف .
إنصافه لمخالفه من المعتزلة وغيرهم :

من ذلك انتصاره لرأى النظام في تضمن إخبار الواحد العلم الضروري، فلا يشترط عنده عدد في الخبر المتواتر، بينما اشترط غيره العدد .
وبعد أن عرض لمختلف الآراء بالنقض والابطال قال :
« فإذا بطلت هذه المذاهب، ولم يبق إلا مذهب النظام فسندرجه في مجارى الكلام المشتمل على اختيار الحق . . . » (٢)

وتمسكا بمبدئه السابق واستكمالاً لمنهجه الثابت يعقب ذلك بقوله :
« وأنا الآن أنخل للناظر جميع مصادر المذاهب ليحيط بها ، ويقضى العجب من الاطلاع عليها ويتنبه لسبب اختلاف الآراء فيها ، ويجعل جزاءنا منه دعوة بخير .

أما النظام فإنما نظر إلى إمكان الصدق مع القرينة، وإن اتحد المخبر ولم يطرد ذلك في كل احد . . . » (٣)

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٩٦ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧٤ . (٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧٨

وإن عمق هذا المبدأ، وتأصله عند إمام الحرمين أداه إلى نقد الأصوليين في مغالاتهم في الرد على مخالفهم .

ولهذا فإنه انتصر للدقاق القائل بمفهوم اللقب، ومؤداه أن الألقاب إذا خصصت بالذكر تضمن تخصيصها نفى ماعداها . يوضح الجويني موقف الأصوليين منه وتحاملهم عليه بقوله :

«قد سفه علماء الأصول هذا الرجل في مصيره . . . وقالوا: هذا خروج عن حكم اللسان ، وانسلال عن تفاوض أرباب الألباب وتفاهمهم ، فإن من قال رأيت زيدا لم يقتضى ذلك أنه لم ير غيره قطعاً» . (١)

ثم يبين موقفه المعتدل من ذلك :

«وعندى أن المبالغة في الرد عليه سرف .

ونحن نوضح الحق الذى هو ختام الكلام قائلين : لا يظن بذى العقل الذى لا ينحرف عن سنن الصواب أن يخصص بالذكر ملقبا من غير غرض، وإذا رأى الرائي طائفة ، والخبر عن رؤية جميعهم عنده مستو لا تفاوت فيه ، وهو في سماع من يسمع كذلك ، فلا يحسن أن يقول والحالة هذه رأيت فلانا فينص على واحد من المرثيين، نعم إن ظهر غرض في أن المذكور في جملة من رآه فقد ظهر عند المتكلم فائدة خاصة يفيدها السامع ، فإذا ذاك يحسن تخصيصه بالذكر ولا خفاء بذلك . . .» . (٢)

مناقشته لأراء المتقدمين عليه والمعاصرين له من الأصوليين في حرية مطلقة، ورأى مستقل، مع التجرد الكامل، والموضوعية العلمية، فقد مارسها على أوسع نطاق، وهذا ما ألزم نفسه به وجعله جزءا من منهجه العلمى في قوله :
«وحقنا أن نحكم الأصول فيما نأتى ونذر، ولانسلك بمسلك الحقائق ذبا عن مذهب» . (٣)

وهذا ما حققه إمام الحرمين على مدى عرضه ومناقشاته في كتاب البرهان، وفي المسألة التالية مايسجل صدق هذا المبدأ .

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧٠ . (٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٩٥ .

«مسألة : ذهب أصحابنا إلى أن المخاطب إذا خص بالخطاب ووجه الأمر عليه ، أو كان مندرجا مع آخر تحت عموم الخطاب ، وهو في حالة اتصال الخطاب به مستجمع لشرائط المكلفين فهو يعلم كونه مأمورا قطعاً .

ونقلوا عن المعتزلة مصيرها إلى أنه لا يعلم ذلك في أول وقت توجه الخطاب عليه مالم يمض زمان الامكان ومتعلقهم فيه : أنه غير عالم ببقاء الامكان له إلى وقت انقراض زمان يسع الفعل المأمور به والامكان شرط التكليف ، والجاهل بوقوع الشرط جاهل بالمشروط لاحالة .

وسلك القاضى [الباقلانى] مسلكين يتضمن أحدهما التشغيب المحض ، وذلك أنه قال : أجمع المسلمون قاطبة قبل أن أظهر المعتزلة هذا الرأى على أن المكلفين على علم بكونهم مأمورين ، ومن أبى ذلك والتزم اطلاق القول بأنه ليس على البسيطة من يعلم كونه مأمورا فقد باهت الشريعة ، وراغم أهل الاجماع . وهذا الذى ذكره القاضى تهويل لا تحصيل وره ، فإن إطلاقات الشرع لاتعرض على مأخذ الحقائق ، وإنما تحمل على حكم العرف والتفاهم الظاهر . . .

والمسلك الثانى للقاضى يلتفت إلى أصله فى النسخ فإن من مذهبه أن الحكم يثبت قطعاً ، ثم يرفع بعد ثبوته بالنسخ فقال [بانيا] على ذلك : إذا توجه الأمر على الخطاب ، ثم فرض موته أول زمان إمكانه فقد تحقق حكم الخطاب أولاً قطعاً فإن انقطع الامكان انقطع بانقطاعه ماكان ثبت قطعاً كما نبهنا عليه فى النسخ .

وهذا عندى فى نهاية السقوط ؛ فإن القاضى يسلم أن الامكان شرط توجه الأمر ، ولا يؤمر إلا متمكن ، فإذا تبين بعد تقرير اتصال الأمر زوال التمكن فكيف يعتقد ثبوت التكليف ؟

وقد بان آخر ألا إمكان ولا وجه إذا بان ذلك إلا الاطلاق بأننا تبينا أن الأمر لم يكن متوجهاً ، فلا يتوجه القطع بتوجه أمر التكليف إلا مع القطع بالامكان أو مع اعتقاد التكليف من غير إمكان وهذه قسمة بديهية لا يتصور مزيد عليها

فقد خرج عن المباحثة أن المختار ما عزی الى المعتزلة في ذلك». (١) وبهذا المنطق يناقش إمام الحرمين الآراء المختلفة، ويؤيد ما يراه في نظره حقا بصرف النظر عن أي اعتبار مذهبي، وهو هنا ينقض رأي قاضي أهل السنة أبي بكر الباقلاني، ويعطى تأييده لمذهب المعتزلة، إلا أنه مما يؤخذ على إمام الحرمين الجويني تحامله أحيانا نادرة على بعض الفقهاء، واستعماله العبارات اللاذعة التي كان يجمل به أن يترفع عنها، خصوصا وقد بين أنه ما من رأي أو مذهب إلا وقد نشأ عن شيء، واعتمد على اتجاه صح في نظر صاحبه على الأقل، وهذا يفرض علينا تقديره ونقده نقدا موضوعيا.

ففى مسألة ورود الصيغة الظاهرة في اقتضاء العموم التي لم يدخل وقت العمل بموجبها يذهب أبو بكر الصيرفي (٢) إلى وجوب اعتقاد العموم فيها جزما، فإن كان الأمر على ما اعتقدوه فذلك، وإن تبين الخصوص تغير الاعتقاد الى ما تبين له

وفي صدد الرد على أبي بكر الصيرفي يقول الجويني :

«وهذا غير معدود عندنا من مباحث العقلاء، ومضطرب العلماء، وإنما هو قول صدر عن غباوة واستمرار في عناد...» (٣)

ويوصل كلامه بعد هذا بالتحليل العلمي الموضوعي للمسألة، ويخلص من ذلك إلى أن «المقطوع به وجوب العمل بالعموم، فأما أن يعتقد إرادة العموم فلا، وهذا يطرد في كل ما لا يكون قاطعا، كأخبار الآحاد والأقيسة الظنية، فالمقطوع به في جميع هذه الأبواب وجوب العمل به، والاعتقاد جازم في وجوب

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

(٢) «محمد بن عبدالله الصيرفي، أبو بكر. متكلم، أصولي، فقيه شافعي من أهل بغداد، قال عنه القفال كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي. ناظر الأشعري، توفي سنة ٣٣٠هـ» هامش البرهان، ج ١، ص ٤٠٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٠٦.

العمل ، وهذا يستند إلى دليل قاطع مغاير لما يجري في مجارى الظنون ، فأما جزم العقد في أن مطلق اللفظ أراد التعميم فلا وجه له . (١)

وبنفس هذا الأسلوب والتجريح الشخصى تعرض للامام أبى حنيفة رضى الله عنه ، وذلك في معرض المقارنة بينه وبين الامام الشافعى فى التردد فى بعض مسائل الفقه (٢) بينما شهد له وللأحناف فى مواضع ومناسبات عديدة بالفقه ، والاستنباط الدقيق .

فاذا تجاوزنا هذه الهفوة أيا كانت أسبابها ، أو مدى صحة نسبتها له ، فإن الصورة البارزة فى كتابه البرهان هى التجرد الكامل ، والموضوعية العلمية التى مارسها على أوسع نطاق .

محافظاته للتعميم فى الأحكام وأخذه بالتحديد ، والتعيين عن طريق التقسيم ، وتمييز آحاد الموضوع بعضها عن البعض الآخر ، فهذا مما يساعد على إصابة الرأى ، وإعطاء كل حكما مناسبا ، وقد قرر هذه الحقيقة ، واتخذ منها مقياسا ومعيارا فيما يحتد فيه النزاع من مسائل وقضايا فى قوله : « ومعظم الزلل يأتى أصحاب المذاهب من سبقهم إلى معنى صحيح ، لكنهم لا يسبرونه حق سبره ؛ ليتبينوا بالاستقراء أن موجهه عام شامل ، أو مفصل ، ومن نظر عن نعيمة سليمة عن منشأ المذاهب فقد يغض به نظره الى تخير طرف من كل مذهب كدأبنا فى المسائل » (٣) .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠٨ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣٦٣ - ١٣٦٤ وقد أشار محقق الكتاب الدكتور عبد العظيم الديب باهامش إلى أن هذا كان رد فعل من الجوينى لما كان لبعض علماء الحنفية من يد فى إذكاء نار الفتنة المعروفة بفتنة (الكندرى) الوزير المتدع الذى بطش بعلماء أهل السنة بخراسان .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٩٦ .

والأمثلة على هذا منشورة في البرهان، والمسألة التالية توضح هذا الجانب المنهجي في فكره عملاً، وتطبيقاً في مسألة: «تقديم أحد الخبرين على الآخر بموافقة أقضية الصحابة رضى الله عنهم».

... أما إذا فرض خبر على شرط الصحة، نقله الآحاد، وجرت أقضية [أئمة من] الصحابة على مخالفته فكيف الوجه؟

ذهب مالك رحمه الله إلى تقديم أقضية الصحابة على الخبر الصحيح، والنص الصريح، ونقل ناقلون عنه تقديم ما صار إليه أهل المدينة يعني علماءها...، وقال الشافعي رحمه الله: لا نلحق الخبر بالأعمال والأقضية إذا لم يتفق عليها أهل الاجماع، والتعلق بالخبر أولى، ونحن نذكر ما تمسك به الشافعي، ثم نذكر بعده المختار عندنا...».

وبعد أن عرض لأدلة الامام الشافعي قال:

«والرأي الحق عندنا في ذلك يوضحه تقسيم فنقول:

إن تحققنا بلوغ الخبر طائفة من أئمة الصحابة، وكان الخبر نصاً لا يتطرق إليه تأويل، ثم ألفيناهم يقضون بخلافه مع ذكره، والعلم به،، فلستأ نرى التعلق بالخبر؛ إذ لا محل لترك العمل بالخبر إلا الاستهانة، والاضراب، وترك المبالاة أو العلم بكونه منسوخاً، وليس بين هذين التقديرين لاحتمال ثالث مجال... فهذا قول في قسم، وهو إذا بلغهم الخبر، وعملوا بخلافه ذاكرين له. فأما إذا لم يبلغهم، أو غلب على الظن أنه لم يبلغهم فالتعلق بالخبر حينئذ، وظنى بدقة نظر الشافعي في أصول الشريعة أنه رأى التقديم للخبر في مثل هذه الصورة.

وإن غلب على الظن أن الخبر بلغهم، وتحققنا أن عملهم مخالف له، فهذا عندى مقام التوقف والبحث، فإن لم نجد في الواقعة متعلقاً سوى الخبر والأقضية فالوجه التعلق بالخبر، وإن وجدنا مسلكاً في الدليل سوى الخبر فالتمسك به أولى...» (١).

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٧٠، ١١٧٢.

تخليص علم الأصول من مسائل الفروع عرضا ، وتفريعا ، وتقعيداً ، وخلافاً ، ويرى في الحيدة عن هذا الاتجاه تخليطاً بين هذين العلمين بين الأصول والفقه ، وطريقاً يدفع إلى التحيز ، والانتصار لأحد المذاهب ، وهو ما يجب تجنبه في علم أصول الفقه الذى يضع الأسس التى ينبنى عليها الفقه ، بعيداً عن التأثير بالمذاهب وأصحابها ، وهو ما يكرره فى أكثر من مناسبة ، والذى يصح أن يذكر منها ما كان توضيحاً لقاعدة ، أو تدريباً على التطبيق أو تحريراً للموضع نزاع .

« على أنا فى مسالك الأصول لانتفت إلى مسائل الفقه ، فالفرع يصحح على الأصل لاعلى الفرع » . (١)

ثم إننا نجرى ذكر هذه الأمثلة تهذيباً للأصول ، وتدريباً فيها ، وإلا فحق الأصولى ألا يلتفت إلى مذاهب أصحاب الفروع ، ولا يلتزم مذهباً مخصوصاً فى المسائل المظنونة الشرعية فهذا غاية ما أردناه فى هذا الفن » . (٢)

« وحق الأصولى ألا يعرج على مذهب ، ولا يلتزم الذب عن مسلك واحد ، ولكن يجرى مسلك القطع ، غير ملتفت إلى مذاهب الفقهاء فى الفروع . . . » . (٣)

عنايته التامة بالربط الموضوعى ، وتأمل الصلة ، والعلاقة بين الموضوع اللاحق بالموضوع السابق ، وما شذ من مسائل فى موضوع الباب وضعه مع ما يناسبه من مباحث فى نهاية الموضوع .

يمثل هذا مقالته التالية بعد انتهائه من دلالات الألفاظ ومقتضياتها : « . . . وقد نجز مقدار غرضنا من الكلام على النص ، والظاهر ، والأمر ، والنهى ، والعموم ، والخصوص ، والمنطوق ، والمفهوم ، والمجمل ، والمفسر ، فهذه هى المراتب المقصودة فى هذا الفن ، ولا يبقى بعد نجازها إلا ذكر مراتب التأويلات ، وما يقبل منها ، وما يرد وبيان مستنداتها ، ولكنى أرى أن

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٢٠ - ١٢٢١ .

أخلل بين نجاز هذه المراتب وبين التأويلات القول في أفعال رسول الله ﷺ ، فإنها من متعلقات الشرع ، والتأويلات ، والمحال في حكايات الأحوال تتعلق بها فنبتدىء مستعينين بالله تعالى بذكر أفعال رسول الله ﷺ ، ثم نعقب نجازها بكتاب التأويلات إن شاء الله تعالى . (١)

ويكتمل هذا الجانب عنده أخيرا بوضع ملخص مناسب في نهاية بعض المباحث ، وذلك عندما يتشعب القول ، ويطول النقاش ؛ لتذكير القارىء ، واستجماع أفكاره مع التمهيد للموضوع اللاحق ، كما جاء في نهاية مباحث العموم والخصوص :

« . . . وقد انتجز الكلام في قضية الألفاظ العامة والخاصة ، وما يقتضى التخصيص ، وما لا يقتضيه على الجملة ، والتفصيل محال على باب التأويل . ونحن نرى الآن أن نذكر قولاً بالغاً في مفهوم الخطاب ؛ ليكون جامعاً بين المنطوق به وبين المسكوت عنه ، ثم إذا انتهى القول فيه استفتحنا باب التأويل مستعينين بالله تعالى . (٢)

إعطاؤه بعض الموضوعات اهتماماً خاصاً ، وتركيزاً واضحاً ، تقديراً منه لأهميتها القصوى في مجال الاستنباط والتشريع ، وقد بدا هذا واضحاً في موضوع التأويلات والقياس .

أما بالنسبة لباب التأويلات فيقول :

« . . . ونصل نختم الكلام بالقول في التأويلات ، فلا أرى في علم الشريعة باباً أنفع منه لطالب الأصول والفروع ، وهذا الترتيب يقتضى ذكر حقيقة النص ، والظاهر ، والمجمل ، والمفسر ، والمتشابه ، والمحكم ، وما في كل من الوفاق والخلاف إن شاء الله . (٣) .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٨١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .

وفي سبيل التمهيد لموضوع التأويل عرض أولا لدراسة الموضوعات التي نوه عنها في النص السابق ثم أضاف إليها في النهاية ما يعتبر تنمة لها من الموضوعات ، «وقد نجز ما نحاوله في بيان ، النص ، والظاهر ، والمجمل ، والمحكم ، والمتشابه ، ونحن نفتتح القول فيما يجوز به تخصيص عموم الكتاب والسنة ، ونرسم في ذلك مسائل تأتي على تمام الغرض في ذلك . . . » (١)

فذكر من الموضوعات بعد هذا : ما يخص به عموم الكتاب والسنة ، وتحت مسائل

فصل : القول في المفهوم .

القول في أفعال الرسول ﷺ

القول في التعليق بشرائع الماضين .

وانتهى به الموضوع السابق إلى الكلام في التأويل ، فعرفه أولا بأنه : « رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول » . (٢)

وعرض تفاصيل ، وتقاسيم هذا الموضوع ، وفي التأكيد على أهمية الموضوع ذكر أهم المسائل الفقهية التي جرى فيها الخلاف مما كان مرده التأويل . وفي ختام هذا المبحث الطويل ذكر الضابط لمسائله كما وعد سابقا :

« والضابط المتخل من مسائل هذا الكتاب :

أن المؤول يعتبر بما يعضد التأويل به ، فإن كان ظهور المؤول زائدا على ظهور ما عضد التأويل به فالتأويل مردود ، وإن كان ماعضد التأويل به أظهر فالتأويل سائغ معمول به ، وإن استويا وقع ذلك في رتبة التعارض ، والشرط استواء رتبة المؤول إذا كان التأويل في نفسه محتملا ، فإن لم يكن محتملا فهو في نفسه باطل ، والباطل لا يتصور أن يعضد بشيء ، فليتخذ الناظر ما ذكرناه مرجوعه ومعتبره في جميع مسائل الشريعة » . (٣)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥١١ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٦١ .

كما أخذ موضوع القياس من اهتمام الجويني أكبر قدر، فصل فيه البحث ، وبسط فيه القول، بحيث لم يترك مجالاً لقائل، وهو استشعار منه بأهميته للفقه الاسلامي :

«القياس مناط الاجتهاد، وأصل الرأي، ومنه يتشعب الفقه وأساليب الشريعة، وهو المفضى إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام الوقائع، مع انتفاء الغاية والنهاية، فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة، ومواقع الاجماع، وما ينقله الآحاد عن علماء الأعصار ينزل منزلة أخبار الآحاد، وهى على الجملة متناهية، ونحن نعلم قطعاً أن الوقائع التى يتوقع وقوعها لانهاية لها، والرأى المبتوت المقطوع به عندنا أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى متلقى من قاعدة الشرع، والأصل الذى يسترسل على جميع الوقائع القياس وما يتعلق به من وجه النظر والاستدلال، فهو إذاً أحق الأصول باعتهاء الطالب، ومن عرف مأخذه وتقاسيمه، وصحيحه، وفاسده، وما يصح من الاعتراضات عليها، وما يفسد منها، وأحاط بمراتبه جلاء وخفاء، وعرف مجاريها ومواقعها فقد احتوى على مجامع الفقه .

وإن نحن خصصنا هذا الكتاب بفضل بسط فسيبه ما نبهنا عليه من عظم خطره، واشتداد ميسس الحاجة اليه، وابتناؤه على إفضائه إلى ما لانهاية له، مع انضباط مأخذه» (١)

على أن إمام الحرمين له فى كل مسألة موقف واضح، أو تقسيم جديد، وكل هذا يدل على استقلال فى الرأى ، وعمق فى الفهم ، ويأتى تعبيره كثيراً عن هذا بقوله : «والتحقيق فى ذلك»، «والقول الحق»، «المسلك الحق عندنا»، «والرأى الحق عندى»، «والمختار» إلى غير ذلك من التعبيرات الصريحة، أو المفهومة من خلال سياق الكلام .

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٤٣ - ٧٤٤.

اجتهادات إمام الحرمين :

أما عن اجتهادات إمام الحرمين فإنها تتمثل في الآراء المستقلة التي أبدأها ،
والترجيحات التي أخذ بها وأيدها ، وكفاه دليلا على استقلال الرأي مخالفته للإمام
الشافعى ، والإمام أبى الحسن الأشعرى ، والقاضى أبى بكر الباقلانى ، وهم
الأكابر الذين لهم وزنهم فى الفكر الإسلامى بعامة ، وبين المتمذهبين بمذاهبهم
بخاصة ، وقد أحصى الدكتور عبدالعظيم الديب مخالفة إمام الحرمين للإمام
الشافعى فى البرهان فى خمس وعشرين مسألة ، ومخالفته لأبى الحسن الأشعرى فى
ثلاث مسائل ومخالفته للقاضى أبى بكر الباقلانى فى إحدى وأربعين مسألة .
وهذه قائمتها مفصلة كما أوردها المحقق الدكتور عبدالعظيم الديب
فى نهاية كتاب البرهان ص ١٤٤٣-١٤٤٩ .

المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين الشافعي

رقم المسألة	رقم الفقرات التي
مسلسل	وردت بها (١)
١- مراتب البيان	٧٢ - ٧٦
٢- معنى الواو العاطفة	٩١ - ٩٢
٣- صيغة الأمر واقتضاؤها	١٢٨ - ١٣٧
٤- محمل اللفظ المشترك	٢٤٦ - ٢٤٧
٥- ألفاظ الشارع التي جرت في حكايات الأحوال	٢٤٨ - ٢٥٠
٦- حكم كلام الشارع إذا ورد على سبب مخصوص.	٢٧٣ - ٢٧٦
٧- حكم الاستثناء الذي يعقب الجملة الأخيرة.	
من عدة جمل، وهل ينسحب على الجمل السابقة	٢٨٧ - ٢٩٣
٨- المفهوم، ومتى يكون نصاً ومتى يكون ظاهراً؟	٣٧٨ - ٣٨١
٩- حكم أفعال الرسول ﷺ التي تقع في سياق القرب، وإثبات دلالتها على الاستحباب في حقنا	
من مسلك غير مسلك الشافعي	٣٩٧ - ٤٠٠
١٠- حكم فعلى الرسول المختلفين المؤرخين.	٤٠٥ - ٤٠٦
١١- حكم التعلق بشرائع الماضين	٤١١ - ٤١٦
١٢- تأويل قوله ﷺ «من ملك ذا رحم محرم فهو حر».	٤٦٣ - ٤٦٥
١٣- حكم إطلاق الجرح والتعديل من غير بيان السبب.	٥٦٠ - ٥٦١
١٤- حكم العمل بالمراسيل.	٥٧٤ - ٥٨٢

- ١٥- إذا أنكر الشيخ ما روى عنه من حديث
«مخالفته للشافعى فى الاستدلال والمأخذ»
٥٩٩ - ٥٩٥
- ١٦- إثبات الاجماع وحجيته .
٦٢٨ - ٦٢٤
- ١٧- إذا رجعت إحدى الفرقتين المختلفتين
إلى رأى الفرقة الأخرى أو أجمع أهل الاجماع
فى العصر الثانى على أحد القولين
٦٥٩ - ٦٥٦
- ١٨- حمل قوله تعالى : (وأتوهم من مال الله)
على الوجوب
٩٣٣ - ٩٣٤
- ١٩- ما يكون به التمسك إذا وجدنا أقضية
وأعمالا للصحابة تخالف الخبر .
١٢٠٧ - ١٢٠٨
- ٢٠- فى الكلام على آية الأطعمة فى سورة الأنعام .
١٢٣٣ - ١٢٣٥
- ٢١- فى قتل تارك الصلاة .
١٢٧٩
- ٢٢- فى حكم المكروه على القتل .
١٢٨٠ - ١٢٨٤
- ٢٣- إيجاب حد الزنا على المرأة إذا نكلت عن اللعان .
١٢٨٦ - ١٢٨٨
- ٢٤- يميل لمذهب مالك فى الفطر بغير الوقاع فى
رمضان عمدا .
١٣٧٤ - ١٣٧٨
- ٢٥- نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة بالكتاب .
١٤٤٠ - ١٤٤٣

المسائل التى خالف فيها إمام الحرمين الأشعري

- | رقم المسألة | رقم الفقرات التى
وردت بها |
|--|------------------------------|
| ١- حقيقة العلم وحده | ٤٠ - ٤١ |
| ٢- الفعل فى حالة الحدوث وهل يكون مأموراً به؟ | ١٨٦ - ١٨٧ |
| ٣- العموم، وهل له صيغة لفظية خاصة به؟ | ٢٢٨ - ٢٣١ |

المسائل التي خالف فيها إمام الحرمين القاضي أبا بكر الباقلاني

رقم المسألة	رقم الفقرات
مسلسل	التي وردت بها
١- في طريقة الرد على المعتزلة في التقييح والتحسين .	١٠-١٢
٢- في طريقة الرد على المعتزلة في تكليف المكروه .	٣٢
٣- تعريف العقل .	٣٦-٣٧
٤- تعريف العلم .	٤٠-٤٢
٥- الألفاظ التي استعملها الشرع على نحو لم يعهد في اللغة المحضة .	٨٤-٨٥
٦- صيغة الأمر ووجه اقتضائها للإيجاب ،	١٢٨-١٣٧
٧- صيغة الأمر المطلق ، وهل تقتضي الفور والبدار ؟ .	١٤٣-١٦١
٨- المندوب إليه ، وهل هو أمر على الحقيقة ؟	١٦٢
٩- المخاطب إذا خص بالخطاب ، ووجه الأمر عليه .	
هل يعلم كونه مأموراً عند اتصال الخطاب به ؟	١٨٨-١٩١
١٠- الصلاة في الدار المغصوبة ، ووقوعها مأموراً بها وإسقاطها التكليف	٢٠١-٢٠٢
١١- حكم اللفظ المشترك وما يحمل عليه .	٢٤٦-٢٤٧
١٢- حكم الاستثناء إذا كان المستثنى أكثر من الباقي .	٢٩٤-٢٩٥
١٣- فيما إذا ورد لفظ الشارع ولم يقترن به ما يدل على قصد التعميم ، ولا ما يدل على نقيضه ، ولم يستطع الناظر تغليب ظنه في القياس ، أو ظنه في عموم اللفظ وضعاً .	٤٦٩

- ١٤- العدد المعتبر في التواتر. ٤٩٦-٥٠١
- ١٥- حكم رد رواية الصبي ، وهل تلحق بالمظنونات أم القطعيات؟ ٥٥١-٥٥٢
- ١٦- حكم إطلاق الجرح والتعديل ، وهل يكفي من غير بيان السبب؟ ٦٥٠-٥٦١
- ١٧- إذا لم نجد معتصما مقطوعا به في العمل بخبر الواحد ، ولم يظهر قاطع ناص في الرد ، فهل نقطع برده ؟ ٥٦٥
- ١٨- حكم العمل بالمرسلات ٥٨١-٥٨٢
- ١٩- إذا صرح الشيخ برد الراوى عنه . ٥٩٩
- ٢٠- يرد استدلال القاضى بالاجماع على أن حد المحصن الرجم بدون جلد. ٦٠٧
- ٢١- يخالف القاضى ، وينسبه إلى تعدى حد الانصاف في الرد على منكرى الاجماع. ٦١٨
- ٢٢- إذا أجمع المفتون ، وخالف الأصولى الماهر المتصرف فى الفقه فهل يعتبر خلافه ؟ ٦٣٢-٦٣٣
- ٢٣- الزمن المعتبر فى الاجماع ٦٤٠-٦٤٢
- ٢٤- الحكم إذا رجعت فرقة من المجمعين إلى رأى الفريق الآخر ، أو أجمع أهل العصر التالى على أحد الرايين . ٦٥٦-٦٥٩
- ٢٥- إثبات معنى الأصل (فى القياس) بطريق السبر ٧٧٤
- ٢٦- إتخاذ الطرد والعكس مسلكا فى اثبات علة الأصل . ٨٠٠-٨٠٤
- ٢٧- القول بقياس الشبه . ٨٤٠-٨٤٥
- ٢٨- التقديم والتأخير فى الأقيسة المظنونة . ٨٦٤
- ٢٩- يرد انتصار القاضى للقائلين بأن النقص يبطل العلة . ٩٧٢-٩٧٣

- ٣٠- يرفض تردد القاضى فى أن القول ببطلان
العلة بما يقطع طردها من القطعيات ، أو من
المجتهدات . ٩٨٥-٩٩٤
- ٣١- يرفض رأى القاضى فى القول
بالاستدلال . ١١٣٢-١١٣٧-١١٣٨
- ٣٢- الحكم فيما إذا تعارض خبران نضان
وانضم الى أحدهما قياس . ١٢١٨-١٢٢٠
- ٣٣- يرد تقديم القاضى فى رواية ابن عمر فى صلاة
الخوف . ١٢٢٣
- ٣٤- حكم تعارض ظاهرين أحدهما من الكتاب والآخر
حديث آحاد . ١٢٣٢
- ٣٥- حقيقة النسخ ، وماهيته . ١٤١٥-١٤٢١
- ٣٦- الفرق بين النسخ ، والتخصيص . ١٤٥٣
- ٣٧- فى تصويب المجتهدين . ١٤٧٢-١٤٧٣
- ٣٨- حكم تدارك المجتهد ما فاتة إذا أخطأ نضا . ١٤٨٠
- ٣٩- فى قبول قول المجتهد ، وأنه لا يكون إلا
بدليل قاطع ١٥٠٩-١٥١٠
- ٤٠- فى كيفية اختيار المستفتى لمن يستفتيه . ١٥١٤
- ٤١- فى حقيقة التقليد ، وحكم قبول العامى قول
المفتى . ١٥٤٦-١٥٤٧ [١]

وكتاب البرهان فى حقيقته ، وبما عرض فيه مؤلفه إمام الحرمين من مسائل
فضايا أصولية ، وبما اشتمل عليه من آراء ومذاهب ، يعتبر بحق موسوعة أصولية
فى كل موضوع بحثه ، وعرض له ، ولهذا استحق أن يكون أحد أركان هذا العلم ،
بمادته وشموله ، وحسن عرضه ، وتبويبه .

الأعمال العلمية التي تنابت على البرهان :

رغم الأهمية العلمية لكتاب البرهان في أصول الفقه فإنه لم يحظ بكتابات وتحليل الأصوليين كما ينبغي لمثل هذا الكتاب ، ولعل من جملة الأسباب ، بل أهمها ما أبداه الجويني من حرية مطلقة في الرأي والنقد لأراء السابقين من العلماء ، الأمر الذي ينفر منه المتأخرون ؛ لتحكم عقيدة التقليد في نفوسهم ، ومن أجل هذا قام بشرحه عدد محدود جدا من فقهاء المالكية وهم :

الأمام أبو عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦هـ) في كتاب سماه (إيضاح المحصول من برهان الأصول) . (١)

وأبو الحسن علي بن اسماعيل بن علي بن حسن بن عطية الأياري

(١) قال ابن فرحون في ترجمته : «كان آخر المشتغلين من شيوخ افريقية بتحقيق الفقه ، ورتبة الاجتهاد ، ودقة النظر . . ودرس أصول الفقه والدين وتقدم في ذلك فجاء سابقا ، ولم يكن في عصره للمالكية في أنظار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم . . . » . الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(ت ٦١٦هـ) . (١) .

وفى عبارة تاج الدين السبكي فى تقويم كتاب البرهان ما يستشف منها الدارس بعضا من تلك الأسباب إذ يقول :

« . . . وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية ، وأنا أعجب لهم فليس منهم من أنتدب لشرحه ، ولا للكلام عليه ، إلا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المظفر السمعاني فى كتاب القواطع وردها عليه ، وإنما انتدب له المالكية فشرحه الامام أبو عبد الله المازرى شرحا لم يتمه ، وعمل عليه أيضا مشكلات ، ثم شرحه أيضا أبو الحسن الأيارى من المالكية ، ثم جاء شخص مغربى يقال له الشريف أبويحى جمع بين الشرحين ، وهؤلاء كلهم عندهم بعض تحامل على الامام من جهتين :

إحداهما : أنهم يستصعبون مخالفة الامام أبى الحسن الأشعرى ويرونها . عظيمة ، والامام لا يتقيد بالأشعرى ، ولا بالشافعى ، لاسيما فى البرهان ، وإنما يتكلم على حسب تأدية نظره وإجتهاده ، وربما خالف الأشعرى ، وأتى بعبارة عالية على عادة فصاحته ، فلا تحمل المغاربة أن يقال مثلها فى حق الاشعرى ، وقد حكينا كثيرا من ذلك فى شرحنا على مختصر ابن الحاجب .

والثانية أنه ربما نال من الامام مالك رضى الله عنه ، كما فعل فى مسألة الاستصلاح ، والمصالح المرسله وغيرها .

(١) ترجم له ابن فرحون فى الديباج فقال : « كان الأيارى من العلماء الأعلام ، وأئمة الاسلام ، بارعا فى علوم شتى ، الفقه ، وأصوله ، وعلم الكلام . . . وله تصانيف حسنة منها : شرح البرهان لأبى المعالى الجوينى . . . وكان الامام العلامة بهاء الدين المعروف بابن عقيل المصرى الشافعى يفضل الأيارى على الامام فخر الدين الرازى فى الأصول . . . قال الحافظ ابن يقظه سألت عن مولده فقال فى سنة تسع وخمسين وخمسمائة ، قال الحافظ وحيد الدين أبو المظفر وأصله من أيار مدينة من بلاد مصر على شاطئ النيل ، بينها وبين الاسكندرية أقل من يومين وهى بفتح الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت ، وبعدها ألف ثم راء مهملة ، وبعضهم يصحفها بأنبار بنون بعد الهمزة الديباج المذهب ص ٢١٣

وبهاتين الصفتين يحصل للمغاربة بعض التحامل عليه، مع اعترافهم بعلو قدره، وإقتصارهم لاسيما في علم الكلام على كتبه ونهيمهم عن كتب غيره». (١) على أن تأثر سيف الدين الآمدي في كتابه الأصولي (الأحكام) بطريقة الجويني في البرهان واضح وملحوس، خاصة في تحقيق المذاهب، وتفريع المسائل، وكذلك الامام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي في كتابه (المحصول في الفقه).

وكتاب المنخول من تعليقات الأصول لحجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥) تلخيص أمين لكتاب البرهان، وصورة مطابقة له في التقسيم، والتبويب، وهو ما نوه عنه في خاتمة الكتاب بقوله: «هذا تمام القول في الكتاب، وهو تمام المنخول من تعليق الأصول بعد حذف الفضول، وتحقيق كل مسألة بما هيية العقول، مع الاقلاع عن التطويل، والتزام ما فيه شفاء الغليل، والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل، وتزييد في المعنى وتعليل، سوى تكلف في تهذيب كل كتاب، بتقسيم فصول، وتبويب أبواب، روما لتسهيل المطالعة عند ميسر الحاجة إلى المراجعة». (٢)

وليس غريبا أن يكشف البحث عن أعمال علمية أخرى كان كتاب البرهان محور البحث والدراسة فيها؛ إذ مثل هذا الكتاب مما تتوفر عليه أقلام العلماء فحفا، ودراسة، وتحليلا.

(١) طبقات الشافعية، ج ٥، ص ١٩٢.

(٢) المنخول من تعليقات علم الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، الطبقة الأولى، ص ٥٠٤.

كتاب المستصفى من علم الأصول

المؤلف:

الامام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، أبو حامد الغزالي ، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة ، وتعلم بها ، نشأ يتيماً ، ضعيف الحال ، وقد أجمل معاصره أبو الحسن عبد الغافر بن اسماعيل الفارسي خطيب نيسابور مدارج حياته ، ومجموع فضائله ، وخصائصه بقوله :

«محمد بن محمد بن محمد ، أبو حامد الغزالي ، حجة الاسلام والمسلمين ، إمام الأئمة ، من لم تر العيون مثله ، لساناً ، وبياناً ، ونطقاً ، وخاطراً ، وذكاءً ، وطبعاً ، شدا طرفاً في صباه بطوس من الفقه على الامام أحمد الراذكاني .

ثم قدم نيسابور مختلفاً إلى درس إمام الحرمين في طائفة من الشبان من طوس ، وجد ، واجتهد حتى تخرج عن مدة قريبة ، وبذ الأقران ، وحمل القرآن ، وصار أنظر أهل زمنه ، وواحد أقرانه في أيام إمام الحرمين ، وكان الطلبة يستفيدون منه ، ويدرس لهم ويرشدهم ، ويجتهد في نفسه ، وبلغ الأمر به إلى أن أخذ في التصنيف . . . ، ثم بقى كذلك الى انقضاء أيام الامام إمام الحرمين الجويني ، فخرج من نيسابور وصار إلى المعسكر ، واحتل من مجلس نظام الملك محل القبول ، وأقبل عليه الصاحب لعلو درجته ، وظهور اسمه ، وحسن مناظرته ، وجرى عبارته . . . وظهر اسمه في الآفاق . . . حتى أدت الحال به إلى أن رسم للمصير إلى بغداد للقيام بتدريس المدرسة الميمونة النظامية بها ، فصار إليها ، وأعجب الكل بتدريسه ومناظرته ، وما لقي مثل نفسه ، وصار بعد إمامة خراسان إمام العراق .

ثم نظري في علم الأصول، فصنف فيه التصانيف، وسبك الخلاف، فحرر فيه أيضا تصانيف، وعلت حشمته ودرجته في بغداد حتى كانت تغلب حشمة الأكابر والأمرء، ودار الخلافة، فانقلب الأمر من وجه آخر، وظهر عليه بعد مطالعة العلوم الدقيقة، وممارسة الكتب المصنفة وسلك طريق التزهّد، وطرح مانال من الدرجة، والأشتغال بأسباب التقوى وزاد الآخرة، فخرج عما كان فيه، وقصد بيت الله، وحج، ثم دخل الشام، وأقام في تلك الديار قريبا من عشرين سنين . . . وأخذ في التصانيف المشهورة التي لم يسبق إليها، مثل (إحياء علوم الدين)، والكتب المختصرة منها: مثل (الأربعين)، وغيرها من الرسائل التي من تأملها علم محل الرجل من فنون العلم . . . وأخذ في مجاهدة النفس . . . ووقف الأوقات على هداية الخلق، ودعائهم إلى ما يعينهم من أمر الآخرة . . .

ثم عاد إلى وطنه لازما بيته مشغلا بالتفكير . . . حتى انتهت نوبة الوزارة إلى الأجل فخر الملك . . . وقد سمع وتحقق بمكان الغزالي ودرجته . . . ، وألح عليه كل الاحاح، وتشدد في الاقتراح إلى أن أجاب إلى الخروج وحمل إلى نيسابور . . . فأشير عليه بالتدريس في المدرسة الميمونة النظامية . . . ، فلم يجد بدا من الازعان للولادة . . . ، ثم سألناه عن كيفية رغبته في الخروج من بيته والرجوع إلى ما دعى إليه من أمر نيسابور؟ فقال معذرا عنه : ما كنت أجوز في ديني أن أقف عن الدعوة، ومنفعة الطالبين، وقد حق على أن أبوح بالحق، وأنطق به وأدعوا إليه .

ثم ترك ذلك قبل أن يترك، وعاد إلى بيته، واتخذ في جواره مدرسة لطلبة العلم، وخانقاه للصوفية، وكان قد وزع أوقاته على وظائف الحاضرين من ختم القرآن . . . ، والقعود للتدريس إلى أن أصابه عين الزمان . . . فنقله الله إلى كريم جواره . . . ومضى إلى رحمة الله تعالى يوم الاثنين، الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة . . .» (١) .

(١) تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية، ج ٦، ص ٢٠٤ - ٢١١ .

ويعد الغزالي ظاهرة علمية في الفكر الاسلامي ، تواترت أقلام المؤلفين قديما ، وحديثا في الكتابة عن شخصيته وأفكاره وما خلفه من تراث علمي متعدد الجوانب ، فمن ثم أفاض في دراسته الباحثون من مسلمين ، وغير مسلمين ، حسب اتجاهاتهم الفكرية وتخصصاتهم العلمية (١)

ولا يزال فيض من البحوث والدراسات يخرج بالكثير والجديد عن فكر الغزالي ، ويتبارى الباحثون في دراسة واستخراج كنوزه الفكرية ، وما ادعى أحد منهم أنه بلغ في بحثه النهاية ، وهم معترفون ومجمعون على اختلاف اتجاهاتهم ، ومناهجهم العلمية أنهم أمام قمة من الفكر ، متعددة السمات ، متميزة الأوصاف ، ويجسد هذه الحقيقة ما يؤثر عن الشيخ المراغي قوله :

« . . . إذا ذكرت أسماء العلماء اتجه الفكر إلى ما امتازوا به من فروع العلم ، وشعب المعرفة ، فإذا ذكر ابن سينا أو الفارابي خطر بالبال فيلسوفان عظيمان من فلاسفة الاسلام ، وإذا ذكر ابن عربي خطر بالبال رجل صوفي له في التصوف آراء لها خطرهما ، وإذا ذكر البخاري ومسلم وأحمد خطر بالبال رجال لهم أقدارهم في الحفظ ، والصدق ، والأمانة ، والدقة ، ومعرفة الرجال .

أما إذا ذكر الغزالي فقد تشعبت النواحي ولم يخطر بالبال رجل واحد بل خطر بالبال رجال متعددون لكل واحد قدره وقيمه .

يخطر بالبال الغزالي الأصولي الحاذق الماهر ، والغزالي الفقيه الحر ، والغزالي المتكلم ، والغزالي المتكلم إمام السنة وحامي حماها ، والغزالي الاجتماعي . . . والغزالي الفيلسوف أو الذي ناهض الفلسفة وكشف عما فيها من زخرف وزيف والغزالي المربي والغزالي الصوفي الزاهد .

(١) انظر : المنقذ من الضلال والموصل الى ذى العزة والجلال ، تحقيق وتقديم جميل صليبا وكامل عياد ، الطبعة السادسة ، (دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م) ص ٤٨ ، وقد وضع المحققان قائمة خاصة بأهم المصادر عن الغزالي - حياته ومؤلفاته .

وإن شئت فقل إنه يخطر بالبال رجل هودائرة معارف عصره ، رجل متعطش إلى معرفة كل شيء نهم إلى جميع فروع المعرفة . . . » (١) والاهتمام بالغزالي شخصية ، وفكر ليس مقصورا على الأفراد فحسب بل على مستوى المؤسسات العلمية ، ففي المدة من الحادى عشر إلى الخامس عشر من شوال سنة ١٣٨٠هـ الموافقة السابع والعشرين إلى الحادى والثلاثين من مارس سنة ١٩٦١م أقيم مهرجان الغزالي فى دمشق بمناسبة الذكرى المئوية التاسعة لميلاده تحت رعاية المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، وقد جاء فى مقدمة المشرف على تنظيم المهرجان التنويه عن الأسباب لاقامة مهرجان لدراسة فكر الامام الغزالي قوله :

« . . . ولما كان أبوحامد الغزالي قد ولد سنة ١٠٥٩م فقد رأت لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس أن تنتهز فرصة العام المئوى التاسع لمولده ، فتقيم مهرجانا تحتفل فيه بذكراه ، احتفالا يتناسب مع مكانته فى الثقافة الاسلامية والعربية من جهة ، وفى تاريخ الفكر الانسانى كله بصفة عامة من جهة أخرى . . . » وقد كانت حصيلة هذا المهرجان العلمى بحوثا علمية فى فكر الامام الغزالي الفلسفى ، والصوفى ، والتربوى ، والنفسى ، وثبتا علميا بمؤلفات الامام الغزالي ، قام بها الدكتور عبدالرحمن بدوى بتكليف من لجنة المهرجان بعنوان (مؤلفات الغزالي) ، ولم يكن للغزالي الفقيه إلا جزء يسير من الدراسة والبحث ، وافتقد الغزالي الأصولى بين تلك الدراسات والبحوث . والملاحظ من قبل الباحثين والدارسين التركيز على فكر الامام الغزالي

(١) سليمان دنيا ، الحقيقة فى نظر الغزالي ، ص ٩ .

الصوفي، والفلسفي (١)، ولم يتجه الأصوليون والفقهاء إلى دراسة فكره في هذين المجالين بالقدر الذي اتجه إليه الفلاسفة والمتصوفة ولعل الدراسة التحليلية لفكره الأصولي في كتاب (المستصفى من علم الأصول) بداية توجه أنظار الباحثين، وتجذب اهتمامهم نحو هذا الجانب العلمي في فكره .

التقويم العامي لكتاب المستصفى:

يأتى كتاب (المستصفى من علم الأصول) تمام الكتب الأربعة التى نوه عنها ابن خلدون بأنها أركان هذا العلم، وعمدته فهو أحدها .
وأهمية كتاب المستصفى للغزالي بين مؤلفاته الأصولية أنه آخرها تأليفاً ، فهو يمثل فى حقائقه وأحكامه ومباحثه قمة النضج العلمى عنده ، فلا بدع أن يكون نموذجاً فى التأليف ، وحسن العرض ، طوع لبناؤه المعانى ، وأبدع فى تحقيق المسائل ، والموضوعات ، ساعده على هذا اطلاعه على أعمال السابقين من أئمة الأصول ، فهياً له الاشراف على أعمالهم الاستفادة منها ، فخرج من كل ذلك بفكر أصيل ، ومنهج مستقل فريد ، وهذا ما قرره فى مقدمة الكتاب بقوله :

(١) ذكر خير الدين الزركلى عدداً من العلماء والباحثين المحدثين الذين تناولوا الغزالي بالبحث والدرس ، فذكر أن « لطفه عبد الباقي سرور كتاب (الغزالي فى سيرته) ، ومثله ليوحنا قمير ، ولجميل صليبا وكامل عياد ، ولمحمد رضا (أبو حامد الغزالي حياته ومصنفاته) ، ولزكى مبارك (الأخلاق عند الغزالي) ، ولأحمد فريد الرفاعى (الغزالي) ، ولأبى بكر عبد الرزاق (فى صحبة الغزالي) ، ولسليمان دنيا (الحقيقة فى نظر الغزالي) ، وللشيخ محمد الخضرى رسالة فى ترجمته وتعاليمه وآراءه) نشرت فى المجلد ٣٤ من مجلة المقتطف ، وبالتركية (إمام غزالي فى تاريخه وفلسفته) لرضا الدين بن فخر الدين ، والأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ..

« . . . ثم ساقنى قدر الله تعالى إلى معاودة التدريس ، والافادة فاقترح على طائفة من محصلى علم الفقه تصنيفا فى أصول الفقه ، أصرف العناية فيه إلى التلقيق بين الترتيب ، والتحقيق ، وإلى التوسط بين الاخلال والاملال ، على وجه يقع فى الفهم ، دون كتاب تهذيب الأصول ؛ لميله الى الاستقصاء والاستكثار ، وفوق كتاب المنحول لميله إلى الإيجاز والاختصار فأجبتهم إلى ذلك مستعينا بالله ، وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعانى ، فلا مندوحة لأحدهما عن الثانى ، فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب ، يطلع الناظر فى أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم ، ويفيده الاحتواء على جميع مسarach النظر فيه . . . » (١) .

وقد وفى الغزالى بالتزامه والمنهج الذى أخذه هنا على نفسه .

ويزداد كتاب المستصفى فى علم الأصول أهمية فى موضوعه بتركيز الغزالى كثيرا على المعانى ، وتحرير النزاع ، وتضييق شقة الخلاف بين الأصوليين ما وجد لهذا سبيلا ، فوضح فى مواضع الخلاف ما إذا كان الخلاف خلافا لفظيا لا يؤدى الى اختلاف فى الفروع ، وما إذا كان خلافا معنويا من شأنه أن يقود إلى اختلاف فى الفروع ، وقد أخذ هذا الجانب من دراساته وعرضه اهتماما خاصا ، ويستعمل لهذا عبارات متعددة « والتحقيق كشف الغطاء عن هذا . . . » ، وغير ذلك ، وهو بهذا يحقق أحد الأهداف من تأليف هذا الكتاب ، وي طرح مبدأ علميا مهما فيقول :

« . . . فاعلم أن كل من طلب المعانى من الألفاظ ضاع وهلك ، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه ، ومن طلب المعانى أولا فى عقله ، ثم أتبع المعانى الألفاظ فقد اهتدى . . . » (٢)

وفى سبيل تحقيق هذا المبدأ العلمى فإنه تجاهل الكثير من النقاش والاستدلالات التى يقدمها الأصوليون فى مجال النزاع ؛ لأنها لا تخدم معنى ، فمن ثم اشتهر كتابه هذا بين الأصوليين بتحقيق المسائل ، وتحرير النزاع .

ومما يزيد المستصفى أهمية إلى جانب خصائصه العلمية أنه مدونة وافية لآراء القاضى الباقلانى إمام الأصوليين من المتكلمين ، ولسوء الطالع ألا يكون بين أيدينا شىء من مؤلفاته الأصولية المتعددة ، ولكن الغزالى رحمه الله سد هذا الفراغ

(١) المستصفى من علم الأصول، ج ١، ص ٤ . (١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢١ .

في المستصفى ؛ إذ كان حريصا على تدوين ومناقشة آراء القاضى الباقلانى في كافة المسائل حرص أبى الحسين البصرى المعتزلى على تدوين ومناقشة آراء القاضى عبد الجبار المعتزلى . وللخصائص العلمية التى استوفاهما كتاب المستصفى في علم الأصول فقد تناوله العلماء بالشرح ، والاختصار ، والتعليق ، شرحه عدد من الأصوليين منهم :

أبو على حسين بن عبدالعزيز الفهرى البلىسى المتوفى سنة ٦٧٩هـ (١) .
أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن مسعود العامرى الغرناطى ، أبو جعفر المتوفى سنة ٦٩٩هـ وقد شرحه شرحا حسنا . (٢)

زين الدين سريجا بن محمد الملقب المتوفى سنة ٧٨٨هـ سماه (مستقصى الوصول إلى مستصفى الأصول) . (٣)
واختصره وعلق عليه جملة منهم :

محمد بن أحمد بن أبى الوليد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥هـ .
فخر الدين الرازى محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على التيمى البكرى المتوفى سنة ٦٠٦هـ فى كتاب (المحصل) .
سيف الدين الآمدى على بن أبى على بن محمد المتوفى سنة ٦٣١هـ فى كتاب (الاحكام فى أصول الأحكام) .

أبو العباس أحمد بن محمد الأزدى الأشبلى ، المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧هـ له (مختصر المستصفى وحواشى على مشكلاته) (٤) .
ويرى بعض الأصوليين أن كتاب روضة الناظر وجنة المناظر من تأليف أبى محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلى المتوفى سنة ٦٢٠هـ هو اختصار لكتاب المستصفى .

(١) كشف الظنون ، ج ٢ ، ص ١٦٧٣ .

(٢) الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ، ج ٢

(٣) المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٦٧٥ .

(٤) مخلوف ، محمد بن محمد ، شجرة النور الزكية ، ص ١٤٧ .

التصور العام لموضوعات أصول الفقه في كتاب المستصفى :

عرض الامام الغزالي صورة بيانية رائعة لموضوعات أصول الفقه ، حيث عقد تشبيها تمثياليا لعلم أصول الفقه ، موضوعات ، ومباحث ، ومقاصد ، ووسائل ، فشبهه بهيئة متمثلة في شجرة مثمرة بالثمار اليانعة ، تمد صاحبها المحترف ، المستعد قوة وآلة لقطف ثمارها بطرق صحيحة ، وهو ما عرضه بقوله :

« . . . اعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجوه دلالة الأدلة السمعية على الأحكام الشرعية لم يخف عليك أن المقصود معرفته كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة ، ثم في صفات المقتبس الذي له أن يقتبس الأحكام ؛ فإن الأحكام ثمرات ، وكل ثمرة فلها صفة وحقيقة في نفسها ، ولها مشر ، ومثمر ، وطريق في الاستثمار .

والثمرة هي الأحكام ، أعني الوجوب ، والندب ، والكراهة ، والاباحة ، والحسن ، والقبح ، والقضاء ، والأداء ، والصحة ، والفساد ، وغيرها . والمثمر هي الأدلة ، وهي ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع فقط ، وطرق الاستثمار هي وجوه دلالة الأدلة ، وهي ؛ أربعة إذ الأقوال إما أن تدل على الشيء بصيغتها ومنظومها ، أو بفحواها ومفهومها ، وباقتضائها وضرورتها ، أو بمعقوها ومعناها المستنبط منها .

والمثمر هو المجتهد ولا بد من معرفة صفاته ، وشروطه ، وأحكامه .

فإذا جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب :

القطب الأول : في الأحكام والبداءة بها أولى ؛ لأنها الثمرة المطلوبة .

القطب الثاني : في الأدلة وهي الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، وبها التثنية ؛ إذ بعد الفراغ من معرفة الثمرة لا أهم من معرفة المثمر .

القطب الثالث : في طريق الاستثمار ، وهو وجوه دلالة الأدلة وهي أربعة : دلالة بالمنظوم ، ودلالة بالمفهوم ، ودلالة بالضرورة والاقتضاء ، ودلالة بالمعنى المعقول .

القطب الرابع : فى المستثمر، وهو المجتهد الذى يحكم بظنه، ويقابله المقلد الذى يلزمه اتباعه ، فىجب ذكر شروط المقلد والمجتهد وصفاتها» . (١)
ولا يكتفى الغزالى بما سبق، بل يبدأ فى توضيح سلامة تبويبه ، وحصره السابق لموضوعات الأصول فى الأقطاب الأربعة فىذكر ما ينضوى تحت كل قطب من المسائل والموضوعات الأصولية فى تسلسل ذهنى ، بحيث تتضح العلاقة بين كل واحد منها مع الآخر. عقد لهذا الغرض مبحثا متصلا بعنوان : (بيان كيفية اندراج الشعب الكثيرة من أصول الفقه تحت هذه الأقطاب الأربعة) (٢) . والغزالى عندما ينفج هذا المنهج فى تقديم هذا التصور العام لمباحث الكتاب أولا ، ولعلم الأصول ثانيا ينطلق من مبدأ علمى سليم ذلك هو ما عرضه فى مقدمة الكتاب :

« فكل علم لا يستولى الطالب فى ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه فلا مطمع له فى الظفر بأسراره ومباغيه . . . » . (٣)
فالتصور العام مهم فى البداية لكل عمل علمى .

المستصفى أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

يغلب الامام الغزالى فى كتاب المستصفى جانب المعانى على الألفاظ، وقد وضع لنفسه قانونا علميا التزمه على مدى عرضه حقائق وقواعد علم الأصول فى هذا الكتاب ، وذلك هو قوله :

« . . . فاعلم أن كل من طلب المعانى من الألفاظ ضاع وهلك ، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه ، ومن قرر المعانى أولا فى عقله ثم أتبع المعانى الألفاظ فقد اهتدى . . . » . (٤)

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ٧ - ٨ . (٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٨ . (٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢١ .

فمن ثم جاء أسلوب هذا الكتاب علميا سلسا، لا يشوبه غموض، شفاف المضامين، واضح المفاهيم، وهو جدير بأن يكون في عداد ما يسمى (السهل الممتنع) .

وإذا كان ثمة صعوبة في فهم بعض الموضوعات فذلك راجع إلى طبيعتها العلمية؛ حيث تحتاج إلى استعداد علمي معين، وعمق في التأمل .
وعبارته وسط في أداء المعاني، ليست مقتضبة، ولا مبهمة، وهو ما قصده بادیء ذي بدء لدى تأليف هذا الكتاب .

« . . . أصرف العناية فيه . . . إلى التوسط بين الاخلال والاملال على وجه يقع في الفهم » دون كتاب تهذيب الأصول؛ لميله إلى الاستقصاء والاستكثار، وفوق كتاب المنحول؛ لميله إلى الإيجاز والاختصار . . . » (١).

ومن ثم كثرت إحالته هنا في المستصفي على كتابه (تهذيب الأصول) حيث الاسهاب في العرض والتحليل .

المنهج:

أول ما يلفت نظر الدارس لكتاب المستصفي انتظام موضوعات الكتاب في تسلسل منطقي ملائم، بحيث تبدو العلاقة واضحة بين الموضوع والموضوع قبله وبعده، فاذا جنح إلى ترتيب جديد نبه على الأسباب الباعثة لذلك، وبين ما يوضحه . من ذلك وضعه لمباحث (النسخ) بعد مباحث (الكتاب) مباشرة، وقبل (السنة) بقوله :

« النظر الرابع : في احكامه [القرآن] :

ومن أحكامه تطرق التأويل إلى ظاهر ألفاظه، وتطرق التخصيص إلى صيغ عمومه، وتطرق النسخ إلى مقتضياته، أما التخصيص والتأويل فسيأتى في القطب الثالث؛ اذ فصلنا وجوه الاستثمار، والاستدلال من الصيغ، والمفهوم، وغيرها .
وأما النسخ فقد جرت العادة بذكره بعد كتاب الأخبار؛ لأن النسخ يتطرق إلى الكتاب والسنة جميعا، لكننا ذكرناه في أحكام الكتاب لمعنيين : أحدهما : أن

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤ .

اشكاله وغموضه من حيث تطرقه إلى كلام الله تعالى مع استحالة البدء عليه .
الثانى : أن الكلام على الأخبار قد طال لأجل تعلقه بمعرفة طرقها من التواتر
والآحاد، فرأينا ذكره على إثر أحكام الكتاب أولى . . . » (١)

وعلى هذا المنوال ايضا تصنيفه للترجيح، وتعارض الأدلة ضمن (القطب
الرابع فى حكم المستثمر وهو المجتهد) (٢) اعتباراً بأن هذا من تصرفات المجتهد؛
إذ يصنفه الأصوليون غالباً بعد عرض أدلة الاحكام .

ركز الغزالي كثيرا على تحقيق مواضع الخلاف، وتحديدته، دون مجارة أو ترديد
لمقالات الأصوليين، فأحيانا يخرج من الخلاف بالأخلاف، وأحيانا يقوده الفحص
والتحقيق إلى النقطة التى يجب أن يكون عليها الخلاف، فى الوقت الذى غفل
عنها المتخالفون .

ذكر هذا الجانب فى منهجه مع مقدمة الكتاب :

« . . . وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعانى ، فلا مندوحة لأحدهما

عن الثانى . . . » (٣)

وعنوان اهتمامه بهذه الأمور أنه كثيرا ما يردد فى مسائل الخلاف هذه العبارات :
« كشف الغطاء عن هذا » ، « والتحقيق فى هذا » ، « وهذا له غور وكشف الغطاء
عنه » ، « وتحقيق القول » إلى غير ذلك من العبارات التى تدل على هذا
المعنى (٤) .

وهذا الفحص والتدقيق فى مواضع الخلاف كثيرا ما يجعله يذهب إلى أبعد من
الوقوف عندها؛ ليكشف عن مشار النزاع؛ وسبب الاختلاف؛ فمثلا شهادة

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٧

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٢ .

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال أقسام الواجب بالاضافة إلى الوقت، ج ١، ص ٦٩، ومسألة (ما
لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب)، ج ١، ص ٧١، (ومسألة المباح من الشرع)، ج
١، ص ٧٥ . وغير هذا كثير .

الفاسق المتأول، وأهل الأهواء مقبولة عند الشافعي، مرفوضة عند القاضي الباقلائي، يعقب الغزالي في مجال العرض على سبب الخلاف في هذا الموضوع فيقول :

«... ومشار هذا الخلاف أن الفسق يرد الشهادة؛ لأنه نقصان منصب يسلب الأهلية كالكفر والرق، أو هو مردود القول للتهمة؛ فإن كان للتهمة فالمبتدع متورع عن الكذب فلا يتهم، وكلام الشافعي مشير إلى هذا، وهو في محل الاجتهاد، فمذهب أبي حنيفة أن الكفر والفسق لا يسلبان الأهلية بل يوجبان التهمة، ولذلك قيل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، ومذهب القاضي أن كليهما نقصان منصب، يسلب الأهلية...» (١).

واهتمام الغزالي بهذا الجانب جعله يستدرك على بعض الأصوليين تجاوزهم في التعبير، من ذلك ما يذكرونه في صيغة الأمر : هل للأمر صيغة ؟ فيقول : «وقد حكى بعض الأصوليين خلافا في أن الأمر هل له صيغة ؟ وهذه الترجمة خطأ، فإن قول الشارع أمرتكم بكذا، أو أنتم مأمورون بكذا، أو قول الصحابي أمرت بكذا، كل ذلك صيغ دالة على الأمر وإذا قال أوجب عليكم، أو فرضت عليكم، أو أمرتكم بكذا، ولستم معاقبين على تركه، فهو صيغة دالة على الندب فليس في هذا خلاف، وإنما الخلاف في أن قوله (افعل) هل يدل على الأمر بمجرد صيغته إذا تجرد عن القرائن؟...» (٢).

ليس من منهج الغزالي الترصد لسقطات المخالفين، والتعمد لتوسيع فجوة الخلاف، بل يحاول تضييقها ما أمكن، والتناهي عن تفسيرات، ومبررات لأصحابها لتكون أفكارهم متفقة مع ما يراه جمهور الأمة، ففي معرض حديثه عن المجاز في القرآن وحكاية قول من منع وجوده فيه يلتمس الغزالي تعليلا معقولا حمل أصحاب هذا القول عليه فيقول :

(١) المستصفى، ج ١، ص ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٧.

« . . . فالقرآن يشتمل على المجاز خلافا لبعضهم ، فنقول : المجاز اسم مشترك قد يطلق على الباطل الذى لاحقيقة له ، والقرآن منزّه عن ذلك ، ولعله أرادّه من أنكر اشتغال القرآن على المجاز ، وقد يطلق على اللفظ الذى تجوز به عن موضوعه ، وذلك لا ينكر فى القرآن . . . » (١)

ومثل هذا أيضا الخلاف فى نوع العلم الذى يفيد المتواتر ، هل هو علم ضرورى أو نظرى ؟ وخلاف الكعبى فى هذا بأنه نظرى . ويحقق الغزالى هذا الموضوع فيبين أولا المعنى المقصود من الضرورى ، والنظرى ، ويشير إلى المحمل الذى ربما أرادّه المخالف ، فيخلص من هذا إلى أنه لاختلاف ، وهذا ما عرضه فى العبارة التالية :

« . . . وتحقيق القول فيه : أن الضرورى إن كان عبارة عما يحصل بغير واسطة ، كقولنا : القديم لا يكون محدثا ، والموجود لا يكون معدوما ، فهذا ليس بضرورى . فإنه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين ، وإن كان عبارة عما يحصل بدون تشكّل الواسطة فى الذهن فهذا ضرورى ، ورب واسطة حاضرة فى الذهن لا يشعر الإنسان بوجه توسطها ، وحصول العلم بواسطتها فيسمى أوليا وليس بأولى والضرورى عند الأكثرين عبارة عن الأولى لاعما نجد أنفسنا مضطرين إليه فإن العلوم الحسابية كلها ضرورية ، وهى نظرية ، ومعنى كونها نظرية أنها ليست بأولية وكذلك العلم بصدق خبر التواتر . . . » (٢)

وامتدادا لهذه الروح العلمية التى يلمسها الباحث فى كتابه (المستصفى) فقد أنصف مخالفه فى الرأى ، ويتجلى هذا الانصاف فى ذكر أدلة المخالفين ، ومناقشتها مناقشة موضوعية أولا ، وتوضيح حقيقة أقوالهم ثانيا . من هذا موضوع القياس فى الكفارات ، فإنه ذكر تفسيرات وجوانب للمخالفين بما يقضى إنصافهم ، وهذا الموقف كما هو واضح فى هذه المسألة فإنه واضح فى مسائل كثيرة من الكتاب .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

«مسألة نقل عن قوم أن القياس لا يجرى في الكفارات، والحدود، وما قدمناه بين فساد هذا الكلام، فإن إلحاق الأكل بالجماع قياس، وإلحاق النباش بالسارق قياس، فإن زعموا أن ذلك تنقيح لمناط الحكم لا استنباط للمناط فما ذكروه حق، والانصاف يقتضى مساعدتهم إذا فسروا كلامهم بهذا، فيجب الاعتراف بأن الجارى في الكفارات والحدود، بل وفي سائر أسباب الأحكام المنهج الأول في الإلحاق [وهو إلحاق غير المنصوص بالمنصوص بفهم العلة التى هى مناط الحكم] دون المنهج الثانى [وهو التعليل بالحكمة، والمقصود بها المصلحة المخيلة المناسبة]، وإن المنهج الثانى يرجع إلى تنقيح مناط الحكم، وهو المنهج الأول فإذا ألحقنا المجنون بالصبي بان لنا أن الصبا لم يكن مناط الولاية، بل أمر أعم منه، وهو فقد عقل التدبير، وإذا ألحقنا الجوع بالغضب بان لنا أن الغضب لم يكن مناطا بل أمر أعم منه، وهو ما يدهش العقل عن النظر، وعند هذا يظهر الفرق بين تعليل الحكم، وتعليل السبب، فإن تعليل الحكم تعديدية الحكم عن محله وتقريره في محله . . . أما ههنا إذا قلنا علق الشرع الرجم بالزنا؛ لعله كذا، فيلحق به غير الزنا يناقض آخر الكلام أوله؛ لأن الزنا إن كان مناطا من حيث إنه زنا، فإذا ألحقنا به ما ليس بزنا فقد أخرجنا الزنا عن كونه مناطا، فكيف يعلل كونه مناطا، بما يخرجها عن كونه مناطا، والتعليل تقرير لا تغيير، ومن ضرورة تعليل الأسباب تغييرها، فإنك إذا اعترفت بكونه سببا ثم أثبت ذلك الحكم بعينه عند فقد ذلك السبب فقد نقضت قولك الأول أنه سبب . . . » (١)

لا يقف إنصاف الغزالي وموضوعيته عند هذا الحد، بل إنه يذهب مع الدليل، ولو أدى هذا إلى مخالفته للشافعية الذين ينتمى إليهم مذهبنا، وتأييد مخالفهم كما في تحديد المقصود من النفي في قوله عليه الصلاة والسلام (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل) .

«حملة أبو حنيفة على القضاء والنذر، فقال أصحابنا قوله (لا صيام) نفى عام لا يسبق منه إلى الفهم إلا الصوم الأصلى الشرعى، وهو الفرض والتطوع، ثم التطوع غير مراد، فلا يبقى إلا الفرض الذى هو ركن الدين، وهو صوم رمضان،

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٥.

وأما القضاء والنذر فيجب بأسباب عارضة ، ولا يتذكر بذكر الصوم مطلقا ، ولا يخطر بالبال ، بل يجرى مجرى النوادر كالمكاتبة في مسألة النكاح .

وهذا فيه نظر؛ إذ ليس ندور القضاء والنذر كندور المكاتبة ، وإن كان الغرض أسبق منه إلى الفهم فيحتاج مثل هذا التخصيص إلى دليل قوى ، فليس يظهر بطلانه كظهور بطلان التخصيص بالمكاتبة ، وعند هذا يعلم أن إخراج النادر قريب ، والقصر على النادر ممتنع ، وبينها درجات متفاوتة في القرب والبعد لا تدخل تحت الحصر ، ولكل مسألة ذوق ، ويجب أن تفرد بنص خاص ويليق ذلك بالفروع . . . » (١)

وسياتى عرض مفصل لهذا الجانب في شخصيته العلمية المستقلة إن شاء الله ، والملاحظ أن الغزالي مترفق ، ومؤدب في ردوده على المخالفين ، ويستعمل لاعتراضه عليهم عبارات رقيقة : « وهذا غير مرضى » ، « وهذا ضعيف » ، ولكنه يشتد عندما يكون الخلاف في غير موضعه ، ولا يدل على كفاءة علمية ، أو صفاء ذهني ، وذلك كما في مسألة دخول العبد المملوك في الخطاب الوارد من الشارع مضافا إلى الناس والمؤمنين ، فقال قوم بعدم دخوله ؛ لأنه مملوك للآدمي بتمليك الله تعالى فلا يتناوله إلا خطاب خاص ، فرد الغزالي عليهم بقوله .

« وهذا هو لأن لم يخرج عن معظم التكليف ، وخروجه عن بعضها كخروج المريض والحائض والمسافر ، وذلك لا يوجب رفع العموم ، فلا يجوز إخراجهم إلا بدليل خاص » (٢)

على أن الامام الغزالي في عرض أدلة الرأي الذي يراه أو أدلة المخالف مقتصد لا يذكر منها إلا القوى الذي يدل على وجهة نظر صاحبه بصورة مباشرة ، أو وجهة ، وهو بهذا يوفر على الدارس الوقت والجهد ؛ إذ أنه معروف عن المتكلمين والأصوليين الاكثار من الأدلة والجدل بقصد الرياضة الذهنية للطالب ، أو بقصد الانتصار لمذاهبهم التي نشأوا عليها ، وهو ما يقرره بقوله :

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠٩ - ٤١٠

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٧ - ٧٨ .

« بل اعتقاد أكثر المتكلمين في نصرة مذاهبهم بطريقة الأدلة ؛ فإنهم قبلوا المذهب والدليل جميعا بحسن الظن في الصبا فوق عليه نشؤهم . . . » (١) .

وأحيانا ما يكون الاكثار من الأدلة والحجج انتصارا فقط لمذاهب مشايخهم ، أو قصدا للغلبة على الخصم ومغالطته وبخاصة في مجال الجدل والمناظرة (٢) وهو يورد أدلة المخالف دليلا بعد دليل ، ويتبع كل واحد منها بالرد .

وكما أن الغزالي اقتصر على المفيد ، والمثمر من الأدلة والحجج فقد اختصر كثيرا في عرض أدلة الموضوعات التي لايجنى من ورائها ثمرة علمية ، أو فائدة أصولية شرعية مما أقحمها بعض الأصوليين في هذا العلم ، وأمدوا لأنفسهم فيها عنان البحث . من ذلك مسألة تعبد النبي ﷺ قبل البعثة ، ومبدأ اللغات ، عرضها الغزالي بصورة موجزة ، وبين أخيرا موقفه فيها . يقول في مسألة تعبد النبي ﷺ قبل البعثة :

« مسألة : وهى ، أنه ﷺ قبل مبعثه هل كان متعبدا بشرع أحد من الأنبياء ؟ فمنهم من قال : لم يكن متعبدا ، ومنهم من قال : كان متعبدا ، ثم منهم من نسبته إلى نوح عليه السلام ، وقوم نسبوه الى موسى ، وقوم إلى عيسى عليهما السلام . والمختار أن جميع هذه الأقسام جائز عقلا ، لكن الواقع منه غير معلوم بطريق قاطع ، ورجم الظن فيما لايتعلق به الآن تعبد عملى لامعنى له . . . » (٣) .

وبنفس هذا المنهج العلمى العلمى يعرض موضوع مبدأ اللغات فيقول :
« وقد ذهب قوم إلى أنها اصطلاحية ؛ إذ كيف تكون توقيفا ولايفهم التوقيف إذا لم يكن لفظ صاحب التوقيف معروفا للمخاطب باصطلاح سابق ، وقال قوم : إنها توقيفية ؛ إذ الاصطلاح لا يتم إلا بخطاب ومناداة ، ودعوة إلى الوضع ، ولا يكون ذلك إلا بلفظ معروف قبل الاجتماع للاصطلاح ، وقال قوم : القدر الذى يحصل

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٤ .

(٢) صرح بهذا كل من : أبى حامد الاسفرايينى . انظر : ابن السبكي ، طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ٦٢ ؛ وأبى الخطاب الكلوزانى ، « التمهيد في أصول الفقه » دراسة وتحقيق مفيد أبوعمشة ، ص ٣٦٩ (رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه من جامعة ام القرى عام ١٤٠٢ .)

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٤٦ .

به التنبيه والبعث على الاصطلاح يكون بالتوقيف، وما بعده يكون بالاصطلاح والمختار أن النظر في هذا إما أن يقع في الجواز، أوفى الوقوع، أما الجواز العقلي فشامل للمذاهب الثلاثة، والكل في حيز الامكان، أما التوقيف فبأن يخلق الأصوات والحروف بحيث يسمعها واحد أو جمع، ويخلق لهم العلم بأنها قصدت للدلالة على المسميات، والقدرة الأزلية لا تقصر عن ذلك، وأما بالاصطلاح فبأن يجمع الله دواعي جمع من العقلاء للاشتغال بها هو مهمتهم، وحاجتهم من تعريف الأمور الغائبة التي لا يمكن الانسان أن يصل إليها، فيبتدىء واحد، ويتبعه الآخر حتى يتم الاصطلاح، بل العاقل الواحد ربما ينقدح له وجه الحاجة، وإمكان التعريف بتأليف الحروف، فيتولى الوضع، ثم يعرف الآخرين بالإشارة والتكرير معها للفظ بعد أخرى، كما يفعل الوالدان بالولد الصغير، وكما يعرف الأخرس مافى ضميره بالإشارة، وإذا أمكن كل واحد من القسمين أمكن التركيب منها جميعا .

أما الواقع من هذه الأقسام فلا مطمع في معرفته يقينا إلا برهان عقلي، أو بتواتر خبر، أو سمع قاطع، ولا مجال لبرهان العقل في هذا، ولم ينقل تواتر، ولا فيه سمع قاطع فلا يبقى إلا رجم الظن في أمر لا يرتبط به تعبد عملي، ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة، فالخوض فيه إذا فضول لا أصل له . . . (١)

التزم الغزالي أن يجعل من كتاب المستصفى كتابا نموذجيا في أصول الفقه من الناحية المنهجية، والموضوعية، ومظاهر هذا الالتزام تتبدى واضحة في الاتي :

أولا :

محاولته تصفية علم أصول الفقه من المسائل المنطقية، والمباحث الكلامية، فإذا وجد أن طبيعة البحث تقوده إلى مثل هذه الموضوعات فانه يناقشها بقدر محدود، ويعقب بالتنويه على ذلك، وأنها ليست من علم أصول الفقه، ويوضح في خطبة الكتاب الأسباب التي جعلت بعض الأصوليين يزحمون المؤلفات الأصولية ببعض الموضوعات، والمباحث المنطقية، أو الكلامية، أو النحوية، وكيف بدأ بهم الأمر في إقحام هذه الموضوعات في هذا العلم فيقول :

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢٠.

«اعلم أنه لما رجع حد أصول الفقه إلى معرفة أدلة الأحكام اشتمل الحد على ثلاثة ألفاظ المعرفة، والدليل ، والحكم، فقالوا : إذا لم يكن بد من معرفة الحكم حتى كان معرفته أحد الأقطاب الأربعة، فلا بد أيضا من معرفة الدليل، ومعرفة المعرفة، أعنى : العلم ، ثم العلم المطلوب لاوصول إليه إلا بالنظر، فلا بد من معرفة النظر فشرعوا في بيان حد العلم، والدليل، والنظر. ولم يقتصروا على تعريف صور هذه الأمور ولكن انجربهم إلى إقامة الدليل على إثبات العلم على منكريه من السوفسطائية، وإقامة الدليل على النظر على منكرى النظر ، وإلى جملة من أقسام العلوم، وأقسام الأدلة، وذلك مجاوزة لحد هذا العلم، وخلط له بالكلام. وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم، فحملهم حب صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة، كما حمل حب اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول. فذكروا فيه من معانى الحروف ومعانى الاعراب جملا هي من علم النحو خاصة. كما حمل حب الفقه جماعة من فقهاء ما وراء النهر كأبى زيد رحمه الله وأتباعه على مزج مسائل كثيرة من تفاريع الفقه بالأصول. فإنهم وإن أوردوها في معرض المثال، وكيفية إجراء الأصل في الفروع فقد أكثروا فيه . . . ».

والغزالي مع إيمانه بوجوب تصفية علم أصول الفقه من تلك الموضوعات، ولكنه يعيش واقعه العلمى الذى لم يستمرىء بعد تصفية علم الأصول من تلك المباحث، وهذا يوجب عليه المسايرة ولكن في حدود ضيقة :

« وبعد أن عرفناك إسرافهم في هذا الخلط، فإننا لا نرى أن نخلى هذا المجموع عن شىء منه؛ لأن القطام عن المألوف شديد، والنفوس عن الغريب نافرة ، ولكننا نقتصر من ذلك على ما تظهر فائدته على العموم في جملة العلوم، من تعريفه مدارك العقول، وكيفية تدرجها من الضروريات الى النظريات، على وجه يتبين فيه حقيقة العلم، والنظر، والدليل، وأقسامها، وحججها تبينا بليغا تخلو عنه مصنفات الكلام». (١) وقد نبه على ما كان خارجا عن أصول الفقه في مواضع كثيرة تطرق إليها البحث مثل كلام النفس، وأقسامه .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٠

ثانياً :

مراعاته بدقه وضع المباحث والمسائل الأصولية مع أبوابها الأصلية ، فبعض الموضوعات متشعب الجوانب ، ينتسب بصلة ما إلى أكثر من باب ، فمن ثم يتوخى الغزالي وضعه مع أقواها علاقة به . من هذا عرضه لموضوع (نسخ الوجوب) ، فإنه صنفه وبحثه في (الفن الثاني في أقسام الأحكام) وبعد مناقشته علق عليه بقوله : « . . . وذكر هذه المسألة ههنا أولى من ذكرها في كتاب النسخ ، فإنه نظر في حقيقة الوجوب والجواز لا في حقيقة النسخ » . (١)

ومن المباحث التي ذكرها تحت هذا الفن أقسام النهي ، وقسمها إلى ثلاثة : ما يرجع الى ذات المنهى عنه فيضاد وجوبه ، وإلى ما يرجع إلى غيره فلا يضاد وجوبه ، وإلى ما يرجع إلى وصف المنهى عنه لا إلى أصله والقسمان الأوليان متفق عليهما بين الأصوليين ، والاختلاف في القسم الثالث بين الأحناف والجمهور ، ولما انتهى البحث بالغزالي إلى مباحث لغوية ، وفقهية خارجة عن الموضوع الأساسي توقف عندما يستلزمه البحث ، واعتذر عن الاستمرار فيه بقوله :

« . . . وفي المسألة نظران : أحدهما في موجب مطلق النهي من حيث اللفظ ، وذلك نظري مقتضى الصيغة . وهو بحث لغوي نذكره في كتاب الأوامر والنواهي . . . والآن تفصيل هذه المسائل ليس على الأصولي ، بل هو موكول إلى نظر المجتهدين في الفروع . وليس على الأصولي إلا حصر هذه الأقسام الثلاثة ، وبيان حكمها في التضاد وعدم التضاد ، وأما النظر في آحاد المسائل أنها من أي قسم هي فإلى المجتهد . وقد يعلم ذلك بدليل قاطع ، وقد يعلم ذلك بظن ، وليس على الأصولي شيء من ذلك . . . » . (٢)

ثالثاً :

واستكمالا لهذا الاطار في منهجية الغزالي فإنه تفادى التعرض للمسائل الفروعية قصداً ، وهو المنهج المتأصل عند المتكلمين . وإذا ورد شيء من هذا أثناء

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٨٠ ، ٨١ .

البحث ففي حدود ضيقة جدا، وهذا ما عبر عنه بقوله :
« . . . وأما الأصول فلا يتعرض فيها لأحدى المسائل ، ولا على طريق ضرب
المثال ، بل يتعرض فيها لأصل الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، ولشرائط صحتها ،
وثبوتها . ثم لوجوه دلالتها الجمالية إما من حيث صيغتها ، أو مفهوم لفظها ، أو مجرى
لفظها ، أو معقول لفظها ، وهو القياس . من غير أن يتعرض فيها لمسألة خاصة
فهذا تفارق أصول الفقه فروعه . . . » . « ٦ »

رابعاً :

اتساع صدر الغزالي لتعدد الآراء ، وتباين وجهات النظر مادام فيها منطق
وعقلانية مقبولة . مما يدل على مرونة فكرية ، وأفق واسع . فقد سبق أن رأينا ضيق
عطن بعض الأصوليين ، ونقدهم بصورة جارحة للامام الشافعي في تعريفه
البيان ، وتقسيمه له ، أو تعريف غيره له . أما موقف الغزالي فإنه موقف مرن يتقبل
التعاريف المتعددة التي تشير إلى معنى معقول ، وقد عرض لهذا الموضوع على
الصورة التالية :

« مسألة في حد البيان : اعلم أن البيان عبارة عن أمر يتعلق بالتعريف ،
والاعلام . وإنما يحصل الاعلام بدليل ، والدليل يحصل للعلم . فهنا ثلاثة أمور :
إعلام ودليل به الاعلام ، وعلّم يحصل الدليل . فمن الناس من جعله عبارة
عن التعريف فقال في حده : إنه إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز
التجلى ، ومنهم من جعله عبارة عما به تحصل المعرفة فيما يحتاج إلى المعرفة . أعنى
الأمور التي ليست ضرورية . وهو الدليل الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بما
هو دليل عليه وهو اختيار القاضى . ومنهم من جعله عبارة عن نفس العلم ، وهو
تبين الشيء . فكأن البيان عنده ، والتبيين واحد . ولا حرج في إطلاق اسم البيان
على كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة . إلا أن الأقرب إلى اللغة ، وإلى المتداول
بين أهل العلم ما ذكره القاضى ؛ إذ يقال لمن دل غيره على الشيء بينه له ، وهذا
بيان منك لكنه لم يتبين . . . » . « ٢ »

المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥ .

المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

كل ما تقدم يتصل بمنهجه العام الذى يلمسه الباحث فى كل فكرة أو موضوع يطرحه للنقاش تتبدى فيه تلك الخصائص العلمية .

أما منهجه الخاص ، وطريقة عرضه المسائل الأصولية فإنه متفاوت ومتباين حسب الموضوع الذى يعرضه للبحث . يذكر المسألة الأصولية فى أسلوب التقرير يحمل وجهة نظره ، والرأى الذى يأخذ به . ثم يذكر رأى المخالفين ، وأدلتهم والرد عليها أحيانا ، وأحيانا أخرى يعرض آراء المخالفين ثم يذكر رأيه مستدلا له . ثم يعرج على نقض أدلة المخالفين . وفى عرض المسألتين التاليتين نموذج لمعالجته المسائل الأصولية فى هذا الكتاب .

عرض ضمن القطب الثالث من الكتاب (كيفية استئثار الأحكام من مثمرات الأصول) المسألة التالية التى توضح الطريقة الأولى :

«مسألة : ما أمكن حمله على حكم متجدد فليس بأولى مما يحمل اللفظ فيه على التقرير على الحكم الأصيل ، والحكم العقلى ، والاسم اللغوى ؛ لأن كل واحد محتمل ، وليس حمل الكلام عليه ردا له إلى العبث .

وقال قوم حمله على الحكم الشرعى الذى هو فائدة خاصة بالشرع أولى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم يثبت أن رسول الله ﷺ لا ينطق بالحكم العقلى ، ولا بالحكم الأصيل ، فهذا ترجيح بالتحكم .

مثاله قوله ﷺ (الانثان فما فوقهما جماعة) فإنه يحتمل أن يكون المراد به أنه يسمى جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد به انعقاد الجماعة ، أو حصول فضيلتها . ومثاله أيضا قوله ﷺ (الطواف بالبيت صلاة) ، إذ يحتمل أن يكون المراد به الافتقار الى الطهارة ، أى هو كالصلاة حكما . ويحتمل أن فيه دعاء كما فى الصلاة ويحتمل أنه يسمى صلاة شرعا وإن كان لا يسمى فى اللغة صلاة فهو مجمل بين هذه الجهات ولا ترجيح » . (١)

ومن النماذج على طريقته الثانية وهى البدء بذكر الآراء المتخالفة ، ثم ذكر رأيه والاستدلال له ونقض ما سواه (مسألة هل على النافى دليل ؟)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

مسألة : اختلفوا في أن النافي هل عليه دليل ؟ فقال قوم : لا دليل عليه . وقال قوم : لا بد من الدليل . وفرق فريق ثالث بين العقليات ، والشرعيات ، فأوجبوا الدليل في العقليات . دون الشرعيات . والمختار أن مالميس بضرورة فلا يعرف إلا بدليل ، والنفي فيه كالأثبات ، وتحقيقه أن يقال للنافي : ما ادعيت نفيه عرفت انتفائه ، أو أنت شاك فيه ؟ فإن أقر بالشك فلا يطالب الشاك بالدليل ، فإنه يعترف بالجهل وعدم المعرفة . وإن قال أنا متيقن للنفي . قيل : يقينك هذا حصل عن ضرورة أو عن دليل . ولا تعد معرفة النفي ضرورة ، فإننا نعلم أنا لسنا في لجة بحر ، أو على جناح نسر ، وليس بين أيدينا نيل ، ولا تعد معرفة النفي ضرورة ، وإن لم يعرفه ضرورة . فإنما عرفه عن تقليد أو نظر . فالتقليد لا يفيد العلم . فإن الخطأ جائز على المقلد ، والمقلد معترف بعمى نفسه . وإنما يدعى البصيرة لغيره . وإن كان عن نظر فلا بد من بيانه فهذا أصل الدليل . . . » (١)

ومنهج الغزالي في تعريف المصطلحات الأصولية هو تعريفها بالحد^(٢) ، وهو أعلى التعريفات إن أمكن ، وإلا فإذا كان المحدود ذا أقسام متعددة لجأ إلى طريقة التقسيم ؛ حيث تتباين أفراده ، وتتعدد أقسامه ، فيصعب التعريف بحد يجمع تلك المتباينات . وهو أسلوب علمي معروف ومألوف لدى علماء المنطق والأصول . وقد طبق هذا المبدأ فيما كان من التصورات على هذا المنوال ، ومن جهة أخرى فإنه يذكر التعريفات المختلفة ، وما يرد عليها من اعتراضات . وأخيرا يعرض التعريف الذي يراه ويرفضه . وفي المثال التالي بيان تام لهذا المنهج :

« اختلفوا في حد الواجب . فقيل : الواجب ما تعلق به الايجاب ، وهو فاسد . كقولهم العلم ما يعلم به ، وقيل ما لا يجوز العزم على تركه ، وقيل ما يصير المكلف بتركه عاصيا ، وقيل ما يلام تاركه شرعا .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

(٢) « القول الدال على تمام ماهية الشيء » . الغزالي ، المستصفى ، ج ١ ، ص ٢٢ . وهو قسمان : حد تام : ما يتركب من الجنس والفصل القريبين . وحد ناقص : ما يكون بالفصل القريب وحده ، أو به وبالجنس البعيد . الجرجاني ، التعريفات ص ٨٧ .

وأكثر هذه الحدود تعرض اللوازم والتوايع . وسبيلك إن أردت الوقوف على حقيقته أن تتوصل إليه بالتقسيم . . . فاعلم أن الألفاظ في هذا الفن خمسة :

الواجب ، والمحذور ، والمندوب ، والمكروه ، والمباح . فدع الألفاظ جانباً ، ورد النظر إلى المعنى أولاً . فأنت تعلم أن الواجب اسم مشترك ؛ إذ يطلقه المتكلم في مقابلة الممتنع ، ويقول : (وجود الله واجب . وقال تعالى (وجبت جنوبها) . ويقال : وجبت الشمس . وله بكل معنى عبارة والمطلوب الآن مراد الفقهاء .

وهذه الألفاظ لاشك أنها لا تنطلق على جوهر ، بل على عرض ، ولا على كل عرض ، بل من جملتها على الأفعال فقط ، ومن الأفعال على أفعال المكلفين لا على أفعال البهائم . فإذا نظرتك إلى أقسام الفعل لا من حيث كونه مقدوراً ، وحادثاً ، ومعلوماً ، ومكتسباً ، ومخترعاً . وله بحسب كل نسبة انقسامات ؛ إذ عوارض الأفعال ولوازمها كثيرة فلا نظر فيها . ولكن إطلاق هذا الاسم عليها من حيث نسبتها إلى خطاب الشرع فقط ، فنقسم الأفعال بالاضافة إلى خطاب الشرع : فنعلم أن الأفعال تنقسم إلى ما لا يتعلق به خطاب الشرع ، كفعل المجنون وإلى ما يتعلق به . والذي يتعلق به ينقسم إلى ما يتعلق به على وجه التخيير والتسوية بين الاقدام عليه ، وبين الاحجام عنه ، ويسمى بأنه لاعتقاب على تركه ويسمى مندوباً . وإلى ما أشعر بأنه يعاقب على تركه ويسمى واجباً . ثم ربما خص فريق الواجب بما أشعر بالعقوبة عليه ظناً ، وما أشعر به قطعاً خصوصه باسم الفرض . ثم لا مشاحة في الألفاظ بعد معرفة المعاني .

وأما المرجح تركه فينقسم إلى ما أشعر بأنه لاعتقاب على فعله ، ويسمى مكروهاً . وقد يكون ما أشعر بعقاب على فعله في الدنيا كقوله ﷺ (من نام بعد العصر فاختمت عقله فلا يلومن إلا نفسه) وإلى ما أشعر بعقاب في الآخرة على فعله ، وهو المسمى محظوراً وحراماً ومعصية . . . » (١)

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

وبطريقة التقسيم للمحدود، وبعبارة أخرى بطريقة تحليل المحدود الى جزئياته ونوعياته يكتمل تصوره، وتتفهم جوانبه المتعددة التي يتعذر وضعها وحصرها في أسلوب الحد . وهو ما صرح به الغزالي في مجال تعريفه للعلم فيقول :

«وربما يعسر تحديده [العلم] على الوجه الحقيقي بعبارة محررة، جامعة للجنس والفصل الذاتي . فإننا بينا أن ذلك عسير في أكثر الاشياء، بل أكثر المدركات الحسية يتعسر تحديدها . فلو أردنا أن نحد رائحة المسك، أو طعم العسل لم نقدر عليه ، وإذا عجزنا عن حد المدركات فنحن عن تحديد الادراكات أعجز . ولكننا نقدر على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال .» (١)

وكما أن الغزالي صاحب منهج مستقل في التأليف، فهو صاحب شخصية علمية مستقلة أيضا يناقش، ويعترض، وينقض، ويرجح، ويستقل بالرأى يراه وإن خالف إمام مذهبه محمد بن ادريس الشافعي ، أو غيره من الائمة المجتهدين . وهو يفحص الأقوال والأحكام فحصى الخير الفاهم الذي لم يأسره التقليد . فرجح في بعض الأمور ما لم يكن راجحا عند الشافعية، واستقل برأيه في كثير منها أيضا . وفي الموضوعات التالية تبين شخصيته الأصولية المستقلة .

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥.

اجتهادات الغزالي الأصولية:

كتاب المستصفى يصور الدرجة الفكرية الأخيرة في مراحل التدرج الفكري عند الامام الغزالي ؛ ولهذا لم يكن المستصفى نقلا لأقوال الأصوليين ، أو تقريراً مجرداً لآراء من سبقوه منهم . بل إنه كتاب اجتهاد في الأصول يوضح فيه موقفه ، ويبين فيه اجتهاده على قدم المساواة مع اجتهادات الأئمة الآخرين .
يعبر الغزالي عن موقفه ترجيحاً بين الآراء ، أو اجتهاداً في مثل أحد العبارات التالية :

«والمختار عندنا» «والصحيح عندنا» ، «وهذا غير مرضى عندنا» . إلى غير

ذلك من التعبيرات . ومجموعة المسائل الاصولية التالية تدل على هذه الجوانب العلمية في فكر الامام الغزالي .

قبول المرسل:

«مسألة : المرسل مقبول عند مالك ، وأبي حنيفة ، والجمهور . ومردود عند الشافعي والقاضي ، وهو المختار وصورته أن يقول : قال رسول الله ﷺ من لم يعاصره ، أو قال من لم يعاصر أبا هريرة قال أبو هريرة ، والدليل أنه لو ذكر شيخه ولم يعدله وبقي مجهولاً عندنا لم نقبله . فإذا لم يسمه فالجهل أتم ، فمن لا يعرف عينه كيف تعرف عدالته . . . » (١)

(١) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ١٦٩ .

دليل حجية الاجماع:

لم يرتض الغزالي استدلال الشافعى للاجماع بقوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين (١))، وهو هنا يعرض للأدلة التى ذكرها الاصوليون استدلالا لحجية الاجماع، ويبدى وجهة نظره نحوها فيقول:

«التمسك بالكتاب: وذلك لقوله (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس (٢))، وقوله تعالى (وكنتم خير أمة أخرجت للناس (٣)) الآية، وقوله تعالى (ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) (٤))، وقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) (٥))، وقوله تعالى (وما اختلفتم فيه شىء فحكمه إلى الله) (٦)) ومفهومه أن ما اتفقتم فيه فهو حق، وقوله عز وجل (فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول) (٧)) مفهومة إن اتفقتم فهو حق.

فهذه كلها ظواهر لا تنص على الغرض، بل لا تدل أيضا دلالة الظواهر. وأقواها قوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى، ونصله جهنم وساءت مصيرا) فإن ذلك يوجب اتباع سبيل المؤمنين، وهذا ما تمسك به الشافعى، وقد أطنبنا فى كتاب تهذيب الأصول فى توجيه الأصول على الآية ودفعها.

والذى نراه أن الآية ليست نصا فى الغرض، بل الظاهر أن المراد بها: أن من يقاتل الرسول ويشاققه، ويتبع غير سبيل المؤمنين فى مشايعته ونصرته، ودفع الاعداء، نوله ما تولى، فكأنه لم يكتف بترك المشاقة حتى تنضم إليه متابعة سبيل

(١) سورة الانفال، آية ١٣.

(٢) سورة البقرة، آية ١٤٣.

(٣) سورة آل عمران، آية ١١٠.

(٤) سورة الاعراف، آية ١٨١.

(٥) سورة آل عمران، آية ١٠٣.

(٦) سورة الشورى، آية ١٠.

(٧) سورة النساء، آية ٥٩.

المؤمنين في نصرته، والذب عنه، والانقياد له فيما يأمر وينهى . وهذا هو الظاهر، فإن لم يكن ظاهراً فهو محتمل . ولو فسر رسول الله ﷺ الآية بذلك لقبل ولم يجعل ذلك رفعا للنص كما لو فسر المشاقة بالموافقة ، واتباع سبيل المؤمنين بالعدول عن سبيلهم . «المسلك الثاني» وهو الأقوى : التمسك بقوله ﷺ (لا تجتمع أمتي على الخطأ) وهذا من حيث اللفظ أقوى وأدل على المقصود، ولكن ليس بالتواتر كالكتاب ، والكتاب متواتر ولكن ليس بنص . . . » (١)

اعتبار الأصولي بين من ينعتقد بهم الاجماع :

رجح الغزالي أنه لا اعتبار بمخالفة العوام للاجماع ، ثم ذكر الأقوال في من عداهم على النحو التالي مبينا رأيه في موضع الخلاف :

«مسألة : إذا قلنا لا يعتبر قول العوام لقصور آلتهم فرب متكلم، ونحوى، ومفسر، ومحدث، هو ناقص الآلة في درك الأحكام ، فقال قوم : لا يعتد إلا بقول أئمة المذاهب المستقلين بالفتوى كالشافعي ، ومالك، وأبي حنيفة وأمثالهم من الصحابة والتابعين . ومنهم من ضم إلى الأئمة الفقهاء الحافظين لأحكام الفروع، الناهضين بها، لكن أخرج الأصولي الذي لا يعرف تفاصيل الفروع ولا يحفظها . والصحيح أن الأصولي العارف بمدارك الأحكام، وكيفية تلقيها من المفهوم والمنظوم، وصيغة الأمر والنهي، والعموم، وكيفية تفهيم النصوص، والتعليل أولى بالاعتداد بقوله من الفقيه الحافظ للفروع . بل ذو الآلة من هو متمكن من درك الأحكام إذا أراد وإن لم يحفظ الفروع . والأصولي قادر عليه، والفقيه الحافظ للفروع لا يتمكن منه . وآية أنه لا يعتبر حفظ الفروع أن العباس، والزبير، وطلحة وسعدا، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبا عبيدة عامر ابن الجراح وأمثالهم ممن لم ينصب نفسه للفتوى، ولم يتظاهر بها تظاهر العبادة، وتظاهر على، وزيد بن ثابت، ومعاذ كانوا يعتدون بخلافهم لو خالفوا . وكيف لا وكانوا صالحين للامامة العظمى، ولا سيما لكون أكثرهم في

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

الشورى، وماكانوا يحفظون الفروع .

بل لم تكن الفروع موضوعة بعد لكن عرفوا الكتاب والسنة، وكانوا أهلا لفهمها .
والحافظ للفروع قد لا يحفظ دقائق فروع الحيز، والوصايا فأصل هذه الفروع
كهذه الدقائق فلا يشترط حفظها . فينبغى أن يعتد بخلاف الأصولى ، وبخلاف
الفقيه المبرز^(١) لأنها ذو آلة على الجملة يقولان ما يقولان عن دليل .

أما النحوى، والمتكلم فلا يعتد بهما؛ لأنها من العوام فى حق هذا العلم، إلا
أن يقع الكلام فى مسألة تنبنى على النحو، أو على الكلام . . .» (١)

انعقاد الاجماع بفتوى بعض الصحابة وسكوت الآخرين :

هذه مسألة من مسائل كتاب الاجماع عرضها الغزالى ، وله منها موقف متميز
«مسألة : إذا أفتى بعض الصحابة وسكت الآخرون لم ينعقد الاجماع ،
ولا ينسب إلى ساكت قول . وقال قوم : إذا انتشر وسكتوا فسكوتهم كالنطق حتى
يتم به الاجماع . وشرط قوم انقراض العصر على السكوت .
وقال قوم : هو حجة وليس باجماع .

وقال قوم : ليس بحجة ولا إجماع ، ولكنه دليل تجويزهم الاجتهاد فى المسألة .
والمختار : أنه ليس بإجماع ولا حجة ، ولا هو دليل على تجويز الاجتهاد فى
المسألة إلا إذا دلت قرائن الأحوال على أنهم سكتوا مضميرين الرضا . وجواز الأخذ
به عند السكوت ، والدليل عليه أن فتواه إنما تعلم بقوله الصريح الذى لا يتطرق
إليه احتمال وتردد . والسكوت تردد ، فقد يسكت من غير إضمار الرضا لسبعة
أسباب . . .» (٢) ثم ذكر هذه الأسباب .

انعقاد الاجماع عن اجتهاد وقياس :

هذا فيما يتصل بدليل الاجماع فقد يكون الدليل الكتاب ، أو السنة ، وهذا هو

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٣ .

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩١ - ١٩٢ .

الأصل . ولا يخالف في هذا أحد ويبحث الغزالي صحة انعقاد الاجماع على موضوع شرعى صادر عن اجتهاد وقياس المجمعين فيقول :

«مسألة : يجوز انعقاد الاجماع عن اجتهاد وقياس ويكون حجة ، وقال قوم الخلق الكثير لا يتصور اتفاقهم في مظنة الظن ، ولو تصوروا لكان حجة . وإليه ذهب ابن جرير الطبري . وقال قوم : هو متصور ، وليس بحجة ؛ لأن القول بالاجتهاد يفتح باب الاجتهاد ولا يحرمه .

والمختار أنه متصور وأنه حجة . .

وقولهم : ان الخلق الكثير كيف يتفقون على حكم واحد في مظنة الظن ؟ قلنا : إنما يستنكر فيما يتساوى فيه الاحتمال ، وأما الظن الأغلب فيميل إليه كل واحد . فأى بعد في أن يتفقوا على أن النبيذ في معنى الخمر في الاسكار ، فهو في معناه في التحريم كيف وأكثر الاجماع مستندة إلى عمومات ، وظواهر ، وأخبار آحاد صحت عند المحدثين والاحتمال يتطرق اليها . كيف وقد أجمعوا على التوحيد ، والنبوة وفيها من الشبه ما هو أعظم جذبا لأكثر الطباع من الاحتمال الذي في مقابلة الظن الأظهر ، وقد اجتمعت على إبطال النبوة مذاهب باطلة ليس لها دليل قطعى ولا ظنى . فكيف لا يجوز الاتفاق على دليل ظاهر ، وظن غالب ، ويدل عليه جواز الاتفاق عن اجتهاد لا بطريق القياس ، كالاتفاق على جزاء الصيد ، ومقدار أرش الجناية ، وتقدير النفقة ، وعدالة الأئمة والقضاة ، وكل ذلك مظنون وإن لم يكن قياسا . . .» (١)

تقليد مذهب الصحابي :

جعل الغزالي القطب الثاني من الكتاب في أدلة الأحكام وذكر أنها أربعة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ودليل العقل المقرر على النفى الأصلي (الاستصحاب) ، وأنهى هذا القطب بخاتمة له عنوانه بقوله :

«خاتمة لهذا القطب بيان أن ما نظن أنه من أصول الأدلة وليس منها ، وهو أيضا

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٩٦ .

أربعة : شرع من قبلنا ، وقول الصحابي ، والاستحسان ،
والاستصلاح . . . » (١)

وفيما يتصل بجعل قول الصحابي من الأصول في تشريع الأحكام ، ومن ثم تقليده ، يذهب الغزالي إلى بطلان اعتباره أصلاً بل . عنوانه بقوله (الأصل الثاني من الأصول الموهومة) ، ثم عرض المذاهب في هذا ، وبين موقفه منها بقوله :

« وقد ذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقاً . وقوم إلى أنه حجة إن خالف القياس . وقوم إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة لقوله ﷺ (اقتدوا بالذين من بعدي) . وقوم : إلى أن الحجة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا . والكل باطل عندنا ؛ فإن من يجوز عليه الغلط والسهو لم تثبت عصمته فلا حجة في قوله . فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ . وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة ؟ وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف ؟ ، وكيف يختلف المعصومان ؟ . كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد . بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه ، فانتفاء الدليل على العصمة ووقوع الاختلاف بينهم ، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه ثلاثة أدلة قاطعة . . . » (٢)

أما عن تقليدهم في مذاهبهم فيقول :

« مسألة : فإن قال قائل إن لم يجب تقليدهم فهل يجوز تقليدهم ؟ ، قلنا : أما العامي فيقلدهم ، وأما العالم فإنه إن جازله تقليد العالم جازله تقليدهم ، وإن حرماً تقليد العالم للعالم فقد اختلف قول الشافعي رحمه الله في تقليد الصحابة فقال في القديم : يجوز تقليد الصحابي إذا قال قولاً وانتشر قوله ولم يخالف . وقال في موضع آخر : يقلد وإن لم ينتشر . ورجع في الجديد إلى أنه لا يقلد العالم صحابياً ، كما لا يقلد عالماً آخر ونقل المزن عن ذلك ، وأن العمل على الأدلة التي بها يجوز للصحابة الفتوى . وهو الصحيح المختار عندنا ؛ إذ كل ما دل على تحريم

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .

تقليد العالم للعالم كما سيأتي في كتاب الاجتهاد لا يفرق فيه بين الصحابي وغيره ، فإن قيل : كيف لا يفرق بينهم مع ثناء الله تعالى ، وثناء رسول الله ﷺ عليهم . . . ؟ قلنا هذا كله ثناء يوجب حسن الاعتقاد في علمهم ودينهم ، ومحملهم عند الله لا يوجب تقليدهم لا جوازا ولا وجوبا . . . » (١)

هل يحمل اللفظ على معناه الشرعى أو اللغوى :

يرد في نصوص الشرع تعبيرات أو كلمات لها محامل لغوية ، وأخرى شرعية ، وهذا الموضوع مجال اختلاف بين الأصوليين . وللغزالي موقف مستقل منه عرضه في المسألة التالية :

«مسألة : إذا دار الاسم بين معناه اللغوى ، ومعناه الشرعى كالصوم والصلاة قال القاضى : هو مجمل لأن الرسول عليه السلام يناطق العرب بلغتهم كما يناطقهم بعرف شرعه . ولعل هذا منه تفريع على مذهب من يثبت الأسماء الشرعية ، وإلا فهو منكر للأسماء الشرعية ، وهذا فيه نظر ؛ لأن غالب عادة الشارع استعمال هذه الأسماء على عرف الشرع لبيان الأحكام الشرعية . وإن كان كثيرا ما يطلق على الوضع اللغوى كقوله ﷺ (دعى الصلاة أيام أقرائك) (ومن باع حرا ، أو باع خمرًا فحكمه كذا) وإن كانت الصلاة في حالة الحيض ، وبيع الخمر لا يتصور إلا بموجب الوضع ، فأما الشرعى فلا .

ومثال هذه المسألة قوله ﷺ حيث لم يقدم إليه غداء (إنى إذا أصوم) فإنه إن حمل على الصوم الشرعى دل على جواز النية نهارا ، وإن حمل على الإمساك لم يدل . وقوله ﷺ (لا تصوموا يوم النحر) إن حمل على الإمساك الشرعى دل على انعقاده ؛ إذ لولا إمكانه لما قيل لا تفعل ، إذ لا يقال للأعمى لا تبصر . وإن حمل على الصوم الحسى لم ينشأ منه دليل على الانعقاد . وقد قال الشافعى لو حلف ألا يبيع الخمر لا يحنث ببيعه لأن البيع الشرعى لا يتصور منه . وقال المزنى : يحنث لأن القرينة تدل على أنه أراد البيع اللغوى .

والمختار عندنا : أن ما ورد في الإثبات والأمر فهو للمعنى الشرعى ، وما ورد في

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٦٧ .

النهى كقوله دعى الصلاة فهو مجمل» . (١)

مدلول الأمر :

إذا وردت صيغة الأمر مطلقة عن القرائن فقد اختلف الأصوليون في مدلولها من حيث الوجوب، أو الندب، ومن حيث الفورية، أو التراخي، ومن حيث التكرار أو الاتحاد. ويقف الغزالي من هذا الموضوع موقفا مستقلا عن رأى الجمهور، وهذا ما عرضه فى الجزء التالى :

« . . . وقد ذهب ذاهبون إلى أن وضعه للوجوب . وقال قوم : هو للندب . وقال قوم : يتوقف فيه، ثم منهم من قال هو مشترك كلفظ العين، ومنهم من قال لاندري أيضا أنه مشترك، أو وضع لأحدهما واستعمل فى الثانى مجازا . والمختار أنه متوقف فيه . والدليل القاطع فيه : أن كونه موضوعا لواحد من الأقسام لا يخلو : إما أن يعرف عن عقل أو نقل . ونظر العقل إما ضرورى، أو نظرى . ولا مجال للعقل فى اللغات . والنقل : إما متواتر، أو آحاد، ولا حاجة فى الآحاد . والتواتر فى النقل لا يعدو أربعة اقسام :

فإنه إما أن ينقل عن أهل اللغة عند وضعهم أنهم صرحوا بأنا وضعناه لكذا، أو أقرؤا به بعد الوضع، وإما أن ينقل عن الشارع الاخبار عن أهل اللغة بذلك . أو تصديق من ادعى ذلك . وإما أن ينقل عن أهل الاجماع، وإما أن يذكر بين يدي جماعة يمتنع عليهم السكوت على الباطل . فهذه الوجوه الأربعة هى وجوه تصحيح النقل، ودعوى شىء من ذلك فى قوله : افعل أو فى قوله : أمرتك بكذا، أو قول الصحابى : أمرنا بكذا لا يمكن فوجب التوقف فيه . وكذلك قصر دلالة الأمر على الفور، أو التراخي، وعلى التكرار، أو الاتحاد يعرف بمثل هذه الطريق وكذلك التوقف فى صيغة العموم عمن توقف فيها هذا مستنده . . . » . (٢)

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢٣.

حكم الأمر بعد الظهر :

يحدد الغزالي موقفه من هذه القضية الأصولية بالعرض التالي :
«مسألة : فإن قال قائل : قوله افعل بعد الحظر ما وجبه ؟ ، وهل لتقدم الحظر تأثير ؟ .

قلنا : قال قوم : لاتأثير لتقدم الحظر أصلا .
وقال قوم : هي قرينة تصرفها إلى الاباحة .
والمختار : أنه ينظر ، فإن كان الحظر السابق عارضا لعلة ، وعلقت صيغة افعل بزواله كقوله تعالى (فإذا حللتم فاصطادوا) فعرف الاستعمال يدل على أنه لرفع الذم فقط حتى يرجع حكمه إلى ما قبله .
وإن احتمل أن يكون رفع هذا الحظر بنذب ، وإباحة لكن الأغلب ما ذكرناه كقوله (فانتشروا) ، وكقوله عليه السلام (كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فادخروا) . أما إذا لم يكن الحظر عارضا لعلة ، ولا صيغة افعل علق بزوالها فيبقى موجب الصيغة على أصل التردد بين النذب والاباحة . ونزيج هاهنا احتمال الاباحة ، ويكون هذا قرينة تزيج هذا الاحتمال وإن لم تعينه ؛ إذ لا يمكن دعوى عرف الاستعمال في هذه الصيغة حتى يغلب العرف الوضع .
أما إذا لم ترد صيغة (افعل) لكن قال (فإذا حللتم ، حللتم فأنتم مأمورون بالاصطياد) فهذا يحتمل الوجوب ، والنذب ، ولا يحتمل الاباحة ؛ لأنه عرف في هذه الصورة . وقوله : أمرتكم بكذا يضاهي قوله (افعل) في جميع المواضع إلا في هذه الصورة وما يقرب منها» . (١)

مسائل من باب الاجتهاد :

للغزالي موقف متميز ، ورأى مستقل في بعض مسائل وقضايا من باب الاجتهاد ، ويتم هنا عرض لبعضها كما جاءت في المستصفي .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٣٥ .

تجزؤ الاجتهاد:

«دقيقة في التخفيف يغفل عنها الكثيرون :

اجتماع هذه العلوم الثمانية (١) إنما يشترط في حق المجتهد المطلق الذي يفتى في جميع الشرع ، وليس الاجتهاد عندى منصبا لا يتجزأ ، بل يجوز أن يقال للعالم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض . فمن عرف طريق النظر القياسى فله أن يفتى في مسألة قياسية وإن لم يكن ماهرا في علم الحديث . وليس من شرط المفتى أن يجيب عن كل مسألة فقد سئل مالك رحمه الله عن أربعين مسألة ، فقال في ستة وثلاثين منها لا أدري . وكم توقف الشافعى رحمه الله . بل الصحابة في المسائل ، فإذا لا يشترط إلا أن يكون على بصيرة فيما يفتى . فيفتى فيما يدري ، ويدري أنه يدري ، ويميز بين ما لا يدري ، وبين ما يدري فيتوقف فيما لا يدري ، ويفتى فيما يدري .» (٢)

(١) وهى كما ذكرها قسنان : المدارك المشتملة للأحكام وهى أربعة :
أولها : معرفة الآيات التى تتعلق بها الأحكام فى كتاب الله ، ثانيا : معرفة الأحاديث التى تتعلق بالأحكام ، ثالثها : معرفة مواضع الاجماع ، رابعها : الرجوع الى النفى الأصلى والبراءة الأصلية ويعلم أن ذلك لا يغير إلا بنص ، أو قياس على منصوص .
والعلوم التى تعرف بها طرق الاستثمار أربعة : أولها : معرفة نصب الأدلة وشروطها التى بها تصير البراهين والأدلة منتجة . ثانيا : معرفة اللغة والنحو على وجه يتيسر له به فهم خطاب العرب . ثالثها : معرفة النسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة . رابعها : معرفة الرواية وتمييز الصحيح منها عن الفاسد والمقبول عن المردود . انظر المستصفى ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .

المصوبة والمخطئة في باب الاجتهاد:

المصوبة في الأصول : اصطلاح جرى إطلاقه على القائلين بأن كل مجتهد في الأحكام الفرعية مصيب وعكس هؤلاء المخطئة وهم القائلون : إن المصيب واحد وما عداه مخطئاً . ويعرض الامام الغزالي لمذهب أولئك وهؤلاء بالتفصيل مع التحقيق في الموضوع ، وتوضيح ما يختاره بقوله :

« . . . فالذى ذهب إليه محققو المصوبة أنه ليس في الواقعة التي لانص فيها حكم معين يطلب بالظن ، بل الحكم يتبع الظن ، وحكم الله تعالى على كل مجتهد ما غلب على ظنه وهو المختار ، واليه ذهب القاضى .

وأما القائلون بأن المصيب واحد ، فقد اتفقوا : على أن فيه حكماً معيناً لله تعالى ، ولكن اختلفوا في أنه هل عليه دليل أم لا ؟ فقال قوم : لا دليل عليه ، وإنما هو مثل دفين يعثر الطالب عليه بالاتفاق ، فلمن عثر عليه أجران ، ولمن حاد عنه أجز واحد ؛ لأجل سعيه وطلبه . والذين ذهبوا إلى أن عليه دليلاً اختلفوا في أن عليه دليلاً قاطعاً أو ظنياً فقال قوم : هو قاطع ولكن الاثم محطوط عن المخطيء لغموض الدليل وخفائه . ومن هذا تمادى بشر المريسي في إتمام هذا القياس فقال : إذا كان الدليل قطعياً أثم المخطيء كما في سائر القطعيات ، وهو تمام الوفاء بقياس مذهب من قال المصيب واحد . ثم الذين ذهبوا إلى أن عليه دليلاً ظنياً اختلفوا في أن المجتهد هل أمر قطعياً باصابة ذلك الدليل ؟ فقال قوم : لم يكلف المجتهد إصابته لخفائه وغموضه ، فلذلك كان معذوراً ومأجوراً . وقال قوم : أمر بطلبه ، وإذا اخطأ لم يكن مأجوراً لكن حط الاثم عنه تخفيفاً هذا تفصيل المذاهب .

والمختار عندنا وهو الذى نقطع به ونخطيء المخالف فيه أن كل مجتهد في الظنيات مصيب ، وأنها ليس فيها حكم معين لله تعالى وسنكشف الغطاء عن ذلك (١)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ .

وقد أتبع الامام الغزالي هذه المسألة بمسألة أخرى ناقش فيها (الحكم المعني عند الله) الذى هو جوهر الخلاف بين المصوبة والمخطئة ، ويحدد جوانب الموضوع بطريقة تحليلية يتعرض فيها إلى تفسير المصطلح المعروف بين المصوبة (الأشبه عند الله) فيقول :

« . . . أما من ذهب إلى أن المصيب واحد فقد وضع فى كل مسألة حكما معينا هو قبلة الطالب ، ومقصد طلبه فيصيب أو يخطئ .

أما المصوبة فقد اختلفوا فيه . فذهب بعضهم إلى إثباته . وإليه تشير نصوص الشافعى رحمه الله ؛ لأنه لا بد للطالب من مطلوب وربما عبر وا عنه : بأن مطلوب المجتهد الأشبه عند الله تعالى ، والأشبه معين عند الله .

والبرهان الكاشف للغطاء عن هذا الكلام المبهم هو أننا نقول : المسائل منقسمة إلى ما ورد فيها نص ، وإلى ما لم يرد فيها . أما ما ورد فيه نص فالنص كأنه مقطوع به من جهة الشرع ، لكن لا يصير حكما فى حق المجتهد إلا إذا بلغه ، وعثر عليه ، أو كان عليه دليل قاطع يتيسر معه العثور عليه إن لم يقصر فى طلبه فهذا مطلوب المجتهد ، وطلبه واجب . وإذا لم يصب فهو مقصر آثم . أما إذا لم يكن اليه طريق متيسر قاطع ، كما فى النهى عن المخابرة ، وتحويل القبلة قبل بلوغ الخبر ، فقد بينا أن ذلك حكمه فى حق من بلغه ، لافى حق من لم يبلغه ، لكنه عرضة أن يصير حكما ، فهو حكم بالقوة لا بالفعل ، وإنما يصير حكما بالبلوغ ، أو تيسر طريقه على وجه يأثم من لا يصيبه . فمن قال فى هذه المسائل حكم معين لله تعالى وأراد به أنه حكم موضوع ليصير حكما فى حق المكلف إذا بلغه وقبل البلوغ وتيسر الطريق ليس حكما فى حقه بالفعل بل بالقوة فهو صادق . وإن أراد به غيره فهو باطل .

أما المسائل التى لانص فيها فيعلم أنه لاحكم فيها ، لأن حكم الله تعالى خطابه ، وخطابه يعرف بأن يسمع من الرسول ، أو يدل عليه دليل قاطع من فعل النبى عليه السلام ، أو سكوته فإنه قد يعرفنا خطاب الله تعالى من غير استماع صيغة ، فإذا لم يكن خطاب لامسموع ولا مدلول عليه فكيف يكون فيه حكم . . . فهذه الحقيقة فى الظنون ينبغى أن تفهم حتى ينكشف الغطاء . . . » (١)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .

مخالفات الغزالي لمرام الشافعي ، والأئمة الفقهاء وغيره :

يتبنى الغزالي إلى مذهب الامام الشافعي في الفروع ، وله مؤلفات منها البسيط ، والوسيط ، والوجيز ، وغيرها . وهذا الانتهاء لم يمنعه من مخالفة الشافعي فيما رأى فيه غير رأى الامام الشافعي ، وتعامل مع آراء بقية الأئمة الفقهاء على نفس هذا المنهج والنقد الموضوعي مع كمال الأدب والمرونة فيما خالفهم . والمسائل التالية قسم مختار من مسائل كثيرة مثورة مما كان للغزالي فيها رأى مختلف عن جملة أئمة الفقهاء . الأمر الذي جعل له شخصية علمية مستقلة .

مخالفته الامام الشافعي في تقليد الصحابة :

« فصل في تفرع الشافعي في القديم على تقليد الصحابة ونصوصه . قال في كتاب اختلاف الحديث : إنه روى عن علي أنه صلى في ليلة ست ركعات ، في كل ركعة ست سجعات ، قال لو ثبت ذلك عن علي لقلت به . وهذا لأنه رأى أنه لا يقول ذلك إلا عن توقيف ؛ إذ لا مجال للقياس فيه . وهذا غير مرضي ؛ لأنه لم ينقل فيه حديثا حتى يتأمل لفظه ، ومورده ، وقرائنه ، وفحواه ، وما يدل عليه ، ولم نتعبد إلا بقبول خبر يرويه صحابي ، مكشوفاً يمكن النظر فيه ، كما كان الصحابة يكتفون بذكر مذهب مخالف للقياس ، ويقدرّون ذلك حديثاً من غير تصريح به وقد نص في موضع أن قول الصحابي إذا انتشر ولم يخالف فهو حجة . وهو ضعيف ؛ لأن السكوت ليس بقول ، فأى فرق بين أن ينتشر ، أو لا ينتشر فإن قيل : فما قولكم في ترجيح أحد القياسين بقول الصحابي ؟ قلنا : قال القاضي : لا ترجيح إلا بقوة الدليل بمصير مجتهد إليه .

والمختار : أن هذا في محل الاجتهاد ، فربما يتعارض ظنان والصحابي في أحد الجانبين فتميل نفس المجتهد إلى موافقة الصحابي ، ويكون ذلك أغلب على ظنه . ويختلف ذلك باختلاف المجتهدين (١)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٧١

(لاتفعل) وافادتها للتحريم أو التنزيه :

حكى الغزالي إفادة التحريم عن الامام الشافعى بصيغة (لاتفعل)، غير أنه لم يوافق عليها ، وهذا قوله :
«... فان قيل أليس (لاتفعل) أفاد التحريم، فقلوه (افعل) ينبغي أن يفيد الإيجاب؟

قلنا : هذا قد نقل عن الشافعى . والمختار أن قوله (لاتفعل) متردد بين التنزيه، والتحريم ، كقوله (افعل)، ولو صح ذلك في النهى لما جاز قياس الأمر عليه؛ فإن اللغة تثبت نقلا لقياسا...» (١).

دعوى العموم في واقعة لشخص معين قضى فيها النبى بحكم مع ذكر علته :

عقد الغزالي لهذا الموضوع مسألة خاصة، واتخذ فيها موقفا مخالفا للامام الشافعى فقال :
«مسألة : لا يمكن دعوى العموم في واقعة لشخص معين قضى فيها النبى عليه السلام بحكم، وذكر علة حكمه أيضا إذا أمكن اختصاص العلة بصاحب الواقعة .

مثاله : حكمه في أعرابى محرم وقصت به ناقته (لا تخمروا رأسه، ولا تقربوه طيبا؛ فإنه يحشرون القيامة ملبيا) فإنه يحتمل أن يقال : إما لأنه وقصت به ناقته محرما لا بمجرد احرامه، أو لأنه علم من نيته أنه كان مخلصا في عبادته، وأنه مات مسلما وغيره لا يعلم موته على الاسلام، فضلا عن الاخلاص، وكذلك قال عليه السلام في قتلى أحد (زملوهم بكلوهم ودمائهم فإنهم يحشرون وأوداجهم تشخب دما) يجوز أن يكون لقتلى أحد خاصة لعلو درجتهم ، أولعلمه أنهم أخلصوا لله فهم شهداء حقا، ولو صرح بأن ذلك خاصيتهم قبل ذلك . فاللفظ خاص،

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٣٠ .

والتعميم وهم . والشافعي رحمه الله عمم هذا الحكم نظرا إلى العلة . وأن ذلك كان بسبب الجهاد والاحرام ، وأن العلة حشرهم على هذه الصفات ، وعلة حشرهم الجهاد ، أو الاحرام قد وقعت الشركة في العلة ، وهذا أسبق إلى الفهم . لكن خلافه وهو الذي اختاره القاضي ممكن . والاحتمال متعارض ، والحكم بأحد الاحتمالين ؛ لأنه أسبق إلى الفهم فيه نظر ؛ فإن الحكم بالعموم إنما أخذ من العادة ، ومن وضع اللسان ، ولم يثبت ههنا في مثل هذه الصورة لاوضع ، ولاعادة . فلا يكون في معنى العموم» . (١)

دعوى العموم في الاسم المشترك :

يذهب الامام الشافعي والقاضي الباقلاني إلى القول بالعموم في الاسم المشترك . ويتخذ الغزالي موقفا مخالفا لذلك فيقول :

« مسألة : الاسم المشترك بين مسميين لا يمكن دعوى العموم فيه عندنا ، خلافا للقاضي ، والشافعي ؛ لأن المشترك لم يوضع للجميع . مثاله القرء للطهر والحيض ، والجارية للسفينة والأمة ، والمشتري للكوكب السعد وقابل البيع . والعرب ما وضعت هذه الألفاظ وضعا يستعمل في مسمياتها إلا على سبيل البدل ، أما على سبيل الجمع فلا . نعم نسبة المشترك إلى مسمياته متشابهة ، ونسبة العموم إلى آحاد المسميات متشابهة ، لكن تشابه نسبة كل واحد من آحاد العموم على الجمع ، ونسبة كل واحد من آحاد المشترك على البدل . وتشابه نسبة المفهوم في السكوت عن الجمع لافي الدلالة ، وتشابه نسبة الفعل في إمكان وقوعه على كل وجه ؛ إذ الصلاة المعينة إذا تلقيت من فعل النبي عليه السلام أمكن أن تكون فرضا ونفلا ، وأداء وقضاء ، وظهرا ، وعصرا ، والامكان شامل بالاضافة إلى علمنا ، أما الواقع في نفسه ، وفي علم الله تعالى واحد متعين لا يحتمل غيره .

فهذه أنواع التشابه ، والوهم سابق الى التسوية بين المشتبهات . وأنواع هذا

(١) المصدر نفسه ، ٢ ، ص ٦٨ .

التشابه متشابهة من وجه ، فربما يسبق إلى بعض الأوهام أن العموم كان دليلاً
لتشابه نسبة اللفظ إلى المسميات ، والتشابه ههنا موجود فيثبت حكم العموم .
وهو غفلة عن تفصيل هذا التشابه . . وقد نقل عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه
قال : أحمل آية اللمس على المس والوطء جميعاً ، وإنما قلنا إن هذا أقرب ؛ لأن
المس مقدمة الوطء ، والنكاح أيضاً يراد للوطء فهو مقدمته ؛ ولأجله استعير للعقد
اسم النكاح الذي وضعه للوطء ، واستعير للوطء اسم اللمس ، فلتعلق أحدهما
بالآخر ربما لا يبعد أن يقصدا جميعاً باللفظ المذكور مرة واحدة . لكن الأظهر
عندنا أن ذلك أيضاً على خلاف عادة العرب . . . » (١)

الاستثناء من غير الجنس :

من شرط الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه .
ويرى الغزالي صحته من غير جنسه ، وأنه جرى به أسلوب العرب ، وأنه
لاداعي للتكلف بتقدير مستثنى يتلاءم مع المستثنى منه ، وهذا على خلاف رأى
الامام الشافعي عرض لهذا بقوله :

« . . . قال الشافعي لو قال على مائة درهم إلا ثوباً صح ، ويكون معناه إلا
قيمة ثوب ، ولكن إذا رد إلى القيمة فكأنه تكلف رده إلى الجنس ، وقد ورد
الاستثناء من غير الجنس كقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس)
ولم يكن من الملائكة ، فإنه قال (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وقال
تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ) استثنى الخطأ من العمد ، وقال
تعالى (فإنهم عدو لى إلا رب العالمين) وقال (ولانأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا
أن تكون تجارة) وقال تعالى (وما كان لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه
الأعلى) وهذا الاستثناء ليس فيه معنى التخصيص والخراج ؛ إذ المستثنى ما كان
ليدخل تحت اللفظ أصلاً . ومن معتاد كلام العرب ما فى الدار رجل إلا امرأة ،
وماله ابن إلا ابنة ، وما رأيت أحداً إلا ثوراً وقال شاعرهم :

وبلدة ليس بها أنيس * إلا العافير وإلا العيس

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٥

وقال آخر :

ولاعيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب
وقد تكلف قوم عن هذا كله جوابا فقالوا : ليس هذا استثناء حقيقة ، بل هو مجاز .
وهذا خلاف اللغة فإن (إلا) في اللغة للاستثناء ، والعرب تسمى هذا استثناء ،
ولكن تقول : هو استثناء من غير الجنس . وأبو حنيفة رحمه الله جوز استثناء
المكيل من الموزون ، ولم يجوز استثناء غير المكيل والموزون منهما في الأقارير ،
وجوزه الشافعي رحمه الله . والأولى التجويز في الأقارير ؛ لأنه إذا صار معتادا في
كلام العرب وجب قبوله لانتظامه . نعم اسم الاستثناء عليه مجاز أو حقيقة .
وهذا فيه نظر . واختار القاضي رحمه الله أنه حقيقة . والأظهر عندي أنه مجاز ؛
لأن الاستثناء من الثنى تقول ثبت زيدا على رأيه وتثبت العنان ، فيشعر
الاستثناء بصرف الكلام عن صوبه الذي كان يقتضيه سياقه ، فإذا ذكر ما لا
دخول له في الكلام الأول لولا الاستثناء أيضا فما صرف الكلام ، ولأثناه على وجه
إسترساله . فتسميته استثناء تجويز باللفظ عن موضعه ، فتكون (إلا) في هذا
الموضوع بمعنى لكن » . (١)

تمييز ما يمكن دعوى العموم فيه عما لا يمكن :

ذكر الغزالي مسائل عديدة تحت هذا العنوان ، ووضح فيها آراء الأصوليين .
وله من بعضها موقف خاص مستقل ، وهذه بعض منها في إيجاز :

أولا :

يرى الغزالي أن ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال لا يدل على عموم الحكم ،
على خلاف مذهب الامام الشافعي .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

« . . . لو قال السائل أفطر زيد في نهار رمضان ، فقال عليه عتق رقبة ، أو قال طلق ابن عمر زوجته ، فقال مره فليراجعها . فهذا لا عموم له ، فلعله عرف من حاله ما يوجب العتق ، والمراجعة عليه خاصة ، ولا نعرف ما تلك الحال ، ومن الذى يساويه فيها ، ولا يدري أنه أفطر عمدا ، أو سهوا ، أو بأكل ، أو جماع .

فإن قيل ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم الحكم ، وهذا من كلام الشافعى .

قلنا : أين نحقق ذلك ، ولعله عليه السلام عرف خصوص الحال فأجاب بناء على معرفته ، ولم يستفصل فهذا تقرير عموم بالوهم المجرد» . (١)
ثانيا : إجراء العموم فى إضافة الفعل المتعدى إلى مفعولاته : يختلف الأحناف والشافعية حول هذا الموضوع ، وينظر الغزالى إليه بمنظار الانصاف دون اعتبار مذهبي .

«مسألة : الفعل المتعدى إلى مفعول اختلفوا فى أنه بالاضافة إلى مفعولاته هل يجرى مجرى العموم ؟ فقال أصحاب أبى حنيفة لا عموم له ، حتى لو قال والله لا أكل ونوى طعاما بعينه ، أو قال : إن أكلت فأنت طالق ونوى طعاما بعينه لم يقبل ، وكذلك إذا نوى بالضرب آلة بعينها . واستدل أصحاب أبى حنيفة بأن هذا من قبيل المقتضى فلا عموم له ، لأن الأكل يستدعى مأكولا بالضرورة ، لا أن اللفظ تعرض له ، فما ليس منطوقا لا عموم له ، فالمكان للخروج ، والطعام للأكل والآلة للضرب ، كالوقت للفعل ، والحال للفاعل ، ولو قال أنت طالق ، ثم قال أردت به إن دخلت الدار ، أو أردت به يوم الجمعة لم يقبل ، وكذلك لو قالوا لو نوى بقوله أنت طالق عددا لم يجزه .
وجوز أصحاب الشافعى ذلك .

والانصاف أن هذا ليس من قبيل المقتضى ولا هو من قبيل الوقت والحال ، فإن اللفظ المتعدى إلى المفعول يدل على المفعول بصيغته ووضعه . فأما الحال ، والوقت ، فمن ضرورة وجود الأشياء ، لكن لاتعلق لها بالألفاظ ، والمقتضى هو

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٠ .

ضرورة صدق الكلام كقوله لاصيام ، أو ضرورة وجود المذكور كقوله اعتق
عنى ، فإنه يدل على حصول الملك قبله لا من حيث اللفظ لكن من حيث كون
الملك شرطاً لتصور العتق شرعاً ، أما الأكل فيدل على المأكول ، والضرب على
الآلة ، والخروج على المكان وتتشابه نسبته إلى الجميع ، فهو بالعموم أشبه . . .
والأظهر عندنا جواز نية البعض ، وأنه جار مجرى العموم ومفارق للمقتضى كما
ذكرنا . (١)

ومن هذا القبيل :

إجراء العموم في فعل النبي ﷺ بالنسبة لغيره :

يقف الغزالي منه موقفاً مستقلاً من الآراء المختلفة ، والتي عرضها وبين رأيه فيه
بقوله :

« مسألة : فعل النبي عليه السلام كما لا عموم له بالاضافة إلى أحوال الفعل ،
فلا عموم له بالاضافة إلى غيره ، بل يكون خاصاً في حقه إلا أن يقول : أريد
بالفعل بيان حكم الشرع في حقكم كما قال (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، بل نزيد
ونقول قوله تعالى (يا أيها النبي اتق الله) ، وقوله (لئن أشركت ليحبطن عملك)
مختص به بحكم اللفظ ، وإنما يشاركه غيره بدليل لا بموجب اللفظ كقوله (يا أيها
الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) وقوله (فاصدع بما تؤمر) .

وقال قوم : ما ثبت في حقه فهو ثابت في حق غيره إلا ما دل الدليل على أنه
خاص به . وهذا فاسد ؛ لأن الأحكام إذ قسمت إلى خاص وعام فالأصل إتباع
موجب الخطاب ، فثبت بمثل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) و(يا أيها الناس)
و(يا عبادي) و(يا أيها المؤمنون) فيتناول النبي إلا ما استثنى بدليل ، وما ثبت للنبي
كقوله (يا أيها النبي) فيختص به إلا ما دل الدليل على اللاحق ، وقوله تعالى (يا أيها
النبي إذا طلقتم النساء عام ، لأن ذكر النبي جرى في صدر الكلام تشريفاً ، والا
فقوله (طلقتم) عام في صيغته ، وكذلك قول النبي ﷺ لأبي هريرة (افعل) ،

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

ولابن عمر (راجعها) خاص . إنما يشمل الحكم غيره بدليل آخر . مثل قوله حكى على الواحد حكى على الجماعة ، أو ما جرى مجراه . (١)

الاستحسان بين الغزالي والأحناف:

وضع الغزالي موضوع الاستحسان ضمن الأصول الموهومة ، ورغم هذا فإنه ناقشه مناقشة علمية هادئة ، وعلى أصول منهجية ، ولدى هذه المناقشة يثبت هذه المبادئ المنهجية ، ويقدمها بين يدي البحث . أما الدراسة الموضوعية لهذا البحث فقد سبق في تحليل كتاب (الفصول في الأصول) لأبي بكر الجصاص توضيح مراد الأحناف بالاستحسان . (٢)

والمهم هنا هو الوقوف على المنهج والأسلوب الذي عالج به الغزالي هذا الموضوع . يقول الغزالي تحت عنوان : "الأصل الثالث من الأصول الموهومة الاستحسان" وقد قال به أبو حنيفة . وقال الشافعي من استحسن فقد شرع .

ورد الشيء قبل فهمه محال ، فلا بد أولاً من فهم الاستحسان وله ثلاثة معان : الأول : وهو الذي يسبق إلى الفهم ما يستحسنه المجتهد بعقله . . . (٣) التأويل الثاني للاستحسان قولهم : المراد به دليل ينقذ في نفس المجتهد لتأويله العبارة عنه ، ولا يقدر على إبرازه وإظهاره ، وهذا هوس ، لأن ما لا يقدر على التعبير عنه لا يدري أنه وهم وخيال ، أو تحقيق ؟ ولا بد من ظهوره ليعتبر بأدلة الشرع ؛ لتصحيح الأدلة أو تزيفه . . .

التأويل الثالث للاستحسان : ذكره الكرخي ، وبعض أصحاب أبي حنيفة ممن عجز عن نصرة الاستحسان وقال : ليس هو عبارة عن قول بغير دليل ، بل هو

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٤ .

(٢) ص ١٤١ (الاستحسان بين الامام الشافعي والجصاص) ، و ص ١٤٣ (باب القول في الاستحسان ، ص ١٤٥ « باب القول في ماهية الاستحسان وبين وجوهه » .

(٣) وقد أورد بعد هذا الاستدلالات على هذا المعنى ، ثم أبطله بالنقل والعقل وأجاب على شبه القائلين بهذا المعنى للاستحسان .

بدليل، وهو أجناس منها : العدول بحكم المسألة عن نظائرها بدليل خاص من القرآن مثل قوله مالى صدقة ، أو الله على أن أتصدق بهالى ، فالقياس لزوم التصديق بكل ماسمى مالا ، لكن استحسن أبو حنيفة التخصيص بهال الزكاة لقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) ، ولم يرد إلا مال الزكاة .

ومنها : أن يعدل بها عن نظائرها بدليل السنة ، كالفرق فى سبق الحدث ، والبناء على الصلاة بين السبق والتعمد على خلاف قياس الأحداث ، وهذا مما لا ينكر ، وإنما يرجع الاستنكار الى اللفظ ، وتخصيص هذا النوع من الدليل بتسميته استحسانا من بين الأدلة والله أعلم . (١)

وهذا الاستنكار على لفظ (الاستحسان) من الغزالى كان ينبغى ألا يكون له مجال مادام المعنى مقبولا شرعا ، خاصة وقد ركز فى المستصفى على المعانى ، وجعل كل الاهتمام لها ، فقد حل بهذا المنهج العلمى المستقيم الكثير من الخلافات الأصولية ، ووضح به جوانب كثيرة مما جرى فيه الخلاف بين الأصوليين ، لم تكن لتعرف لولا تحليله ومناقشته لها بهذا الأسلوب .

مفهوم الشرط ومفهوم الحصر:

يقدم الغزالى فى دراسته لهذا الموضوع صورة كاملة عن منهجه العلمى فى ترجيح الآراء ، ونموذجا صادقا للعالم المتصف الذى يتجه مع الدليل والتعليل ، فى تجرد وموضوعية لا تؤثر على تفكيره الاعتبارات المذهبية ، وهو فى هذين الموضوعين يذهب مرجحا مذهب الأحناف ، وهو أيضا يتفق مع شيخ علماء الكلام القاضى الباقلانى فى جانب ، ويخالفه فى جانب آخر ، وقد عرضهما الغزالى على هذه الصورة .

« . . . الخامسة : [من درجات دليل الخطاب] الشرط : وذلك أن يقول : إن كان كذا فافعل كذا ، وإن جاءكم كريم قوم فأكرموه ، (وإن كن أولات حمل

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٤ .

فأنفقوا عليهن) وقد ذهب ابن شريح وجماعة من المنكرين للمفهوم الى أن هذا يدل على النفي ، والذي يذهب اليه القاضى إنكاره . وهو الصحيح عندنا على قياس ما سبق ؛ لأن الشرط يدل على ثبوت الحكم عند وجود الشرط فقط . فيقتصر عن الدلالة على الحكم عند عدم الشرط ، أما أن يدل على عدمه عند العدم فلا ، وفرق بين ألا يدل على الوجود فيبقى على ماكان قبل الذكر ، وبين أن يدل على النفي فيتغير عما كان ، والدليل عليه أنه يجوز تعليق الحكم بشرطين ، كما يجوز بعلمتين ، فإذا قال احكم بالمال للمدعى إن كانت له بيعة ، واحكم له بالمال إن شهد له شاهدان ، ولا يدل على نفي الحكم بالاقرار، واليمين والشاهد ، ولا يكون الأمر بالحكم بالاقرار، والشاهد واليمين نسخا له، ورفعاً للنص أصلا . ولهذا المعنى جوزناه بخبر الواحد ، وقوله تعالى (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) . أنكر أبو حنيفة مفهومه لما ذكرناه ، ويجوز أن نوافق الشافعى فى هذه المسألة ، وإن خالفناه فى المفهوم من حيث انقطاع ملك النكاح يوجب سقوط النفقة إلا ما استثنى ، والحامل هى المستثنى فيبقى الحائل على أصل النفي وانتفت نفقتها ، لا بالشرط لكن بانتفاء النكاح الذى كان علة النفقة . (١) وعلى مثل هذا الاتجاه عالج مفهوم الحصر، ولكن اتخذ هنا موقفا مغايرا لمذهب الأحناف وذلك قوله :

«السادسة : [من درجات دليل الخطاب] قوله عليه السلام (إنما الماء من الماء) و(إنما الشفعة فيما لم يقسم) ، و(إنما الولاء لمن اعتق) و(إنما الربا فى النسيئة) و(إنما الأعمال بالنيات) وهذا قد أصر أصحاب أبى حنيفة، وبعض المنكرين للمفهوم على إنكاره وقالوا إنه إثبات فقط ولا يدل على الحصر ، وأقر القاضى بأنه ظاهر فى الحصر محتمل للتأكيد ؛ إذ قوله تعالى (إنما الله إله واحد) و(إنما يخشى الله من عباده العلماء) يشعر بالحصر ، ولكن قد يقول : إنما النبى محمد ، وإنما العالم فى البلد زيد ، يريد به الكمال والتأكيد . وهذا هو المختار عندنا أيضا ، ولكن

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٥.

خصص القاضى هذا بقوله (إنها) ولم يطرده فى قوله (الأعمال بالنيات) ، و(الشفعة فيما لم يقسم) ، و(تحريمها التكثير) ، و(تحليلها التسليم) و(العالم فى البلد زيد) .
وعندنا أن هذا يلحق بقوله (إنها) وإن كان دونه فى القوة ، لكنه ظاهر فى الحصر أيضا ، فإننا ندرك التفرقة بين قول القائل زيد صديقى ، وبين قوله صديقى زيد ، وبين قوله زيد عالم ، وبين قوله العالم زيد ، وهذا التحقيق وهو أن الخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ بل ينبغى أن يكون أعم منه أو مساويا له . . . » . (١)
ومن جملة العرض الموجز لما تقدم من منهج الامام الغزالى ، وطريقة معالجته للقضايا الأصولية ، وإجتهاداته التى شملت كثير امنها ، وتصوره فى ترتيب ، وتبويب الموضوعات لهذا العلم ، متميزا بكثير من الخصائص تؤكد كلها مجموعة استقلاله الفكرى ، وثبتت معالم شخصيته العلمية بين علماء الأصول .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

الدراسات التحليلية لأهم مدونات أصول الفقه عند الحنفية في القرن الخامس الهجري

كتاب التقويم في أصول الفقه

تأليف أبي زيد عبدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي (ت ٤٣٢هـ) .

أصول السرخسي

(تمهيد الفصول في الأصول)

تأليف أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٥٠٠هـ) .

أصول فخر الاسلام البزدوي

(كنز الوصول الى معرفة الأصول)

تأليف علي بن محمد بن عبدالكريم البزدوي (ت ٤٨٢هـ)

كتاب التقويم في أصول الفقه (١)

المؤلف

أبوزيد ، عبيد الله (٢) بن عمر بن عيسى الدبوسى ، ترجم له ابن خلكان بقوله : «كان من أكابر أصحاب الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ، ممن يضرب به المثل ، وهو أول من وضع علم الخلاف ، وأبرزه إلى الوجود ، وله كتاب الأسرار والتقويم للأدلة . . .

والدبوسى - بفتح الدال المهملة وضم الباء الموحدة ، وبعدها واو ساكنة ، وسين مهملة - هذه النسبة إلى دبوسية ، وهى بلدة بين بخارى وسمرقند نسب إليها جماعة من العلماء» . (٣)

توفى ببخارى سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، ويؤرخ اللكنوى لوفاته سنة ثلاثين وأربعمائة . «كان يضرب به المثل فى النظر ، واستخراج الحجج ، وكان له بسمرقند وبخارى مناظرات مع الفحول ، وفى تاريخ ابن خلكان : أبوزيد عبد الله الفقيه الحنفى كان من أكابر أصحاب أبى حنيفة ، ومن يضرب به المثل ، وهو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود . . .» . (٤)

وفى مجال الحديث عن خصائص طريقة المتكلمين والأحناف ينوه ابن خلدون بالجهود العلمية لأبى زيد الدبوسى فى تطور موضوع القياس الذى يعتبر مرتكز

(١) جاء عنوان هذا الكتاب مختلفا بعض الاختلاف فى كثير من المصادر . ففى كشف الظنون جاء عنوانه (تقويم الأدلة فى الأصول) ج/ ١ ، ص ٤٦٧ ، ومثله فى مفتاح السعادة ، وذكر له بروكلمان عنوانين : (تقويم الأدلة فى أصول الفقه ، أو تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع) . تاريخ الأدب العربى ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ .

(٢) تتفق معظم مؤلفات الأحناف التى ترجمت له على هذا الاسم بينما المؤلفون الآخرون كابن خلكان ذكر اسمه (عبد الله) . (٣) وفيان الاعيان ، ج ٢ ، ص ٢٥١ .

(٤) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ص ١٠٩ .

الاستنباط والاجتهاد فيقول :

« وجاء أبو زيد من أئمتهم [الأحناف] فكتب في القياس بأوسع من جميعهم ، وتمم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه ، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله ، وتهذبت مسائله ، وتمهدت قواعده . . . » (١) .

وللقاضى أبى زيد الدبوسى مؤلفات فى الأصول ، والفقه ، وعلم السلوك (التصوف) . من أشهرها كتاب التقويم فى الأصول ، وكتاب الأسرار فى الأصول والفروع . أما كتبه الأخرى فإنها أقل شهرة من كتابيه السابقين وهى :

الأمد الأقصى : وهو مشتمل على حكم ونصائح فى أحد عشر كتابا ، (٢) وقد نوه الدبوسى رحمه الله فى مقدمة تقويم الأدلة عن هذا الكتاب (٢) .

خزانة الهدى : وقد ورد التنويه عنه أيضا فى مقدمة تقويم الأدلة .

تأسيس النظر : (٤) وبه اشتهر فى علم الخلاف ، وأثبت له الفقهاء قصب السبق فى هذا المجال . يذكر فى مقدمة هذا الكتاب السبب لتأليفه :

« أما بعد : فإننى لما رأيت تصعب الأمر فى تحفظ مسائل الخلاف على المتفقهة وفقهم الله لمرضاته ، وتعسر طرق استنباطها عليهم ، وقصور معرفتهم عن الاطلاع على حقيقة مأخذها ، واشتباه مواضع الكلام عند التناظر فيها ، جمعت فى كتابى هذا أحرفا إذا تدبر الناظر فيها وتأملها عرف محال التنازع ، ومدار التناطح عند التخاصم ، فيصرف عنايته إلى ترتيب الكلام ، وتقوية الحجج فى المواضع التى عرف أنها مدار القول ، ومحال التنازع فى موضع النزاع فيسهل عليهم تحفظها ، ويتيسر لهم سبيل الوصول إلى عرفان مأخذها ، فأمكنهم قياس غيرها

(١) المقدمة ، ص ٤٥٥ .

(٢) كشف الظنون ، ص ١٦٨ .

(٣) انظر لوحة رقم ٣ .

(٤) طبع بالمطبعة الأدبية بمصر مع رسالة فى الأصول التى عليها مدار فروع الحنفية مع شواهدا ونظائرها لأبى الحسن الكرخى .

عليها . . .» (١) ثم قسم الخلاف بين الفقهاء وجعله ثمانية أقسام فيما بين أئمة فقهاء الأحناف أنفسهم من جهة ، وبين هؤلاء والامام مالك بن أنس ومحمد ابن ادريس الشافعي من جهة أخرى .

الأنوار في أصول الفقه . . . وهو مختصر أوله « الحمد لله أعلى منزلة المؤمنين . . . » (٢).

تجنيس الدبوسى . (٣)

شرح الجامع الكبير في الفروع للامام المجتهد محمد بن الحسن الشيبانى . (٤)
وسرد إسماعيل باشا البغدادى مؤلفاته على النحو التالى :

«تصانيفه : الأسرار فى الأصول والفروع ، أمد الأقصى فى خزانة الهدى فى النصائح والحكم ، الأنوار فى الأصول ، تأسيس النظر فى اختلاف الأئمة طبع بمصر ، تقويم الأدلة فى الأصول ، خزانة الهدى فى الفتاوى ، شرح الجامع الكبير للشيبانى فى الفروع» . (٥)

إن إسهامات القاضى أبى زيد الدبوسى العلمية لتضعه فى الصدارة بين فقهاء الاسلام الذين أثروه فقها وفكرا .

(١) تأسيس النظر ، ص ٢ .

(٢) كشف الظنون ، ص ١٩٦

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٨٦ .

(٥) هدية العارفين ، ج ١ ، ص ٦٤٨ .

تقويم الكتاب :

يعد تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي من كتب أصول الفقه الحنفى الأولى المتميزة بأسلوبها ومنهجها ، والتي عمل مؤلفها جاهدا على تأسيس أصول الأحناف واستخراجها من فتاوى أئمة المذهب . فهذا الكتاب إلى جانب أنه عرض للأصول المستنبطة ، ومدونة لأقوال السابقين ، فهو كتاب اجتهد في أصول الفقه ، يبين فيه الدبوسي عن آرائه واتجاهاته في أسلوب سديد ، وتأليف محكم ، وهوبين كتب أصول الأحناف في طليعتها ، ورمز يشار إليه بينها ، لما جمع من الخصائص العلمية التي سيجرى عرضها .

جاء في كشف الأسرار شرح عبدالعزيز البخارى بعض النقول عن كتاب شرح التقويم .

وفي كشف الظنون يذكر أن فخر الاسلام على بن محمد البزدوى شرحه (بالقول وهو شرح حسن اعتبره العلماء الحنفية) ، واختصره أبو جعفر محمد بن الحسين الحنفى . (١)

والكتاب في حد ذاته لا يغيب عن ذهن العلماء عندما تذكر مدونات الأصول بعمامة والأحناف بخاصة . فهو معلمة علمية في هذا المجال .

وصف النسخة المخطوطة من كتاب التقويم في أصول الفقه :

حفظ لنا التاريخ هذا الأثر العلمى النفيس كاملا ، وفي حالة جيدة قل أن تحظى بمثله كثير من كتب التراث .

النسخة التى توفرت لدى للدراسة والبحث مصورة عن نسخة خطية بالمكتبة السليمانية باستنبول رقم ٦٩٠ . ويبدو من صورة الختم الذى ظهر على عدد من

(١) كشف الظنون ، ج ١ ، ص ٤٦٧ .

صفحاتها أنها نسخة سلطانية من وقف (سلطان الزمان الغازى سلطان سليم خان عفا الله عنها سنة ١٢١٧هـ)

وهى من مخطوطات أوائل القرن الثامن الهجرى كتبت بخط النسخ الواضح تقع فى مائتين وستين لوحة ، فى الصفحة الواحدة اثنان وعشرون سطرا ، وقد ضببت نصوص الكتاب بصورة علمية دقيقة ، وكتبت على هوامش صفحاتها التصحيحات وكثير من التعليقات العلمية المهمة التى تفسر معنى ، أو توضح مشكلا . فالكتاب فى حالته الحاضرة نسخة محققة فى صورة كاملة ، نالت كثيرا من العناية العلمية ، وهى جهد يسجل فى صفحات ناسخها الذى ورد اسمه فى نهايته (ابن العميد قوام الدين أمير كاتب الأنقانى) .

والنسخة من بدايتها حتى نهايتها مليئة بالتهميشات ، والتعليقات ، والفوائد ، وقد جاءت صفحة العنوان فى الصورة التالية :

«كتاب التقويم فى أصول الفقه للشيخ الامام الزاهد المحقق المتقن المدقق أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى رضى الله عنه وأثابه الجنة ، الذى قال فى مرثيته أبو على بن سينا البخارى عفا الله عنه :

لوصور الكون عينا تستفيض دما * بشق جيب ولطم الوجه بالأيدى
لم يوف من نفسه ما كان يلزمها * من البكاء على القاضى أبى زيد

وتوفى الشيخ أبوزيد هذا ببخارى يوم الأربعاء ، ودفن يوم الخميس لنصف جمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وكان رحمه الله ابن ثلاث وستين سنة . شكر الله سعيه يوم الدين ورزقنا شفاعته يوم الدين .

قال القاضى أبوزيد رضى الله عنه :

جهدت لتأصيل الدلائل للورى * فوفقنى (١)
فأحييت ما قد مات من سنن الهدى * لمستنبطى الأحكام بالرأى والفهم

(١) غير واضح بالمخطوط

وقد جاء أيضا على صفحة العنوان اسم الناسخ أمير كاتب، كما ظهر عليها ضبط لقب المؤلف «الدبوسى بالفتح مع التخفيف والضم بلد بين بخارى وسمرقند» .

ومن التعليقات المفيدة المكتوبة على صفحة العنوان :
«مشايخ العراق من أصحابنا كالكرخى والخصاص أبو عبدالله ، والجرجاني ، والناطقي وغيرهم» .

مقدمة الكتاب:

لم يعنون القاضى أبوزيد الصفحة الأولى من هذا الكتاب بمقدمة الكتاب ، أو خطبة الكتاب ، ولكن صناعة التأليف تقتضى أن تكون البداية هى المقدمة . سواء عنونت أم لم تعنون ، خاصة عندما تكون مفتتحة بالبسملة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه بعد عرض واسترسال أو فى صفحتين ونصف الصفحة تقريبا افتتح ثانيا بالبسملة عنوانا جديدا هو (القول فى أسماء أنواع الحجج التى بها ابتلينا بعلم ما شرع الله تعالى من أحكامه ولزمنا العمل بها . . .) وهى فى جملتها مدخل إلى موضوعات الكتاب الرئيسية ، الأمر الذى يغلب على الظن أنه جعل للكتاب مقدمتين ، أو بالأحرى مقدمة وتمهيدا .

أما ونحن فى صدد دراسة المقدمة الأولى ، فإنه قدم لنا فيها الأسباب لتأليف هذا الكتاب ، والتى يمكن إيجازها فى سببين رئيسيين :
أولهما : إيثاره منهج الأنبياء بالعمل والدعوة لله ليتحقق برتبة الخلافة والولاية ، وكتابه هذا هو رمز أخذه بهذا المنهج .

ثانيهما : تصحيح مآزل به خاطره فى كتاب الهداية . وفيما يلى عرض وتحليل لبعض المعانى والأفكار التى تضمنتها هذه المقدمة :

بدأ الدبوسى كتابه بتقرير الأدلة فى الأصول بمقدمة تحليلية فلسفية تناول فيها تركيب النفس الانسانية ، وأن الله جمع لها الروح ، والعقل ، والهوى ، والنفس ، تحقيقا للبلوى ، ثم بين خصائص كل منها ، وأن الناس تفرقوا مناهج وسبلا نتيجة

لتغلب بعضها على البعض الآخر . ثم بين أن أقوم هذه النفوس من بينها هو « مهتد إلى ربه بدلائل عقله ، متأيد بنصوص شرعه ، ومهتد بالروح القدس في أنوار العقل والشرع ، وهؤلاء الطبقة من بينهم إمامهم ، فنور الروح أصلى ، ونور العقل فرعى على ما بينا في كتاب الأمد الأدنى وفي كتاب خزانة الهدى » . (١) ثم قسم أصحاب هذه الفئة أو الطبقة على حد تعبيره إلى أجزاء أربعة :

« عارف لربه على جهل بتأويل الكتاب والسنة والفقه والحكمة ، وإنه لعلى شفا العيب والبدعة .

وعارف لربه عالم بتأويل الكتاب فقه واستمداد من الألباب ، وإنه لعلى شفا الضلال والارتباب ، فالحوادث عمدوة ، والنصوص معدودة ، فلا يأمن الابتلاء بها لم ينل أو يضل .

وعارف لربه متفقه برأى قلبه غايب عن طرق الفقه في شرعه ، وإنه لعلى شفا الهلاك بهواه وعجبه ، فما بالعقل وحده هداية إلى حدود الهدى ، وما بعد العقل ولا شرع معه إلا الهوى .

وعارف لربه ، عالم بنصوص شرعه تفسيراً وتأويلاً ، وطرق الفقه في أصل الشرع تعليلاً ، وهذا الرجل من بينهم إمامهم ، لكنه على شفا الفسق فالعلم صالح لكسب الدنيا والأخرى . . . » (٢)

ثم جعل أقسام الأعمال والأحوال أربعة :

« قسم لهو عن العمل بالعلم ، وقسم شغل بالعمل عن علم ، واللاهى قسمان : قسم اتخذ العلم مكسبه للدنيا ، وقسم اكتفى بالعلم حظاً يبتغى ، وهما على ضلال ، فما العلم إلا للعمل به ، وما العمل إلا ترك العاجلة بالآخرة على مخالفة الهوى في اشارته إلى كسب الحاضرة » .

ثم ينتقل إلى تقسيم العاملين إلى قسمين :

« عامل على فرار وعزلة ، وعامل على فرار ودعوة ، وإنه من بينهم إمامهم ،

(١) اللوحة رقم ١ .

(٢) لوحة رقم ٢ .

وإليه نهاية الطبقات ، فأقصى مراتب العبد في الدعوة الى الله تبارك وتعالى ،
فإنها رتبة الأنبياء ، وتركوها ميراثا للعلماء . . . » .

واستمر في عرض الحثيات والأدلة التي تشير إلى أفضلية وأهمية هذه الطبقة من
بين العاملين ، ومن أجل هذا اختار المؤلف سبيل هؤلاء ، وجعل تأليفه لهذا
الكتاب رمزا لاختيار هذا المنهج ليكون في عدادهم « . . . وقال تعالى (هو الذي
جعلكم خلائف الأرض) ، فالخلافة بالولاية من أقصى المراتب وأنها تقوى
بالنبوة ، وتزداد قوة بالرسالة ، وتضعف بالاستنباط والدلالة ، وتزداد ضعفا بالقنوع
بظواهر المسموع ، واليوم قد انقطعت النبوة فكان ماذكرناها نهاية في القوة ؛ ولأن
نفع العبادة خاص ، ونفع الدعوة عام .

قال العبد رضى الله عنه : إنى لما رأيت كل هذا الشرف للعلم ، ونوره كامن
في قلوب البشر كمون النار في الشجر ، ما يقدحها إلا أيدي الهمم العالية ، بفكر في
الحجج الهادية ، وأكثر الناس قبسوه بحواسهم ففقدوه في اقتباسهم ، رأيت اتباع
السلف في إثارة هذا النور ، ببيان الحجج فرضا ، ثم إنارته بوقود المداد في
صحائف الكتب حقا ، رجاء أن أكون من الأشباه ، واستعنت الله تعالى فلا
حول ولا قوة إلا بالله ، على قصد منى تقويم كتاب الهداية الذي زل خاطرى في
بعضه بحكم البداية ، فرارا عن التهادى في الباطل ، وتخريجا على الأصول الأربعة
التي بها تعلق الابتلاء في الحاصل ، وبياننا للحدود التي بها يمتاز البعض من
البعض على وجه خرس دونه السنة الأكثر من أولى هذه الصناعة ، والله تعالى
ولى التوفيق لتتميم هذه البضاعة» . (١)

المقدمة الثانية:

هذا الجزء من الكتاب جاء مبدوءاً بالبسملة، ومعنونا بـ (القول في أسماء أنواع الحجج التي بها ابتلينا بعلم ما شرع الله تعالى من أحكامه، ولزمنا العمل بها، فيمتاز البعض عن البعض بعرف لسان الفقهاء) وهو يشير بادية ذي بدء إلى مدى الارتباط بين عنوان الكتاب (التقويم في الأصول) - كما هو مدون على صفحة العنوان، أو كما هو مشهور وثابت (تقويم الأدلة) - ومحتواه، وهذا يضعنا أمام حقيقة لا يصح تجاوزها دون تنويه عنها تلك هي مهارة القاضي أبي زيد الدبوسي في التأليف، واختياره الدقيق لهذا العنوان .

فأول ما يطلع الباحث تحت هذا العنوان تقسيم الحجج، وتحليلها، وما يوجبه كل منها في مجال التشريع، ودرجاتها في مجال الاستدلال، وهنا اقتباس بعض من عباراته تشير إلى ما سبق التنويه عنه :

بدأ البحث بقوله :

«هذه الأسماء أربعة : الآية : والدليل ، والعلة ، والحال ، فأما الحجة فاسم يعم الكل ، وكذلك البينة والبرهان .

وتفسير الحجة أنها اسم من حج إذا غلب يقال : لج فحج أى غلب ، وحاجيته فحججته أى غلبته فالزمته بالحجة حتى صار مغلوباً، فسميت الحجة حجة ؛ لأن حق الله تعالى يلزمنا بها، وتجعلنا مغلوبين في المناظرة مع الله تعالى بانقطاع العذر بها . . . وسواء أوجب علم اليقين أو دونه لأن العمل يلزمنا بنوعى العلم . . . وكذلك البينة . . . وكذلك البرهان اسم للحجة على العموم لغة . . . » (١)

«أما الآية فاسم على الإطلاق لما يوجب علم اليقين، ولذلك سميت معجزات الرسل آيات . . . فإن قيل من الناس من لم يعلم بالنبوة بعد ظهور الآيات فكيف يكون تفسيرها ما يوجب العلم ؟

(١) لوحة رقم ٤ .

قلنا : إن هذه الحجج التي نتكلم فيها لاتوجب العلم جبرا بل بالتأمل فيها توجب ، وإنما جهل من جهل بعد الآيات بالرسول بترك التأمل لكنه لم يعذر ؛ لأن العقل مما يلزمه التأمل فيها فلم يعذر بالترك ، ولو كانت الحجج موجبة للعلم جبرا ما تعلق بها ثواب ولاعقاب . (١)

«وأما الدليل : فاسم لحجة منطق ؛ لأنه في اللغة فعيل بمعنى فاعل ، فكان اسما لفاعل الدلالة كالدال ، وعنه قيل يادلل المتحيرين ، وكذلك دليل القافلة ، ثم سمي كلامه باسمه دليلا . . . فإن قيل إن الدخان دليل على النار ، والبناء دليل على الباني ، ولا نطق هنالك ، قلنا : إنه اسم مجاز لوجود معنى دلالة النطق منها . . . ثم الدليل ؛ مجازا أو حقيقة اسم لما يبين أمرا كان وسائر الحجج أسماء لما يبين أو يوجب حكما مبتدأ فصار الدليل اسما خاصا لما هو مبين ، والشهادة مثل الدليل لأنها حجة منطق في الأصل كالدلالة إلا أنها أخص من الدلالة وهما سواء أوجبا علم اليقين ، أو دونه ، فالشهادات في مجلس القضاة تسمى بينات ، وهي لاتوجب علما يقينا .

ثم يتكلم عن النوع الثالث (العلة) بنفس التحليل فيبين المراد منها شرعا في قوله :

« . . . والمراد بالعلة في لسان الشرع المعاني المستنبطة من النصوص التي تعلقت بها الأحكام فيها ، وتعدت بتعديها إلى الفروع ؛ لأن تلك المعاني بحكم حلولها في المنصوص عليها غيرت أحكامها لا عن اختيار إلى العموم عن الخصوص . . . وهذه العلة تسمى مقاييس ، لأنها قد تستنبط بالمقاييس ، فسميت باسم سببها ، وتسمى نظرا لهذا المعنى ، وأما حكمها فالعلم على شبهة متى أريد بها هذه العلة التي هي مقاييس اجتهاد ، وقد توجب حكم العلة بلا شبهة ، إذا ثبتت عللا بطريق بلا شبهة ، وقد يجوز أن تسمى هذه العلة الشرعية أدلة ؛ لأن هذه المعاني دللتنا على حكم الله تعالى في الفروع ، وعلل الشرع أعلام في الحقيقة على الأحكام ، والموجب هو الله تعالى ولا يجوز أن تسمى الأدلة عللا ؛

(١) لوحة رقم ٤ .

لأن في العلة معنى الايجاب ، وما في الدليل ذلك كالدخان نسمة دليلا على النار ولانسمة علة ، وكل دليل على شيء علة في حق علمك ؛ لأن العلم وجب لك به» (١)

ويختتم أنواع الحجج بالقسم الرابع منها بقوله :
«وأما الحال فعبرة عن الحكم الثابت عن دليل غير متعرض - لبقائه ولالزواله ، محتمل للزوال بدليله ، لكنه ملتبس عليك حاله ؛ لأن ما ثبت دام حتى يقوم دليل البطلان على مانبين في موضعه . . .» (٢)
ثم ينتقل من هذا التقسيم الرئيسي لهذه الأنواع من الأدلة إلى تقسيمها من حيث الظهور والخفاء إلى :

ظاهر : وهو ما عقل بالبديهة .
وباطن : وهو ما لم يعقل إلا بتأمل .
وإنه «الظاهر رجحان بظهوره ، ولا للباطن رجحان ببطونه ، بل الرجحان موقوف على قدر الأثر في مضمونه . ألا ترى أن الله تعالى خلق الدنيا ظاهرة ، والآخرة باطنة ، ثم لم يكن الرجحان بظهور ولا بطون ، بل كانت الراجحة منها ما كانت باقية . . .» .

ثم يستمر في سرد الأمثلة لاثبات أن مقياس الرجحان بين هذه الحجج «موقوف على قدر الأثر في مضمونه» ويوضح بعد هذا موقف علماء الحنفية من هذه القضية فيقول :

« . . . حتى سمي علماءنا الظاهر قياسا ، والباطن استحسانا ، ثم اخذوا بالقياس مرة ، وبالأستحسان أخرى ليعلم أن الرجحان بقدر قوة المعنى . . .» (٣)

(١) لوحة رقم ٥ .

(٢) لوحة رقم ٥ .

(٣) لوحة رقم ٥ .

الموضوع الرئيسى الثانى فى هذه المقدمة عنونه بقوله :
(القول فى أنواع الحجج نفسها) وقسمها إلى نوعين : حجج عقلية ، وهى
« ما عرفت حججا بالاستدلال بمجرد العقول ، والشرعية ما لم تعرف حججا إلا
بوحى الله تعالى وسنة الرسول عليه السلام ». ثم يقسمها إلى موجبة للعلم وهى
ما أوجبت العلم قطعاً بموجبها ، ولم يجوز خلافه ، والمجوزة ما جوزت إطلاق اسم
العلم على موجبها ، وإن جوزت خلافه . وينتهى من تحليله هذا الموضوع إلى
إثبات أن :

« . . . كتاب الله تعالى حجة توجب العلم قطعاً بلا ريب ، وخبر الواحد يوجب
علماً مع ضرب شك . . . » (١)

وقد اتخذ من هذا التقسيم للحجج مدخلاً للموضوع الرئيسى للكتاب ذلك هو
الأدلة الشرعية ومباحثها ، فمن ثم جاء العنوان بعد ذلك على الصيغة التالية :
« القول فى أنواع الحجج الشرعية الموجبة وهى :

كتاب الله تعالى ، وخبر الرسول المسموع منه المروى بالتواتر عنه ، والاجماع ،
وطريق ذلك كله واحد وهو خبر الرسول ؛ لأننا لم نعرف الكتاب كتاب الله إلا بخبر
رسول الله عليه السلام ، وكذا الاجماع ما ثبت حجة قاطعة إلا بكتاب الله ،
والسنة والمروى عن النبى عليه السلام بالتواتر كالمسموع منه . . . » (٢)

هذه المقدمة والتمهيد مع التركيز فيهما على أنواع الحجج ، ودرجة كل منها ، ثم
وضع الأدلة الشرعية موضعها يؤكدان حسن اختيار المؤلف للعنوان ، والمطابقة
بينه وبين المحتوى والمضمون للكتاب .

(١) لوحة رقم ٥ .

(٢) لوحة رقم ٦ .

موضوعات الكتاب الرئيسية:

صاغ الدبوسي موضوعات الكتاب في أبواب، وفصول باستثناء الموضوعات الأولى للكتاب إذا بدأها بـ (القول في . . .) وأول موضوع بدأه المؤلف حسب التبويب السابق هو موضوع النهي حيث ذكر (فصل : فأما الأقوال في تكرار الانتهاء)، (١) وبعد ذلك بموضوعات كثيرة جاء ذكر (الباب) عرضا وليس عنوانا في مبحث الرخصة « وأما الرخصة فتختلف أحكامها في الزوم لأنها تثبت بسبب العذر ، وأعدارنا مما تختلف ، وهذا الباب لأنواعها . . . » (٢)، وفيما يلي عرض لموضوعاته حسب ورودها معنونة ومبوبة :

لوحة رقم

٤ القول في أسماء أنواع الحجج التي بها ابتلينا بعلم ما شرع الله تعالى من أحكامه ولزمتنا العمل بها، ويمتاز البعض عن البعض بعرف لسان الفقهاء .

٧ القول في بيان حد الكتاب وكونه حجة .

٨ القول في تحديد المتواتر، وكونه حجة موجبة .

٨ القول في بيان أن الاجماع من هذه الأمة حجة .

١٠ القول في تحديد الاجماع .

١٢ القول في أقسام الاجماع .
عند هذا الجزء من الكتاب ينهي الدبوسي عرض الحجج الشرعية السابقة تعريفا وتقسيما، ثم جعل من الموضوع التالي نقطة البداية للمباحث والموضوعات الأصولية المتصلة بالحجج الشرعية السابقة :

١٣ القول في أنواع التكلم وضعها وتفسيرها حقا .

(١) لوحة رقم ٧ .

(٢) لوحة رقم ٢١ .

١٤	القول فى حكم الأوامر المطلقة فى حق المأمورين شرعا .
١٦	القول فى الأمر بالفعل ماذا حكمه فى التكرار .
١٨	القول فى صفة حسن المأمور به .
١٩	القول فى مطلق الأمر ماذا موجه فى حسن المأمور به .
٢٠	القول فى الأمر بفعل واجب ماذا حكمه فى ضده ؟
٢١	القول فى النهى ماذا حكمه ؟
٢١	فصل فاما الأقوال فى تكرار الانتهاء
٢١	فصل فى بيان علة وجوب الانتهاء
٢٢- أ	القول فى صفة قبح المنهى عنه وحكمه .
٢٢- ب	القول فى النهى المطلق ماذا حكمه ، وإلى أى قسم ينصرف .
٢٧	القول فى بيان أسباب الشرائع .
٢٨	فصل وسبب وجوب الزكاة .
٣٠	القول فى العبادات .
٣١	فصل وأما المشكل فوقت الحج .
٣١	فصل وأما المشكل وهو وقت الحج فمن حكمه أنه إذا وجب مضيقا لا يحل له التأخير عن السنة الأولى عند أبى يوسف .
٣٩	(باب الرخصة) .
٤٢	القول فى الأداء ، والقضاء .
٤٦	القول فى أسماء الألفاظ فى قدر تناولها المسميات وحكمها فيما تتناول الخاص - العام - المؤول - المشترك .

باب القول فى العام إذا خص منه شىء .	٥٤
باب القول فى بيان أنواع ألفاظ العموم .	٥٧
باب القول فى الأسماء الظاهرة التى تتفاوت معانيها ظهورا :	٦١
الظاهر - النص - المفسر - المحكم .	
الخفى - المشكل - المجل - المتشابه .	
باب القول فى أقسام أنواع استعمال الكلام .	٦٢
باب القول فى أقسام ما يترك به حقيقة اللفظ بلا معارضة .	٦٨
باب القول فى أقسام الأحكام الثابتة بالظاهر :	٧٠
عين النص - إشارة النص - دلالة النص - مقتضى النص .	
باب القول فى إبانة طريق المراد بمطلق الكلام .	٩٠
باب القول فى الحجج المجوزة من الشرعيات :	٩٤- أ
الآية المؤولة - خبر الواحد - خبر الصحابى - القياس .	
باب القول فى الآية المؤولة .	٩٤- ب
باب القول فى الخبر الواحد .	٩٥
باب القول فى أقسام المخبرين .	٩٨- أ
باب القول فى بيان أقسام ما كان خبر الواحد فيه حجة .	٩٨- ب
باب القول فى أقسام الرواة الذين تقبل روايتهم .	١٠٠
باب القول فى شرائط الراوى .	١٠٢
باب القول فى حدود هذه الشروط	١٠٣

- ١٠٦ باب القول في الرواية عن الخط ، وما فيه من بيان الضبط .
- ١٠٨ باب القول في ضبط المتن ، ونقل الخبر بالمعنى .
- ١٠٩ باب القول في انتقاء خبر الواحد بعد ثبوته عن الرسول ﷺ مسندا ، أو مرسلا .
- ١١١ باب القول فيما يلحق الخبر تكذيب .
- ١١٣ باب القول في أقسام جملة الأخبار في حق العمل بها .
- ١١٤ باب القول في أقسام الصحيح من الأخبار .
- ١١٨ باب القول في بيان المعارضة .
- ١٢٠ باب بيان المخلص من المعارضات بين النصوص المتعارضة .
- ١٢٢ باب القول في البيان :
- ١٢٧ باب القول في النسخ .
- ١٢٨ باب القول في أقسام النسخ
- ١٣٠ باب القول في بيان ما يحتمل النسخ من الأحكام وما لا يحتمل .
- ١٣٢ باب القول فيما يجوز النسخ به .
- ١٣٧ باب القول في أفعال النبي ﷺ
- ١٣٨ باب القول في شرع الرسول ﷺ من تلقائه بالرأى .

باب القول فى شريعة من قبلنا .	١٤٠
باب القول فى شريعة الصحابى والتابعى .	١٤١
باب القول فى القياس .	١٤١
باب القول فى أقسام نفاة القياس .	١٥٤
باب القول فى بيان مالا بد للقياس .	١٥٤
باب القول فى بيان الشروط .	١٥٤
باب القول فى ركن العلة .	١٦٢
باب القول فى حكم العلة .	١٦٣
باب القول فى أسماء لا بد للقياس منها .	١٦٦
باب القول فى الأصول فى أنها معلولة أم أنها غير معلولة .	١٦٧
باب القول فى الوصف وثبوته علة .	١٦٩
باب القول فى الاحتجاج بلا دليل .	١٧٨
باب القول فى جملة القائلين بلا دليل : استصحاب الحال - تعارض الأشباه - اطراد الوصف بلا مناقضة - عدم الحكم عند عدم العلة .	١٨٢

١٨٣ باب القول فى بيان الاعتراضات الصحيحة .

١٨٤- أ باب القول فى بيان صحيح الممانعة من فاسدها .

١٨٤- ب باب القول فى القلب والعكس .

١٨٦ باب القول فى الموانع .

١٨٧ باب القول فى أقسام المعارضات .

١٩٥ باب القول فى المناقضة .

١٩٧- أ باب القول فى صحيح الاعتراضات .

١٩٧ باب فى القول بموجب العلة .

١٩٨ باب القول فى الممانعات .

٢٠١ باب القول فى بيان فساد الوضع .

٢٠٣ باب القول فى المناقضة .

٢٠٤ باب القول فى بيان الطرد الفاسد .

٢٠٦ باب القول فى وجوه الانتقالات .

- ٢٠٧ باب القول فى الفرق بين العلة والسبب ، والشرط والعلامة .
- ٢٠٨ باب القول فى أنواع السبب .
- ٢١٠ فصل : وأما السبب الذى هو علة العلل .
- ٢١١ فصل : وأما السبب الذى هو علة للحكم .
- ٢١٣ باب القول فى أنواع العلل المعتبرة شرعا .
- ٢١٤ باب القول فى أنواع الشروط .
- ٢١٦- ب باب القول فى أنواع العلامة .
- ٢١٦- ب باب القول فى أسماء الحجج التى هى مضلة .
التقليد - الإلهام - استصحاب الحال - الطرد .
- ٢١٧ باب القول فى أقسام التقليد ، وما فيه من الحجة على صحته وفساده .
- ٢١٨ باب القول فى الإلهام .
- ٢٢٤- أ باب القول فى استصحاب الحال .
- ٢٢٤- ب باب القول فى أقسام الطرد .

- ٢٢٥ باب القول فى الاستسحان .
- ٢٢٧ باب القول فى صفة المجتهد فى الأحكام .
- ٢٣٢ باب القول فى المخطىء من جملة المجتهدين .
- ٢٣٣ باب القول فى حين أهلية الآدمى .
- ٢٣٥- أ باب القول فى حين الخطاب شرعا .
- ٢٣٥- ب باب القول فى بيان ما أسقطه من الحقوق بعذر الصبى رحمة .
- ٢٣٦ فصل فى بيان ما سقط من حقوق الله تعالى بأصله .
- ٢٤٠ باب القول فى حين صحة عبارة الصبى شرعا .
- ٢٤١ باب القول فى حين لزوم ما يتجدد بالشرع من الأحكام .
- ٢٤٢ باب القول فى الأعذار المسقطة للوجوب بعد البلوغ .
- ٢٤٨ باب القول فى الحجج العقلية .
- ٢٤٩- أ فصل : ولما ثبت أن بالعقل كفاية .
- ٢٤٩- ب وأما الذين قالوا إن الاستدلال لا يجب قبل الشرع .

- ٢٥١ باب القول فى أقسام دلائل العقل الموجبة .
- ٢٥٢- أ باب القول فى مباحات العقول للحياة الدنيا .
- ٢٥٢- ب باب القول فى موجبات العقول الواجبة .
- ٢٥٤ باب القول فى محرمات العقل قطعاً .
- ٢٥٥- أ باب القول فى محرمات العقل قطعاً للدين .
- ٢٥٥- ب باب القول فى مباحات العقول الجائزة للدنيا .
- ٢٥٨ باب القول فى المشروعات الدينية الجائز بالعقول ثبوتها وسقوطها .
- ٢٥٩ باب القول فى أحوال قلب الأدمى قبل العلم ، وأحواله بعد العلم .

تقويم الأدلة أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

المقدمة الأولى للكتاب تمثل النثر الفني الشائع في عصر المؤلف من تكلف للعبارات ، وتعتمد لايجاد فواصل من السجع والجناس ، وغير ذلك من أساليب علم البديع التي كانت مقياس البلاغة ، وأعلى مراتب الانشاء ، وهذا ملاحظ من مطلع المقدمة :

« وبعد : فإن الأصل (أى الدهر) عقم عن الانجاء إلا ما شاء الله ، وحكم النسل بالاعجاب ، وحكموا بالظن ، وخصموا بالطعن ، ولم يبق لمن أصاب - بتوفيق به - شيئاً من الافاقة عن عجبه متعلق غير الكتاب ، المتلو بتر شك ، والخبر المروى بلا افك ، ولا مقتدى غير السلف الذين أخفاهم التراب ، ولا مهتدى غير العقول والألباب . . . » (١)

ويستمر الدبوسى فى عرض أفكار المقدمة على مثل هذا النمط من الأسلوب البديعى .

أما أسلوبه فى عرض المسائل والقضايا الأصولية فهو أسلوب علمى ، فصيح العبارة ، سهل الفهم ، واضح المعنى ، متسلسل الافكار ، فمن ثم جاء منهجه فى التأليف ومعالجة المسائل الأصولية متميزاً بالوضوح .

(١) لوحة رقم ٣ .

من خلال موضوعات الكتاب الكثيرة الواسعة يستطيع الباحث أن يتبين منهج المؤلف، والخطوط العريضة لتقسيماته دون عناء :

أولاً : التزامه الموضوعية :

فمحور الدراسة هو الأدلة أو الحجج بقسميها العقلية والشرعية .
بدأ عرض ودراسة أنواع الحجج الشرعية وما يتصل بها من مباحث، مقدما لها على الحجج العقلية .

«لأنها أظهر منها (العقلية) بدرجات ، فالشرع على مثال ضوء النهار، والعقل على مثال نور النار ، والقلب على مثال العين ، فكم من عين لم ترفى ضوء السراج رأت اذا بزغ الضياء الوهاج . . .» (١)

أتبع هذا (باب القول في أسماء الحجج التي هي مضلة) بحث تحت هذا العنوان الموضوعات التالية :

التقليد - الالهام - استصحاب الحال - الطرد .

ومن هذه المباحث نفذ إلى موضوعات أخرى ذات علاقة وطيدة وصلة مباشرة بما سبق ، فعرض إلى صفة المجتهد في الأحكام، ومباحث الأهلية .
وأخيرا أنهى مباحث كتابه (تقويم الأدلة في الأصول) بـ (باب القول في الحجج العقلية) .

وبهذا برهن الدبوسى رحمه الله موضوعية تامة ، وذلك هو التزامه بعنوان الكتاب شكلا ومضمونا ، وهذا نتيجة تصور فكرى واضح لمباحث الكتاب وموضوعاته المتشعبة ، مما سهل عليه صياغته في قالب علمى متماسك .
وفيا بين هذه الموضوعات حاول أن يوجد بين كل موضوع سابق وآخر لاحق ترابطا ذهنيا ، وتسلسلا طبيعيا ربما احتاج إلى التنويه عنه أحيانا .

والتزام المؤلف بهذا المنهج في الكتاب جعله يقدم تبريرا لما ألحقه بنهايته من

موضوعات هي ألصق بعلم التصوف . وضعها بعنوان (باب القول في أحوال قلب
الآدمي) . فيقول :

« . . قال القاضي أبوزيد رحمه الله انتهى كلامي في ذكر الحجج والخطاب إلى
ماختمت عليه الكتاب ؛ ليفارق الآدمي البهيمية في علمه ، ويفرق بين حفظه
وفهمه ، ولما كان ذكر الحجج لافادة العلم ، والعلوم أنواع لم يكن بد من ذكرها وذكر
أضدادها ، وما يختلف عليه أحوال قلب الآدمي فيه ، وإنني أستوفق الله تعالى
وأستهديه ليعينني على كشف ما أنا فيه والله أعلم » (١)
ثم جاء العنوان السابق ودرسته بعد ذلك لتكون نهاية النهاية .

ثانيا : اهتمامه بتعريف المصطلحات الأصولية في بداية كل بحث ، وغالبا
ما يتضمنها العنوان ، وحينئذ فإن أول ما يبدأ به هو ذكر الحد لذلك المصطلح
الأصولي ، وشرحه وتحليله مع الأمثلة والأستشهاد له .

حيثما توجد جوانب متفق عليها بين العلماء وأخرى مختلف عليها فإنه يبدأ بتقرير
المتفق عليه بينهم ، ثم يتبع هذا عادة أقوال العلماء ومواقفهم في المختلف فيه من
ذلك الموضوع في صورة مجملة أولا ، ثم يعود إلى ذكرها ثانيا بشكل مفصل مع
عرض مختلف وجهات نظر أصحابها واستدلالاتهم ، ثم موقفه من كل منها ،
ونقض ما لا يراه في عرض مسهب وتحليل تام .

وفي اثناء هذا العرض لا يفوت القاضي أبوزيد أن يثبت رأى الأحناف وهو
ما يهيمه تدوينه في كل مسألة وموضوع ، وفي المثال الآتي صورة واضحة لهذا
المنهج .

جاء تحت عنوان : (باب القول في الأصول في أنها معلولة ، أم أنها غير معلولة)
النص التالي مباشرة :

«قال بعض مثبتى القياس : الأصول ليست بمعلولة في الأصل إلا بدليل .
وقال بعضهم : هي معلولة بكل وصف منها ، واجب العمل به إلا بدليل .
وقال الشافعي على ما دلت عليه مسائله - ولست أحققه مذهبا له - : إن الأصول
معلولة ، ولكن لا يجب العمل بها جعل علة إلا بدليل يميز بينها وبين غيرها .

وقال علماؤنا كذلك ، ونادوا فقالوا : لا يجب العمل إلا بدليل يدل على كون الأصل شاهدا للحال .

فأما الأولون فاحتجوا بأن الأصول هي النصوص ، والنص حجة يجب العمل بها على موجب اللغة في الأصل . . . » (١)

اقتصاره في عرضه للاستدلال على المخالفين على المهم من الأدلة تفاديا للتطويل ، واكتفاء بما ذكره المؤلفون الآخرون ففي الاستدلال لحجية أخبار الآحاد يقول :

« . . . ووجه آخر : أن الأخبار المروية في الباب أن النبي ﷺ كان يحكم بخبر الواحد ، وكذلك الصحابة ، وظاهر مثل الشمس عمل الصحابة بأخبار الآحاد ، وكذلك السلف ، وقد أورد محمد بن الحسن ، وكذلك أصحاب التصانيف ما يضيّق كتابنا عن ذكرها ، ونحن سكتنا عنها اختصارا ، واكتفاء بما فعل الناس ، وتقرر في قلوبهم ، ولعلمنا أن خصومنا متعنتون ، وأنهم منكرون كل ذلك فاشتغلنا بما لا يمكنهم الإنكار من الأمور التي هي على مثال المحسوسات ، دل عليه ما بينا بإجماع الصحابة ، وينص الكتاب أن القياس حجة وأنه دون خبر الواحد . . . » (٢)

ثالثا : اهتمام القاضي أبي زيد الدبوسي كثيرا بالتفريعات الفقهية تمثيلا واستشهادا للمسائل الأصولية المعروضة ، فما ينتهي من فرع فقهى تفصيلا وتحليلا حتى ينتقل منه إلى فرع آخر مشابه ، وكثيرا ما يقوده العرض لبعض الفروع إلى المقارنة بينها وبين موضوعات أخرى في صورة تسلسلية . (٣)

رابعا : تركيزه على تحرير محل النزاع : ومن الجوانب المنهجية أيضاً في عرض القاضي للمسائل الأصولية اهتمامه بتحرير محل النزاع عندما يتشعب الخلاف على غير موره ، وتتوارد الأدلة على غير نقطة النزاع ، ففي موضوع قضاء العبادات ، وهل يجب بنص جديد ، يوجه الخلاف إلى الجانب الذي يجب أن يتوجه إليه

(١) لوحة رقم ١٦٧ .

(٢) لوحة رقم ٩٧ .

(٣) انظر موضوع (القول في الأداء والقضاء) لوحة رقم ٤٢ .

فيقول :

«ولهذا اختلف المشايخ المتأخرون في قضاء العبادات ، فقال بعضهم لا يجب إلا بالنص ؛ لأن الفائتة عبادة فلا تقضى إلا بمثل هو عبادة ، ولا يصير المثل عبادة إلا بالنص .

والجواب عنه أن مثل الواجب لا يصير عبادة إلا بالنص ، ولا كلام فيه ، وإنما الكلام في عبادة شرعت عبادة لوقت علم أنها شرعت عبادة لذلك الوقت أو لسبب آخر ، وقد وجد السبب أوجب بتفويت الواجب مثله قياسا من غير نص ؟ فنقول : بأنه يجب لأن الله تعالى قد أوجب في باب الصيام والصلاة القضاء بالمثل في الوقت الذي علم سبباً لشرع مطلق الصوم والصلاة عبادة فيقاس عليها غيرهما . وكذلك الله تعالى جعل لمن عليه حق العباد ، أن يخرج عنه بعين الواجب ، وبمثله حتى يجب على صاحب الحق أخذ المثل ، كما يجب أخذ العين نظرا لمن عليه الحق ليخرج عن عهدة الواجب ، فلما كان كذلك في حقوق العباد ففي حقوق الله أولى لأنه اكرم . . . » (١)

خامسا : إيجاده تفسيرات وتعليلات منطقية معقولة للأحكام الكلية ، والمسائل الفقهية ، وهو ما يمكن أن يسمى (فلسفة الفقه) أو (الفقه التعليلي) ويدخل في شكله العام ضمن (حكمة التشريع) ، حيث يجعل للحكم معنى ومفهوما يعقله كل واحد فيسهل عليه فهمه وأداؤه على وجهه . من هذا تعليله ضمان الاتلاف بقوله :

« . . . فأمّا ضمان الاتلاف فمبنى على المثل في الأصل ، فوجب اعتبار التفاوت وإن قل حتى لا يجب على المتعدى زيادة فيكون جورا ، وليس تحت اعتباره تضييق على الناس ، فإنه يجب بالعدوان ، وسبيل العدوان ألا يكون ، وإن كان فأقرب في الجزاء من باب الاحسان كان أولى من باب الجور . ألا ترى أنه إذا أتلّف منفعة حجرة لا يضمن بازائها منفعة حجرة أخرى مثلها في العلة عرفا وتجارة ، وكان التأخير إلى الآخرة ؛ أهون ؛ لأن الزيادة جور ، وأنه لا يحل ، والتأخير جائز كما في إتلاف الخمر وإيذاء الحر والشم ، ولهذا قلنا : إن القياس ألا يجب مال بإتلاف الأدمى ؛ لأنه لا مماثلة بينها معنى ولا صورة ، وإنما وجب بالنص

(١) لوحة رقم ٤٢ .

حال تعذر القصاص بالخطأ كيلا يهدر دم الأدمى بخلاف القياس فلا نقيس عليه حال إمكان القصاص» . (١)

سادسا : عنايته الخاصة بنقل آراء علماء وأئمة الأحناف السابقين ، وتوضيح موقفهم من كل مسألة تعرض لها ، سواء كان رأيا فرديا لواحد منهم ، أو منسوباً لهم بصورة جماعية ، ويتم هذا العرض لدى القاضى بتوضيح موقفه لترجيح الصحيح منها في نظره . والاقتباس التالى عن الحديث المشهور وحكمه صورة صادقة لهذا الجانب :

« . . . وأما المشهور فحده ما كان وسطه وآخره على حد المتواتر ، وأوله على حد الخبر الواحد .

وقد اختلف العلماء في حكمه .

قال أبو بكر الرازى : هو أحد قسمى المتواتر لأننا نجد في أنفسنا العلم بكل واحد منهما بلا اضطراب ، إلا أن العلم بالأول يقع عن اضطراب لا مرد له في النفوس ، وبالثانى يقع عن استدلال ، كما يكون مثله عن العقلية الموجبة للعلم يقينا ، فإن العلم بحدث المحسوسات يقع عن اضطراب يعرفه كل إنسان ذى بال ، والعلم بالصانع يقع عن استدلال .

قال عيسى بن إسان : الأخبار ثلاثة أقسام : قسم يضلل جاحده كخبر الرجم ، وقسم يخشى المأثم على جاحده ولا تضلله كخبر المسح بالخف ، وقسم لا يخشى المأثم على جاحده كالأخبار التى اختلف العلماء فيها في مسائل خلافهم ، فلم يكفر عيسى من جحد المشتهر ، ثم جعل المشتهر بعضه فوق بعض في الرتبة وهو الصحيح عندنا .

ويسمى الخبر المتواتر علم يقين ، وعن الخبر المشتهر علم طمأنينة ، وعن الخبر الغريب علم غالب رأى ، وعن الغريب المستنكر علم ظن .
فهذه مراتب أربعة للعلوم ثبتت بمراتب الأخبار . . . » (٢) .

سابعا : تقويم الآراء وتحريرها :

والقاضى الدبوسى لم يكن من اهتمامه جمع آراء علماء الأحناف السابقين فقط ، بل دأب في كتابه هذا على تقويمها وتحريرها وإبداء جوانب الصحة ، أو الخطأ فيها . من ذلك اعتراضه وتخطئته لسلفه أبى بكر الرازى في معنى العموم :
« . . . وقد ذكر أبو بكر الجصاص أن العموم ما ينتظم جمعا من الأسماء أو المعانى ، وكان هذا منه غلطا في العبارة دون المذهب ، فإنه ذكر من بعد أن

(١) لوحة رقم ٤٧ .

(٢) لوحة رقم ١١٧ .

المشترك لاعموم له، وإنما أراد بالمعاني معنى واحدا كقولك خصب عام ومطر عام ، فإن عموم الأمكنة منهما بمعنى واحد لا بمعاني ، فالعام خلاف الخاص بمعنى واحد وهو الشمول». (١)

ثامنا : استقلاله الفكري :

أبدى القاضى فى مناقشاته للمباحث الأصولية استقلالاً فكرياً عن علماء الأحناف السابقين ، يؤيدهم عندما يرى الدليل معهم ، ويرجح بين آرائهم عند اختلافها ، وأحياناً يختلف رأيه عن عامتهم ، ويرجح ماعدا رأيهم . ويقدم لرأيه أو ترجيحه بهذه العبارة : « قال القاضى ، قال القاضى رحمه الله » واستشهاداً لما سبق فإن موقفه من العام إذا خص منه شىء ، ومسائل أخرى تبين هذا الجانب عنده :

«اختلف القائلون بالعموم فيه على أربعة أقوال :

رأيت عن أبى الحسن الكرخى وكثير من كبار شيوخنا أن العام إذا خص منه شىء وجب الوقف فيه حتى يأتى البيان من غير إسناد إلى السلف . ونص أبو الحسن الكرخى أنه شىء أقوله . وعلى هذا القول يجب أنه يثبت منه أخص الخصوص إذا كان معلوماً . وقال بعضهم إن خص منه شىء مجهول فالجواب على هذا ، وإن خص منه شىء معلوم بقى الباقي على عمومته على ما كان قبل التخصيص .

وقال بعضهم : إن خص منه شىء مجهول لم يثبت به الخصوص .

قال القاضى أبوزيد رحمه الله : والذى يثبت عندى من مذهب السلف أنه يبقى على عمومته بعد التخصيص فى الفصلين جميعاً ، ولكن غير موجب للعلم قطعاً ، كما قاله الشافعى قبل الخصوص . . . » (٢) .

واسم الجنس كالانس والماء عام عند القاضى يتناول الأدنى والأكثر ، والبعض والجميع على الحقيقة . وهو بهذا ينفرد عن موقف عامة شيوخ الأحناف الذين يرون أنه حقيقة فى الأدنى فقط :

« . . . وأما الانس فاسم خاص صيغة ، ماله وحدان ولكنه عام معنى ؛ لأنه اسم يقع على جنس ، والجنس يشتمل على أعداد كثيرة ، والعبرة للمعنى لا للصورة ، فكان اسماً عاماً . فإن قيل : أليس إذا حلف لا يشرب الماء حنث بأدنى ما يطلق عليه الاسم إلا أن ينوى الجميع ؟

قلنا : إنما انصرف إلى الخصوص بدلالة العرف ، وهو أن الحالف إنما يمنع

(١) لوحة رقم ٤٧ .

(٢) لوحة رقم ٥٤ .

نفسه باليمين مما يخاف على نفسه فعله ، وذلك في نفس شرب الماء لاجمعيه ، فانصرف اليه بدلالة الحال ، إلا أن ينوى الجميع فيصدق لأنه حقيقة ، ولو كان مجازا لما صدق في القضاء كما إذا نوى التخصيص فيما هو عام .

قال القاضي أبو زيد رضى الله عنه : والذي يصح عندي أن اسم الجنس عام ، ولكن يتناول بحقيقته أدنى ما ينطلق عليه الاسم ، كما يتناول الكل بحقيقته لأن القطرة من الماء صالحة لكونها كلا ، فإن الماء لو انعدمت كانت القطرة كلا ، وكان الاسم لها حقيقة ، وكذلك الانس يعم جنس بني آدم ، وكان الاسم لأدم حين لم يكن إلا هو حقيقة ، وكان كل الجنس ، فثبت أن البعض من الجنس صالح في ذاته ، وإنما صار بعضا بمزاحمة أمثاله لا ينقصان في نفسه ، وإذا كان كذلك ساوى البعض الكل في الدخول تحت الاسم فتأدى به حكم الكل إلا بدليل يرجح حقيقة الكل على الأدنى . . . » (١) .

ويرد القاضي أبو زيد على الفقهاء ، ومن جملتهم محمد بن الحسن القائلين بأن كثرة العدد في الرواة سبب مرجح في التعارض ، ويؤيد موقفه هذا بأدلة عقلية . وهذا ما ذكره في (باب بيان المخلص من المعارضات بين النصوص المتعارضة) فيقول :

« . . . ومن أهل النظر من تخلص عن المعارضة بزيادة عدد الراوى ، وقال : إن خبر الاثنين أولى من خبر الواحد ، كما قاله محمد بن الحسن رحمه الله في باب طهارة الماء ونجاسته ؛ لأن في الصحابة من لم يقبل خبر الواحد حتى شهد معه آخر ، ولأن القلب أميل إلى خبر الاثنين ، وتخلص أيضا بحرية الراوى ؛ لأن الحرية تجعل خبره حجة في باب الشهادات يتوجب ترجيحها كزيادة العدد ، وكما رجح محمد بن الحسن في باب خبر الماء وطهارته .

قال القاضي رضى الله عنه : والذي ثبت عندي من مذاهب علمائنا أنه لا مخلص بهذا ؛ لأن خبر الواحد لما ثبت حجة لم يترجح بزيادة العدد من جنسه ، كما لا يترجح الشهادة بزيادة الشهود ، وإن كان القلب إلى شهادة العشرة أميل ، وكما لا يترجح بالأربعة وهي حجة في باب الزنا دون الاثنين ، نعلم أن الرجحان لا يطلب لباب بيب آخر ، ولا بميل القلب بل بمعانى في حجة . ألا ترى أن خبر المرأة والرجل سواء ، والقلب إلى شهادة الرجل أميل ، وشهادة النسوان ليست بحجة في بعض الأبواب بخلاف المشهور ؛ لأننا لم نرجح بزيادة العدد بل بدخول

(١) لوحة رقم ٥٨ - أ .

الخبر في حد العيان ، وصيرورته بابا آخر حكما على ما مر ، ولأن المناظرات من لدن الصحابة إلى يومنا هذا جرت بأخبار الآحاد ، ولم يروى شئ منها اشتغالهم بالترجيح بزيادة عدد . ولو كان صحيحا لقالوا ، ولو قالوا لنقل كما نقل في ابتداء قبول أخبار الآحاد والله أعلم . (١)

هذه الشخصية العلمية المستقلة التي تميز بها القاضي أبو زيد الدبوسي تناسب مع موقفه من أمرين مهمين : موقفه من التقليد أولا ، واعطاؤه لآراء الامام الشافعي اهمية خاصة ثانيا ، وهذا ما يراد عرضه والتركيز عليه فيما بعد إذ هما من العناصر المهمة في توجيه المنهجية التي تبناها خلال دراسته لموضوعات الأصول في هذا الكتاب .

موقف القاضي أبي زيد الدبوسي من التقليد :

رفض القاضي التقليد من الناحيتين العملية والنظرية ، أما الناحية العملية فهو ما شاهدناه من ممارسة للاجتهاد في كافة صوره تأسيسا ، وترجيحا ، وأما من الناحية النظرية فإنه أول ما ذكر التقليد تحت عنوان :

(باب القول في أسماء الحجج التي هي مضلة)

« هذه الأسماء أربعة : التقليد ، ثم الالهام ، ثم استصحاب الحال ، ثم الطرد قال القاضي رضى الله عنه : هذه أسماء حجج مستحسنة المبادئ ، مستقيمة العواقب ، مداخلها هدى ، ومخارجها ضلال ، لا ينجو عن قبح عاقبتها من اعتقد الحجج حججا بهذه الأسماء إلا بعد جد صادق ، وحذر دائم وتوفيق من الله ... » . (٢)

وفي باب القول في أقسام التقليد وما فيه من الحجة ، يحكى قول جمهور العلماء ، بأن التقليد باطل بلا خلاف ، ثم يرد بعد ذلك على الحشوية القائلين بأن التقليد حق ، وينقض أدلتهم دليلا بعد دليل .

(١) لوحة رقم ١٢٢ .

(٢) لوحة رقم ٢١٦ .

والتقليد عند القاضى أقسام أربعة وهى :

تصديق الأمة صاحب الوحي .

وتصديق العالم صاحب رأى ونظر فى باب الفقه ظهر سبقه على أقرانه من الفقهاء .

وتصديق العام علماء عصرهم .

وتصديق الأبناء الآباء ، والأصاغر الأكابر .

ويعقب على هذه الأقسام بقوله :

« والوجه الثلاثة صحيحة ؛ لأنه يقع عن ضرب واستدلال ، فإن التمييز بين النبى صلى الله عليه وسلم وغيره لا يقع إلا بضرب استدلال ، فلم يكن تقليدا محضا ، وكذلك تقليد العالم عالما هو فوقه ؛ لأن زيادة المرتبة لا تقع إلا بضرب استدلال . وكذلك تقليد العامى العالم ؛ لأنه ماميزين العالم وغيره إلا بضرب استدلال ، إلا أنه ترك ما هو الأولى به من النظر فى الحجج ، ربما يعاتب عليه ، فما ترك الأولى إلا لكسل ، فإن التمييز بين الحجج لصعب ، والكسل فى الدين مذموم . والباطل هو الوجه الرابع ؛ لأنهم اتبعوهم بهوى نفوسهم بلا نظر عقلى واستدلال ، وعملوا عمل البهائم ، كما سمى الله تعالى أنعاما بل أضل ، لأنهم وجدوا آلة التمييز فلم يستعملوها فلم يكونوا معذورين ، والبهائم قد فقدت الآلة فكانت معذورة بل لم تكن مأمورة والله أعلم . » (١)

والقاضى هنا ينكر التقليد فى الأصول والعقائد الدينية كما هو واضح من رده على الحشوية أولا ، ومن تقسيمه للتقليد ثانيا . أما التقليد فى الفروع الفقهية فإنه أحد وجوه التقليد الصحيحة ، إلا أنه فى نظره مذموم أيضا ؛ لأنه عنوان الكسل ، والكسل فى الدين مذموم . وفى مجال الرد على الحشوية يخلص القاضى إلى القول :

« ... فالقلد فى حاصل أمره ملحق نفسه بالبهائم فى اتباع الأولاد الأمهات على مناهجها بلا تمييز ، فإن ألحق نفسه بها لفقده آلة التمييز فمعذور فيداوى ولا

(١) لوحة رقم ٢١٨ .

يناضر ، وإن ألحقه بها ومعه آلة التمييز فالسيف أولى حتى يقبل على الآلة فيستعملها ، ويجيب خطاب الله تعالى المفترض طاعته ، وقد ذم الله تعالى الكفرة على قولهم اتبعنا أكابرنا وسلفنا ذمنا لا يخفى على من آمن بالله ، وأقر بالكتاب ، إلا أن يعاند بخلاف الكتاب ، وكفر بعد الإيثار به ، فثبت أن القول بالتقليد باطل ، وأنه ليس باسم يصلح اسماً للحجة ، بل الحجة على الإنسان في الأصل برأيه واستدلاله . . . » (١)

ويتناول بالتحليل بداية التقليد ، وكيفية نفوذه إلى النفوس ، وما يحجره من عواقب ومخاطر في الاعتقاد ، وبعد ذلك يشيد بما كان عليه صدر الأمة وسلفها من تحرر للدليل ، وطلب للحق أيا كان مصدره ، فيعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال . ثم يندب ما وصل إليه حال المسلمين من التزام التقليد المذهبي ، وانصراف تام عن النظر والاستدلال في قوله :

« . . . قال القاضى رضى الله عنه خلق الله بنى آدم على الفطرة ، وإنما استدرجهم ابليس إلى الضلال بطرق الحق ، ورأس الطرق التقليد ، فقلد العالم عالماً اتهماً لرأيه ، واتباعاً لفقهه ، وظننه ديناً ، وما دعاه إليه إلا الكسل ، فإنه لو اجتهد لوفق لمثله ، فرآه الجاهل ، فقلد عالماً سمعه بغير استدلال على فقهه ، فاذا قلد جاهلاً فضل ، ثم قلد أباه وأهل زمانه حتى عبدوا الأحجار ، وما تبدلت الأديان إلا بتقليد العامة علماء سوء ، فإنهم لما قلدوا وأحبوا الرياسة ومباراة علماء الحق أبدعوا ما حسن لدى العامة ، وطعنوا في متبعى السنة حتى تبدل الدين بأصله ، فالتقليد رأس الجهل ، وسببه جهل المرء بقدره حتى اتبع رجلاً مثله بلا حجة . . . وما هلك امرؤ عرف قدره ، فمن رام الاحترام فليبن أمره على الكتاب والخبر ، ثم الاستدلال والنظر ، وما التوفيق إلا بالله .

وكان الناس في الصدر الأول أعنى الصحابة والتابعين والصالحين يبنون أمورهم على الحجة ، فكانوا يأخذون بالكتاب ، ثم بالسنة ، ثم من أقوال من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصح بالحجة ، فكان الرجل يأخذ بقول عمر في مسألة ، ثم يخالفه بقول علي في مسألة أخرى . وقد ظهر من أصحاب أبي

حنيفة رضى الله عنه أنهم وافقوه مرة، وخالفوه أخرى على حسب مايتضح لهم بالحجة ، ولم يكن المذهب فى الشريعة عمريا ولاعلويا ، بل النسبة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كانوا قرونا أثنى عليهم النبى صلى الله عليه وسلم بالخير ، فكانوا يرون الحجة لا علماءهم ولانفوسهم .

فلما ذهب التقوى عن عامة القرن الرابع ، وكسلوا عن طلب الحجج ، جعلوا علماءهم حجة ، واتبعوهم فصار بعضهم حنفيا ، وبعضهم مالكيا ، وبعضهم شافعيًا ينصرون الحجة بالرجال ، ويعتقدون الصحة بالميلاد على ذلك المذهب ، ثم كل قرن بعدهم اتبع عالمه كيف ما أصابه ، بلامتياز ، حتى تبدلت السنن بالبدع ، وضل الحق بين الهوى » (١)

فهذه جملة حقائق ونقول تعكس أضواء حقيقية على المنهجية ، والشخصية العلمية التى ظهر فيها القاضى الديبوسى فى هذا الكتاب بخاصة وفيما سواه من مؤلفاته الفقهية والأصولية بعامة .

الإمام الشافعى فى كتاب (تقويم الأدلة) :

حظيت آراء الامام الشافعى لدى القاضى أبى زيد الديبوسى فى كتاب تقويم الأدلة باهتمام خاص ؛ إذ تكاد آراؤه دائما تذكر فى مقابل آراء أئمة الاحناف عند الاختلاف .

كما أن الطريقة التى عامل بها القاضى أبوزيد آراء الامام الشافعى رضى الله عنه تتميز بالتقدير والموضوعية التامة ، فقد عارضه فى موضوعات عديدة ، كما وافقه ورجح رأيه على أئمة الأحناف فى موضوعات أخرى ، وهذا يدل على انصافه واعتداله مع مخالفيه . وتخصيص القاضى أبى زيد الامام الشافعى بالمقارنة دون بقية آراء أئمة المذاهب الاخرى تحمل على القول بأن كتاب تقويم الأدلة كتاب أصول فقه مقارن مع مذهب الامام الشافعى .

(١) لوحة رقم ٢٢٣ .

على انه تجاوز نقد الامام الشافعى فى تعريفه البيان ، ولم يعرج على هذا بذكر كما فعل سلفه الامام أبوبكر الجصاص . (١)

ولا تتوقف الدراسة المقارنة عند الدبوسى بين آراء الامام الشافعى وعلماء الأحناف عند سرد الخلاف والترجيح بل يعرض أيضا للمسائل الشرعية الفرعية التى نتجت عن الخلاف فى القاعدة الأصولية على مذهب الفريقين ، وفيما يلى نماذج من ذلك لتكتمل الصورة ، وتبين تلك المعالم من واقع النصوص .

من ذلك : موضوع عموم المقتضى (بفتح الضاد) أو دلالة الاقتضاء ، يذهب الأحناف إلى عدم العموم ، بينما يذهب الامام الشافعى إلى العموم ، يبحث القاضى الدبوسى هذا الموضوع فى (باب القول فى أقسام الأحكام الثابتة بالظاهر) وذكر النوع الرابع منها بقوله :

«وأما النوع الرابع : وهو المقتضى فزيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها فاقتضاها النص ؛ ليتحقق معناه ولا يلغو ، فصار حكم المقتضى مضافا الى النص ؛ لان النص أوجب المقتضى ، فصار المقتضى مع حكمه حكمين للنص ، كشراء الأب إعطاء ، وإن لم يوجب العتق بنفسه بل بزيادة الملك ، ولكن الملك لما ثبت بالشرا كان حكمه وهو العتق مع الملك حكمين للشراء ، فكذلك ههنا ، ولما أضيف المقتضى مع حكمه إلى النص صار بمنزلة الحكم الثابت بالنص بعينه بلا مقتضى ، ولم يكن قياسا ، وهذا لاخلاف فيه ، وإنها الخلاف فى أن المقتضى هل له عموم النص أم لا ؟

قال علماءنا لا عموم له .

وقال الشافعى له عموم لما ذكرنا أن الحكم الثابت به بمنزلة الحكم الثابت بالنص ، والحكم الثابت بالنص له عموم فكذلك هذا .

إلا أنا نقول : إن مقتضى النص ساقط من النص بنفسه فى الأصل لاحكم له ، وإنما يثبت ضرورة أن يصير الكلام مفيدا فيتقدر بقدر الضرورة ، وإذا ثبت بقدر ما يصير الكلام مفيدا زالت الضرورة المثبتة فسقط ثبوته ، كالمية حكمها

(١) انظر لائحة رقم ١٢٢ .

الحرمة في الأصل ، والحل للضرورة فيتقدر بقدرها ، وهو قد رسد الرمز دون
ماسواه من التمول والحمل والشبع بخلاف الثابت بالنص نفسه ؛ لأن ثبوت معناه
منه الأصل فلا يسقط إذا كان عاما إلا بدلالة كحل الذبيحة .

ومثاله قول الله تعالى (واسأل القرية) أى أهلها اقتضاء ، لأن السؤال للتبين ،
فاقتضى موجب هذا الكلام أن يكون المسؤول من أهل البيان ليفيد فيثبت
(الأهل) زيادة اقتضاء ليفيد .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه) ، وعينها غير مرفوع فيصير كذبا لو أريد به عينها ، وهذا لا يجوز على النبي
صلى الله عليه وسلم ، فاقتضى ضرورة زيادة وهو (الحكم) ليصير مفيدا ، وصار
المرفوع حكمها ، وثبت رفع الحكم عاما عند الشافعي في الآخرة وهو المؤاخذه
بالعقاب ، وفي الدنيا من حيث الصحة شرعا ، فقال طلاق المكره والمخطيء
باطل ، وكذلك كل تصرفاته ، والأكل مكرها ، ومخطئا لا يفسد الصوم ؛ لأنه متى
فسد لزمه القضاء ، وهو من الأحكام المشروعة في الدنيا ، وكذلك صحة أداء
الصوم نفسه حتى يسقط الواجب عنه من أحكام الدنيا ، والثواب من أحكام
الآخرة ، فثبت عامة كما لو ثبت نفى حكم الخطأ نصا فقال صلى الله عليه وسلم
(رفع عن أمتي حكم الفعل ناسيا ومكرها ومخطئا) .

وقال علماؤنا رحمهم الله : إنما يرتفع بها حكم الآخرة لا غير ولا يرتفع عاما ؛ لأن
حكم الآخرة وهو المؤاخذه ، مرفوع بها بالاجماع وبذا القدر يصير مفيدا فتزول
الضرورة فلا يتعدى إلى حكم آخر . . . » (١)

ويسترسل بعد هذا بذكر أمثلة أخرى من الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم
(إنما الأعمال بالنيات) ، وجملة أمثلة أخرى من الفقه ؛ ليبين ما يترتب على ذلك
الخلافا الأصولي من اختلاف في نتائج الأحكام الفروعية .

ومن أمثلة الخلاف بين الامام الشافعي والحنيفة موضوع الزيادة على النص فهو
بيان عند الامام الشافعي ، نسخ عند علماء الاحناف ، وقد عرض له الدبوسي

بصورة مسهبة تبين وجهة الطرفين واستدلالاتهم ، عرض لهذا في (باب القول في أقسام النسخ في نفسه) فقال :
« النسخ في نفسه اربعة :
نسخ الحكم مع تلاوة نظمه .
ونسخ الحكم كله أو بعضه دون تلاوة النص برسمه .
ونسخ تلاوة النص دون حكمه
ونسخ زيادة على النص باسمه . وهذا مذهبنا إذا كان الثابت بالنص سببا للحكم ، أو حكما .

وقال الشافعى : الزيادة على النص بيان ، وليس بنسخ . وقال بعضهم : لا يكون النسخ للتلاوة دون الحكم ، ولالحكم بدون التلاوة ؛ لأن النص المتلو هو الموجب للحكم فلا يجوز أن يبقى السبب الموجب بلا وجوب أصلا ؛ لأن الاسباب لا تبقى بدون أحكامها مقصودة . وكذلك الحكم لا يبقى بنفسه بلا سببه . . . » . ثم يستطرد في عرض تلك الأقسام تحليلا واستشهادا إلى أن جاء إلى القسم الرابع فيعرض أدلة الامام الشافعى في وضوح فيقول :
« وأما الزيادة على النص فقال الخصم : إنها بيان ؛ لأن النسخ تبديل على ما مر ، وفي الزيادة تقرير لما كان ثابتا وضم آخر إليه ، نحو آية الزنا . أثبتت الجلد مائة والسنة أثبتت النفي معه حدا ، وآية كفارة اليمين أثبتت رقبة مطلقة ، والآية المقيدة بالايان أثبتت زيادة الايمان عليه ؛ ولأن بنى اسرائيل أمروا بذبح بقرة فاستوصفوا فوصف لهم بما لم تكن ثابتة بمطلق البقرة ، وكان بياننا ؛ ولأن زيادة القيد على المطلق تجرى مجرى التخصيص من العموم ؛ لأن الرقبة متى قيدت بالايان صارت الكافرة مخصوصة من بين الجملة .

ولعلمائنا رحمهم الله أن الذى ذكرتم صورة ، وأن الزيادة نسخ معنى ؛ لأن الآية جعلت الجلد مائة حد الزنا ، ومتى كان الجلد حدا مع النفي لم يكن المذكور فى الكتاب حدا بنفسه ؛ لأن حقوق الله تعالى من عبادة أو عقوبة أو كفارة لا يتجزى ثبوتها ولا أداؤها ، ومتى عدم شىء منها لم يكن للباقي حكم الجواز بحال . . . »
ثم يستطرد في الاستدلال لرأى الأحناف والاستشهاد له من الفروع الفقهية ،

وتأويل الأمثلة الفقهية من استدلالات الامام الشافعى على ضوء مفهوم الأحناف ، ثم يزيد فى ايضاح هذه القاعدة الأصولية حسب مفهوم الأحناف فيقول :

« . . . فأما التخصيص عندنا يكون بيانا اذا جاء مقرونا بالنص ، فأما طارئا فلا يكون بيانا ولا تخصيصا ؛ على أن الزيادة ليست بتخصيص ، فإن حكم العموم إذا خص بقى الحكم فيما لم يخص بالنص العام بعينه لا بشىء آخر ، فلم يكن نسخا لما بقى من الحكم بقدر ما بقى على ما كان ، ومتى زيدت لم يبق للنص الأول حكم ، فإن نص الزنا جعل الجلد حدا ، ولا يبقى حدا بنفسه بعد ثبوت النفى ، وآية الكفارة جعلت الرقبة بدون صفة الايمان ، ولا تبقى بعد قيد الايمان كفارة ؛ لأن الكافرة تخرج من الجملة ، والمؤمنة تجوز لا لأنها رقبة على ما قال الله تعالى ، بل للوصف الزائد الذى ليس فى الكتاب وبدونه لا يكون ما يبقى كفارة ولا بعضها ، فالزيادة نسخ معنى وبيان صورة ؛ ولأن البيان اسم لما يحتمله اللفظ ولما ينتظم عليه الاسم ، والرقبة لا تنتظم على الأوصاف ، والجلد مائة لا يحتمل النفى ، فلا يكون إثبات هذه الزوائد بيانا بل رفعا لذلك الحكم عن قدر المذكور ، وتعليقا بالزائد . . . » (١)

وعلى مثل هذا الاستطراد والاسهاب فى الاستدلال تعرض القاضى لكثير من موضوعات الخلاف الأصولية بين الامام الشافعى والأحناف مثل نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة بالكتاب (٢) ، وغير هذا كثير مما نثره فى ثنايا الكتاب مما يدل على اهتمام خاص بآراء الامام الشافعى ، والمقارنة بينها وبين آراء الأحناف . وبهذا الأسلوب استطاع الأحناف أن يلحقوا بنظرائهم من الشافعية والمتكلمين تأليفا وتقعيدا فى علم الاصول .

ويكتمل منهج القاضى الدبوسى بتحريه الدقة العلمية فى النقل ، وقد تبدت هذه واضحة فى النقل عن الامام الشافعى من كتاب الرسالة مباشرة ، ونص على

(١) لوحة رقم ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٢) انظر لوحة رقم ١٣٢ .

هذا صراحة كما فى موضوع النسخ ، وما لم يذكره الامام الشافعى من الادلة يقول (ويستدل له) .

ومظهر آخر لهذه الصورة تصريحه بالنفى عندما لا يجد ما يؤكد له صحة النقل ، وقد أعلن عن هذا فى مواضع منها ما ذكره فى بداية (القول فى النهى ماذا حكمه) . « قال العبد إني لم أقف على الأقوال فى حكمه على الاستقصاء كما وقفت على حكم الأمر ، ولكنه ضد الأمر لغة ، فيحتمل ألا يكون للناس فيه أقوال أربعة على حسب أقوالهم فى الأمر . . . ويحتمل ألا يكون الاختلاف ؛ لأن القول به يؤدى إلى أن يصير موجب الأمر والنهى واحدا وهو الوقف ، وهذا لاسبيل اليه والله أعلم . » (١)

ولدى عرضه لـ (باب القول فى الأصول فى أنها معلولة أم غير معلولة) يبين موقف الامام الشافعى ، ولكن يبين درجة تأكده من ذلك بقوله : « . . . وقال الشافعى على ما دلت عليه مسائله ولست أحققه مذهبا له أن الأصول معلولة ، ولكن لا يجب العمل بما جعل علة إلا بدليل يميز بينها وبين غيرها . . » (٢) وهو بهذا يدل على أمانة علمية كاملة أولا ، والثقة بالمادة العلمية التى حواها الكتاب ثانيا ؛ إذ أنها نتيجة استقصاء ، ودراسات واسعة فى المصادر ، فاعترافه بالتقصير فى موضع أو عدم التحقق فى آخر يشير إلى كمال الجهد فى جمع المادة العلمية ، والتتبع الدقيق لها فى مصادرها ، وهو أفضل ما تتميز به الأعمال العلمية الخالدة .

(١) انظر لوحة رقم ٢١ .

(٢) لوحة رقم ١٦٧ .

أصول السرخسى تمهيد الفصول فى الأصول (١)

المؤلف :

أبوبكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى . منسوب إلى سرخس بفتح السين والراء وسكون الخاء بلدة قديمة من بلاد خراسان . واحد من كبار الفقهاء الأحناف فى القرن الخامس الهجرى الذين اشتهروا بالتدريس والتأليف . نال شهرة واسعة بما ترك من آثار علمية فى الفقه والأصول . بل كان موصوفاً بفطنة وذكاء نادر ، وذاكرة خارقة تجلت فى إملائه كتاب (المبسوط) فى خمسة عشر مجلداً من حافظته وهو حبس الجب .

يعد فى الفقهاء المجتهدين الذين تميزوا باستقلال الرأى وحرية الفكر شهد له بها الفقهاء والمؤلفون . وإن كتابه (أصول السرخسى) فى أصول الفقه مرآة هذه الحقيقة ، ومصدق هذه الشهادة ، يشهد له بهذا وبخصائص علمية أخرى فقد : « كان إماماً ، علامة ، حجة ، متكلماً ، مناظراً ، أصولياً ، مجتهداً ، عده ابن كمال باشا من المجتهدين فى المسائل ، لازم شمس الأئمة عبد العزيز الحلوانى ، وأخذ عنه حتى تخرج به وصار أوجد زمانه . . . » (٢)

«وفى طبقات القارى : أملى المبسوط نحو خمسة عشر مجلداً وهو فى السجن بأوزجند ، محبوس بسبب كلمة كان فيها من الناصحين ، وهو من كبار علمائنا بما وراء النهر صاحب الأصول والفروع . . . » (٣)

(١) قدمت دراسة كتاب أصول السرخسى على كتاب فخر الاسلام البزدوى رغم أن الأخير أقدم وفاة حسب الاختلاف فى وفاته لأن أصول السرخسى أكثر شبهاً من الناحية الموضوعية والاستقلال الفكرى بالمقدمين الأحناف .

(٢) عبدالحى اللكنوى ، الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ص ١٥٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

أما وفاته فقد أرخ لها قطلوبغا في حدود الخمسمائة من الهجرة . وحقق أبو الوفاء الأفغاني تاريخ وفاته سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة . (١)

أما مؤلفاته فمتعددة ، وأكثرها في الفقه الحنفي ، وقد تحدثت عنها معظم كتب التراجم ، وفي الترجمة التي قدم بها الأستاذ أبو الوفاء الأفغاني لهذا الكتاب (أصول السرخسي) وضع بها قائمة ، مضيفا إلى ذلك الإشارة إلى المطبوع منها ، والمخطوط ، ومكان وجودها في المكتبات العالمية ، ونقتبس هنا هذا الجزء من مقدمته :

«وترجم له العلامة قاسم بن قطلوبغا في تاج التراجم . . . ثم قال : ورأيت له كتابا في أصول الفقه جزآن ضخمان ، وهو هذا الكتاب (أصول السرخسي) ، وشرح السير الكبير في جزأين ضخمين أملاهما وهو في الجب ، فلما وصل إلى باب الشروط حصل الفرج ، فأطلق فخرج في آخر عمره إلى فرغانة . فأنزله الأمير حسن بمنزله ، فوصل إليه الطلبة فأكمل الاملاء في دهليز الأمير . وهو مطبوع في دائرة المعارف . وشرح مختصر الطحاوي رأيت قطعة منه ، (١) ، وشرح كتاب الكسب لمحمد بن الحسن جزء لطيف (٢) وهو محفوظ بخزانة شيخ الاسلام بالمدينة . . . » .

(١) تاج التراجم ، ص ٥٢ . وأرخ القارى في طبقاته لوفاته سنة ثمان وثلاثين ، واستدرك عليه أبو الوفاء الأفغاني بقوله : «ولعل فيما ذكره القارى من تاريخ وفاته سبق قلم صوابه ثلاث وثمانون وأربعمائة فلا يبعد هذا كل البعد مما ذكر القرشى ، ولا يظن تأخر وفاته إلى ما ذكره المقرئى وهو كثير الأغلاظ في الوفيات » أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٧

(٢) يعلق الأستاذ أبو الوفاء الأفغاني على هذا فيقول :

«هذا قول العلامة المرحوم مولانا الكوثرى سقا الله من الكوثر» . أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٦
(٣) ويعلق الأفغاني على هذا فيقول : «قلت وهو أيضا من مبسوطه في آخر جزء ٣٠ منه ، ولعله أفراده بعض العلماء منه ليعم نفعه » ص ٧ .

«... وله من من المصنفات سوى ما تقدم شرح الجامع الصغير للامام محمد ، وشرح الجامع الكبير له ، والمجلد الرابع من الثاني موجود بدار الكتب المصرية (وكذلك بعض أجزائه موجودة ببعض مكاتب الاستانة) ، وشرح الزيادات له ، وشرح زيادات الزيادات له أيضا ، والثاني موجود في بعض مكاتب الاستانة ... وبمبسوطه المطبوع بمصر شرح لكتاب الكافي تأليف الحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد المروزي ، وهو يقول في أوله :
(أودعت كتابي هذا معاني محمد بن الحسن في كتبه المبسوطه ، ومعاني جوامعه المؤلفة ، مع اختصار كلامه وحذف المكررات من كلامه) .
وللسرخسي ايضا شرح كتاب النفقات للخصاف ، وشرح أدب القاضي للخصاف ذكرهما الصدر الشهيد في شرحي الكتابين ، وله ايضا أشراط الساعة ، والفوائد الفقهية ، وكتاب الحيض . وذكر هذه الكتب الثلاثة صاحب كشف الظنون» . (١)

عنوان الكتاب :

حقق اسم الكتاب الأستاذ أبو الوفاء الأفغانى في تقديمه بقوله :
«وأما اسم الكتاب فلم يذكر في أصل الأحمديّة ، وكذا في الهندية ، بل وجدنا زيادة في العثمانية هكذا :

وسميته بلوغ السؤل في الأصول ، وذكر المصنف في المجلد الرابع من شرح السير الكبير في آخر باب ما يبتلى به الأسير ص ٢٢٥ طبع دائرة المعارف (وقد استقصينا هذا في تمهيد الفصول في الأصول) وهذا يرشد تمهيد الفصول دون بلوغ السؤل فيظهر بأن تسميته باسم (بلوغ السؤل في الأصول) من تصرف بعض ناسخى الكتاب ، وحيث لم يشتهر الكتاب بين جمهور أهل العلم على توالى القرون إلا باسم (أصول السرخسى) جعلناه عنوان الكتاب دون الاسمين

(١) أصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٦ ، ٧ - ٨

السالف ذكرهما . . .» (١) وهكذا أصبح الكتاب معنونا بموضوعه العلمى ، منسوبا إلى مؤلفه ، وهذا كثير فى المؤلفات الاسلامية حتى يبدو العنوان الأصلى غريبا أو غير معروف .

التقويم العالمى للكتاب:

يعد كتاب (أصول السرخسى) من كتب أصول الفقه المهمة فى مذهب الأحناف ؛ إذ أنه يمثل مرحلة تأسيس وتثبيت أصول فقه الأحناف وتحريره . فهو ليس مجرد حكاية أقوال السابقين ، وإيراد الاعتراضات عليها والجواب عنها ، ولكنه يمثل نظرة اجتهادية جديدة فى إطار الأصول والأسس التى يتبناها أئمة هذا المذهب . أضاف بها ثروة فكرية ودراسات موضوعية قيمة بارزة فى هذا المجال العلمى الدقيق ، فكتابه هذا كتاب فكر واجتهاد تجلت فيه شخصية مؤلفه فى وضوح وجلاء سوف تتعرض هذه الدراسة بتقديم نماذج منها .

ولهذا الكتاب أهمية خاصة بالنسبة لفقه الأحناف ، إذ أن الامام السرخسى أراد أن يجعل منه مفتاحا لشروحه لكتب محمد بن الحسن وهو ما عنه بقوله : « . . . رأيت من الصواب أن أبين للمقتبسين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب (التي صنفها محمد بن الحسن) ؛ ليكون الوقوف على الأصول معينا لهم على فهم ما هو الحقيقة فى الفروع ، ومرشداً لهم إلى ما وقع الاخلال به فى بيان الفروع ، فالأصول معدودة ، والحوادث ممدودة ، والمجموعات فى هذا الباب كثيرة للمتقدمين والمتأخرين ، وأنا فيما قصدته من المقتدين . . . »

والكتاب إلى جانب أنه مدونة أصولية ، فهو مدونة فقهية أيضا . دون فيها آراء أئمة فقهاء الحنفية الأوائل كأبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن فى غالب ما تعرض له من أمثلة وشواهد فقهية .

وقد كثر نقله خاصة عن كتاب الاستحسان ، وكتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيبانى .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤ . (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٠ .

موضوعات الكتاب الرئيسية :

كتاب أصول السرخسى مطبوع ، ومن السهل الوقوف عليه ، والتعرف على موضوعاته ومباحثه التفصيلية ، والكتاب فى جملة شكلا ومضمونا لا يختلف عن مؤلفات الأحناف الأصولية السابقة بكثير ، غير أنه بدأ بموضوعات الأمر والنهى ، وعلل لهذا بقوله :

« فأحق ما يبدأ به فى البيان الأمر والنهى ؛ لأن معظم الابتلاء بهما ، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام ، ويتميز الحلال من الحرام » . (١)

وضع الموضوعات الرئيسية فى أبواب ، وما يتبعها من مباحث فى فصول ، وقد جاءت الموضوعات الرئيسية على النسق التالى :

باب الأمر - باب النهى - باب أسماء صيغة الخطاب فى تناوله المسميات وأحكامها - باب أسماء صيغة الخطاب فى استعمال الفقهاء وأحكامها - باب بيان معانى الحروف المستعملة فى الفقه - باب بيان الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأى - باب الحجج الشرعية وأحكامها - باب الكلام فى قبول أخبار الآحاد والعمل بها - باب البيان - باب النسخ جوازا وتفسيرا ، باب الكلام فى أفعال النبى ﷺ - باب القياس - فصل : ومن الاحتجاج بلا دليل - باب وجوه الاعتراض على العلل - باب الترجيح - باب أقسام الأحكام وأسبابها وعللها وشروطها وعلاماتها - باب اهلية الأدمى لوجوب الحقوق له وعليه وفى الامانة التى حملها الانسان ، ولقد تضمنت هذه الأبواب فصولا احتوت على المباحث الأصولية الدقيقة . وقد جرى سرد هذه الأبواب فقط لاعطاء صورة عامة شاملة عن مباحث الكتاب ؛ لتسهيل مقارنتها مع نظيراتها فى الكتب الأصولية الأخرى .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١١ .

أصول السرخسى أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

تميزت كتابة الامام السرخسى بالسهولة والجزالة ، فأسلوبه أسلوب علمى فقهى ، خال من التعقيدات الفلسفية ، والمصطلحات المنطقية ، فمن ثم جاءت أفكاره ومعانيه واضحة فيما عدا بعض المباحث الجدلية ، وقوانين المناظرة التى تكمن صعوبتها من طبيعة مباحثها ، وبعض أبعادها ، فتحتاج إلى تعبير دقيق يتطلب تركيزاً فى الدرس ، وعناء فى الفهم .

المنهج :

سلك الامام السرخسى فى كتابه هذا منهجاً واضح المعالم ، يتلمس الباحث من خلاله عنايته بالكتاب من حيث الشكل والموضوع . وقد تجلّى هذا فى المظاهر التالية :

أولاً :

عرض الموضوعات ومناقشتها يختلف من موضوع وموضوع حسب طبيعة كل منها ، فأحياناً يبدأ بتقرير المسألة ووجوه تقسيمها ، وأحياناً يبدأ بعرض الآراء المختلفة حولها ، وأحياناً أخرى يعنونها ثم يذكر ما يصح عنده تجاهها ، والشئ الذى لا يغفله أبداً هو الاستدلال لكل رأى ، وبيان وجهة نظر صاحبه فى أمانة علمية ، ثم توضيح موقفه هو شخصياً من كل ذلك تأييداً أو نقضاً .

ثانياً :

مراعاته التسلسل الفكرى بين الموضوعات الرئيسية ككل ، وفيما بين فصولها كأجزاء بحيث يتوخى مناسبة منطقية لتقديم الموضوع أو تأخيرها ، وربط اللاحق بالسابق ما وجد لذلك سبيلاً . وقد عرفنا على هذا الاتجاه فى منهجيته فى مقدمة الكتاب حيث ذكر مبررات ابتدائه بالأمر والنهى .

«لأن معظم الابتلاء بهما، وبمعرفتهما تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام». (١)

أعقب هذين الموضوعين بفصل في بيان أسباب الشرائع ونوه عن مدى ارتباطه بسابقه فقال:

«اعلم بأن الأمر والنهي على الأقسام التي بينها لطلب أداء المشروعات، ففيها معنى الخطاب بالأداء بعد الوجوب بأسباب جعلها الشرع سببا لوجوب المشروعات، والموجب هو الله تعالى حقيقة لاتأثير للأسباب في الإيجاب بأنفسها، والخطاب يستقيم أن يكون سببا موجبا للمشروعات، إلا أن الله تعالى جعل أسبابا آخر سوى الخطاب سبب الوجوب تيسيرا للأمر على العباد حتى يتوصل إلى معرفة الواجبات بمعرفة الأسباب الظاهرة» (٢)

كما يتوخى هذه العلاقة بين الفصول بعضها مع البعض الآخر، ففي باب القياس مثلا يسبق مبحث شروط القياس مبحث أركان القياس ويرر هذا قائلا: «وانما قدمنا الشرط؛ لأن الشرعيات لاتصير موجودة بركنها قبل وجود الشرط، ألا ترى أن من أراد النكاح فلا بد له من أن يبدأ بإحضار الشهود، ومن أراد الصلاة لم يجد بدا من البداية بالطهارة وستر العورة» (٣)

وهذا كله يعطينا انطبعا عن العناية التي بذلها الامام أبوبكر السرخسي في ترتيب الكتاب، وتنظيم أفكاره على أنه لم يكن مقلدا في هذا الترتيب أحدا من سلفه من الأحناف بل كان في هذا يمثل اتجاهها مستقلا .

ثالثا :

التزامه الموضوعية، فحيثما جاءت مناسبة للاستطراد والخروج عن موضوع البحث أعرض عنها، وأشار إلى الموضع الطبيعي لبحثها ففي (فصل في بيان شرائع من قبلنا) لم يقف إلا قصيرا عند الحديث عن تعبد النبي ﷺ بشريعة من

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٩.

قبله ، وأشار إليه في العبارات التالية :

«وبين المتكلمين اختلاف في أن النبي ﷺ قبل نزول الوحي عليه هل كان متعبدا بشريعة من قبله ؟ فمنهم من أبى ذلك ، ومنهم من توقف فيه ، ومنهم من قال كان متعبدا بذلك ، ولكن موضع بيان هذا الفصل أصول التوحيد ، فإننا نذكر هنا ما يتصل بأصول الفقه» (١)

رابعا : الاكثار من المسائل الفقهية وتحليلها تحليلًا دقيقًا لغرض توضيح القاعدة الأصولية ، ومطابقتها للمسائل الفروعية بصورة توحى لدى النظرة السريعة أنه يعالج موضوعات فقهية ، وليست أصولية .

خامسا : أعطى بعض الموضوعات اهتماما خاصا ، فأسهب في عرضها ، وأطنب في ذكر الآراء فيها استدلالا ونقضا ، وهذا واضح في تناوله لحجية الخبر المتواتر ، والقول في الاجماع وغيرهما ، ولعل الدافع لمثل هذا هو أهمية الموضوع ، وخطورته فيستوجب هذا منه وقفة طويلة متأنية لعرض الأدلة لكل رأى ، ثم الرد عليها والاستدلال لما يرجحه .

سادسا :

اهتمامه بالمقارنة بين آراء فقهاء الأحناف ، وآراء غيرهم خصوصا آراء الامام الشافعي ، مع بيان ما يترتب على ذلك من خلاف في المسائل الفقهية ، وقد بدا هذا واضحا في موضوعات الخلاف بين الحنفية والشافعية والمتكلمين عموما مثل موضوعات المفاهيم وحجيتها التي خصها بفصل مستقل بدأه بقوله :

«وقد عمل قوم في النصوص بوجوه هي فاسدة عندنا .

فمنها : ما قال بعضهم إن التنصيب على الشيء باسم العلم يوجب التخصيص وقطع الشركة بين المنصوص وغيره من جنسه في الحكم ؛ لأنه لو لم يجب لم يظهر للتخصيص فائدة . . .» (٢) فقد استغرق هذا البحث منه اثنين وعشرين

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٥ - ٢٧٧ .

صفحة، ولقد كان يقظاً تماماً وعلى معرفة بما أخذ الفقهاء المنتمين إلى مذاهب أخرى على المذهب الحنفى، فاستدعى هذا منه الدفاع المعتدل لتصحيح أفكارهم، وكشف الحقيقة عن وجهة نظر الأحناف، وهذا ما نلمسه أيضاً واضحاً فى البحث الذى خصصه بعنوان (فصل فى بيان القياس والاستحسان) جاء فى بداية هذا الفصل قوله :

«وقد طعن بعض الفقهاء فى تصنيف له عبارة علمائنا فى الكتب إلى أنا تركنا القياس واستحسننا.

وقال : القائلون بالاستحسان يتركون العمل بالقياس الذى هو حجة شرعية ويزعمون أنهم يتسحسنون ذلك» .

ويعقب على هذا فى إسهاب مبتدئاً عبارته بقوله .

«وكيف يستحسن ترك الحجة والعمل بما ليس بحجة لاتباع هوى أو شهوة نفس، فإن كانوا يريدون ترك القياس الذى هو حجة فالحجة الشرعية هو حق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، وإن كانوا يريدون ترك القياس الباطل شرعاً فالباطل مما لا يشتغل بذكره . . .» (١)

على أنه عالج الموضوع بصورة تشبه كثيراً الطريقة التى سبق للإمام أبى بكر الرازى عرضه ومناقشته له، ولكن بشىء من الاختصار اكتفاء بما قام به سلفه من الأصوليين الأحناف .

سابعاً : تنويه أحياناً عن الفوارق الفكرية بين الحنفية والشافعية ومن سلك طريقهم من جهة، وأهل الفقه وأهل الحديث من جهة أخرى . ففى صدر كلامه فى قبول أخبار الأحاد عرض فى فصل مستقل (بيان وجوه الانقطاع) (٢) فى

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩٩

(٢) قسمه السرخسى إلى نوعين: انقطاع صورة وذلك المراسيل من الأخبار، وانقطاع معنى وقسمه الى قسمين: إما أن يكون ذلك المعنى بدليل معارض، أو نقصان فى حال الراوى يثبت به الانقطاع، والأول من هذين على أربعة أقسام: مخالف لكتاب الله، وسنة مشهورة، حديث شاذ لم يشتهر فيما تعم به البلوى، رابعها حديث أعرض عنه الائمة ج ١، ص ٣٦٤.

الأخبار، وتكلم عن القسم الرابع من أقسام الانقطاع معنى (وهو الحديث الذى أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول بأن ظهر منهم الاختلاف فى تلك الحادثة، ولم تجر الحاجة بينهم بذلك الحديث) (١)، وعلق على موقف الامام الشافعى من هذا النوع من الأحاديث بقوله :

«والشافعى أعرض عن طلب الانقطاع معنى، واشتغل ببناء الحكم على ظاهر الانقطاع فى المرسل، فترك العمل به مع قوة المعنى فيه، كما هو دأبه ودأبنا، فإنه يبنى على الظاهر أكثر الأحكام، وعلمنا أن يبنون الفقه على المعانى المؤثرة التى يتضح الحكم عند التأمل فيها». (٢)

وفى مجال الترجيح بين ما اختلف فيه الصحابة يقول :

«... ولكن طريق العمل طلب الترجيح بزيادة قوة لأحد الأقاويل، فإن ظهر ذلك وجب العمل بالراجح، وإن لم يظهر يتخير المبتلى بالحادثة فى الأخذ بقول أيهما شاء بعد أن يقع فى أكثر رأيه أنه هو الصواب. وبعد ما عمل بأحد القولين لا يكون له أن يعمل بالقول الآخر إلا بدليل. وقد بينا هذا فى باب المعارضة». ويعلق على هذا قائلا :

«وبذلك يتم الفقه على ما أشار إليه محمد بن الحسن فى أدب القاضى فقال : لا يستقيم العمل بالحديث إلا بالرأى ولا يستقيم العمل بالرأى إلا بالحديث، وأصحابنا هم المتمسكون بالسنة والرأى فى الحقيقة، فقد ظهر منهم تعظيم السنة ما لم يظهر من غيرهم ممن يدعى أنه صاحب الحديث؛ لأنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لقوة درجتها، وجوزوا العمل بالمراسيل، وقدموا خبر المجهول على القياس، وقدموا قول الصحابى على القياس؛ لأن فيه شبهة السماع من الوجه الذى قررنا، ثم بعد ذلك كله عملوا بالقياس الصحيح وهو المعنى الذى أظهر أثره بقوته. فأما الشافعى رحمه الله حين لم يجوز العمل بالمراسيل فقد ترك كثيرا من السنن، وحين لم يقبل رواية المجهول فقد عطل بعض السنة أيضا، وحين لم ير

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٠.

تقليد الواحد من الصحابة فقد جوز الاعراض عما فيه شبهة السماع ، ثم جوز العمل بقياس الشبه وهو ما لا يجوز أن يضاف إليه الوجوب بحال ، فما حاله إلا كحال من لم يجوز العمل بالقياس أصلا ، ثم يعمل باستصحاب الحال فحمله ماصار إليه من الاحتياط على العمل بلا دليل ، وترك العمل بالدليل .

وتبين أن أصحابنا هم القدوة في أحكام الشرع أصولها ، وفروعها ، وأن بفتواهم اتضح الطريق للناس ، إلا أنه بحر عميق لا يسلكه كل سابع ، ولا يستجمع شرائطه كل طالب والله الموفق » (١)

وهذا الدفاع من السرخسى عن مذهب الحنفية بهذه اللهجة والأسلوب قد يعطى انطباع تعصب السرخسى لهم ، والتحمس لأنهم بحكم انتمائهم لمذهبهم ، إلا أنه يمكن تصحيح هذا الانطباع بمعرفة موقفه من آراء فقهاء الأحناف السابقين ، كأبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر ، وغيرهم فقد ناقش آراءهم بموضوعية تامة ، واستقلال فكرى يعتبر مثاليا ، فكثيرا ما وقف موقف المعارض لبعضهم ، وصحح أورجح رأيا آخر خارجا عن دائرتهم ، ومحيط مذهبهم . وهذا مايجرى عرضه تاليا حتى تتبين خصائصه العملية ، واستقلاله الفكرى .

اجتهادات أبى بكر محمد بن أحمد السرخسى في كتابه (الأصول) :

إن كتاب أصول السرخسى بمعارض فيه المؤلف لنفسه من آراء ، أو ترجيحات ، أو تصحيحات مقابل الآراء والمذاهب الأخرى سواء في إطار المذهب الحنفى وفقهائه ، أو المذاهب الأخرى فإنه لايسع الدارس إلا التسليم له باجتهاده ؛ إذ لم يكن كتابه تقريراً أو حكاية للآراء فقط بل جعل منه المؤلف مجالا لاجتهاده وإبداء

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

رأيه في كل مسألة مسألة، ويكشف عن موقفه من كل ذلك بعبارة صريحة .
«والذى يصح عندي» «والمختار عندنا» وغير ذلك من عبارات وصيغ تتناسب
مع المقالة والموقف الذى يتخذه منها .
وقد اشتمل الكتاب على اجتهادات أصولية ، وفقهية ، ولغوية ، ونكتفي
بالأصولية منها في هذا المقام .

وجوب القضاء بالسبب الذى وجب به الأداء :

يعرض السرخسى الخلاف في هذه المسألة بين أصولى الحنفية فيقول :
« واختلف مشايخنا في أن وجوب القضاء بالسبب الذى وجب به الأداء أم بدليل
آخر غير الأمر الذى وجب به الأداء؟ » [فالعراقيون يقولون وجوب القضاء بدليل
آخر غير الأمر الذى به وجب الأداء] ؛ لأن الواجب بالأمر أداء العبادة ، ولامدخل
للرأى في معرفة العبادة . » (١)

ثم يستمر في ذكر أدلة هذا القول ، ويعللها يعرض الرأى الآخر وأدلته ،
وترجيحه له بقوله : « وأكثر مشايخنا رحمهم الله على أن القضاء يجب بالسبب الذى
به وجب الأداء عند فواته وهو الأصح ، فإن الشرع لما نص على القضاء في الصلاة
والصوم كان المعنى فيه معقولا ، وهو أن مثل المأمور به في الوقت مشروع حقا
للمأمور بعد خروج الوقت ، وخروج الوقت قبل الأداء لا يكون مسقطا لأداء
الواجب في الوقت بعينه بل باعتبار الفوات فيتقدر بقدر ما يتحقق فيه الفوات وهو
فضيلة الوقت ، فلا يبقى ذلك مضمونا عليه بعد مضي الوقت إلا في حق الأثم إذا
تعمد التفويت ، فأما في أصل العبادة التفويت لا يتحقق بمضي الوقت لكون مثله
مشروعا فيه للعبد متصور الوجود منه حقيقة وحكما ، وما يكون سقوطه للعجز
بسبب الفوات يتقدر بقدر ما يتحقق فيه الفوات ، وإذا عقل هذا المعنى في
المنصوص عليه تعدى به الحكم إلى الفرع ، وهى الواجبات بالنذر الموقت من
الصوم والصلاة والاعتكاف » (٢)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٥ . (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٦ .

بيان مقتضى الأمر في صفة الحسن للمأمور به :

يرد على بعض مشايخ الأحناف القائلين بأن الحسن يثبت عقلا فيقول :
«قال رضى الله عنه [السرخسى] اعلم أن مطلق مقتضى الأمر كون المأمور به حسنا شرعا ، وهذا الوصف غير ثابت للمأمور به بنفسه . . . ولانقول إنه ثابت عقلا كما زعم بعض مشايخنا رحمهم الله ، لأن بنفسه غير موجب عندنا . . .» (١)
وهل كما يثبت الأمر حسن المأمور به يثبت انتفاء صفة الكراهة ؟ يتخذ السرخسى رحمه الله موقفا مبائنا لسلفه أبى بكر الرازى فيقول :

«ويحكى عن أبى بكر الرازى رحمه الله بأنه كان يقول : صفة الجواز وإن كانت تثبت بمطلق الأمر شرعا ، فقد تتناول الأمر على ماهو مكروه شرعا أيضا ، واستدل على ذلك بأداء عصر يومه بعد تغير الشمس فإنه جائز مأمور به شرعا وهو مكروه أيضا ، وكذلك قوله سبحانه وتعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) يتناول طواف المحدث عندنا حتى يكون طوافه ركن الحج ، وذلك جائز مأمور به شرعا ، ويكون مكروها .

قال رضى الله عنه [السرخسى] والأصح عندى أن بمطلق الأمر كما تثبت صفة الجواز والحسن شرعا يثبت انتفاء صفة الكراهة ؛ لأن الأمر استبعاد ، ولا كراهة في عبادة العبد لربه ، وانتفاء الكراهة تثبت بالأذن شرعا ، ومعلوم أن الأذن دون الأمر فى طلب إيجاد المأمور به ، فلأن يثبت انتفاء الكراهة بالأمر أولى ، فأما الصلاة بعد تغير الشمس فالكراهة ليست للصلاة ولكن للتشبه بمن يعبد الشمس ، والمأمور به هو الصلاة ، وكذلك الطواف الكراهة ليست فى الطواف الذى فيه تعظيم البيت ، بل لوصف فى الطائف (٢) وهو الحدث ، وذلك ليس

(١) أثبت محقق الكتاب أبو الوفاء الأفعانى هنا هذا التعليق «بل الطريق يعرف به حسن الأشياء وقبحها - كذا بهامش العثمانية» «أصول السرخسى» ، ج ١ ص ٦٠ .

(٢) ذكر المحقق بالهامش أن كلمة (الطائف) كما فى النسخة العثمانية والمعنى بها مستقيم ، ولكنه أثبت فى النص كلمة (الطواف) بدلا منها والمعنى والسياق ينفيها عند التأمل .

من الطواف في شيء .» (١)

وفي مجال تصحيح وتحقيق الاستدلال يستدرك على بعض الأحناف في كيفية الاستدلال على أن المرتد غير مخاطب بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات فيقول :

« . . . واستدل بعض أصحابنا على أن الخلاف بيننا وبين الشافعي أن تنصيص علمائنا على أن ذلك لا يلزمه [المرتد] القضاء بعد الاسلام دليل على أنه لم يكن مخاطبا بأدائها في حالة الكفر ، وهذا ضعيف ، فسقوط القضاء عن المرتد والكافر الأصلي بعد الاسلام بوجود الدليل المسقط وهو قوله تعالى (إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ، وقال عليه السلام (الاسلام يجب ما قبله) ، والسقوط بإسقاط من له الحق لا يكون دليل انتفاء أصل الوجوب . . . » (٢)

حكم الأمر والنهي في أضدادهما :

وفي فصل بيان حكم الأمر والنهي في أضدادهما يفصل أقوال الأصوليين في ذلك ، ثم يوضح ما يختاره منها مستدلا لكل ذلك فيقول :

« قال رضى الله عنه [السرخسي] اعلم أن العلماء يختلفون فيهما [الأمر والنهي] جميعا فنبين كل واحد منهما على الانفراد ليكون أوضح

أما بيان حكم الأمر فقد قال بعض المتكلمين : لاحكم للأمر في ضده . وقال الجصاص رحمه الله : الأمر بالشئ يوجب النهي عن ضده ، سواء كان له ضد واحد ، أو أضداد .

وقال بعضهم : يوجب كراهة ضده .

(١) أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٧٥ .

والمختار عندنا أنه يقتضى كراهة ضده ، ولانقول إنه يوجب ، أو يدل عليه مطلقا . . . (١)

ثم يقدم بعد هذا استدلال كل رأى وبعد ذلك يعرج على موضوع النهى ويفصل الاختلاف والاستدلال لكل قول .
« . . . وإذا تبين حكم الأمر فكذلك حكم النهى فى ضده على هذه الأقاويل . . . » (٢)

حكم العام إذا خص منه شيء :

وفى بيان حكم العام إذا خصص منه شيء يعرض آراء العلماء فيه ، ويبين مايراه جديرا بأن يكون مذهب الحنفية .

« قال رضى الله عنه وعن والديه : كان أبو الحسن الكرخى رحمه الله يقول من عند نفسه لا على سبيل الحكاية عن السلف : العام إذا لحقه خصوص لا يبقى حجة ، بل يجب التوقف فيه إلى البيان سواء كان دليل الخصوص معلوما أو مجهولا ، إلا أنه يجب أخص الخصوص إذا كان معلوما .

وقال بعضهم : إذا خص منه شيء مجهول فكذلك الجواب ، وإن خص منه شيء معلوم فإنه يبقى موجبا الحكم فيما وراء المخصوص قطعا .

وقال بعضهم : هكذا فيما إذا خص شيء معلوم ، وإن خص منه شيء مجهول يسقط دليل الخصوص ويبقى العام موجبا حكمه كما كان قبل دليل الخصوص .

قال رضى الله عنه : والصحيح عندى أن المذهب عند علمائنا رحمهم الله فى العام إذا لحقه خصوص يبقى حجة فيما وراء الخصوص ، سواء كان المخصوص مجهولا أو معلوما ، إلا أن فيه شبهة حتى لا يكون موجبا قطعا وبقينا بمنزلة ما قال الشافعى رحمه الله فى موجب العام قبل الخصوص .

والدليل على أن المذهب هذا : أن أبا حنيفة رضى الله عنه استدل على فساد البيع بالشرط بنهى النبى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ، وهذا عام دخله

(١) ، (٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٤ ، ص ٩٦ .

خصوص . واحتج على استحقاق الشفعة بالجوار إذا كان عن ملاصقة . بقول النبي صلى الله عليه وسلم (الجار أحق بصقه) ، وهذا عام قد دخله الخصوص ، واستدل محمد على فساد بيع العقار قبل القبض بنهيه عليه السلام عن بيع ما لم يقبض ، وهو عام لحقه خصوص ، وأبوحنيفة رحمه الله خص هذا العام بالقياس ، فعرفنا أنه حجة للعمل من غير أن يكون موجبا قطعاً . . . » (١)

تخصيص الثابت بنص الإشارة : (٢)

يخالف السرخي بعض متقدمي مشايخ الحنفية القائلين بأن الحكم الثابت بإشارة النص لا يحتمل الخصوص . وفيما يلي عرض للمسألة :
«وأما الثابت بإشارة النص فعند بعض مشايخنا رحمهم الله لا يحتمل الخصوص أيضا ؛ لأن معنى العموم فيما يكون سياق الكلام لأجله ، فأما ماتقع الإشارة إليه من غير أن يكون سياق الكلام له فهو زيادة على المطلوب بالنص ، ومثل هذا لايسع فيه معنى العموم حتى يكون محتملا للتخصيص .
قال رضى الله عنه [السرخسى] والأصح عندي أنه يحتمل ذلك ، لأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة من حيث إنه ثابت بصيغة الكلام ، والعموم باعتبار الصيغة ، فكما أن الثابت بعبارة النص يحتمل التخصيص فكذلك الثابت بإشارته » . (٣)

اعتبار رأى أهل الأهواء فى الاجماع :

جرى الخلاف بين العلماء فى اعتبار رأيهم وتأثيرهم عليه بالمخالفة ، ويعرض السرخسى الموضوع بالتفصيل من كافة جوانبه مع توضيح موقفه من ذلك :
« فأما أهل الأهواء فمن يكفر فى هواءه فاسم الأمة لا يتناوله مطلقا ، ولا هو

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٢) هو الحكم الاستفادة من سياق النص بعد تأمل ونظر من غير زيادة فيه ولانقصان . انظر أصول السرخى ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

مستحق للكرامة الثابتة للمؤمنين ، ومن يضلل في هواه إذا كان لا يدعو الناس إلى هواه ولكنه مشهور به فقد قال بعض مشايخنا فيما يضلل هو فيه لامعتبر بقوله ؛ لأنه إنما يضلل لمخالفته نصا موجبا للعلم ، فكل قول كان بخلاف النص فهو باطل ، وفيما سوى ذلك يعتبر قوله ، ولا يثبت الاجماع مع مخالفته لأنه من أهل الشهادة ، ولهذا كان مقبول الشهادة في الأحكام .

قال رضى الله عنه [السرخسى] والأصح عندي أنه ان كان متها بالهوى ولكنه غير مظهر له فالجواب هكذا . فأما إذا كان مظهرا لهواه فإنه لا يعتد بقوله في الاجماع ؛ لأن المعنى الذى لأجله قبلت شهادته لا يوجد هنا فإنها تقبل لانتفاء تهمة الكذب على ما قال محمد رحمه الله : وهذا يدل على أنهم لا يؤتمنون في أحكام الشرع ولا يعتبر قولهم فيه . فإن الخوارج هم الذين يقولون إن الذنب نفسه كفر ، وقد كفروا أكثر الصحابة الذين عليهم مدار أحكام الشرع ، وإنما عرفناها بنقلهم فكيف يعتمد قول هؤلاء في أحكام الشرع ، وأدنى ما فيه أنهم لا يتعلمون ذلك إذا كانوا يعتقدون كفر الناقلين ، ولا معتبر بقول الجهال في الأحكام .

فأما من كان محقا في اعتقاده ولكنه فاسق في تعاطيه ، فالعراقيون يقولون لا يعتد بقوله في الاجماع أيضا ؛ لأنه ليس بأهل لأداء الشهادة ، ولأن التوقف في قوله واجب بالنص وذلك ينفى وجوب الانباع .

قال رضى الله عنه (السرخسى) والأصح أنه إذا كان معلنا لفسقه فكذلك الجواب ، لأنه لما لم يتحرز من إعلان ما يعتقده باطلا فكذلك لا يتحرز من إعلان قول يعتد بطلانه باطنا ، فأما إذا لم يكن مظهرا للفسق فإنه يعتد بقوله في الاجماع وإن علم فسقه حتى ترد شهادته ، لأنه لا يخرج بهذا من الأهلية أصلا ، ولا من الأهلية للكرامة بسبب الدين . . . » (١)

حجية خبر الفاسق :

يفصل السرخسى القول في الاحتجاج بخبر الفاسق ويعترض على بعض مشايخ الأحناف رأيهم فيقول :

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣١٢ .

«وأما الفاسق فقد ذكر في كتاب الاستحسان أنه إذا أخبر بطهارة الماء ، أو بنجاسته ، أو بحل الطعام والشراب وحرمة ، فإن السامع يحكم رأيه في ذلك ، فإن وقع عنده أنه صادق فعليه أن يعمل بخبره ، والا لم يعمل به . وعلى هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله : الجواب كذلك فيما يرويه الفاسق .

قال رضى الله عنه : والأصح عندي أن خيره لا يكون حجة لأنه غير مقبول الشهادة ، وفي حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته إنما اعتبر خبره إذا تأيد بأكثر الرأى لأجل الضرورة ، لأن ذلك حكم خاص ربما يتعذر الوقوف عليه من جهة غيره ، ومثل هذه الضرورة لا يتحقق في رواية الخبر فإن في العدول كثرة يمكن الوقوف على معرفة الحديث بالسماع منهم فلا حاجة إلى الاعتماد على رواية الفاسق فيه .

ثم في المعاملات جعل خبر الفاسق مقبولا لأجل الضرورة أيضا فإن المعاملة تكثر بين الناس ولا يوجد عدل يرجع إليه في كل خبر من ذلك النوع ، إلا أن ذلك ينفك عن معنى الأزام ، فجوز الاعتماد فيها على خبر الفاسق مطلقا . والحل والحرمة فيه معنى الأزام من وجه فلهذا لم نجعل خبر الفاسق فيه معتمدا على الإطلاق حتى ينضم إليه غالب الرأى . . . » . (١)

وجوه الاحتجاج بما ليس بحجة مطلقة :

- خصص السرخسى رحمه الله بابا مستقلا للأدلة التي لا يصح الاحتجاج بها وخصص كل نوع بفصل مستقل وهى :
- أولا : الاحتجاج بلا دليل .
 - ثانيا : الاستدلال باستصحاب الحال .
 - ثالثا : الاستدلال بتعارض الأشباه .
 - رابعا : الاحتجاج بالاطراد على صحة العلة إما وجودا ، أو وجودا وعدما
 - خامسا : حصر الأوصاف وإثبات صحة واحدة منها .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٧١ .

وبالنسبة للوجه الأخير فقد أخذ به بعض علماء الاحناف من الأصوليين كأبي بكر الجصاص فيعرض السرخسى مقالته واستدلّاهم ويرد عليهم على النحو التالى :

«ومن هذا النوع الاحتجاج بأن الأوصاف محصورة عند القائسين ، فإذا قامت الدلالة على فساد سائر الأوصاف إلا وصفا واحدا تثبت به صحة ذلك الوصف ويكون حجة . هذا طريق بعض أصحاب الطرد .

وقد جوز الجصاص رحمه الله بتصحيح الوصف بالعلة بهذا الطريق .
قال الشيخ رحمه الله [السرخسى] وقد كان بعض اصدقائى عظيم الجد .

فى تصحيح هذا الكلام بعله أن الأوصاف لما كانت محصورة ، وجميعها ليست بعله للحكم ، بل العلة وصف منها ، فإذا قام الدليل على فساد سائر الأوصاف سوى واحد منها ثبت صحة ذلك الوصف بدليل الاجماع كأصل الحكم . فإن العلماء إذا اختلفوا فى حكم حادثة على أقاويل ، فإذا ثبت بالدليل فساد سائر الأقاويل إلا واحدا ثبت صحة ذلك القول .

قال الشيخ : وعندى أن هذا غلط لانجوز القول به ، وهو مع ذلك نوع من الاحتجاج بلا دليل .

أما بيان الغلط فيه وهو أن ما يجعله هذا القائل دليل صحة علة هو الدليل على فساده ؛ لأنه لا يمكنه سلوك هذا الطريق إلا بعد قوله بالمساواة بين الأوصاف فى أن كل وصف منها صالح أن يكون علة للحكم ، وبعد ثبوت هذه المساواة فالدليل الذى يدل على فساد بعضها هو الدليل على فساد مابقى منها ؛ لأنه متى علم المساواة بين شيئين فى الحكم ، ثم ظهر لأحدهما حكم بالدليل فذلك الدليل يوجب مثل الحكم فى الآخر ، كمن يقول لغيره : اجعل زيدا وعمرا فى العطية سواء ، ثم يقول اعط زيدا درهما يكون ذلك تنصيصة على أنه يعطى عمرا درهما ، فعرفنا أنه لاوجه للتحرز من هذا الفساد إلا ببيان تفاوت بين هذا الوصف ، وبين سائر الأوصاف فى كونه علة للحكم . وذلك التفاوت لايتبين إلا ببيان التأثير أو الملائمة ، فيضطر إلى بيانه شاء أو أبى . ثم وإن قام الدليل على فساد سائر الأوصاف على

وجه لاعمل لذلك الدليل في إفساد هذا الوصف الواحد فنحن نتيقن أن ذلك الدليل كما لا يوجب فساد هذا الوصف، لا يوجب صحته. فلا يبقى على تصحيح هذا الوصف دليل سوى أنه لم يقم الدليل على فساد.

ولو جاز إثبات الوصف موجبا للحكم بهذا الطريق لجاز إثبات الحكم بدون هذا الوصف بهذا الطريق، وهو أن يقول حكم الحادثة كذا؛ لأنه لم يقم الدليل على فساد هذا الحكم، ومقاله من الاستدلال بالحكم فهو وهم؛ لأن بإفساد مذهب الخصم لا يثبت صحة مذهب المدعى للحكم بوجه من الوجوه، وكيف يثبت ذلك والمبطل دافع، والمدعى للحكم مثبت، وحجة الدفع غير حجة الاثبات. . . (١) والسرخسى في استدلاله موضوعى هادىء يعرض أنواعا من الحجج والأدلة من الكتاب، والسنة، والمنطق، ثم لا يفوته ما وسعه الاستدلال أن يؤيد وجهة نظره بمسألة يستشهد بها من أقوال أوفتاوى فقهاء الحنفية المتقدمين. وهذا الجانب يلقي الضوء على كيفية تأسيس أصول الفقه عند الأحناف، فقواعده ودلائله لم يدونها أئمة المذهب الحنفى وفي مقدمتهم الامام أبو حنيفة وإنما استنبطها من جاء بعدهم. والسرخسى رحمه الله في هذا الكتاب يعتبر معلمة واضحة الدلالة على هذا المعنى، فهو يستنبط القاعدة من فتوى، أو حكم أولئك المجتهدين السابقين فيحلل هذه الفتوى، أو ذاك النص تحليلا يتناسب مع الاستنباط الذى ارتآه. وبهذه الجهود التى بذلها أمثال السرخسى وسلفه من الأصوليين الأحناف كالدبوسى والخصاص الرازى، وبناء اللاحق على ماتركه السابق، وفحصه ونقده بعقلية مستقلة أخذ أصول الفقه عند الأحناف طريقه الى الكمال والنضج، ليصل إلى مرحلته التى وصلها عند الشافعية والمتكلمين.

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣١.

أصول فخر الاسلام البزدوى (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)

المؤلف:

على بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوى، الملقب بفخر الاسلام . ولد في حدود سنة أربع مائة ببلدة بزدة وإليها نسبته . اتفق المترجمون بأنه فقيه ماوراء النهر، وشيخ الحنفية في تلك البلاد، يضرب به المثل في حفظ المذهب مات بكش في رجب سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة . له تصانيف كثيرة معتبرة في الأصول والفروع منها :

«المبسوط إحدى عشر مجلدا، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، وكتاب كبير في أصول الفقه مشهور بأصول البزدوى، معتبر معتمد، وكتاب في تفسير القرآن يقال إنه مائة وعشرون جزءاً، كل جزء في مجلد ضخمة . وغناء الفقهاء في الفقه » . (١)

وجاء في هدية العارفين تعداد مؤلفاته كالتالى :

«من تصانيفه كنز الوصول إلى معرفة الأصول، أمالى تفسير القرآن، الجامع الكبير في الفروع ، سيرة المذهب في صفة الأدب، شرح تقويم الأدلة في الأصول ، شرح الجامع الصحيح للبخارى ، شرح الجامع الصغير للشيباني في الفروع ، شرح زيادة الزيادات للشيباني ، غناء الفقهاء في الفروع، كشف الأستار في التفسير في مائة وعشرين جزءاً، المبسوط في الفروع أحد عشر مجلداً» . (٢)

(١) انظر : محمد عبدالحى اللكنوى ، كتاب الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٢٤ ؛ قاسم بن قطلوبغا، تاج التراجم ، ص ٤١ .

(٢) اسماعيل باشا البغدادى ، هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين، ج ١ ، ص ٣٩٣ .

تقويم الكتاب :

يأتى كتاب فخر الاسلام البزدوى فى نهاية سلسلة الأعمال العلمية الأصولية المبدعة خاتمة تتوج أعمال المتقدمين من الأصوليين الأحناف ؛ إذ تميزت أعمال ومؤلفات السابقين بمحاولاتهم المتضافرة للتعرف على القواعد الأصولية التى بنى عليها أئمة الأحناف استنباطاتهم للأحكام الفروعية ، وكانت موضع نقاش واجتهاد وحوار تجلّى فى مؤلفات السابقين منهم .

وفى هذه الفترة لتأليف فخر الاسلام البزدوى تبينت المعالم ، وتحددت القواعد والقوانين الأصولية التى اعتمدها الفقهاء المجتهدون من الأحناف فى استنباطاتهم ، فأصبحت بحاجة إلى جمع وتحرير كوصياغتها صياغة جديدة ، متلافية الخلافات ما أمكن وأخذة بقول الغالبية والأكثر .

انتدب فخر الاسلام البزدوى رحمه الله نفسه لهذه المهمة الصعبة ، وحقق ذلك الهدف ، وجسد تلك المعانى فى كتابه هذا الذى أصبح على مدى الزمان يمثل أصول الفقه الحنفى ، ومدونة تعرض منتهى الفكر الاجتهادى الأصولى عندهم ، ومن ثم تميز بطابع خاص ، ونمط متباين عن المؤلفات الأصولية قبله فكرا ومضمونا ؛ إذ ركز اهتمامه على بيان ماهو المذهب عند وجود اختلاف بين الأحناف ، واصبحت تصحيحاته وترجيحاته مؤكدة ذلك . ومعتبرة عند المتأخرين منهم ، إذا استثنينا بعضا منها الذى خالف فيه جمهور الأصوليين ، وذلك مثل جنوحه إلى أن الاجماع ينسخ بالاجماع فى معرض حديثه عن مراتب الاجماع .

« . . . قال الشيخ الامام : ثم هذا الاجماع على مراتب ، فإجماع الصحابة مثل الآية والخبر المتواتر ، وإجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الحديث ، وإذا صار الاجماع مجتهدا فى السلف كان كالصحيح من الآحاد ، والنسخ فى ذلك جائز بمثله ، حتى إذا ثبت حكم بإجماع عصر يجوز أن يجتمع أولئك على خلافه فينسخ به الأول ، ويجوز ذلك وإن لم يتصل به التمكن من العمل عندنا على مامر ، ويستوى فى ذلك أن يكون فى عصرين ، أو عصر واحد أعنى به فى جواز

النسخ (١).

ومن جانب آخر فإن هذا الكتاب لقي قبولا من العلماء والدارسين الأحناف فأصبح محور الدرس والتأليف عند المتأخرين ، شرحا واختصارا ، وتعليقا . وأعظم شروحه وأوسعها شرح علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخارى الحنفى المتوفى سنة أربع وسبعمائة سباه (كشف الأسرار) ، وشرحه عدد آخر من الأحناف منهم حسام الدين حسين بن على الصفناقى ، المتوفى سنة عشر وسبعمائة وسباه (الكافى) .

وأكمل الدين محمد بن محمود البابرты الحنفى ، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة وسباه التقرير .

وشرحه أيضا أبو المكارم أحمد بن حسن الجاربردى الشافعى ، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة .

وقوام الدين الأترارى الحنفى ، المتوفى فى حدود سنة سبعمائة . والشيخ أبو البقاء محمد بن أحمد بن الضياء المكى الحنفى ، المتوفى سنة أربع وخمسين وثمانمائة .

وعمر بن عبدالمحسن الأرزنجانى فى مجلدين ، ويذكر اللكنوى « شرح الهداد والجونفورى وهو كتاب نفيس معتمد عند الأجلة » . (١)

كما قام قاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة بتخريج أحاديثه ، (٢) والمؤلفات التى جعلت من هذا الكتاب محورا لدراسات كثيرة ، وتأثرها بمنهج البزدوى صياغة وترتيا واضع وظاهر ، كما يتبين هذا بالمقارنة بينه وبين متن المنار من تأليف عبدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى المتوفى سنة عشر وسبعمائة .

(١) ج ٣ ، ص ٢٦١ ، ويعلق شارحه عبدالعزيز البخارى على هذا بقوله : « وهذا مختار الشيخ ، فأما جمهور الأصوليين فقد أنكروا جواز كون الاجماع ناسخا أو منسوخا . . . » ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

(٢) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، ص ١٢٤ .

(٣) انظر كشف الظنون ، ج ١ ، ص ١١٢ لمعرفة مزيد من الشروح والتعليقات المختصرة على هذا الكتاب .

كل هذا يشير الى الدور والتأثير الذى تركه اصول فخر الاسلام منذ تأليفه حتى العصور التى تلته .

موضوعات الكتاب الرئيسية وتبويبها :

افتتح فخر الاسلام البزدوى كتابه هذا بمقدمة علمية مفيدة قسم فيها العلم إلى نوعين : علم التوحيد والصفات ، وعلم الشرايع والأحكام . ثم بين « أن الأصل فى النوع الأول هو التمسك بالكتاب والسنة ، ومجانبة الهوى والبدعة ، ولزوم طريق السنة والجماعة الذى كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون ، وهو الذى كان عليه أدركنا مشايخنا ، وكان على ذلك سلفنا أعنى أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمدا وعامة أصحابهم » . (١)

ووضح أن للإمام أبى حنيفة كتاب الفقه الأكبر ، وهو فى علم العقيدة ، وفيه عرض بين لاعتقاد الامام أبى حنيفة ، ولم يكتف فخر الاسلام بهذا بل عرض هنا جملة عقيدة الامام أبى حنيفة وأتباعه فى المسائل الاعتقادية ، واستهدف من هذا « إبطال دعوى من زعم من المعتزلة أن أبا حنيفة رحمه الله كان على معتقدهم استدلالا يانقل عنه . . . ودفع طعن من طعن فيه من الشافعية وغيرهم من أصحاب الظواهر أنه كان من أصحاب الرأى ، وأنه كان يقدم الرأى على السنة . . . » (٢)

والنوع الثانى علم الفروع ، وهو الفقه . وبين معناه ، وأقسامه ، ثم نفذ من هذا إلى الثناء على الأحناف بأنهم السابقون فى هذا المجال على غيرهم ، وأعلن أنهم هم أصحاب الحديث والمعانى واستشهد لهذا ببعض مواقفهم من الأدلة الأصولية .

« . . . وأصحابنا هم السابقون فى هذا الباب ، ولهم الرتبة العليا ، والدرجة القصوى فى علم الشريعة ، وهم الربانيون فى علم الكتاب والسنة وملازمة

(١) ج ١ ، ص ٧ .

(٢) كشف الأسرار ، ج ١ ، ص ٨ .

القدوة . وهم أصحاب الحديث والمعاني .
أما المعاني فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم أصحاب الرأي ، والرأي اسم للفقهاء
الذى ذكرنا ، وهم أولى بالحديث أيضا . ألا ترى أنهم جوزوا نسخ الكتب بالسنة
لقوة منزلة السنة عندهم ، وعملوا بالمراسيل تمسكا بالسنة والحديث ، ورأوا العمل
به مع الارسال أولى من الرأي . ومن رد المراسيل فقد رد كثيرا من السنة ، وعمل
بالفرع بتعطيل الأصل ، وقدموا رواية المجهول على القياس ، وقدموا قول
الصحابي على القياس . وقال محمد رحمه الله في كتاب القاضى (لا يستقيم
الحديث إلا بالرأى ، ولا يستقيم الرأى إلا بالحديث ، حتى إن من لا يحسن
الحديث أو علم الحديث ولا يحسن الرأى فلا يصلح للقضاء والفتوى . . .) (١)
ثم انتقل بعد هذا إلى القول بأن :

«أصول الشرع ثلاثة الكتاب، والسنة، والاجماع، والأصل الرابع القياس بالمعنى
المستنبط من هذه الأصول . . . » (٢) فبدأ بدراسة وعرض مباحث كل أصل من
هذه الأصول الأربعة .

بدأ بتعريف القرآن وبين أنه «المنزل على رسول الله، المكتوب في المصاحف
المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلاشبهة، وهو النظم والمعنى
جميعا» (٣)

وفى سبيل عرض دراسة مباحث الكتاب وضع لها تقسيمات منطقية تمهد له
الدخول إليها فقال :

«وإنما يعرف أحكام الشرع بمعرفة النظم والمعنى ، وذلك أربعة أقسام . وذلك فيما
يرجع إلى معرفة أحكام الشرع :

القسم الأول : فى وجوه النظم صيغة ولغة .

والثانى : فى وجوه البيان بذلك النظم .

والثالث : فى وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه فى باب البيان .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٥ - ١٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٩ . (٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢١ .

والرابع : فى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى على حسب الوسع والامكان وإصابة التوفيق .

أما القسم الأول فأربعة أوجه : الخاص ، العام ، المشترك ، والمؤول .
والقسم الثانى أربعة أوجه أيضا الظاهر ، النص ، والمفسر ، والمحكم ، وإنما يتحقق معرفة هذه الأقسام بأربعة أخرى فى مقابلتها وهى الخفى ، والمشكل ، والمجمل ، والمتشابه .

والقسم الثالث أربعة أوجه أيضا : الحقيقة ، والمجاز ، والصريح ، والكناية .
والقسم الرابع أربعة أوجه أيضا : الاستدلال بعبارته ، وبإشارته ، وبدلالته ، وباقتضائه .

وبعد معرفة هذه الأقسام قسم خامس : وهو وجوه أربعة أيضا : معرفة مواضعها ، ومعانيها ، وترتيبها وأحكامها . . . » (١)

تناول فى البداية تعريف هذه المصطلحات ، وبيان المراد منها حسب النسق والترتيب الذى أجمله هنا ، ثم ذكر أحكامها تفصيلا .

بحث فخر الاسلام رحمه الله موضوعات ومباحث الأمر والنهى فى جملة مباحث الخاص ؛ لأن معناه يشملها فقد عرف الخاص بقوله :

« كل لفظ وضع لمعنى على الانفراد وانقطاع المشاركة ، وكل اسم وضع لمسمى معلوم على الانفراد . . . » (٢)

أما الأحكام الشرعية التكليفية فإنه بحثها تحت عنوان (باب العزيمة والرخصة) لبيان أقسام الأحكام الثابتة بالكتاب ، وأعقب هذا بباب حكم الأمر والنهى فى أضدادهما ؛ إذ أن البحث لا يزال فى معرض الأحكام ، وقد مهد له فى نهاية الباب قبله بقوله

« ويتصل بهذه الجملة معرفة حكم الأمر والنهى فى ضد مانسبا إليه ، وهذا تابع غير مقصود فى جنس الأحكام فأخرناه » . (٣)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٦ - ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣١ . (٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٨

ثم تكلم عن الأحكام الوضعية في باب مستقل بعد ذلك بعنوان (باب بيان أسباب الشرائع). (١)

انتقل بعد هذا إلى عرض مباحث الأصل الثاني وهو السنة في باب بعنوان : (باب بيان أقسام السنة) وضح في البداية أن السنة فرع الكتاب ، وأن السنة جامعة للأمر والنهي ، والخاص والعام ، وسائر الأقسام فلا حاجة إلى إعادة القول فيما سبق ثم يرسم خطة مباحث هذا الباب ، والموضوعات التي سيتطرق لدراستها في قوله : « وإنما هذا الباب لبيان وجوه الاتصال ، وما يتصل بها فيما يفارق الكتاب ، وتختص به السنن وذلك أربعة أقسام : قسم في كيفية الاتصال بنا من رسول الله عليه السلام ، وقسم في الانقطاع ، وقسم في بيان محل الخبر الذي جعل حجة ، وقسم في بيان نفس الخبر ... » . (٢) فجاءت دراسة هذا الأصل شاملة للموضوعات التالية :

باب المتواتر - باب المشهور من الأخبار - باب خبر الواحد - باب تقسيم الراوي الذي جعل خبره حجة - باب بيان شرائط الراوي - باب بيان قسم الانقطاع - باب بيان محل الخبر - باب بيان القسم الرابع وهو الخبر - باب الكتابة والخط -

باب شرط نقل المتنون - باب تقسيم الخبر من حيث المعنى - باب ما يلحقه النكير من قبل الراوي - باب الطعن يلحق للحديث من قبل غير راويه . يتلو هذا باب المعارضة وهو في الحقيقة من تمام مباحث الأصلين الكتاب والسنة ، وقد مهد له في نهاية الباب قبله بقوله :

« وهذه الحجج التي ذكرنا وجوهها من الكتاب والسنة لا تتعارض في أنفسها وضعاً ، ولا تنافض ؛ لأن ذلك من أمارات العجز الحادث تعالى الله عن ذلك ، وإنما يقع التعارض بينهما لجهلنا بالناسخ والمنسوخ ، فلا بد من بيان هذه الجملة » . (٣)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

كما أن من متعلقات الأصلين الكتاب والسنة موضوع البيان، فخصه بباب مستقل وبحث أقسامه الخمسة :

بيان تقرير - بيان تفسير - بيان تغيير - بيان تبديل - بيان ضرورة.

أعقب هذا باب أفعال النبي ﷺ - باب تقسيم السنة في حق النبي ﷺ باب شرايع من قبلنا - باب متابعة أصحاب النبي عليه السلام والاقتداء بهم . انتقل بعد هذا إلى عرض الأصل الثالث الاجماع ، وذكر في بدايته خطوات البدء فيه بقوله :

« الكلام في الاجماع في ركنه ، وأهلية من ينعقد به ، وشرطه ، وحكمه وسببه . . . » (١)

وبعد انتقل إلى الأصل الرابع وهو القياس ، وسار على نفس الطريقة في البدء بذكر المباحث التي ستكون موضوع الدراسة فيه وتصور ترتيبه لها :

« قال الشيخ الامام رضى الله عنه : الكلام في هذا الباب ينقسم الى أقسام : أولها الكلام في تفسير القياس ، والثاني في شرطه ، والثالث في ركنه ، والرابع في حكمه ، والخامس في دفعه . ولا بد من معرفة هذه الجملة ، لأن الكلام لا يصح إلا بمعناه ، ولا يوجد إلا عند شرطه ، ولا يقوم إلا بركنه ، ولم يشرع إلا للحكمة ، ثم لا يبقى إلا الدفع » . (٢)

عرض بعد هذا الأدلة التي لا يحتج بها عند الأحناف ، وقد أجملها في العبارة التالية :

« وأما تقسيم هذه الجملة [ما هو احتجاج بلا دليل] فإن أول أقسامه الاطراد وجودا ، أو وجودا وعدما ، والذي يليه الاحتجاج باستصحاب الحال ، والذي يليه الاحتجاج بالنفي والعدم ، والذي يليه الاحتجاج بتعارض الأشياء ، والذي يليه الاحتجاج بما لا يستقل إلا بوصف يقع به الفرق ، والذي يليه أن يكون الوصف مختلفا ظاهر الاختلاف ، والذي يليه ما لا يشك في فساده ، والذي يليه الاحتجاج

(١) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٢٦ .

بألا دليل . . . » (١) وأنهى هذه المباحث بباب (القياس والاستحسان)
وعقد باباً في معرفة أحوال المجتهدين، ومنازلهم في باب الاجتهاد، وبحث في
شروط الاجتهاد وحكمه، كما بحث جملة من الموضوعات ذات علاقة وصلة
بتصويب المجتهدين وتخطئهم فجاءت على النسق التالي :
باب فساد تخصيص العلل، باب وجوه دفع العلل الفاسد منها والصحيح،
باب الترجيح، باب وجوه دفع العلل الطردية، باب وجوه الانتقال من علة إلى
أخرى، باب معرفة أقسام الأسباب والعلل والشروط .
وذكر أخيراً أنه يتصل ببيان الأحكام المشروعة وما يتعلق بها (باب بيان العقل
وما يتصل به من أهلية البشر) (٢) وأورد تحت هذا الموضوع الأبواب التالية :
باب بيان العقل، باب بيان الأهلية، باب أهلية الأداء، باب الأمور
المعترضة على الأهلية (باب العوارض المكتسبة وهي الجهل، والسكر، والهزل،
والسفه، والخطأ، والسفر، والاكراه .
وبهذا يكتمل كتاب كنز الوصول الى معرفة الأصول موضوعاته ومباحثه .

(١) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٢٩ .

أصول فخر الإسلام أسلوباً ومنهجاً :

الأسلوب :

من القضايا المسلمة عند الفقهاء والأصوليين الأحناف تميز أسلوب فخر الإسلام البزدوى في مؤلفاته الأصولية والفقهية بصعوبة العبارة التي تستلزم غموض المعنى ، ومن ثم اشتهرت كنيته بينهم بأبى العسر (١) وقد أشار إلى هذا الجانب في أسلوبه شارح هذا الكتاب عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخارى في مقدمته بقوله :

« . . . ثم إن كتاب أصول الفقه المنسوب إلى الشيخ الامام المعظم ، فخر الإسلام أبى الحسن على بن محمد بن الحسين البزدوى تغمدته الله بالرحمة والرضوان ، وأسكنه أعلى منازل الجنان امتازين الكتب المصنفة في هذا الفن شرفاً وسموا ، ضمن فيه أصول الشرع ، وأحكامه ، وأدرج فيه مابه نظام الفقه وقوامه ، وهو كتاب عجيب الصنعة ، رائع الترتيب ، صحيح الأسلوب ، مليح التركيب ، ليس في جودة تركيبه وحسن ترتيبه مزية . . لكنه صعب المرام ، أبى الزمام ، لاسبيل إلى الوصول إلى معرفة لطفه وغرايه ، ولا طريق إلى الاحاطة بطرقه وعجايبه إلا لمن أقبل بكلية على تحقيقه وتحصيله ، وشذ خيازيمه للاحاطة لجملته وتفصيله . . . وقد تبجر مع ذلك في الأحكام والفروع ، وأحاط بها جاء فيها من المنقول والمسموع . . . » (٢)

على أن العنوان الذى اختاره شارحه عبدالعزيز البخارى يدل بعبارته الصريحة على صعوبة أسلوبه « . . . ولما كان هذا الكتاب كاشفاً عن غوامض محتجبة عن

(١) يقول طاش كبرى زاده في كتابه مفتاح السعادة :

«وللامام فخر الإسلام البزدوى أخ مشهور بأبى اليسر ليسر تصانيفه ، كما أن فخر الإسلام مشهور بأبى العسر ، لیسر تصانيفه» ج ٢ ، ص ١٨٥ .

(٢) كشف الأسرار ، ج ١ ، ص ٣ .

الأبصار، ناسب أن سميته كشف الاسرار . . . » (١).
ويذكر شارح الكتاب عبدالعزيز البخارى حقيقة أخرى ذلك أن فخر الاسلام
اليزدوى ألف فى الأصول كتابا أطول منه ، ووعد أن يكون هذا التصنيف أوجز
منه . (٢)

فلعل السبب فى هذا يعود بالأصالة إلى أسلوب الايجاز الذى أثره فى تأليف هذا
الكتاب ، والذى أعلنه صراحة فى قوله :
«وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها ، وتعريف الأصول بفروعها ، على شرط
الايجاز والاختصار إن شاء الله . . . » (٣)
وهذه بادرة لاتجاه جديد فى التأليف ، هو الاتجاه إلى الايجاز والاختصار ، بينما لم
يكن من اهتمام المؤلفين السابقين من الأصوليين الأحناف شىء من ذلك .

المنهج :

عرض فخر الاسلام اليزدوى الموضوعات والمباحث الأصولية على أنها قواعد
مقررة ، ليس فيها مجال للنقاش والاجتهاد ، باستثناء بعض المسائل التى كان
الخلاف فيها قويا بين المتقدمين وهذا يتلاءم مع المنهج الذى خطه لنفسه بادىء ذى
بدء فى مقدمة الكتاب «وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها ، وتعريف الأصول
بفروعها على شرط الايجاز والاختصار» . (٤)

ولهذا فإن الباحث يفتقد عنده الأسلوب التحليلى ، كما يفتقد الاجتهاد
والنقاش المثمر الذى عاشه مع المدونات الأصولية السابقة عند الرازى الجصاص ،
والدبوسى ، والسرخسى .

وهذا لم يمنع فخر الاسلام وقد تصدى لبيان ماهو المذهب عند الأحناف أن
يقوم ببعض الاستدراكات ، أو التصحيحات ، أو الترجيح لبعض الآراء على

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٣) ، (٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨ .

بعض ، وهذا أمر ليس باليسير في سبيل تحديد المذهب ، وتعيين موقفه خصوصا وهو - فيما يبدو - أول من نصب نفسه لمثل هذا العمل .
بالإضافة إلى ما تقدم فإن منهج البزدوى في الكتاب واضح متميز ، يمكن إجماله في النقاط التالية .

أولا : الإبداع في التفسيرات ، والتفريعات بطريقة منطقية تجزم جوانب الموضوع ، وتلم شتاته . وهذا أول ما يصفح نظر القارئ من الكتاب بعد المقدمة « : . . . اعلم أن أصول الشرع ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والأصل الرابع القياس بالمعنى المستنبط من هذه الأصول .

أما الكتاب فالقرآن المنزل على رسوله الله المكتوب في المصاحف المنقول عن النبي ﷺ نقلا متواترا بلا شبهة ، وهو النظم والمعنى جميعا في قول عامة أهل العلم ، وهو الصحيح من قول أبي حنيفة عندنا . . . وإنما يعرف أحكام الشرع بمعرفة أقسام النظم والمعنى . . . » . حتى نهاية ما سبق عرضه في موضوعات الكتاب الرئيسية . (١)

ومن هذه التفسيرات وحسب الترتيب الذي نوه عنه عالج موضوعات ومباحث الأصول ، وهي في الواقع خطة الكتاب التي التزم السير بموجبها ، على أن هذا التقسيم ليس الوحيد ، بل هذا شأنه في كل مبحث أصولي يرى مجالا لتقسيمه .
ثانيا :

حرصه الدائم على إيجاد علاقة ذهنية بين المباحث والموضوعات بعضها مع بعض ، وهذا ما يضطره كثيرا إلى ذكر فقرات تمهيدية في نهاية كل باب تمهيدا للدخول في المبحث الجديد ، وبهذا يشير إلى الترابط التام ، والتسلسل الذهني بين الموضوع السابق والموضوع اللاحق كأجزاء وكأجزاء . واستكمالا عنده لهذا الجانب المنهجي فإنه يضع خطة الموضوع في مقدمة الكلام عليه ، ويشير إلى أجزائه ، وكيفية ترتيبه لها لأعطاء القارئ تصورا ذهنيا أوليا عنه . مثال هذا في باب القياس بدأه بقوله :

(١) انظر كشف الأسرار ، ج ١ ، ص ١٩ - ٣٠ ، وهنا في الكتاب ص ٤٣٢ .

« قال الشيخ الامام رضى الله عنه : الكلام فى هذا الباب ينقسم الى أقسام : أولها الكلام فى تفسير القياس ، والثانى فى شرطه ، والثالث فى ركنه ، والرابع فى حكمه ، والخامس فى دفعه ، ولابد من معرفة هذه الجملة ؛ لأن الكلام لا يصح إلا بمعناه ، ولا يوجد إلا عند شرطه ، ولا يقوم إلا بركنه ، ولم يشرع إلا لحكمه ، ثم لا يبقى إلا الدفع » . (١)

وهذه ظاهرة بارزة عند فخر الاسلام .

ثالثا :

تفاديه التكرار بقدر الوسع ، ولجؤه إلى الاحالة ، حيث يشير على القارىء بالرجوع إلى الموضوع الذى سبق له دراسة الموضوع فيه . ففى بيان أقسام السنة مثلا لم يعد ما سبق له بيانه فى مباحث الكتاب الكريم من موضوعات مشتركة بينهما :

« قال الشيخ الامام : اعلم أن سنة النبى ﷺ جامعة للأمر ، والنهى ، والخاص ، والعام ، وسائر الأقسام التى سبق ذكرها ، وكانت السنة فرعا للكتاب فى بيان تلك الأقسام بأحكامها فلانعيدها ، وإنما هذا الباب لبيان وجوه الاتصال ، ومايتصل بها فيما يفارق الكتاب ، وتختص السنن . . . » . (٢)

ويختصر من الاستدلال على حجية بعض الأدلة الأصولية كخبر الأحاد (٣) مثلا اعتمادا على وضوحها واستفاضتها ، وهذا جانب مهم فى صناعة التأليف وإحكامه .

رابعا : كثرة الاستشهاد بالمسائل والفروع من فتاوى أئمة الأحناف المتقدمين ، واستشهاده بصورة رئيسية بآراء محمد بن الحسن من كتابه السير الكبير ، وهذا الجانب يشير بوضوح إلى طبيعة أصول الفقه عند الأحناف (تعريف الأصول بفروعها) . (٤)

(١) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ . (٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، ٣٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ . (٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨ .

خامسا : تخصيصه الامام محمد بن ادريس الشافعى باهتمامه فى معرض الدراسات الأصولية المقارنة، شأنه فى هذا شأن سلفه من الأصوليين الأحناف . يذكره بالتقدير والدعاء بالرحمة . ولا يؤخذ عليه شىء فى هذا الصدد إلا اشتداد لهجته أحيانا، وذلك كما فى (باب متابعة أصحاب النبى ﷺ والافتداء بهم، فقد ذكر فى هذا المبحث موقف أئمة الأحناف من حكم تقليد الصحابى، وذكر مقالة الامام الشافعى فى عدم وجوب التقليد، وهى مخالفة لموقف الأحناف وأخيرا علق على موقف الامام الشافعى ووجد فى هذا فرصة للتنويه بشأن الأحناف ومنحاهم الاجتهادى .

«فقد ضيع الشافعى عامة وجوه السنن، ثم مال إلى القياس الذى هو قياس الشبه، وهو ليس بصالح لاضافة الوجوب إليه، فماهوا إلا كمن ترك القياس، وعمل باستصحاب الحال، فجعل الاحتياط مدرجة إلى العمل بلا دليل فصار الطريق المتناهى فى أصول الشريعة وفروعها على الكمال هو طريق أصحابنا، بحمد الله، إليهم انتهى الدين بكماله، وبفتواهم قام الشرع الى آخر الدهر بخصاله، لكنه بحر عميق لا يقطعه كل سابع، والشروط كثيرة لا يجمعها كل طالب، وهذا الاختلاف فى كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم، ومن غير أن يثبت أنه بلغ غير قائله فسكت مسلما له، فأما إذا اختلفوا فى شىء فإن الحق فى أقوالهم، ولا يعدوهم عندنا . . .» (١)

وقد مهد البزدوى بهذا الكتاب للأصوليين الأحناف بعده منهج التأليف طبقا لاتجاهاتهم، وطرقهم التى تميزهم عن المتكلمين فجاءت المؤلفات الأصولية بعده متأثرة به فى الغالب منهجا وأسلوبا وتقسيما .

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٢٤.

خصائص الفكر الأصولي في القرن الخامس وبداية السادس الهجري

حظيت هذه الفترة بعدد كبير من أعلام الأصوليين ومجتهدهم من الذين توافرت جهودهم على التأليف في علم الأصول وإثرائه، فورثوا الأجيال اللاحقة فكرا أصيلا متميزا بالاستقلال والانطلاق، وكان الاختلاف على بعض الموضوعات كحجية الاستحسان، وأحاديث الأحاد، والأحاديث المرسلة، وقول الصحابي، وحجية القياس سببا في احتكاك الأفكار، وعاملا فعلا في تنشيط حركة النقد الذي كان عصب هذه الانطلاقة الفكرية في علم الأصول .

تركز النقد الأصولي على الألفاظ والمعاني على السواء، خصوصا بعد أن أصبحت المقاييس المنطقية الوسيلة التي يحتكم إليها في ضبط حقائق هذا العلم، وشرح قضاياها ومصطلحاته .

اتسم هذا النقد بالموضوعية والتجرد في غالب الأحيان دون أن تتسلط أو تسيطر عليه النزعات الشخصية، أو الميول المذهبية، وقد بدأ هذا أوضح ما يكون عند المتكلمين .

تنوع التأليف الأصولي في هذا العصر تنوعا لم يكن به سابق عهد، ظهرت فيه نواة التأليف في أصول الفقه المقارن، حيث تعرض مختلف آراء المذاهب والاستدلال لها والترجيح بينها . وقد تمثل هذا في مؤلفات المتكلمين كما تمثل في مؤلفات الأحناف . واتسع التأليف الأصولي لتجريد القضايا الأصولية الخلافية فاستقلت بمؤلفات ككتاب التبصرة في أصول الفقه من تأليف أبي اسحق ابراهيم

ابن على بن يوسف الفيروز أبادى ، المتوفى سنة ست وأربعين وأربعمائة (١) بالاضافة إلى أنواع التأليف الأصولى الأخرى التى ورثوها عن القرن الرابع . ألف الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وغيرهم فى أصول الفقه ، فأصبح لأرباب كل مذهب فقهى كتب مستقلة فى علم الأصول تركّز على أصول إمام المذهب ، وتقرر رأيه ، ووجهة نظره ، ومدارك الاستنباط ، ومناحى الاجتهاد عنده فى كل مسألة وقضية أصولية .

ظهر على الساحة الأصولية اتجاه فكرى جديد هو عرض المسائل الأصولية وقضاياها الكلامية من وجهة النظر السلفية ، والمتمثل فى مؤلفات الحنابلة الأصوليين ، كما رأيناه عند القاضى أبى يعلى . وبهذا أصبح يحكم علم الأصول أربع اتجاهات فكرية الاتجاه المعتزلى ، والأشعرى والسلفى ، والماتريدى . ضمن علم الاصول إلى جانب موضوعاته الأساسية كثيرا من الموضوعات اللغوية ، والجدلية ، والكلامية ، وتأثر تأثرا كبيرا بالمنطق والفلسفة حتى إنه لم تخل منها كتب الحنابلة السلفيين كما رأينا هذا عند القاضى أبى يعلى الحنبلى . أنتج علماء هذا العصر فى علم الاصول أحسن انتاج علمى وأوسع ، يحمل تلك الخصائص جملة وتفصيلا ، وتعد هذه الفترة الذهبية فى تاريخ علم الأصول ، أنتجت الموسوعات العلمية الأصولية التى لاتزال المورد والمصدر فى هذا العلم . وبهذا الانتاج العلمى الخصب تبينت مناهج الأصوليين ، فى وضع علم الأصول ، وتأسيس قواعده والتأليف فيه ، واتضح أنهما منهجان مستقلان : منهج المتكلمين على اختلاف مذاهبهم الفقهية ، ومنهج الأحناف . وأن لكل منهما ميزاته وخصائصه المنهجية والموضوعية ، وهذا ما سيتم عرضه تاليا .

(١) حقق الكتاب وشرحه محمد حسن هيتو ، وطبع بدمشق بدار الفكر عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . يقول المؤلف الشيرازى فى مقدمة الكتاب « . . . فقد رأيت رغبة جماعة من أصحابنا فى أن أصنف المسائل المختلف فيها فى أصول الفقه . . . » ص ١٦ .

الخاتمة

المذاهب الأصولية^(١)

أصبحت العلوم مكتسبة بعد عصر الصحابة والتابعين ، وأصبح التدوين في كافة العلوم ضرورة حضارية ، فتتابع التأليف في علم أصول الفقه بعد كتاب (الرسالة) للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، وتدرج فيه من موضوعات ومباحث مستقلة إلى التدوين الكامل في كافة موضوعاته ومباحثه ، وقد مرت تلك الموضوعات والمباحث بمراحل فكرية متعددة ، وطال حولها النقاش حتى جاء القرن الخامس الهجري فتبينت حقائقها ، وتحددت مواقف الأصوليين منها ، وأصبح لكل فريق فكر متميز ، وآراء بينة ، وكان هذا العلم مجال تسابق وإبداع من كافتهم ، فأثرى الفكر الأصولي ثراء لا مزيد عليه ، وبلغ التأسيس والتقعيد لمسائله ونظرياته حد التفوق .

وبين الاستقراء من خلال الدراسات السابقة أن علم أصول الفقه خاضع لموضوعا ومنهجيا وشكلا لمذهبيين : مذهب المتكلمين (٢) ومذهب الأحناف . وفيما يلي عرض مفصل لمزايا وخصائص كل منها :

(١) جرى العرف حديثا بتسمية المذاهب بالمدارس ، وهذا مايمبر عنه باللغة الانجليزية **School of Thought** . ولعل هذا التعبير عن المذاهب منقول عنها .

(٢) ذكر ابن خلكان أن «لفظ المتكلم تطلق على من يعرف علم الكلام وهو أصول الدين ، وإنما قيل له (علم الكلام) ؛ لأن أول خلاف وقع في الدين كان في كلام الله عز وجل ، أخلق هو أم غير مخلوق فتكلم الناس فيه ، فسمى هذا النوع من العلم كلاما اختص به ، وإن كانت العلوم جميعها تنشر بالكلام » ونسبه إلى السمعاني . وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ٤٢ .

مذهب المتكلمين :

يعد الامام محمد بن ادريس الشافعى رضى الله عنه مؤسس هذا المذهب فى علم أصول الفقه ، وواضع منهجه العلمى . خطأ خطاه فقهاء الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة والشيعة الامامية ، والزيدية ، والاباضية ، فمن ثم يسمى هذا المذهب أحيانا بمذهب مدرسة الشافعية ، وهو يعنى فى الأصول عموم أتباع هذه المذاهب ، وبعبارة أخرى كافة من ارتضى منهج الامام الشافعى فى أصول الفقه . ولقد استهوى هذا المنهج العلمى الكثير من علماء الكلام المعتزلة ، والأشاعرة ؛ إذ أنه يتمشى مع ميولهم العقلية ، وطرقهم النظرية والاستدلالية ، فوجدوا فيه مجالا لاشباع اتجاهاتهم العلمية ، فأبدعوا فى تطوير علم الأصول موضوعا ، وأكثروا من التأليف فيه ، وأوسعوا مجال البحث والجدل فى قضاياها ، فنهض بذلك أعلامهم وأئمتهم . يأتى فى مقدمتهم القاضى عبد الجبار الاسترأباذى المعتزلى ، وأبو الحسين البصرى المعتزلى ، وأبو الحسن الأشعري ، وأبو المعالى الجوينى ، وحجة الاسلام أبوحامد الغزالى ، وغيرهم كثير سبق التعرف عليهم من خلال العرض السابق على مدى خمسة قرون . وكان دورهم العلمى تأليفًا ومناظرة وتدريسًا غالبا على نشاط أى مجموعة أخرى ، فسلم لهم بالزعامة والقيادة فى هذا المجال . فنسب هذا المذهب باتجاهاته ومناهجه إليهم ، وأصبح معروفا وشائعا بمذهب المتكلمين . اعتمد أصحاب هذا المذهب فى تأصيل القواعد واستخراج القوانين الأصولية على مدلولات الألفاظ والأساليب فى اللغة العربية ، فتأملوها بصورة تجريدية حسبما تدل عليه فى أصول اللغة ، وعند العرب . وهذه هى الحقيقة التى قررها أبو العباس القرافى بقوله :

«أما بعد فإن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفا وعلوا اشتملت على أصول وفروع ، وأصولها قسمان : أحدهما أصول الفقه وهو فى غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة ، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح ، ونحو الأمر للوجوب ، والنهى للتحريم ، والصيغة الخاصة للعموم ، ونحو ذلك وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس

حجة، وخبر الواحد، وصفات المجتهدين . والقسم الثانى قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد عظيمة المدد» (١) فعكفوا على دراسة اللغة العربية ألفاظا وأساليب مفردات وتركيبات، ووضعوا القواعد والأصول من منظوقها، ومدلولاتها، متخذين من القضايا العقلية رافدا آخر يساعد على التوصل إلى حقايقها .

وعلى ضوء هذا حققوا مسائل علم الأصول تحقيقا منطقيا نظريا فى غير تعصب، أو تحيز مذهبى، مستهدفين الوصول إلى تأسيس قواعد علمية أصولية مجردة من أى تأثير، عارية عن أى ظلال . فمن ثم أصبح متداولاً بين العلماء أن المؤلفين فى أصول الفقه على هذا المذهب يختلفون كثيراً فى تحديد قاعدة من القواعد، بل كثيراً ما يكون الخلاف بينهم وبين مؤسس هذا المذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه، (٢) وهذا يدل على التجرد العلمى المطلق، القائم على الاستدلال . عبر عن هذه الحقيقة إمام الحرمين بقوله :

« . . . ثم إنا نجرى ذكر هذه الأمثلة تهذيباً للأصول، وتدريباً فيها، والا فحق الأصولى ألا يلتفت إلى مذاهب أصحاب الفروع، ولا يلتزم مذهباً مخصوصاً فى المسائل المظنونة الشرعية، فهذا غاية ما أردناه فى هذا الفن» . (٣)
« . . . على أنا فى مسالك الأصول لانتلفت إلى مسائل الفقه، فالفرع يصحح على الأصل، لاعلى الفرع» . (٤)

(١) أبو العباس شهاب الدين القرافى، والفروق، ج ١، ص ٢.

(٢) من ذلك أن الإمام الشافعى يعد مفهوم الموافقة قياساً جليلاً، على حين أن أكثر العلماء من المتسبين إلى مذهب المتكلمين يفرقون بين القياس من حيث هو ومفهوم الموافقة . ومن هذا القبيل أيضاً أنهم يرون أن الإجماع السكوتى حجه مع أن الإمام الشافعى لا يرى حجته، ومثل هذا أيضاً مفهوم النسخ عند الشافعى يختلف عن مفهومه لدى المتأخرين منهم .

(٣) البرهان، ج ٢، ص ٨١٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٦٣.

اهتموا كثيرا بالناحية الموضوعية التي كانت السبب في تنشيط حركة النقد، مما أدى إلى تحقيق القواعد الأصولية وتحريرها، وتطورها واتساعها. أما العناصر الأساسية التي كانت محور هذا النقد الموضوعي ومدار الخلاف بينهم فأهمها :

أولا : مدلولات الألفاظ اللغوية ومقتضياتها، كالألفاظ العموم، والأوامر، والنواهي، ومعاني الحروف، والمشارك، وغير ذلك .

ثانيا : القضايا العقلية والكلامية ذات الصلة بعلم الأصول كالتحسين والتقبيح، وغيرهما .

ثالثا : القضايا المنطقية مما يعدونه من مقدمات علم الأصول كالعلم، والنظر، ودلالة الألفاظ على المعاني، والحدود، والبرهان .

رابعا : القضايا الشرعية كحجية أخبار الآحاد، والأحاديث المرسلة، وحجية بعض المصادر التشريعية، كالقياس، والاستحسان، وشرع من قبلنا، واجتهاد الرسول ﷺ وغير ذلك .

خامسا : تعريف المصطلحات الأصولية وتباينهم في ذلك، وتعقب كل واحد منهم الآخر حيث التزامهم بالتعريف بالحد أولا ؛ لأنه أعلاها وأحكمها، وهو ما عبر عنه إمام الحرمين بقوله :

« . . . إن أمكنت عبارة على صناعة الحد، وإن عسر فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم . . . » (١)

أما التعريف بمأعاده بالرسم، أو باللفظ فدرجة أدنى، وهو غير مقبول في عموم الحالات . ولعل المثال البارز الذي يوضح هذا الجانب تعريف الامام الشافعي للبيان ونقد الأصوليين من المتكلمين والأحناف له، ثم انتصار بعضهم له، وقد اشتغل الأصوليون بتحرير معناه فترة طويلة من الزمن حتى استقر وحقق . ومثل هذا يقال بالنسبة لتعريف الكتاب، والسنة، والنسخ، والعموم والخصوص، والاطلاق والتقييد، والأمر والنهي، وغيرها مما تدل عليه الدراسات الأصولية .

وقد حدثت هذه الدراسات الموضوعية، والتركيز عليها من قبل المتكلمين ومن

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٨٣ .

نحنا منحاهم إلى عدم الاهتمام بمسائل الفروع ، بل إلى الغائها تماما . وقد عبر الغزالي عن هذا بقوله :

« . . . وأما الأصول فلا يتعرض فيها لاحدى المسائل ولاعلى طريق ضرب المثال ، بل يتعرض فيها لأصل الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، ولشرائط صحتها وثبوتها ، ثم لوجوه دلالتها الجملية إما من حيث صيغتها أو مفهوم لفظها ، أو معقول لفظها وهو القياس من غير أن يتعرض فيها لمسألة خاصة . . . » (١)

وإذا وجدت بعض الأمثلة الفقهية في كتب أصول المتكلمين فإنها لتوضيح قاعدة ، أو بيان أسباب أو نتائج الخلاف الأصولي .

على أن الأصوليين أصحاب هذا المنهج يفترضون في دارس الأصول على مذهبهم دراسته للفروع الفقهية أولا وقبل كل شيء ؛ لتكون هذه الدراسة عوناً له على التعرف على مدارك المجتهدين ، ومناهج استنباطهم ، وهذا ماقرره القاضي أبو يعلى بقوله :

« . . . ولايجوز أن تعلم هذه الأصول قبل النظر في الفروع ؛ لأن من لم يعتد طرق الفروع والتصرف فيها لايمكنه الوقوف على مايتغنى بهذه الأصول من الاستدلال والتصرف في وجوه القياس . . . » (٢)

وإذا كانت هذه احدى النتائج للتركيز على الناحية الموضوعية الأصولية فقد أثمرت من جانب آخر إسهاباً في الاستدلال والمناقشة ، وإطالة في الجدل في صورة عملة أحيانا ، وبخاصة عندما يكون النقاش دائراً حول مفترضات عقلية ، أو تقديرات متصورة لاوجود لها أو لا قائل بها ، وإنما هو انتصار لرأى وتعصب له ، أو استعراض للقدرات الجدلية تدريباً للطلاب على الدفاع عن رأى يتبنونه ، أو مذهب يعتنقونه ، وكما تدل مؤلفات المتكلمين في واقعها على هذا الجانب ، فقد صرحوا بها في مناسبات عديدة من مؤلفاتهم من ذلك مقالة أبى حامد الغزالي :

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ٥ .

(٢) العدة ، ج ١ ، ص ٧٠ .

« . . . بل اعتقاد أكثر المتكلمين في نصرة مذاهبهم بطريق الأدلة ، فإنهم قبلوا المذهب والدليل جميعا بحسن الظن في الصبا ، فوقع عليه نشتهم ، فإن المستقل بالنظر الذي يستوى ميله في نظره إلى الكفر والاسلام عزيز . . . » (١)

ومن هذا أيضا ماتدل عليه عبارة أبي الخطاب الكلوزاني في مناقشته لدخول المؤنث ضمن صيغة جمع المذكر ، فإنه يحكى الأقوال ، ويبين الأقوى منها عنده ، ولكن مع ذلك ينتصر لرأى شيخه القاضي أبي يعلى انتصارا لرأيه ، لا موضوعية وبحنا متجردا ، وذلك في عبارته التالية :

« مسألة : هل يدخل المؤنث في جمع المذكر :

ينظر فيه : فإن كان الجمع بلفظ المذكر يختص المذكر نحو قولنا رجال ، وذكر ، لم يدخل فيه المؤنث ، وإن كان بلفظ لا يتبين فيه التذكير ، ولا التأنيث كقولنا (من) فإنه يدخل فيه المذكر والمؤنث .

وان كان بلفظ يتبين فيه علامة التذكير نحو المؤمنين والصابرين ، وقاموا وقعدوا فقد اختلفوا في ذلك فقال شيخنا [القاضي أبو يعلى] : يدخل المؤنث في ذلك وهو قول بعض الحنفية وأبى بكر بن داود الفقيه . وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين لا يدخل المؤنث في ذلك وهو الأقوى عندي . ولكن ننصر قول شيخنا رياضة » . (٢)

ومذهب التراجم في علم أصول الفقه معروف حيث إن كل واحد يرجع به الآخر ويتبرأ منه ، وهذا يدل على أنه مذهب مفترض ولا قائل به مادام ان كل واحد متبرئ منه ، وهذا يدل على الحقيقة التي سقنا الاقتباسات السابقة من أجلها .

والعناية بالموضوع عند المتكلمين أوجد لديهم العناية والدقة بالمنهج ، ومظاهر هذا تتجلى في إعطائهم تصورا عاما للعلم علم أصول الفقه ، وقد تبنا هذا المبدأ نظريا وتطبيقيا ، أما من الناحية النظرية فقد قال إمام الحرمين في مقدمة البرهان : « . . . حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلوم أن يحيط بالمقصود

(١) المستصفي ، ج ١ ، ص ٤٤ .

(٢) التمهيد في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

منه ، وبالمواد التي منها يستمد ذلك الفن، ويحققته [وفنه] وحده. (١) .
وهذا ما يقرره الغزالي أيضا في مقدمة المستصفى :
« . . فكل علم لا يستولى الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه فلا مطمع
له في الظفر بأسراره ومباغيه » . (٢)

وقد وضع هؤلاء وأكثر المؤلفين في أصول الفقه من المتكلمين تصوراتهم العامة
لموضوعات هذا العلم ، وتوضيح العلاقة بين كل موضوع وموضوع في تسلسل
منطقي ، وتجاوزت الدقة لدى بعضهم أحيانا بوضع تصور جزئيات البحث
الواحد وترتيبها ، وبيان علاقاتها ببعضها البعض . ويعد هذا واحدا من أبرز
الجوانب المهمة في منهج المتكلمين .

حكم الجانب الفكري في علم أصول الفقه أولا اتجاهان : اتجاه المعتزلة ،
واتجاه الاشاعرة ، وهم يمثلون جمهور مذهب المتكلمين وغالبيتهم ، ثم ظهر
الحنابلة السلفيون الذين يخالفون المذاهبين السابقين اعتقادا ، فجاءت مؤلفاتهم
الأصولية تمثل اتجاهها آخر يوجه القضايا الأصولية وجهة سلفية بأفكارها
واتجاهاتها . يمثل هذا الاتجاه القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي وغيره من
الأصوليين الحنابلة .

مذهب الأحناف :

إن اهتمام الأحناف بالفقه وعنايتهم به في وقت مبكر جدا على عهد مؤسسه
الامام أبي حنيفة جعل أصول الفقه عندهم مرتبطا به ارتباطا وثيقا ، وأصبح النظر
في الأصول تأسيسا وتقعيدا لا ينفك عن ملاحظة ومراعاة فتاوى الفروع ومسائلها
كما ذهب إليها الأئمة الفقهاء .

يوضح جانب الاهتمام الفقهي المبكر عندهم ، والذي كان له دور كبير في علم
الأصول ما ذكره شاه ولي الله الدهلوي بقوله :

(١) البرهان ، ج ١ ، ص ٨٣ .

(٢) المستصفى ، ج ١ ، ص ٤ .

«... وكان أبو حنيفة الزمهم [التابعين] بمذهب ابراهيم وأقرانه ، لا يجاوزه إلا ما شاء الله ، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه ، دقيق النظر في وجوه التخريجات مقبلا على الفروع أتم اقبال ... وكان أشهر أصحابه ذكرا أبا يوسف رحمه الله ... ، وكان أحسنهم تصنيفا والزمهم درسا محمد بن الحسن ، فكان من خبره أنه تفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف ، ثم خرج إلى المدينة فقرأ الموطأ على مالك ، ثم رجع إلى بلده فطبق مذهب أصحابه على الموطأ مسألة مسألة ، فإن وافق فيها ، وإلا فإن رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين إلى مذهب أصحابه فكذلك ، وإن وجد قياسا ضعيفا أو تخريجا يخالفه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء ويخالفه عمل أكثر الفقهاء تركه إلى مذهب السلف مما يراه أرجح ما هناك ، وهما لا يزالان على محجة ابراهيم [النخعي] ما أمكن لهما ، كما كان أبو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك ، وإنما كان اختلافهم في أحد شيئين :

إما أن يكون لشيخهما تخريج على مذهب ابراهيم [النخعي] يزاوجه فيه ، أو يكون هناك لابراهيم ونظرائه أقوال مختلفة يخالفون في ترجيح بعضها على بعض ، فصنف محمد رحمه الله ، وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ، ونفع كثيرا من الناس فتوجه أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى تلك التصانيف تلخيصا وتقريبا وتخريجا ، تأسيسا واستدلالا ...» (١)

هذه الصورة كاملة لاهتمام الأحناف بالفقه : فقه سلفهم من الأئمة وقد ارتبط علم أصول الفقه بالفقه عند الأحناف . ومظاهر هذا تتجلى في الأمور التالية :

التأسيس - التأليف - المضمون

أما التأسيس : فإن المؤلفين الأحناف في علم الأصول استقرأوا فتاوى أئمتهم السابقين ، وتحروا المعاني والضوابط التي توخوها في فتاواهم ، فأصلوا الأصول على ضوءها ، وفي حدود مفاهيمها ومدلولاتها يقرر هذه الحقيقة شاه ولي الدين الدهلوي أيضا بقوله :

«... واعلم أنني وجدت أكثرهم يزعمون أن بناء الخلاف بين أبي حنيفة

(١) الانصاف في بيان أسباب الاختلاف في الأحكام الفقهية ، ص ١٣ ، ص ٣٨ .

والشافعى على هذه الأصول المذكورة فى كتاب البزدوى ونحوه ، وإنما الحق أن أكثرها أصول مخرجة على قولهم ، وعندى أن المسألة القائلة : بأن الخاص مبین ولا يلحقه بيان ، وأن الزيادة نسخ ، وأن العام قطعى كالخاص ، وألا ترجيح بكثرة الرواة ، وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأى ، ولا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلا ، وأن موجب الأمر هو الوجوب البتة ، وأمثال ذلك أصول مخرجة على كلام الأئمة ، وأنها لاتصح بها رواية عن أبى حنيفة وصاحبه ، وأنه ليست المحافظة عليها والتكلف فى جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين كما يفعل البزدوى . . . » (١) وتبدو هذه الصورة واضحة تماما فى مدونات الأحناف الأصولية ، حيث يفتتحون المسائل الأصولية بأقوال أئمتهم فيها ، ثم الاستدلال لتلك الأقوال ، كما أنهم فى سبيل التأييد لقاعدة أو مسألة يحتجون لها بما ينقل عن واحد من الأئمة كما شاهدنا هذا سابقا عند الجصاص ، والدبوسى ، والسرخسى ، وغيرهم كثير .

فأما من حيث التأليف فإن معظم كتب الأصول الأولى للأحناف مرتبط فى أصل تأليفه بكتاب من كتب الفقه والأحكام .

فكتاب الفصول فى الأصول لأبى بكر الجصاص يعد مقدمة أصولية لكتاب أحكام القرآن الذى يمثل بالأصالة فقه الأحناف نحو آيات الأحكام ، فجعله . . . » توطئة لما يحتاج اليه من معرفة طرق استنباط معانى القرآن ، واستخراج دلائله وأحكام ألفاظه . . . » (٢)

وكتاب تقويم الأدلة ألفه القاضى أبوزيد الدبوسى إستدراكا لما زل به فى مؤلف الهداية :

« . . . واستعنت الله تعالى - فلاحول ولا قوة إلا بالله - على قصد منى تقويم كتاب الهداية ، الذى زل خاطرى فى بعضه بحكم البداية ، فرارا عن التهادى فى الباطل ، وتخريجا على الأصول الأربعة التى بها تعلق الابتلاء فى الحاصل . . . » (٣)

(١) الانصاف فى بيان أسباب الاختلاف فى الأحكام الفقهية ، ص ١٣ ، ص ٣٨ .

(٢) انظر ص ١٢٥ من هذا الكتاب .

(٣) انظر ص ٣٧٥ من هذا الكتاب

وكتاب أصول السرخسى صنفه ليبن للدارسين أصول المسائل التى بنى عليها شرحه لكتب محمد بن الحسن الشيبانى ، وهى ما تسمى بكتب ظاهر الرواية :
« . . . رأيت من الصواب أن أبين للمقتبسين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب التى صنفها محمد بن الحسن ؛ ليكون الوقوف على الأصول معنا لهم على فهم ما هو الحقيقة فى الفروع . . . » (١)
ويأتى فى نهاية سلسلة المؤلفين الأحناف فى هذه الفترة الزمنية نهاية القرن الخامس الهجرى فخر الاسلام البزدوى ليوضح الهدف من تأليف كتابه (كتر الوصول إلى معرفة الأصول فيقول :

« . . . وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها ، وتعريف الأصول بفروعها . . . وكل هذه الشواهد تدل على الارتباط القوي بين كتب الأصول وكتب الفقه عند الأحناف . أما من حيث المضمون فما من قاعدة أصولية الا وتعقبها الفروع الفقهية المتشابهة ، ليس هذا فحسب ، بل إن كتبهم الأصولية زخرت بالمباحث والموضوعات الفقهية التى مجاها علم الفقه مثل (باب الأحكام) الذى يبحث تحته عادة أنواع الحقوق : حقوق الله وحقوق العباد (٢) ، وباب بيان العقل وما يتصل به من أهلية (٣) ، إلى غير ذلك من الموضوعات والمباحث التى هى أمس بالفقه منها بعلم الأصول .

وهذه الظاهرة ظاهرة ارتباط أصول الفقه بالفقه عند الأصوليين الأحناف نوه عنها ابن خلدون بقوله :

« . . . إن كتابة الفقهاء (الأحناف) فى أصول الفقه أمس بالفقه ، وألقى بالفروع لكثرة الأمثلة منها ، والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية . . . ولفقهاء الحنفية اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن »

(١) انظر : أصول السرخسى، ج ١ ، ص ١٠ .

(٢) انظر : كشف الأسرار، ج ٤ ، ص ٢٩٩ .

(٣) المصدر نفسه، ج ٤ ، ص ٢٢٩ .

(٤) المقدمة ، ص ٤٥٥ .

ونتيجة لهذا التركيز الفقهي خلت مؤلفاتهم من المصطلحات المنطقية، والمباحث الكلامية التي زخرت بها كتب المتكلمين . وإن لم تخل من مباحث المناظرة والجدل مما له علاقة بأصول الفقه، مثل باب وجوه دفع العلل، والممانعة، والمعارضة .

اهتم الأحناف بالدراسات الأصولية المقارنة في وقت مبكر جدا ، وكان مدار هذه المقارنة آراء الامام الشافعي مع آراء الفقهاء الأحناف ، وكانت غالبا مقصورة في هذه الحدود .

ولعل هذا الصنيع منهم بقصد تكوين مذهب أصولي لأئمتهم في مقابل أصول الامام الشافعي الذي دون آراءه في كتاب الرسالة . فمن ثم تميزت مؤلفاتهم في هذه المرحلة بالنقاش والحوار والاجتهاد بصورة واضحة ملموسة إلى ما قبل تأليف فخر الاسلام البزدوى كتابه (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) . ويأتى هذا الكتاب مع نهاية القرن الخامس الهجرى ليسجل مرحلة علمية جديدة هي تقرير المسائل، والدلائل الأصولية في شكلها الأخير الذي تمخض عنه اجتهاد السابقين، وتحريرهم وضبطهم لقضاياهم . كل هذا جاء في أسلوب موجز ، وهو من هذه الجهة يمثل انجاسا جديدا في التأليف الأصولي عند الأحناف ، وهو الميل إلى الإيجاز، وذلك بتخليص القواعد، والمسائل الأصولية عن الاستدلال، والاقتصار واختيار الرأي الراجح ، والاعراض عما عداه إلا أن يكون قويا ، وبذلك ينتهي عهد المطولات في الأصول عند الأحناف .

وأما من حيث المضمون فإنه يتجلى في الاختلاف الموضوعي في الأحكام بينهم وبين المتكلمين مما سيأتى عرضه في المقارنة بين المذاهب .

مقارنة بين مذهبي المتكلمين والأحناف

لقد كان لتوافر المنهجين السابقين : منهج المتكلمين من جهة، ومنهج الأحناف من جهة أخرى أثر كبير في نمو واتساع آفاق علم أصول الفقه وإحكام قواعده ومساائله في اتجاهين متوازيين يتلاءم وطبيعة كل منهما .

فمنهج المتكلمين بتركيزه على القواعد الأصولية ومناقشتها على ضوء المفاهيم اللغوية ، والاستدلالات العقلية هيأ مجالا واسعا لتطويرها على قدر ما في اللغة العربية من أساليب ، والقضايا العقلية من اختلاف ، وتباين في الآراء .

والأحناف في الجانب الآخر أثروا علم الأصول ، وأوسعوا القول فيه بحكم مناقشتهم القضايا الأصولية التي قررها المتكلمون ، فعقدوا المقارنات بين أصولهم وأصول المتكلمين ودلائلهم ، كما عملوا في اتجاه آخر ذلك هو تأسيس القواعد والقضايا الأصولية على ضوء فتاوى أئمتهم وفقهائهم ، فأنج هذا أصولا ضابطة للفروع ، ممزوجة بها ، متأخية معها ، متسعة اتساع الفقه .

ومن المفيد هنا الاستشهاد بما قاله ابن خلدون في هذا الصدد : « كتب فقهاء الحنفية في أصول الفقه وحققوا تلك القواعد ، وأوسعوا القول فيها . وكتب المتكلمون أيضا كذلك ، إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه ، وأليق بالفروع ؛ لكثرة الأمثلة منها ، والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكتة الفقهية .

والمتكلمون يجرّدون صور تلك المسائل على الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن ، لأنه غالب فنونهم ، ومقتضى طريقتهم ، فكان لفقهاء الحنفية

فيها اليد الطولى مع الغوص على النكت الفقهية، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن» . (١)

هذه العبارة الموجزة يمكن أن تكون منطلقا لمقارنة مفصلة بين هذين المذهبين من خلال ثلاثة عناصر رئيسية :

التأسيس - المنهج - التفكير

التأسيس للقواعد الأصولية عند المتكلمين يعتمد كليا على مدلولات الأساليب اللغوية، وأدلة الشرع والعقل معا .

أما الأحناف فإن القاعدة الأصولية مستخلصة من فتاوى فقهاءهم وتخرجاتها ، وهي تقوم على محاولة ضبط فروع أئمة الحنفية بقواعد تعتبر هي الأصول ، ثم رد تلك الفروع إليها . وعليه فإن منهج المتكلمين منهج تجريدي يجعل القواعد الأصولية مقياس الاستنباط ومعياره .

بينما منهج الأحناف منهج عملي ، تطبيقى ينطلق من النظر في مسائل الأحكام ، واستخراج القواعد الأصولية من مجموعها لتكون مقررة لها . فمن ثم يتضح الفرق بين هذين المذهبين ، ذلك أن أصول المتكلمين قوانين للاستنباط وحاكمة عليه ، وموجهة له . أما أصول الأحناف فإنها مقررة وليست حاكمة . (٢) أثر هذا بدوره على أسلوب معالجة القضايا الأصولية في كل من المذهبين . فأسلوب المتكلمين فيه صعوبة وتعقيد ، نظرا لطبيعة القضايا والمنهج الذى سلكوه في استخلاص القاعدة الأصولية ، وتعرضه لكثير من القضايا الكلامية والمنطقية المعقدة أحيانا كثيرة ، على حين يتميز أسلوب الأحناف بالسلاسة لبعده عن القضايا الكلامية، والمنطقية، وتشابهه كثيرا مع الأسلوب الفقهي ، والاستدلال وهو الذى يمثل الجزء الأكبر في علم الأصول له أكبر الدور في هذا الجانب . فالاستدلال للقاعدة الأصولية عند المتكلمين استدلال بالقضايا اللغوية، وما ورد

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٥٥ .

(٢) انظر : أبوزهرة ، أصول الفقه ، ص ٢١ ؛ محمد أديب صالح ، تفسير النصوص ، ج ١ ،

مؤيدا لها من الكتاب والسنة ، ويقضاي المنطق والعقل . على حين أن الاستدلال عند الأحناف يكون مفتتحا بالروايات المنقولة في المسائل الفرعية عن المتقدمين من أئمة الأحناف ، وهي لا تبلغ في الصعوبة مبلغ تلك القضايا العقلية ، فمن ثم تميزت مدونات الأحناف في علم أصول الفقه بوفرة الشواهد الفقهية بصورة ملموسة ، وهي تمثل قوة الصلة بين القاعدة الأصولية والمسائل الفقهية الفروعية . في الوقت الذي تبرزت من ذلك كتب المتكلمين ، واستبعدت منها تماما ، وتمخضت للقواعد الأصولية ؛ ولهذا كانت مؤلفات الأحناف في علم الأصول أمس بالفقه ، وأليق بالفروع .

كما اختلف موضوع علم الأصول بين المذهبين ، نتيجة الاختلاف في تأسيس القواعد الأصولية ، والنظرة لها من كل منهما ؛ إذ موضوعه عند المتكلمين : الأدلة الاجمالية . وطرق استفادة الأحكام منها ، وحال المستفيد . وأما مذهب الأحناف فهو مجموع ما تقدم عند المتكلمين ، والأحكام أيضا من حيث إنها تثبت بالأدلة الاجمالية . (١)

أما المنهج فهو الطريقة التي سلكها أتباع المذهبين في التأليف والتبويب والتقسيم .

يبدأ المتكلمون مؤلفاتهم بالمقدمات اللغوية ، والمنطقية ، فالحكم الشرعي ثم الأدلة وما يتبعها من طرق استفادة الأحكام منها ، وحال المستفيد كما استقر الأمر أخيرا عند حجة الاسلام أبي حامد الغزالي .

على حين يبدأ الأحناف بعرض الأدلة الشرعية ، وطرق الاستثارة ، ثم معرفة أحوال المجتهدين ومنازلهم في الاجتهاد ، ويختتمون المباحث الأصولية بباب (بيان العقل وما يتصل به من أهلية البشر) . كما استقر الأمر عند فخر الاسلام على محمد بن عبد الكريم البزدوى صاحب كتاب (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) .

(١) المطيعي ، محمد بخيت ، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، ج ١ ، ص ١٥ .

أما الاختلاف في التبويب والتقسيم ، فهذه خطوط عريضة مختصرة تبين جانبا من هذا الاختلاف :

يقسم المتكلمون اللفظ باعتبار وضوح الدلالة على المعنى المراد إلى قسمين :

النص - الظاهر

على حين يقسمه الأحناف أربعة أقسام :

١ - الظاهر ٢ - النص

٣ - المفسر ٤ - المحكم

وجاء تقسيم المتكلمين للفظ باعتبار إبهامه عند الدلالة على المعنى إلى قسمين أيضا هما :

١ - المجمل ٢ - المتشابه

على حين يقسمه الأحناف إلى أربعة أقسام :

١ - الخفى ٢ - المشكل

٣ - المجمل ٤ - المتشابه

ومثل هذا الاختلاف في التقسيم بين المذهبين جرى الاختلاف أيضا في طرق دلالة الألفاظ على الأحكام ، فعند المتكلمين دلالة اللفظ العربى على الحكم تنقسم إلى قسمين أساسيين هما :

١ - دلالة المنطوق ٢ - دلالة المفهوم

وعند الحنفية تنقسم إلى أربعة أقسام :

١ - دلالة العبارة ٢ - دلالة الإشارة

٣ - دلالة النص ٤ - دلالة الاقتضاء (١).

وأما الاختلاف في التفكير بين المذهبين فإنه يتمثل في تبيان وجهات النظر ، واختلاف النتائج والأحكام التى توصل إليها كل فريق بالنسبة لكل موضوع من

(١) لمعرفة المزيد من هذا الاختلاف بين المدرستين راجع تفسير النصوص في الفقه الإسلامى للدكتور محمد أديب صالح.

الموضوعات الأصولية . وقد جرى عرض جزء كبير منها في الدراسات التحليلية السابقة .

ولنذكر جملة من الموضوعات المهمة لتوضيح هذا النوع من الاختلاف :
أولاً: الأخذ بمفهوم المخالفة اعتمده المتكلمون من كافة المذاهب بشروطه المدونة في كتب علم الأصول .

وذهب الحنفية إلى عدم الاحتجاج به في النصوص الشرعية، بل جعلوه من الاستدلالات الفاسدة . وذكر السرخسي أن عدم الاحتجاج به خاص بكلام الشارع فقط ، وأما في مصطلح الناس وعرفهم فهو حجة . قالوا بذلك نزولاً على حكم العرف والعادة . (١)

ثانياً : دلالة العام على أفراده ظنية لدى المتكلمين ، وذهب الحنفية إلى أن دلالة على جميع أفرادها قطعية .

« تظهر ثمرة الخلاف لدى ورود نص عام ونص خاص ، وكل يدل على خلاف مايدل عليه الآخر .

وذلك كقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، وأولئك هم الفاسقون) . (٢)
مع قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين) . (٣)

فالجمهور الذين قالوا إن دلالة العام على جميع أفرادها ظنية لا يحكمون بالتعارض بينهما ، بل يعملون الخاص فيما دل عليه ، ويعملون العام فيما وراء ذلك ، أى يخصصون العام به ويقضون بالخاص على العام .

أما الحنفية فيحكمون بالتعارض بينهما بالقدر الذى دل عليه الخاص لتساويهما في القطعية ، وبخاصة إذا جهل التاريخ .

(١) إرشاد الفحول ، ص ١٧٩ .

(٢) سورة النور ، آية ٤ .

(٣) سورة النور، آية ٦ .

أما إذا علم التاريخ وكان ورودهما مقارنا فيكون الخاص مخصصا للعام . فإذا علم التاريخ وكان الخاص متراخيا فينسخ الخاص العام في قدرماتناولاه إذا تساوى معه في الثبوت .

وإذا كان العام متأخرا عن الخاص فيعمل للعام ويكون ناسخا للخاص . (١) '
 ثالثا : وفي أحوال المطلق والمقيد ، متى كان الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، والموضوع والحكم واحد ، فذهب المتكلمون إلى حمل المطلق على المقيد ولذلك لم يوجبوا زكاة الفطر على المملوك غير المسلم . وذهب الحنفية الى عدم الحمل فأوجبوا الزكاة على المملوك مطلقا ؛ (٢) لأن القيد وارد في السبب وهو النفس . ومن قواعدهم أن القيد إذا كان في السبب لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بهما معا ؛ لأن الأسباب قد تتعدد فلا تزاحم بينها .

رابعا : الحديث المرسل لا يحتاج به إلا في حالات معينة لدى المتكلمين ، على حين يذهب الحنفية إلى الأخذ به ، ويرى بعضهم أنه أقوى من المسند ويرجحه عليه عند التعارض . (٣)

خامسا : خبر الواحد فيما تعم به البلوى : ذهب المتكلمون إلى قبوله ، والاحتجاج به إذا كان سنده صحيحا على حين يرده بعض الأحناف .
 وغير ذلك من الموضوعات الأصولية التي جرى الاختلاف فيها بين المذهبين إجمالا وتفصيلا .

ولقد كان للأصوليين من كلا المذهبين القدرة التامة على ابتكار الآراء ، وتفتيق المعاني الذي كان ثمرته هذا الانتاج الفكري الزاخر ، الذي لا يزال المصدر والمورد للأجيال اللاحقة ، يمدهم بثروة فكرية لاستنباط أحكام الشرع ما امتد بهم الزمن ، وما تكاثرت الحوادث ، ولتقوم بهذا الحجة على صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان .

(١) مصطفى سعيد الجن ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ، ٢١٣ - ٢١٦ بتصرف .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩٦ - ٣٩٩ بتصرف .

والحمد لله في الأولى والأخرة على منه وتوفيقه بإتمام هذا الكتاب
(الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية) راجيا أن يكون سد ثغرة ، ووارى فجوة في
العلوم الإسلامية - وذلك ببلد الله الحرام مكة المكرمة ، يوم الجمعة الرابع عشر من
شهر رجب الفرد ، عام اثنين وأربعمئة بعد الألف للهجرة ، الموافق السابع من شهر
مايو لعام اثنين وثمانين وتسعمائة بعد الألف من الميلاد . وصلى الله وسلم وبارك
على هادي البشرية إلى الخير سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

فهرس

المسائل الأصولية المعروضة بالكتاب

الموضوع	الصفحة
مقالة أبى حذيفة واصل بن عطاء الأصولية.	٥١
عمل أهل المدينة في رسالتين متبادلتين بين الامام مالك بن أنس، والليث بن سعد .	٥٢
مسائل من رسالة الامام الشافعى .	
بيان مانزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص	٧٧
العلل في الأحاديث	٧٩
قوانين التوفيق بين مختلف الحديث	٩١
موقف الشافعى من الاستحسان	٩٤
مسائل من كتاب أصول الكرخى	١٢٢
«الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح . . .»	
«من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة . . .»	١٢٣
مسائل من كتاب الفصول في الأصول للجصاص .	
اللفظ العام المخرج إذا أريد به الخصوص	١٣٥
مقتضى الأمر هل هو الايجاب أو غيره	١٣٦
إقامة الدليل على النافى أو المثبت	١٣٨
القول في الخبر المرسل	١٣٩
نقده للامام الشافعى تعريف البيان	١٤١

- ١٤٧ الاستحسان بين الشافعى والخصاص
١٥٣ القول فى ماهية الاستسحان وبيان وجوهه

مسائل من كتاب بيان كشف الألفاظ للامشى .

- ١٦٠ طريق البحث والمناظرة بين المعلل والسائل .
١٦١ تعريف الحد .
١٦١ تعريف خبر الآحاد .

مسائل من كتاب المغنى فى العدل والتوحيد للقاضى عبدالجبار الهمداني

- ٢٠٧ بيان صورة الاجماع
٢٠٨ الواجب فى الكفارات الواردة بلفظ التخيير
٢٠٨ بيان أحكام الأوامر ، وما يتصل بذلك
٢٠٩ بيان ما يعرف به ما يتعلق بهذه الأحكام
من سبب ، ووقف ، وشرط ، وعلة فيما يقوى العلل ويرجحها .
٢١٠ الفرق بين العلة والشبه .
٢١٠ الكلام فى أفعال الرسول عليه السلام ومراتبها .
٢١٢ ما يجب أن يرتب خطاب الله تعالى عليه عند وروده
٢١٢ إثبات حجية الاجماع .
٢١٥ بيان ما يصير العام عاما ، والخاص خاصا وما يتصل بذلك .
٢١٥ الارادة فى الخبر والأمر .
٢١٥ الأمر .
٢١٦ النهى وكيفية دلالاته على قبح المنهى عنه .
٢١٦ بيان ماهو أصل فى الخطر ، وما هو أصل فى الإباحة وما يتصل بذلك .
٢١٨ جواز تعدد الحق فى الفروع
٢١٩ فيما لا يصح من المذاهب ان يكون جميعه
حقا ، وفيما يصح ذلك فيه

- ٢٢٠ بيان مابه الاجماع وما يتصل بذلك .
 ٢٢١ إجماع عترة الرسول عليه السلام ، وإجماع أهل المدينة .
 ٢٢٢ نسخ القرآن بالسنة القاطعة .
 ٢٢٣ وقت أداء الفعل المأمور به .

مسائل من كتاب المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصرى

- ٢٣٣ نسخ فحوى القول ووقوع النسخ به .
 ٢٣٣ القول فى الاستحسان .

اجتهادات أبى الحسين البصرى

- ٢٣٥ فيما يقع عليه قولنا (أمر) على سبيل الحقيقة .
 ٢٣٦ فى النهى هل يقتضى فساد المنهى عنه أم لا ؟
 ٢٣٦ هل البيان كالمبين .
 ٢٣٧ الغاية التى يجوز أن ينتهى التخصيص إليها .
 ٢٣٨ تخصيص عموم الكتاب والسنة بالعقل
 ٢٣٨ العام المتأخر ، والخاص المتقدم
 ٢٤٠ العموم اذا خص هل يصير مجازا أم لا ؟
 ٢٤٠ تأويل الأمة لآية من الآيات لم ينص عليه .
 ٢٤١ نقل الإجماع بخبر الواحد .
 ٢٤١ مذهب الراوى إذا كان يخالف روايته .
 ٢٤٢ الزيادة على النص هل هى نسخ أم لا ؟
 ٢٤٦ أجزاء العبادة .
 ٢٤٢ العموم إذا أعقبه تقييد .
 ٢٤٧ نقد تعريف الإمام الشافعى وبعض شيوخ المعتزلة للبيان .
 ٢٤٨ تأخير البيان عن وقت الخطاب .

الموضوع	الصفحة
حقيقة النسخ .	٢٥٠
جواز نسخ الأخبار .	٢٥١
نسخ فحوى القول .	٢٥٢
معرفة كون الحكم منسوخا .	٢٥٣
نسخ شرط منفصل من شروط العبادة .	٢٥٣
المعلوم من الدين .	٢٥٤
نقل الاجماع بخبر الواحد ، وانقراض العصر في معرفة الاجماع .	٢٥٥
خبر الواحد إذا عمل به أكثر الصحابة .	٢٥٦
تحریم ضرب الوالدين من جهة اللفظ أو القياس ؟	٢٥٦
طريقة العلة المستنبطة .	٢٥٧
القياس على أصل وارد على خلاف قياس الأصول .	٢٥٧
الشبه في إجراء القياس .	٢٥٩
الترجيح بلزوم الحكم للعلة .	٢٥٩
اعتقاد عموم الخطاب والعمل بموجبه .	٢٦٠
الفرق بين مسائل الاجتهاد ، وما ليس من مسائل الاجتهاد .	٢٦١
تقليد العامى للعالم	٢٦٢

مسائل من كتاب العدة في أصول الفقه للقاضى أبى يعلى

القياس العقلى حجة	٢٧٥
تعريف النسخ .	٢٧٧
ما يقع به البيان .	٢٧٨
صيغة الأمر .	٢٧٩
صيغة النهى .	٢٨٠

الموضوع	الصفحة
جواز التعبد بالقياس الشرعى .	٢٨٣
الاحتجاج بخبر الواحد عند الإمام أحمد رحمه الله .	٢٨٣
الاحتجاج بالاستحسان عند الإمام أحمد رحمه الله .	٢٨٤

مسائل من كتاب البرهان فى علم الأصول للإمام الحرمين عبد الملك الجوينى

تقديم أحد الخبرين على الآخر بموافقة أقضية الصحابة رضى الله عنهم ٣٠٦	
أهمية القياس .	٣١٠
اجتهادات إمام الحرمين .	٣١١
بيان المسائل التى خالف إمام الحرمين الامام الشافعى .	٣١٢
بيان المسائل التى خالف فيها إمام الحرمين الاشعرى .	٣١٣
بيان المسائل التى خالف فيها إمام الحرمين القاضى أبا بكر الباقلانى .	٣١٤

مسائل من كتاب المستصفى من علم الأصول للإمام أبى حامد الفزائى

صيغة الأمر	٣٣٢
المجاز فى القرآن .	٣٣٢
العلم الذى يفيد التواتر .	٣٣٣
القياس فى الكفارات والحدود .	٣٣٣
المقصود من النفى فى حديث (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل) .	٣٣٤
تعبد النبى ﷺ قبل البعثة .	٣٣٦
مبدأ اللغات .	٣٣٦
حد البيان .	٣٤٠
ما أمكن حمله على حكم متجدد فليس بأولى من التقرير .	٣٤١

الموضوع	الصفحة
هل على النافى دليل؟	٣٤١
حد الواجب .	٣٤٢
تعريف العلم .	٣٤٤

اجتهادات الغزالي الأصولية

قبول المرسل .	٣٤٥
دليل حجية الاجماع .	٣٤٦
اعتبار الأصولى بين من ينعقد بهم الاجماع .	٣٤٧
انعقاد الاجماع بفتوى بعض الصحابة وسكوت الآخرين .	٣٤٨
انعقاد الاجماع عن اجتهاد وقياس .	٣٤٨
تقليد مذهب الصحابى .	٣٤٩
هل يحمل اللفظ على معناه الشرعى أو اللغوى؟	٣٥١
مدلول الأمر .	٣٥٢
حكم الأمر بعد الحظر .	٣٥٣
تجزؤ الاجتهاد .	٣٥٤
المصوبة والمخطئة فى باب الاجتهاد .	٣٥٥
مخالفة الغزالى الإمام الشافعى فى تقليد الصحابة .	٣٥٧
(لاتفعل) وإفادتها للتحريم أو التنزيه .	٣٥٨
دعوى العموم فى واقعة لشخص معين قضى فيها النبى بحكم مع ذكر علته .	٣٥٨
دعوى العموم فى الاسم المشترك .	٣٥٩
الاستثناء من غير الجنس .	٣٦٠
تمييز ما يمكن دعوى العموم فيه عما لا يمكن .	٣٦١
إجراء العموم فى فعل النبى ﷺ بالنسبة لغيره .	٣٦٣

الموضوع	الصفحة
الاستحسان بين الغزالي والأحناف .	٣٦٤
مفهوم الشرط ومفهوم الحصر .	٣٦٥
مسائل من كتاب تقويم الأدلة للقاضى أبى زيد الدبوسى	

الحديث المشهور وحكمه .	٣٩٦
معنى العموم .	٣٩٧
العام إذا خص منه شىء .	٣٩٧
بيان المخلص من المعارضات بين النصوص المتعارضة .	٣٩٨
موقف القاضى أبى زيد الدبوسى من التقليد .	٣٩٩
أقسام الأحكام الثابتة بالظاهر .	٤٠٣
القول فى النهى ماذا حكمه ؟	٤٠٧
القول فى الأصول أنها معلولة أم غير معلولة ؟	٤٠٧

مسائل من أصول السرخسى .

بيان أسباب الشرائع .	٤١٥
المفاهيم وحجيتها .	٤١٦
بيان القياس والاستحسان .	٤١٧
بيان وجوه الانقطاع .	٤١٧
الترجيح بين ما اختلف فيه الصحابة .	٤١٨

اجتهادات أبى بكر بن أحمد السرخسى ،

وجوب القضاء بالسبب الذى وجب به الأداء .	٤٢٠
بيان مقتضى الأمر فى صفة الحسن للمأمر به .	٤٢١

الموضوع	الصفحة
حكم الأمر والنهى فى أضدادهما .	٤٢٢
حكم العام إذا خص منه شىء .	٤٢٣
تخصيص الثابت بنص الإشارة .	٤٢٤
اعتبار رأى أهل الأهواء فى الاجماع .	٤٢٤
حجية خبر الفاسق .	٤٢٥
وجوه الاحتجاج بما ليس بحجة مطلقا .	٤٢٦

مسائل من كتاب أصول فخر الإسلام البزدوى (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)

الأدلة التى لا يحتج بها عند الأحناف .	٤٣٦
أصول الشرع .	٤٤٠
متابعة أصحاب النبى عليه السلام والافتداء بهم .	٤٤٢

فهرست تراجم الأعلام مرتبة ترتيباً هجائياً حسب الشهرة

الاسم	الصفحة
ابن إبان ، عيسى بن صدقة	٩٩
ابن أبي القاضي ، محمد بن سعيد	١١٤
ابن أبي ليلى ، محمد بن عبدالرحمن	٤٨
ابن برهان ، أحمد بن الحسين	١١٠
ابن جريج ، عبدالملك	٤٨
ابن جلبة ، عبدالوهاب بن أحمد البغدادي	١٧٨
ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد	١٧٦
ابن سريج ، أبو العباس أحمد بن عمر .	١١١
ابن سعد ، الليث	٤٩
ابن سعيد ، أصبغ بن الفرج	٩٩
ابن سماعة ، محمد التميمي	١٠١
ابن عطاء ، واصل	٥١
ابن عيينة ، سفيان	٤٨
ابن سوار ، أبو عبدالله	٤٩
ابن فورك ، محمد بن الحسن الأصبهاني	١٨٢
ابن القصار ، علي بن أحمد	١١٨
ابن الماجشون ، عبدالعزيز بن عبدالله	٤٨
ابن مروان ، الحسن بن حامد بن علي	١٧٢
ابن المنذر ، أبو بكر محمد بن ابراهيم	١١٢
ابن نصر البغدادي ، عبدالوهاب بن علي	١٧٤
ابن الصائغ ، عبدالحميد بن محمد المقرئ	١٨٨

الاسم	الصفحة
ابن طاهر، طاهر بن عبدالله الشافعي .	١٨٥
ابن هارون، يحيى بن الحسين	١٧٤
أبوحنيفة، النعمان بن ثابت	٤٨
أبوالحسين البصري، محمد بن علي	٢٢٤، ١٧٦
أبوذر الهروي، عبدالله بن أحمد الأنصاري	١٨٣
أبو الطيب الطبري، طاهر بن عبدالله	١٨٥
أبو علي الطبري، الحسن بن القاسم .	١٢٠
أبو منصور البغدادي، عبدالقاهر بن طاهر	١٧٥
الأهري، محمد بن عبدالله	١١٧
الاستراباذي، القاضي عبدالجبار بن أحمد	١٩٢، ١٧٣
الاسماعيلي، اسماعيل بن أحمد	١١٨
الاسكافي، أبو القاسم عبدالجبار بن علي	١٨٤
الاسفرايني، أبو حامد بن أبي طاهر	١٨٢
الاسفرايني، أبو الحسن علي بن أحمد السهيلي .	١٨٢
الاسفرايني، أبو حامد بن محمد	١٧٣
الاسفرايني، أبو اسحق ابراهيم بن محمد	١٧٤
الاسفرايني، شهنشور بن طاهر بن محمد	١٨٧
الاشعري، أبو الحسن علي بن اسماعيل	١١٢
الأصمعي، مالك بن أنس	٤٨
الاصطخري، الحسن بن أحمد	١٦٣
الأنصاري، عبدالواحد بن محمد بن علي	١٨٨
الأوزاعي، أبو عمر عبدالرحمن	٤٩
الأياري، علي بن اسماعيل بن علي	٣١٨ - ٣١٧
الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف	١٧٨

الاسم	الصفحة
الباجي ، أحمد بن سليمان بن خلف	١٨٩
الباقلاني ، أبوبكر محمد بن الطيب	١٧٠
البتي ، عثمان بن مسلم	٤٩
البحلي ، عبد الواحد بن محمد بن عثمان	١٨٣
البردعي ، محمد بن عبدالله	١١٥
البرزيبي ، يعقوب بن ابراهيم العكبري	١٨٨
البراز ، محمد عبيد الله بن أحمد بن محمد	١٨٥
البرزدوي ، أبو اليسر محمد بن محمد	١٨٩
البرزدوي ، علي بن محمد بن عبد الكريم	٤٢٩
البلخي ، محمد بن شجاع	٢٨٢
البيهقي ، أبوبكر محمد بن الحسين	١٨٥
التميمي ، عبدالله بن طاهر بن محمد	١٨٩
التميمي ، رزق الله بن عبد الوهاب	١٨٨
الجبائي ، أبوهاشم عبد السلام بن أبي علي	١٦٣
الجبائي ، محمد بن عبد الوهاب بن سلام	٢٤٣
الخصاص ، أبوبكر أحمد بن علي الرازي	١٢٥
الجويني ، عبدالله بن يوسف	٩٧٦
الجويني ، إمام الحرمين عبد الملك بن عبدالله بن يوسف	٢٨٧
الجلي ، شافع بن صالح	١٨٧
الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي	١٧٧
الدبوسي ، أبوزيد عبدالله بن عمر	٣٧٠
الدقاق ، الحسن بن علي النيسابوري	١٨٣
السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل	٤٠٩
السمعاني ، أبو المظفر منصور بن محمد	١٨٠

١٨٦	السيورى ، عبد الخالق بن عبد الوارث
٦٧	الشافعى ، محمد بن ادريس
١٨٩	شيدلة ، عزيزى بن عبد الملك بن منصور
٢٢٧	الشييانى ، حنبل بن اسحق بن حنبل
١١٧	الشيرازى ، محمد بن خفيف بن اسفكشاد
١٧٩	الشيرازى ، أبو اسحق ابراهيم بن على القيروز أبادى
١٧٩	الصباغ ، أبونصر عبد السيد بن محمد
١١٧	الصيمرى ، عبد الواحد بن الحسين
١١٢	الصيرفى ، أبوبكر محمد بن عبد الله
١٤٩	الطائى ، محمد بن أحمد بن مجاهد البغدادى
١١٦	الطواييقى ، أحمد بن عبد الله
١٠٠	الظاهرى ، داود بن على داود
١٠٠	الظاهرى ، محمد بن داود بن على .
١٨٦	العكبرى ، على بن الحسين بن أحمد .
٣٢١	الغزالى ، أبو حامد محمد بن محمد .
٢٦٣	الفراء ، أبو يعلى محمد بن الحسين
١٨٦	الفورانى ، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المروزى .
١٨٢	القابسى ، أبو الحسن على بن محمد بن خلف .
١١٣	القاص ، أبو العباس أحمد .
١٨٤	القزوينى ، أبوهاشم محمود بن الحسن .
١٨٦	القشبرى ، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن
١١٤	القشبرى ، بكر بن العلاء .
١١٦	القفال الكبير ، محمد بن اسماعيل .
١٢١	الكرخى ، عبد الله بن الحسين .

الاسم	الصفحة
الكمبى ، أحمد بن محمود ،	١٦٣
اللامشى ، بدر الدين محمود .	١٥٩
الليثى أبو الفرج عمرو بن محمد .	١١٣
الماتريدى ، أبو منصور محمد .	١١٣
المازرى ، أبو عبد الله محمد بن على .	٣١٧
الماوردى ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب .	١٨٤
المتولى ، عبد الرحمن بن المأمون النيسابورى .	١٨٧
المروزى ، أحمد بن بشر بن عامر .	١١٦
المروزى ، أبو اسحق ابراهيم بن أحمد .	١١٣
المسعودى ، على بن الحسين .	١١٥
المطهرى ، أبو اسحق ابراهيم بن محمد .	١٨٥
المعافرى ، أحمد بن محمد .	١٧٥
المفيد بن المعلم ، محمد بن محمد .	١٧٣
التهروانى ، المعافى بن زكريا .	١١٨
النيسابورى ، أحمد بن الحسن بن احمد الحرسى .	١٨٣

المصادر

الأمدي ، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد .
الإحكام في أصول الأحكام ٤ ج .
مصر : مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧٪ .

آل تيمية ، عبد السلام بن عبد الله ، عبد الحليم بن عبد السلام ، أحمد بن
عبد الحليم .
المسودة في أصول الفقه .
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
القاهرة : مطبعة المدنى ٢١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم تقى الدين .
رفع الملام عن الائمة الاعلام .
الطبعة الأولى . في نهاية الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على
مذهب الامام أحمد .
مصر : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٨٧هـ / ١٩٥٨ م .

ابن بدران ، عبد القادر بن أحمد .
المدخل إلى مذهب الامام أحمد .
مصر : ادارة المطبعة المنيرية .

ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد .
الإحكام في أصول الأحكام . ٨ ج .
مصر : مطبعة العاصمة .

ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد .

المقدمة .

مصر : مطبعة مصطفى محمد .

ابن خلكان ، أحمد بن محمد بن أبى بكر

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ٤ ج .

الطبعة الاولى . تحقيق : محيى الدين عبدالحميد .

مصر : مكتبة النهضة المصرية ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .

ابن رجب ، زين الدين عبدالرحمن شهاب الدين أحمد . ٢ ج .

الذيل على طبقات الحنابلة .

مصر : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م .

ابن العربى ، أبوبكر محمد بن عبدالله .

أحكام القرآن . ٤ ج .

الطبعة الاولى . تحقيق على محمد البجاوى . مصر : دار احياء

الكتب العربية ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م

ابن عاشور ، الطاهر .

أليس الصبح بقريب .

تونس : الشركة التونسية للتوزيع .

ابن عساكر ، على بن الحسن .

تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الامام أبى الحسن الأشعري .

دمشق : مطبعة التوفيق ، ١٣٤٧هـ

ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم بن على .
الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب .
الطبعة الاولى ، ١٣٥١هـ .

ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر .
إعلام الموقعين عن رب العالمين . ٤ ج .
الطبعة الاولى . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد .
مصر مطبعة السعادة ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥ م .

ابن كثير ، أبو الفداء اسماعيل بن عمر . ١٢ ج .
البداية والنهاية .
الطبعة الثانية . بيروت : مكتبة المعارف ، ١٩٧٧ م .

ابوزهرة ، محمد . أصول الفقه .
مصر : دار الفكر العربى .

أبوسليمان ، عبد الوهاب ابراهيم
(النظريات والقواعد فى الفقه الاسلامى) .
مجلة جامعة الملك عبدالعزيز . العدد الثانى (١٣٩٨ / ١٩٧٨) .

الأسنوى ، جمال الدين عبدالرحيم .
نهاية السؤل فى شرح منهج الأصول . ٤ ج .
مصر : المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٤٣هـ .

التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول .
الطبعة الثانية . تحقيق : محمد حسن هيتو ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٢٪ .

طبقات الشافعية . ٢ ج .
تحقيق عبدالله الجبورى .
الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

أمين ، أحمد .
ضحى الاسلام ٣ ج .
الطبعة الثالثة مصر : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
١٣٧١هـ / ١٩٥٢ م .
ظهر الاسلام .
الطبعة السابعة
مصر : مكتبة النهضة المصرية .

البخارى ، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد .
كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام . ٤ ج .
استانبول : شركة صحافية عثمانية ، ١٣٠٨هـ .

بروكلمان ، كارل .
تاريخ الأدب العربى . ٤ ج .
الطبعة الثانية . نقله إلى العربية عبدالحليم النجار .
مصر : دار المعارف .

البصري ، أبوالحسين محمد بن علي بن الطيب المعتزلي .
كتاب المعتمد في أصول الفقه . ٢ ج .
تهذيب وتحقيق محمد حميد الله بتعاون محمد بكر وحسن حنفي .
دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ،
العربية ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .

البغدادى ، الحافظ ابوبكر احمد بن علي الخطيب .
تاريخ بغداد او مدينة السلام ١٤ ج .
لبنان : دار الكتاب العربى . تصوير .

البغدادى ، اسماعيل باشا .
هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .
الطبعة الثالثة .
طهران : المكتبة الاسلامية والجعفرى
تبريزى ، ١٣٨٧هـ / ١٩٥٧ م .

البلخى ، أبوالقاسم ، والقاضى عبد الجبار ، والحاكم الجشمى .
فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة .
تحقيق : فؤاد سيد . تونس : الدار التونسية للنشر .

التلمسانى ، أبو عبدالله محمد بن أحمد المالكى .
مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول .
الطبعة الاولى .
تونس : المطبعة الأهلية ، ١٣٤٦ .

الثعالبي ، محمد بن الحسن الحجوى .
الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى . ٢ ج .
خرج أحاديثه وعلق عليه عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارىء .
الطبعة الأولى . المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٩٦هـ .

الجرجاني ، على بن محمد الشريف .
كتاب التعريفات .
لبنان : مكتبة لبنان ، ١٩٦٩م .

الخصاص ، أبوبكر أحمد بن على الرازى .
أحكام القرآن . ٥ ج .
الطبعة الثانية . مصر : دار المصحف .

«كتاب الفصول فى الأصول»
نسخ عادى ٧٤٨هـ .
مصر : دار الكتب المصرية . مصورة .

الجن ، مصطفى سعيد .
أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية .
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

الجوينى ، أبوالعالى عبدالملك بن عبدالله بن يوسف إمام الحرمين .
الغياثى .
الطبعة الأولى . تحقيق ودراسة وفهارس عبدالعظيم الديب .
قطر : الشؤون الدينية ، ١٤٠٠هـ .

البرهان في أصول الفقه . ٢ ج .
تحقيق عبدالعظيم الديب . الطبعة الاولى .
قطر : طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، ١٣٩٩ هـ

حيدر ، أسد .
الامام الصادق والمذاهب الأربعة .
العراق : مطبعة النجف ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

الحنبلي ، أبو الفلاح عبدالحى بن العماد . ٨ ج .
شذرات الذهب .
بيروت : المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع .

الحسيني ، أبو بكر هداية الله .
طبقات الشافعية .
تحقيق وتعليق عادل نويهض
الطبعة الأولى . لبنان : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧١ م .

حسن ، حسن ابراهيم .
تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى . ٤ ج .
الطبعة السابعة . مصر : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ هـ .

حاجي خليفة ، مصطفى عبدالله .
كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .
الطبعة الثالثة . طهران : المطبعة الاسلامية ، ١٣٨٧ / ١٩٥٧ م .

الخضري ، محمد بك .

تاريخ التشريع الاسلامى .

الطبعة الثانية .

مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

الخطابى ، أبو سليمان حمد بن محمد .

معالم السنن . ٤ ج .

الطبعة الاولى .

حلب : المطبعة العلمية ، ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م .

الدبوسى ، أبوزيد عبيد الله بن عمر .

«كتاب تقويم الأدلة في أصول الفقه» . نسخ عادى . . .

استانبول : المكتبة السليمانية ، رقم ٦٩٠ . مصورة .

دنيا ، سليمان .

الحقيقة في نظر الغزالى .

الطبعة الثالثة . مصر : دار المعارف .

الدهلوى ، شاه ولي الله أحمد بن عبدالرحيم .

الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية .

مصر : المطبعة السلفية ، ١٣٨٥هـ .

حجة الله البالغة .

حققه وراجعه السيد سابق .

القاهرة : دار الكتب الحديثة ومكتبة المشنى ببغداد .

الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين .
المحصول في علم أصول الفقه . ج ٦ .
دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلوانى
الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
الزركشي ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله
«البحر المحيط في أصول الفقه» .
مكة المكرمة : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى .
مصورة عن النسخة الأزهرية رقم (٢٠) ١٢٤

الزركشي ، خير الدين . ج ١١
الأعلام . الطبعة الثالثة . مكان لطبع : بدون .

السبتي ، القاضى عياض بن موسى .
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . ج ٤
تحقيق : محمد بن تادويت الطنجى
الرباط : وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية .

السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي .
طبقات الشافعية الكبرى . ج ١٠
الطبعة الأولى . تحقيق : محمود محمد الطناحى وعبد الفتاح محمد
الحلو
مصر : مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .

السرخسى ، أبو بكر محمد بن أحمد
أصول السرخسى . ج ٢

تحقيق : أبى الوفاء الافغانى .
مصر : مطابع دار الكتاب العربى ، ١٣٧٢هـ .

السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر
تاريخ الخلفاء .

الطبعة الثانية . تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد .
مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٧٨ / ١٩٥٩ م .

الشافعى ، محمد بن ادريس .

الأم . الطبعة الاولى . ٨ ج

تصحيح : محمد زهرى النجار .

مصر : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٨١ / ١٩٦١ م .

الرسالة . الطبعة الاولى .

تحقيق : احمد محمد شاكر .

مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٧ / ١٩٣٨ م .

الشاطبى ، أبو اسحق ابراهيم بن موسى اللخمى .

الموافقات فى أصول الشريعة . ٤ ج .

شرح عبد الله دراز .

مصر : مطبعة المكتبة التجارية .

الشيرازى ، أبو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز أبادى .

التبصرة فى أصول الفقه .

حققه وشرحه : محمد حسن هيتو .

دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ .

طبقات الفقهاء .

حققه وقدم له إحسان عباس .
بيروت : دار الرائد العربى .

صالح ، محمد أديب .

تفسير النصوص فى الفقه الاسلامى دراسة مقارنة . ٢ ج .
الطبعة الثانية .

بيروت : منشورات المكتب الاسلامى .

الصنعانى ، محمد بن اسماعيل .

سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام . ٤ ج .
مصر : مطبعة الاستقامة ، ١٣٥٧ هـ .

الطهرانى ، أغابزرك .

الذريعة إلى تصانيف الشيعة . ٢٥ ج .

طهران : منشورات المكتبة الاسلامية ، ١٣٥٧/١٩٧٨ م .

عبد الله ، عمر .

سلم الوصول لعلم الأصول .

الطبعة الاولى . مصر : دار المعارف ، ١٣٥٦ هـ .

عبدالرازق ، مصطفى .

تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية .

مصر : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٦٢/١٩٤٤ م .

عبد الجبار ، قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد

المغنى فى أبواب العدل والتوحيد . يزيد على ٢٠ ج .

أشرف على إخراجه طه حسين ، وحرر نصه أمين الخولى .

عثمان ، عبد الكريم .

قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني .
بيروت : دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع .

العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله .

كتاب الأوائل .

حققه وعلق عليه محمد السيد الوكيل .
المدينة المنورة : السيد أسعد طرايزوني الحسيني .

العلمي ، عبد الرحمن بن محمد .

المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد . ٢ ج .
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
مصر : مطبعة المدني ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣ م .

الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد .

إحياء علوم الدين . ٥ ج .
مصر : مطبعة الاستقامة .

المستصفى من علم الأصول . ٢ ج .
الطبعة الأولى .

مصر : المطبعة الاميرية ، ١٣٢٢هـ . تصوير .
المنخول من تعليقات علم الأصول .
الطبعة الأولى . تحقيق محمد حسن هيتو .

الفتوحى ، محمد بن أحمد .

شرح الكوكب المنير

تحقيق محمد وهبة الزحيلي ، ونزيه حماد .
دمشق : دار الفكر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ .

الفراء ، أبويعلى محمد بن الحسين .
العدة في أصول الفقه .
الطبعة الاولى . ٣ ج مطبوعة
حققه وعلق عليه أحمد بن على سير المباركى .
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠/١٩٨٠ م .

القراقي ، شهاب الدين أحمد بن ادريس .
الاحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والامام .
الطبعة الاولى . مصر : مطبعة الأنوار ، ١٣٥٧ هـ .
الفروق . ٤ ج .
بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

قطلوبغا ، أبو العدل زين الدين قاسم .
تاج التراجم في طبقات الحنفية .
بغداد : مطبعة البانى ، ١٩٦٢ م .

الكرخى ، أبو الحسن عبد الله بن الحسين .
أصول الكرخى .
الطبعة الاولى . مصر : المطبعة الأدبية .

الكلوذانى ، محفوظ بن أحمد .
«التمهيد في أصول الفقه» . ٢ ج .
دراسة وتحقيق مفيد محمد أبو عمشه .

رسالة دكتوراه . قسم الدراسات العليا الشرعية .
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى بمكة
المكرمة ١٤٠٠/١٤٠١هـ - ١٩٨٠/١٩٨١ م .

الكوثري ، محمد زاهد :
فقه أهل العراق وحديثهم .
الطبعة الاولى . تحقيق : عبدالفتاح أبوغده .
بيروت : مكتبة المطبوعات الاسلامية ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

اللكنوي ، محمد عبد الحى .
الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
بيروت : دار المعرفة .

اللامشى ، بدر الدين محمود بن زيد .
«كتاب بيان كشف الألفاظ» .
تحقيق : محمد حسن مصطفى الشلبى .
مجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى .
العدد الاول (١٣٩٨) هـ .
مكة : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى بجامعة أم
القرى .

المقرى ، أحمد بن محمد التلمسانى .
نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب . الطبعة الأولى .
تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد .
مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٦٧هـ .

متز ، آدم .

الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجرى . ج ٢ .
نقله الى العربية محمد عبدهادى أبوريده
لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة

المشاط ، حسن محمد .

رفع الأستار عن مخدرات طلعة الأنوار .
الطبعة الثالثة . مصر : مطبعة الحلبي ، ١٤٦٩ / ١٩٥٠ م .

المطيعى ، محمد بخيت .

سلم الوصول لشرح نهاية السؤل . ج ٤ .
مصر : المطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٤٣ هـ .
الطبعة الرابعة . نقلة إلى العربية محمد عبدهادى أبوريده ،
وأعد فهارسه رفعت البدرأوى .
مصر : مكتبة الخانجى ، بيروت دار الكتاب العربى .

مخلوف ، عبدالرؤف .

الباقلانى وكتابه إعجاز القرآن دراسة تحليلية نقدية .
بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٣ م .

مخلوف ، محمد بن محمد .

شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية .
لبنان : دار الكتاب العربى .

المراغى ، عبدالله مصطفى .

الفتح المبين فى طبقات الأصوليين . ج ٣ .

الطبعة الثانية .

بيروت : محمد امين دمج وشركاه ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسن .

مروج الذهب ومعادن الجوهر . ٤ ج .
الطبعة الثانية . مصر : مطبعة السعادة .

النديم ، محمد بن اسحاق .

الفهرست .

القاهرة : مطبعة الاستقامة .

النسائي ، الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب

سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندی . ٨ ج .
مصر : المطبعة المصرية بالأزهر .

النشار، علي سامي

نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام . ٣ ج .
الطبعة السابعة . مصر : دار المعارف ، ١٩٧٧م .

THE THOUGHT OF THE ROOTS OF ISLAMIC LAW

Analytical And Critical Studies

BY

DR. ABDUL WAHHAB IBRAHIM

ABU SULAIMAN

**ASSOCIATE PROFESSOR IN
UMM AL-QURA UNIVERSITY**

1403 AH-1983AD.

**DAR AL-SHOROUC
JEDAH**

P.O.Box:4146

Tel:6426610